

الياقوت والنقيس

في مذهب ابن اديس

جمعه وجمع حواشيه وعلقها

السيد أحمد بن عمر الشاطري
العلوي الحسيني القزويني

غفر الله له ولوالديه ومشايخه والمسلمين آمين

الطبعة الثانية

١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م

حقوق الطبع محفوظة لابن المؤلف



مكتبة جامعة القاهرة

الياقوت والنقيض

في مذهب ابن اديس

جمعه وجمع حواشيه وعلقها

السيد احمد بن عمر الشاطري
العلوي الحسيني الترمي
غفر الله له ولوالديه ومشايخه والسلمين آمين

الطبعة الثانية

١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م

حقوق الطبع محفوظة لابن المؤلف



مكتبة المطبعة العامة

التعريف

بكتاب الياقوت النفيس في مذهب ابن إدريس

في فقه السادة الشافعية

مؤلف حافل ، جمع أسساً وقواعد وأصولاً تضبط حواصل الأبواب الفقهية وحدودها الجامعة للمادة ، وشروطها وتطبيقاتها مع اختصار غير محلٍ ، وعبارة سهلة جزلة ، وتعليقه لم يترك شيئاً يحتاج إليه الطالب إلا وقي به .

إن الطالب من ابتداء سيره في الطالب إلى منتهاه يضطرُّ إلى حفظ قواعد وأسس وأصول تضبط له حواصل الأبواب وما يدخل فيها وما يخرج منها ، ليكون مستعداً بزيادة يتعرف منها ما يطرأ على فكره من المسائل

فترى الطلبة على اختلاف مداركهم يمانون تبعاً عظيماً في التفتيش عن تلك الأسس والتقاطها من الحوائث المطولة نارة ومن إلقاء المدرسين نارة أخرى ، ومع ذلك لم يجتمع لهم جمع منظم يكون موفياً بالمقاصد .

لما رأى — العلامة الكبير الداعي إلى الله شيخنا السيد « عبد الله بن عمر الشاطري » الذي هو أكبر مدرس في بلده ، وقد شغل التدريس جميع أودار حياته رضى الله عنه — شدة عنا الطلبة في ذلك انتخب تلميذه مؤلف « الياقوت » وأمره بتأليف كتاب يجمع تلك القواعد والأصول والخواصل يرجع الطلبة من ذلك العناء .

فألف شيخنا السيد المفتي العلامة « أحمد بن عمر الشاطري » رضى الله عنه هذا الكتاب ووفى بما قصده شيخه ، وزاد أن علق عليه تعليقات مبينة لما أجل فيه ، وتعليقات يجد فيها الطالبون والمدرسون والقضاة والمفتون ، وكتبة الوثائق والسندات والمحامون الشرعيون ما يستفنون به عن غيره من الكتب .

هذا مع ما في « الياقوت » وتعليقاته من بلاغة واختصار وسلاسة وجزالة ومثانة فهو نافع للبتدي والمتوسط والمتنهي .

جزى الله مؤلفه ومن كان سبباً في تأليفه ونشره وطبعه عن المسلمين خير الجزاء .
فترشد كل طالب ومحِبِّ العلم إلى اقتناء ذلك الكتاب والاستمسك به والاقبال من علومه ، لينفع ويستفيد ويفيد ، والله ولي التوفيق ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .

فصل بن محمد بن عرضي بأفضل التبري

١٣٦٩ / ٢ / ٦

ترجمة

مختصرة لمصنف هذا الكتاب ، من إملأه ابنه « السيد محمد بن أحمد بن عمر الشاطري » حفظه الله .

بمناسبة العزم على نشر كتابه : (الياقوت النفيس في مذهب ابن إدريس) .

نسيبه :

هو السيد العلامة أحمد بن عمر بن عوض بن عمر بن أحمد بن أحمد بن علي بن حسين بن محمد بن أحمد بن عمر بن علوي الشاطري ، ابن الفقيه علي بن القاضي أحمد بن محمد أسد الله بن حسن الترابي بن علي بن الفقيه المقدم إلى آخر نسبه الشهير : الشاطري العلوي التريمي الحضرمي .

مولده :

ولد رضي الله عنه بتريم سنة ١٣١٢ ألف وثلثمائة واثني عشرة هجرة من أبوين كريمين هما والده السيد المستقيم عمر بن عوض الشاطري . ووالدته الشريفة زهراء بنت علامة حضرموت وشاعرها « السيد أبي بكر بن عبد الرحمن بن شهاب الدين » .

ووقع لمؤلف كتاب تاريخ الشعراء الحضرميين السيد عبد الله بن محمد بن حامد السقاف وهو حيث أُرُخ ميلاده سنة ١٢٩٢ هـ في أثناء ترجمته له ج - ٥ - ص ٢٥٧ س ١ ملزم التنبيه عليه .

نشأته وتربيته وأخلاقه :

في ربوع الفنا مسقط رأسه ، وبين مآثرها وزواياها ، وعلى أيدي أساطين الفضيلة والمعرفة من رجالها تربى ونحرج . فكان في كل أطواره وفي جميع أدوار حياته ثمرة طيبة انظرات وجهها إليه أولئك الرجال ، ونتيجة صادقة خصوه بها لما قدموه في سمات

وجهه من علامات البركة والنجابة . أضف إلى ذلك سجايا وشمائل حميدة اختمرت في نفسه العالية وامتزجت بلحمه ودمه ، نشأ نشأة مستقيمة على أحسن الأساليب وأقومها ، وتربى تربية دينية أخلاقية ، بوائه المسكنة التي احتملها بحق في أفئدة مواطنيه ومن عرفه ، فهو لاه العديدون من أتباعه ولدائه والذين ماشوه قدما يقدم في جميع أدوار حياته كلهم يعجبون إلى حد بعيد بهذه الماتانة الخلقية التي تتجلى لهم واضحة في كل تلك الأدوار ، رغم المفريات والموارض .

وقد أثبتته شيخه مولانا الإمام عبد الله بن عمر الشاطري بهذه الكلمة الجامعة « إنه شاب لاصبوة له » وكان رحمه الله مع ذلك عذب الروح ، لطيف المعشر ، طلق الحيا ، جميل الصورة ؛ وفي طليعة خلائه العالية : غيرته على الشرع ، وغضبه البين عند التلاعب بأحكامه ، والزج بها في حميم الأهواء .

ومن مزايا صفاته تغانيه في خدمة الإنسانية ، وإخلاصه في نفع من يستعين به في حل مشكلة ، أو تسديد نزاع ، بالرغم من أن حالته الصحية لا تساعد على ذلك .

حياته العلمية :

تستهل حياته العلمية : بانتظامه — وهو طفل — في أحد الكتاتيب المعروفة قبل أن تؤسس — بترميم — مدرسة منظمة كما هي العادة بها إذ ذاك ، ثم تراه بعد ذلك ينتقل إلى الرباط (المعهد العلمي الوحيد ، في ذلك الزمن) و يلقى بنفسه في أحضان ذلك المعهد ، وبين يدي إمامه العظيم ، مولانا العلامة عبد الله بن عمر الشاطري (رضى الله عنه) فعمل ونهل من ذلك المورد الندي ، وتلقى كثيراً من الفنون والمعارف على اختلافها من : دينية وعربية ، ورياضية ، وجمال يبدى من المعجزات والفرائب في الجد والاجتهاد ، والتحصيل والطلب ما يبدى به أقرانه وزملاؤه في فجر النهضة ، مما جعلهم يطلعون له إلى مستقبل باهر ، وحياة عظيمة ، وإذا هو يسير بخطوات واسعة في سبيل التراء العلمي ، ويقص علينا من محفوظاته جزءاً كبيراً من البهجة لابن الوردي ، وجملة صالحة من الإرشاد ، ومتن الزهد في الفقه ، والألفية في النحو ، والسلم في المنطق ، وغير ذلك من المحفوظات .

وقد عزم والده على إرساله للجامع الأزهر ، فعارضه بعض شيوخه ولم يزل به حتى عدل عن رأيه .

والتهم بالمطالعة كثيراً من الكتب المبسطة والمختصرة القديمة والحديثة في علوم : الحديث والتفسير والفقه والأصول والعربية ، والأدب ، والاجتماع ؛ وله عناية بمطالعة الصحف والمجلات على اختلاف أنواعها ، والاستفادة بما يلائم منها .

وجاء بعد ذلك دور الإفادة والأستاذية ، ونشر العلم الشريف ، فاقترعت منصة التدريس ، وبرز على ذلك المسرح مربيًا خبيراً ، وأستاذاً قديراً ، ومعلماً بصيراً ، فكان يتولى تدريس الحلقات بالرباط ، وكثيراً ما ينوب عن شيخه الإمام عبد الله بن عمر الشاطري فيه .

وحوالى سنة ١٣٣٨ هـ طلب للتدريس بمدرسة جمعية الحق - بتريم - وهي أول مدرسة أسست بها في العصر الحديث ، فأجاب بعد استئذان إمام الرباط وإذنه له ، وأدخل عليها — خلا ما يدرس بها من الفقه والنحو والحساب — هذه الفنون : المعاني والبيان ، والتاريخ ، والجغرافيا ، والمنطق ، واللغة ، وأبث بها سنوات ، يحبى طلابها من ثمرات أنسكاره ، كل مالد وطاب ، ويتفيثون من خلال معارفه أحسن الأفياء ، وهام الكثير بين أبلدنا الذين قبسوا من تلك الشعلة ، واغترفوا من ذلك البحر .

ثم استعفى من المدرسة بعد ذلك ، وعقد دروساً للإفادة جاهاً في الفقه ، كان ينتقل بها بين مآثر الغنا وشريف بقاءها ، فطوراً في الرباط ، وآناء في مسجد الجامع ، ومرة في مسجد الشيخ عبد الرحمن السقااف ، وأخرى في بيته ، وهكذا .

وما تمتاز به دروسه تلك الروح الحية التي تسودها ، وتلك النفثات الثمينة المتنوعة التي تفيض بها ثروته العلمية عند المنااسبات ، فدرسه أشبه بدائرة معارف عامة يسبح فيها الفقيه ، ويرتع فيها الأدب ، ويحجد فيها المستمع متعة روحية ، وفوائد نادرة ؛ وآخر هذه الدروس وأطولها بقاء درس ما بين العشاءين ، فقد ختمت به عشرات الكتب المبسطة نذكر منها : شرح المنهج مع حواشيه ، وبقية المسترشدين مع أصولها ، وتجرید البخارى .

نزاهته في الإفتاء والكتابة :

أما موقفه في الفتوى والكتابة على المسائل الفقهية ، واستكمال المؤهلات اللازمة لهذا المنصب الخطير ، فأمر أوضح من أن يشهر ، وقد أبدى من الاحتياط والورع منذ حل هذا العبء الثقيل ، ما لو ذهبنا نستقصى وقائمه لطال بنا الموقف ، وقل أن نجد في معاصريه من المفتين الشرعيين من يدانيه نزاهة وإطلاعا ، وهذه فتاويه على وقائع الأحوال طائفة بما نقول ، وقد درّنا منها ما يقرب من عشرة كراريس ، وهي مرجع ثمين الفتى والفقهاء ، يجدان بها من الفوائد الثمينة ما يذرى بالآلى .

وبهذه المناسبة نذكر ما قاله عنه الأستاذ محمد بن هاشم بن طاهر في كتابه « الخريت شرح منظومة العاجز في المواقيت » أثناء كلمته عن ناظمها العاجز .

أما والد الناظم ؛ فهو السيد أحمد بن عمر الشاطري ، من أظهر الشخصيات البارزة بترميم علما وذكاء ونبلا وعفافا ورزانة وسيادة ، وهو على جلالة قدره ، وغزارة علمه ، دمث الأخلاق جم التواضع ، كثير الحيلة في الفتيا والأحكام بمجلس القضاء الذي هو أحد أعضائه ، وله يد بيضاء تكال بها كثير من شباب تريم الحاضر ، فقد قام في المدارس والجمعيات مقاماً مشكوراً ، له أثره الحميد ، ونتيجته المأمولة ، وقد جمعت بعض دروسه في فنون متعددة ، فكانت خير نبراس يهتدى به للدخول في طلب العلم الشريف .

وكنفت وقت له على دروس ألقاها في الفتنة ، وأخرى في البلاغة ، فوددت أن كنت ذا مال ؛ لأقوم بطبعها ثم بتوزيعها مجانا ؛ لأنناج بها قلوب الطلبة العطاش لنيل المعارف .

مشائخه :

يبرز لنا في مقدمة مشايخه الذين درس عليهم وأخذ عنهم عدة فنون ، العلامة الجليل السيد عبد الله بن عمر الشاطري كما تقدم ، وأخذ عن كثيرين غيره ، نذكر منهم هؤلاء العلماء والشيوخ الأكابر : علوى بن عبد الرحمن المشهور . علي بن عبد الرحمن المشهور . علي بن محمد الحبشي . أحمد بن حسن المطاس . أحمد بن عبد الرحمن السقاف .

عبد الله بن علوى الحبشى . عمر بن صالح العطاس . عبد الله بن عيذروس العيذروس .
أبو بكر بن عبد الرحمن بن شهاب : جده لأمه ؛ وقد عذ صاحب تاريخ الشعراء الحضرميين
العلامة السيد عبد الرحمن بن محمد المشهور من شيوخه ، والواقع أنه ليس له أخذ عنه
مباشرة ، فقد تولى والمصنف طفل .

مؤلفاته :

له كتاب « نيل الرجا شرح سفينة النجا » طبع بمصر — وقد نفذت جميع نسخته
لإقبال الناس عليه — وله تعليقات مهمة على فتاوى العلامة مفتى الديار الحضرمية السيد
عبد الرحمن المشهور ، المسماة : « بنية المسترشدين » حقق فيها وأبان الكثير من القيود
اللازمة التي خلت عنها البنية ، ولا حظ عليها ملاحظات أساسية كانت نتيجة درس
وتحصيل لأصول البنية عدة مرات ، مما لا يصلح المتكلم على البنية أن يستعملها بدونها ،
وسننتهز أول فرصة ممكنة لطبع تلك التعليقات القيمة ؛ لانتشار البنية في الأقطار ، وطبعها
عدة مرات واعتماد الناس عليها .

وله دروس مدرسية في جميع الفنون التي تولى تدريسها .

الياقوت النفيس : ومن أحسن مصنفاته هذا الكتاب الذي قررنا طبعه رغبة
في تعميم الانتفاع به ، ونظراً لانتشار نسخته الخطية ، واعتماد المدرسين والطلبة عليه وتقرير
تدريسه رسمياً ، في بعض المدارس كدرسة جمعية الأخوة والمعاونة بتريم — وقد أثنى
عليه وقرضه علماء حضرموت الذين اطلعوا عليه ، أمثال مولانا العلامة للرحوم عبد الله
ابن عمر الشاطرى الذي أثنى بإشارته ، وأصحاب الفضيلة السيد محسن بن جعفر بوتنى مفتى
الساحل ، وشيخ رباط الغيل ، والشيخ عبد الله بكير رئيس القضاة الشرعيين بالمسكلا —
والسيد الفقيه علوى بن عبد الله السقااف قاضى سيئون سابقاً ، والشيخ المفتى سالم سعيد بكير
تلميذ المصنف ، والشيخ على بن سعيد باخرمة قاضى الغيل ، والشيخ محمد بن عبد الله باجنيد
قاضى المسكلا سابقاً .

ومن المعجبين به الفقيهان العلامتان : المغفور له السيد حسن بن إسماعيل ، والسيد سالم ابن حفيظ آل الشيخ أبي بكر بن سالم ، وغير هؤلاء كثيرون ، ولولا خوف الإطالة ؛ لأوردنا شيئاً من كلامهم وتقار يظهم ، ومع هذا فيكفي هذا الكتاب أن يعلن عن نفسه ، وعن مصنفه بنفسه .

أعماله الاجتماعية :

يبدو لنا في باكورة أعماله الاجتماعية - ما خلا التدريس ونشر التعليم - تأسيس جمعية نشر الفضائل سنة ١٣٣٧ التي من غاياتها ترقية المستوى الأخلاقي والتعاقد والتعاون على كل ما فيه مصلحة عامة ، وزاها بفضل إدارتها الناشطة وفي وقت قريب توسع دائرتها ، فتفتح أربع مدارس في أربع حارات بتريم ، وتوفد الوفود إلى ضواحيها أسبوعياً لنشر الدعوة الإسلامية - كما تفعل جمعية الإخوة والمعاونة اليوم - ويتلو ذلك مشاركته في تأليف نادى الشبيبة - بتريم - وإلقاء تلك الدروس العلمية الثمينة على أعضائه ، والسكيات القيمة في قاعته ، وكلما مضينا في هذه الناحية - بالرغم من عدم تكامل نضوجها بعد لدينا بحضرموت - نجد المصنف كثيراً من الإصلاحات العامة لا ينسجم المقام لاستقصائها .

آراؤه في الإصلاح :

في كثير من المناسبات ومن بين آراء الفقيه ، أو هو المعتمد لديه - بعد نشر العلم ومحاربة الأمية - الأخذ بالنافع والقيم من الجديد ، مع الاحتفاظ التام بالدين والعادات والتقاليد القديمة ، وقد قال بعض الحكماء : « لا يرجى النهوض لأمة لا ماضى لها » .

أدبه :

للمصنف في الأدب القديم والحديث مكانة سامية ، وقد كنا في كل مجالسه الثمينة تملأ قلوبنا بما يجيش به ذاكرته الخصبه من أنواع الأدب وأفاناه ؛ وله في قسم المنشور كلمات

قيمة في مواضيع مختلفة ، وفي قسم المنظوم كثير من القصائد الطنانة ، والمساجلات الأدبية ،
والمقطوعات الشعرية ، وأتذكر الآن منها قوله — ينصحنا ونحن أطفال :

يَبَى تَأَنَّا وَلَا تَعَجَّلُوا فإِنَّ العَجُولَ كثير الغلط
وهبوا لكسب العلا وادأبوا ففضل الفنى بالعلوم فقط
فكم سافل جد ثم ارتقى وعال بتقصيره قد هبط

ومن وطنياته :

إذا لم نعد أوطاننا ما زرينها وينقلها من هوة الجهل والذل
فإن نحن إن فكرت إلا سوانما تراحم أهلها على الشرب والأكل

ومن شعره في واقعة حال :

وكنا نظن الصلح برفع ما أتى به الجهل والظنيان فانعكس الأمر
أباحوا حمانا للطعام وأسلبوا قوانين سوء ملئها الشر والعدر

ومع أنه لم ينج المصنف — رحمه الله — في جميع حياته السفر إلى خارج حضرموت .
بل ولا إلى ساحلها ، وإنما عاش في داخلها . فأنت حين تحادثه تجد يعرف المعلومات
الدقيقة عن جميع الأقطار المعمورة ، وعن ملوكها ، ووزرائها وزعمائها ، وأحوالها ، ويقص
لك عن تاريخ أوروبا وأمريكا الحديثة وتطوراتها ، ما لا يعرفه الكثير ممن شاهدوها ،
ويتكلم عن البلاد العربية — وبالأخص مصر — بما يشي ويروى .

ذلك لاتساعه في علم الجغرافيا ، ولكثرة مطالعته في الصحف ، حتى إن بعض الرحالة
حين يقابله لا يصدق بأنه لم يسافر إلى الخارج .

وفاته :

وفي الساعة السادسة من يوم الجمعة ٦ ربيع الثاني سنة ١٣٦٠ هـ أتت دعوة ربه وأجاب
مناجيه في مناجاة غريبة ، وقد تناولت معه طعام الغداء ذلك اليوم ، وهو صحيح كعادته ،
وتهدأنا للخروج إلى الجامع لتأدية فريضة الجمعة فدخل الحمام ليتوضأ ، ولما شرع في الوضوء
سمعنا صيحات داوية منه فهرعنا إليه ، فإذا به لا يبدى حراكا ، وكان آخر العهد به رحمه الله .

ويظهر أن موته كان بالذبحة الصدرية ، أو بقصة شرق لها من ماء الوضوء ، وكانت وفاته صدمة قاسية هزعت لها القلوب ، وذرفت منها الدموع ؛ وأقد مضى إلى رحمة الله وقسبح جناته ، وهكذا ختمت هذه الصفحات العظيمة . وذوت تلك البساتين للنضرة ، ولا نقول إلا (إنا لله وإنا إليه راجعون) ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

وقد انتهى أجله ، وهو مكتمل القوى العقلية التي لم يسبق لها أى اختلال فى حياته ، ولا أصل لما جاء فى كتاب تاريخ الشعراء جزء ٥ ص ٢٥٨ السطر الأخير من طروء مايوهم ذلك ؛ وقد نهت المصنف إلى ما جاء فى كتابه فاعتذر مقاسفاً ، وأتى بالنبذة على من روى له ذلك بدون علم ، وأكد بتصحيح ذلك ضمن ملاحظاته على الكتاب المشار إليه ، وفقاً للحق والواقع ، وخدمة للحقيقة والتاريخ اللذين لا يزال يخدمهما — جزاه الله خيراً — .

حفلة تأييدية :

وقد أقامت له جمعية الإخوة والمعاونة ، حفلة تأييدية كبرى بترميم (بدار الفقيه) على تمام الأربعين يوماً لوفاته ، وامتدت نحواً من ثلاث ساعات ، اشترك فيها جلّ علماء وشعراء وأدباء الوادى ، وأقيمت فيها عشرات الخطب والقصائد ، ومنها تعزية السيد العلامة عبد الرحمن بن عبيد الله السقايف ، ومرثية السيد صالح بن على الحامد ، ومرثية الشيخ محمد ابن عوض بافضل ، وكلمات عن أندية وهيئات بسيون وعينات وغيرها ؛ وقد جمعنا كل ذلك فى كتاب خاص .

وهنا أرف وأمسك العنان مكتفياً بهذه اللوحة الوجيزة التى أُمليتها ليعبد قارى الكتاب فيها المعلومات اللازمة عن مؤلفه ، إذ من تمام درس أى كتاب أخذ صورة ولو عامة عن مؤلفه ، والله أعلم اهـ

محمد بن عمر الساطرى

ابن المؤلف

ر. ق. ٧ / ١٠ / ١٣٦٨ هـ

« أَلَا نَعْرِينَ كُلَّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ »
(قرآن كريم)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ ^(١) عَلَى مَا مَرَّعَ ^(٢) مِنَ الدِّينِ ^(٣) ، وَهَدَى ^(٤) إِلَى الصِّرَاطِ ^(٥)
الْمُسْتَقِيمِ ^(٦) ، وَالصَّلَاةِ ^(٧) وَالسَّلَامِ ^(٨) عَلَى الرَّسُولِ ^(٩) الْأَمِينِ ، سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ^(١٠)
وآلِهِ ^(١١) الطَّاهِرِينَ ، وَصَحْبِهِ ^(١٢) أَجْمَعِينَ .
أَمَّا بَعْدُ ^(١٣) : فَقَدْ أَشَارَ عَلَى ^(١٤) مِنْ ^(١٥) لَامَعْدُودَةٍ ^(١٦) لِي فِي مُخَالَفَتِهِ ،

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين .
وبعد ، فهذه تعاليق مقتضية طفيفة كتبها على رسالي : « الباقوت النفيس » تفصيلا
لجملتها ، وإيضاحا لمشكلتها ، وبياناً لمحرز قيودها ، وحق مقصودها ، مع زيادة صيغ من العقود
والدعاوى تتعلق بكثير من أبوابها أخذتها غالبا من حصيل المقصود ، والليذة المحبرة ، إغناء
للطالب عن الرجوع إليهما وإلى أمثالهما . يجعل الله ذلك من الأعمال الباقية المقبولة لديه آمين .
(١) الحمد لغة : الثناء باللسان على الجليل الاختيارى على جهة التبجيل ، وعرفا : فعل يفتي .
عن تعظيم المنعم من حيث إنه منعم على الخادم أو غيره . (٢) سن .
(٣) هوانة : الطاعة والعبادة والجزاء ، وشرعا : ما شرعه الله على لسان نبيه من الأحكام .
(٤) دلة . (٥) الطريق . (٦) الواضح . (٧) هي من الله رحمة ،
ومن الملائكة استغفار ، ومن آدميين نضرع ودعاء . (٨) التسليم : أى التوجه .
(٩) هو إنسان حر ذكر سليم عن منفرة طيعا وعن ذنابة أب وحنأ أم ، أوحى إليه
بشرع وأمر بتبليغه . (١٠) هو ابن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن
قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن
خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان . وأمه أمنة بنت وهب بن
عبد مناف بن زهرة بن كلاب ، ولد عام الفيل ، وتوفي وهو ابن ثلاث وستين سنة .
(١١) هم مؤمنو بني هاشم والمطلب . (١٢) اسم جمع لصاحب بمعنى الصحابي ، وهو
من اجتمع مؤمنا بنينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم . (١٣) كلمة يؤتى بها للاتصال من أسلوب
إلى آخر . (١٤) هو شيخنا العلامة عبد الله بن عمر الشاطري ، متع الله به آمين . (١٥) سعة .

وَلَا مُزَجَّلٌ^(١) إِلَّا إِلَى مُوَافَقَتِهِ ، أَنْ أُكْتُبَ رِسَالَةٌ فِي مَذْهَبِ الْإِمَامِ
الشَّافِعِيِّ^(٢) جَامِعَةً لِلتَّعَارُيفِ ، خَاطِبَةً لِلأَرْكَانِ وَالثَّرَوِطِ ، مُصَوِّرَةً لِلأنْوَاعِ ،
خَدْمَةً لِصِمَارِ الْمُتَعَلِّمِينَ ، وَتَحْقِيقًا لِأَتْعَابِ الْمُعْلَمِينَ . فَتَارَعْتُ عَلَى قُصُورِي
الْبَيْتِ إِلَى تَلْمِيزَتِهِ ، وَجَعْتُ مَا أَمَكَّنْتَنِي تَجَمُّهُ فِي هَذِهِ الْوَرَقَاتِ الَّتِي تَتَمَيَّهَا ؛
« الْيَأْقُوتُ الثَّقَلَيْنِ فِي مَذْهَبِ ابْنِ إِدْرِيسٍ »

وَالْمَأْمُولُ مِنَ الْمُطَّلَعِينَ الرُّضَى ، وَالْإِغْضَاءُ عَمَّا لَيْسَ مُتَمَعِّنِ الْخَطَأِ ،
وَمِنَ الْمَوْلَى مُبْعَاهُ الْإِنَابَةَ وَالْقَبُولُ .

مقدمة^(٣)

اعْلَمْ أَنَّهُ يُتَبَيَّنُ لِكُلِّ شَارِعٍ فِي فَنٍّ أَنْ يَعْرِفَ مَبَادِئَهُ الْعَشْرَةَ ، وَهِيَ :
حَدُّهُ ، وَنَوْصُوعُهُ ، وَفَائِدَتُهُ ، وَمَسَائِلُهُ ، وَاسْتِئْذَانُهُ ، وَحُكْمُ
الشارع فيه ، وَنِسْبَتُهُ إِلَى سَائِرِ الْمُلُومِ ، وَفَضْلُهُ ، وَوَاصِعُهُ .

وَالْفَنُّ الَّذِي نَحْنُ بِصَدَدِهِ الْفِقْهُ ؛ فَحَدُّهُ : الْعِلْمُ بِالْأَحْكَامِ^(٤) الشَّرْعِيَّةِ^(٥)

(١) ممتنع . (٢) هو محمد بن إدريس بن عباس بن عثمان بن شافع بن السائب
ابن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطالب بن عبد مناف ، فيجتمع مع النبي صلى الله عليه وعلى
آله وصحبه وسلم في عبد مناف . وله رضي الله عنه بفترة سنة مائة وخمسين ، وتوفي بمصر سنة
مائتين وأربع ، وإنما نسب إلى جده شافع لأنه صحابي ابن صحابي .

(٣) بكسر الدال كققدمة الجيش للجماعة المتقدمة منه ، من قدم اللازم بمعنى تقدم ، وبفتحها
قليل كقادمة الرجل من قدم المتعدي . (٤) خرج العلم بالبدوات كصور الإنسان
فلا يسمى قهها . (٥) خرج بها العلم بالأحكام العقلية ، كالعلم بأن الواحد نصف الاثنين .

الْمَعْلِيَّةُ ^(١) الْمَكْتُوبُ ^(٢) مِنْ أَدِلَّتْهَا ^(٣) التَّفْصِيلِيَّةُ ^(٤) . وَمَوْضُوعُهُ : أَفْعَالُ
الْمُكَلَّفِينَ . وَفَائِدَتُهُ : امْتِنَالُ الْأَوَامِر ، وَاجْتِنَابُ النَّوَاهِي . وَمَسَائِلُهُ : هِيَ
الْقَضَايَا الَّتِي تُذَكَّرُ فِيهِ ^(٥) . وَاسْمُهُ : عِلْمُ الْفَقْهِ . وَاسْتِدَادُهُ : مِنَ الْكِتَابِ ^(٦)
وَالسُّنَّةِ ^(٧) وَالْإِجْمَاعِ ^(٨) وَالْقِيَاسِ ^(٩) . وَحُكْمُ الشَّارِعِ فِيهِ : الْوُجُوبُ الْعَيْنِيُّ
فِيمَا تَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ صِحَّةُ الْعِبَادَةِ وَالْمَامَلَةِ وَالْمُنَاكِحَةِ . وَالْكَفَايَةُ فِيمَا زَادَ عَلَى
ذَلِكَ إِلَى بُلُوغِ دَرَجَةِ الْفَتْوَى ، وَالنَّدْبُ فِيمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ . وَلِسَبَبِهِ إِلَى سَائِرِ
الْعُلُومِ : الْمُنَافَرَةُ لَهَا . وَفَضْلُهُ : فَوْقَانَهُ عَلَى سَائِرِ الْمُلُومِ . وَوَاضِعُهُ : هُمْ الْأُئِمَّةُ
الْمُجْتَهِدُونَ .

الطهارة

الطَهَارَةُ لُغَةً : النِّظَافَةُ وَالْخُلُوصُ مِنَ الْأَذْنَانِ ^(١) حِسِّيَّةٍ كَانَتْ كَالْأَنْجَاسِ

(١) خرج به العلم بالأحكام الشرعية الاعتقادية كثيرون أوجبوا للقدرة في قولنا: القدرة
واجبة لله تعالى. والمراد بالعملية المتعلقة بكيفية عمل ، فالصلاة في قولنا: الصلاة واجبة وعمل وكيفية
أي صفته الوجوب . (٢) خرج به علم الله . (٣) خرج به علم المقلد ، فهو مستفاد من
قول القدر ، لا من أدلة الأحكام . (٤) كيفية الأخذ منها أن تقول: أقيموا الصلاة أمر
والأمر للوجوب ، ينتج: أقيموا الصلاة للوجوب .

(٥) كالية واجبة ، والوضوء شرط لصحة الصلاة . (٦) القرآن المجيد .
(٧) أفعال النبي وأقواله وما أقرَّ غيره عليه . (٨) هو اتفاق مجتهدي الأمة قولاً
أو فعلاً أو تقريراً بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في عصر على أي أمر .
(٩) هو لغة : تقدير الشيء على مثاله . واصطلاحاً : حمل أمر معلوم على مثله مساوئنه له
في علة حكمه : مثل حمل تحريم حرق مال اليتيم على تحريم أكله بجامع الإلتاف في كليهما .
(١٠) الأقدار .

أَوْ مَعْنَوِيَّةٌ كَالْعُيُوبِ^(١) ، وَشَرَعًا : فَمَلُ مَا تَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ إِبَاحَةً^(٢) وَلَوْ مِنْ
يَمْنِ الْوُجُوهِ^(٣) أَوْ تَوَابٍ مُجَرَّدٍ^(٤) .

وسائل الطهارة ومقاصدها

لِلطَّهَارَةِ أَرْبَعُ وَسَائِلٍ وَأَرْبَعَةٌ مَقَاصِدُهَا : فَالْوَسَائِلُ هِيَ : الْمَاءُ^(٥) ، وَالتُّرَابُ ،
وَالدَّابِغُ ، وَحَجَرُ الْأَسْتِنْجَاءِ ؛ وَإِنَّمَا يُطَهَّرُ الْمَاءُ إِذَا كَانَ مُطْلَقًا^(٦) ، وَالتُّرَابُ
إِذَا كَانَ خَالِصًا غَيْرَ مُسْتَعْمَلٍ ، وَالدَّابِغُ إِذَا كَانَ حَرِيفًا^(٧) يَنْزِعُ فَضَلَاتِ
الْجِلْدِ وَعُقُوتَهُ ، كَالْقَرْظِ ، وَذَرْقِ الطَّيْرِ ، وَحَجَرُ الْأَسْتِنْجَاءِ إِذَا كَانَ طَاهِرًا^(٨)
قَالِمًا^(٩) غَيْرَ مُخْتَرَمٍ^(١٠) .

أَمَّا الْأَدَوِي ، وَالْإِجْتِهَادُ^(١١) الَّذِي هُوَ بَذْلُ الْمَجْهُودِ فِي تَحْصِيلِ الْمَقْصُودِ
فَمِنْ وَسَائِلِ الْوَسَائِلِ .

- (١) كَالْمَقْدِ وَالْحَسَدِ .
- (٢) كَالْفَسَلَةِ الْأُولَى فِي طَهَارَةِ الْحَدَثِ وَالْحَيْثُ .
- (٣) كَالْتَّيْمِ .
- (٤) كَالْعَسَلَةِ الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ وَالْوَضُوءِ الْمَجْدِدِ وَالغَسَلِ الْمُسَوِّنِ .
- (٥) هُوَ : جَوْهَرٌ نَظِيفٌ شَافٍ يَتَلَوَّنُ بِلَوْنٍ إِنَّمَا هُوَ ، يَخْلُقُ اللَّهُ الرَّيَّ عِنْدَ تَنَاوُلِهِ .
- (٦) وَهُوَ مَا يَصْنَعُ مَاءٌ بِلَا قَيْدٍ لَازِمٍ عِنْدَ الْعَالَمِ بِحَالِهِ مِنْ أَهْلِ الْعَرَفِ وَاللَّسَانِ ، فَيَخْرُجُ
الْمُسْتَعْمَلُ وَالتَّنَجُّسُ بِمَجَرَّدِ اللَّامِلَةِ لِأَنَّ مَنْ عَلِمَ بِحَالِهَا مِمَّنْ ذَكَرَ لَا يَسْمِعُهَا مَاءٌ بِلَا قَيْدٍ ، وَيدخل
التغير كثيرا بما في القر والعر . فإن أهل العرف واللسان يطلقون عليه اسم ماء بلا قيد مع
علمهم بحاله ، ويدخل أيضا ما لم يقيد أصلا كأن تقول : هذا ماء ، وما قيد قيدا منفصلا ، كأن
تقول ماء البحر أو ماء البئر . ويخرج أيضا ما قيد بقيد لازم كماء البطيخ
- (٧) أَيْ يُلْغِزُ اللِّسَانَ بِحِرَافَتِهِ .
- (٨) خَرَجَ بِهِ النَجَسُ وَالتَّنَجُّسُ لِأَنَّهُ لَا يَصَاحُ لِإِزَالَةِ
النَجَاسَةِ .
- (٩) خَرَجَ بِهِ مَا لَا يَنْقَلِعُ لِلْإِسْمَةِ أَوْ لِرُوحَتِهِ أَوْ تَنَازُلِ أَجْزَائِهِ كَالْتُّرَابِ .
- (١٠) خَرَجَ بِهِ الْمُحْتَرَمُ كَكُتُبِ الْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ وَآلَتِهِ وَالطَّعُومِ وَجِزْءِ آدَمِي مُحْتَرَمٍ وَلَوْ مُنْفَصِلًا
وَجِزْءِ حَيَوَانٍ مُتَصِلٍ بِهِ .
- (١١) صُورَتُهُ أَنْ يَنْتَبِهَ عَلَيْهِ مَاءٌ طَاهِرٌ أَوْ طَهُورٌ بغيره فَيَجْتَنِبُ
وَيَسْتَعْمِلُ مَا ظَنَّهُ طَاهِرًا أَوْ طَهُورًا .

وَالْقَصْدُ : هِيَ الْوُضُوءُ ، وَالْعُسْلُ : وَالتَّيْمُّ ، وَإِزَالَةُ النِّجَاسَةِ .

الوضوء

الْوُضُوءُ لُغَةً : اسْمٌ لِعَسَلِ بَعْضِ الْأَعْضَاءِ ^(١) ، وَشَرْعًا : اسْمٌ لِعَسَلِ أَعْضَاءِ تَحْصُوصَةٍ ^(٢) بِذِيَّةٍ تَحْصُوصَةٍ .

فروض الوضوء

فُرُوضُ الْوُضُوءِ سِتَّةٌ : الْأَوَّلُ : التَّيْمَةُ ^(٣) ، الثَّانِي : غَسْلُ الْوُجْهِ ^(٤) ، الثَّالِثُ : غَسْلُ الْيَدَيْنِ مَعَ الْمِرْفَقَيْنِ ^(٥) ، الرَّابِعُ : مَسْحُ الرَّأْسِ ^(٦) ، الْخَامِسُ : غَسْلُ الرَّجْلَيْنِ مَعَ السَّكَبَيْنِ ^(٧) ، السَّادِسُ : التَّرْتِيبُ ^(٨) .

مسح الخفين

يُخَوَّرُ مَسْحُ شَيْءٍ مِنْ ظَاهِرِ أَعْلَى ^(٩) الْخَفَيْنِ بَدَلًا عَنْ غَسْلِ الرَّجْلَيْنِ ^(١٠)

(١) أي سواء كان بذية أم لا .

(٢) أي ذاتا من كونها الوجه واليدان والرأس والرجلين ، وصفة من تقديم للقدم وتأخير للأخر .
(٣) هي شرعا : قصد الشيء مقترنا بفعله كأن ينوي هنا رفع الحذو أو الظهارة للصلاة أو أداء الوضوء أو قرض الوضوء أو الوضوء . (٤) حذوه طولا ما بين منابت شعر الرأس ومقبول الذقن ، وعرضا ما بين الأذنين ، فيجب غسله شعرا وبشرا ظاهرا وباطنا لإلحقة لرجل وعارضه السكتفة فيجب غسل ظاهرها فقط ، والسكتيف هو الذي لا ترى بشره في مجلس التخاطب . (٥) المرفق : مجتمع عظم الساعد والعقد .

(٦) أي مسح شيء وإن قل من بشرته أو شعره . (٧) هما العظمان النانثان عند مفصل الساق والقدم . (٨) أي كذا في . ولكفي وجوده تفديرا كأن يغمس ناويا الوضوء ولم يمكث الحصول الترتيب في لحظات طرفة . (٩) فلا يخفى الاقتصار على مسح الباطن والأسفل الحرف والعقب . (١٠) خرج بالرجلين مسح خلف واحدة وغسل أخرى فلا يخور .

في الوضوء^(١) يومًا وليلةً للمقيم^(٢) ، وثلاثة أيامٍ بلياليها للمسافر^(٣) ؛
وتبتدئ المدة من انتهاء الحديث^(٤) بعد اللبس ، لكن يشترط لجواز المسح
شروط سبعة : أن يلبس الخفان على طهارة كاملة^(٥) ، وأن يكونا قوين^(٦) ،
وأن يكونا مانعين لنفوذ الماء من غير الخرز^(٧) ، وأن يكونا ساترين^(٨)
لحلّ الفرض^(٩) من الجوانب والأسفل^(١٠) ، وأن لا يحصل لابسهما حدث
أكبر ، وأن لا يظهر شيء من محلّ الفرض ، وأن لا تنحل العرى^(١١) .

شروط الوضوء^(١٢)

شروط الوضوء خمسة عشر : الإسلام^(١٣) ، والتمييز^(١٤) ، والنقاء عن الحيض

- (١) خرج به الفقل وإزالة النجاسة فلا يجوز قهرا .
- (٢) أي ولو عاصيا بإقامته كتناشزة من زوجها ، ومثله العاصي بسفره والمسافر سفرًا قصيرا
- والهائم . (٣) أي سفر قصر . (٤) أي مطلقا عند ابن حجر وشيخ الإسلام
- والخطيب ، وعند الجمال الرمي من انتهائه إن لم يكن باختياره كيول وغائط ، ومن أوله إن كان
- باختياره كلس ونوم . (٥) بأن لا يكون عليه حدث أصفر أو أكبر ، فلو بقي من بدنه لعة
- بلا طهارة لم يجز لبسهما قبل كمالها ، والعبرة باستقرار القدمين ، فلو ابتدأ لبسهما بعد كمال
- الطهارة لم يحدث قبل وصول الرجل قدم الخف لم يجز السج . (٦) أي بحيث يمكن
- التردد فيها بلائيل للحاجة التي تقع في مدة لبسهما ، فلا يجزئ نحو رقيق ينخرق بالمشي عن
- قرب . (٧) أي لو صب عليها . (٨) الأفراد بالسائر هنا ما يعول بين الماء وبين الرجل
- لامانع الرؤية فيكفي زجاج أمكن تتابع المشي عليه . (٩) هو القدمان بكسبهما .
- (١٠) لا الأعلى عكس النورة . (١١) أي وإن لم يظهر شيء من محلّ الفرض .
- (١٢) الشرط انة : العلامة ، وشرعا : ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود
- ولا عدم لذاته . (١٣) هو لغة : الاستسلام والانقياد ، وشرعا : الانقياد للأحكام الشرعية ،
- فلا يصح وضوء الكافر . (١٤) قيل هو أن يفهم الخطاب ويردّ الجواب ، وقيل أن يأكل
- وحده ويشرب وحده ويستنجي وحده ، وهو الأحسن ، وقيل أن يفرق بين النمرة والجرة .
- وقيل : أن يفرق بين عينه وشماله .

وَالنَّفَاسِ^(١)، وَعَمَّا يَنْفَعُ^(٢)، وَصُولُ الْمَاءِ إِلَى الْبَشِيرَةِ، وَأَنْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُضْوِ مَا يَغَيِّرُ الْمَاءَ^(٣) وَالْعِلْمُ بِفَرْضِيَّتِهِ^(٤)، وَأَنْ لَا يُعْتَقَدَ فَرَضًا مِنْ فُرُوضِهِ سَنَةً^(٥) وَالْمَاءَ الطَّهُورَ، وَإِزَالَةُ النَّجَاسَةِ الْعَيْنِيَّةِ^(٦)، وَجَزْئُ الْمَاءِ عَلَى جَمِيعِ الْمُضْوِ، وَتَحَقُّقُ الْمُقْتَضَى إِنْ بَانَ الْحَالُ^(٧)، وَدَوَامُ النِّيَّةِ حُكْمًا^(٨) وَعَدَمُ تَعْلِيلِهَا^(٩)، وَدُخُولُ الْوَقْتِ، وَالْمَوَالَةِ^(١٠) لِذَائِمِ الْحَدَثِ .

سنتين الوضوء

سُنَنِ الْوُضُوءِ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا: السُّؤَالُ^(١) وَالتَّسْمِيَةُ، وَغَسْلُ السَّكَنِينِ،

(١) مثلها كل متاف له تكروج البول .

(٢) كالوسخ الذي تحت الأظفار والدهن الجامد لا المائع ، وكالقار الذي على البدن إن لم يعبر زواله . (٣) أى تغيرا يسلب اسمه كالخمر والزعفران .

(٤) فلا تردد في فرضيته أو اعتقده غير فرض لم يصح . (٥) أى فرضا معينا ، بخلاف المهم كَأَنْ يُعْتَقَدَ أَنْ واحدا من غسل الوجه واليدين سنة فإنه لا يضر ، وبخلاف ما لو اعتقد أن جميع مطلوباته فروض أو بعضها فروض وبعضها منن ولم يقصد بفرض معين السنة فإنه لا يضر ولو من عالم عند ابن حجر . وقال الرملي : لا بد أن يميز العالم فرائضه من سنته أو يعتقد فرضية جميع مطلوباته ، والعالم هنا من اشتغل بالعلم زمنا تنقض العادة فيه أن يميز بين الفرض والسنة ، والعامة خلافه . (٦) أى إذا لم تزل أوصانها بالفضلة الواحدة وإلا كفت لها كالحكمة

عن الحدث والحجب إن كان الماء القليل واردا وعم جميع موضع النجاسة ولم تغير العينية الماء ولم يزد بها وزنه ولم تحمل بينه وبين العضو . (٧) فإن لم يبين الحال فوضو الاحتياط صحيح .

(٨) بأن لا يصرفها إلى غير المنوى .

(٩) فإن قال نويت الوضوء إن شاء الله لم يصح إن لم يقصد التبرك بذكر اسم الله مثلا .

(١٠) بأن يغسل العضو الثاني قبل جفاف الأول مع اعتدال الهواء والمزاج والزمان .

(١١) هو لغة : الدلاك وآلة ، وشرعا : استعمال عود من أراك ونحوه في الغم لإذهاب

التغير ونحوه ، وهو مستنون في كل حال ، وبأن أكد الوضوء والصلاة وغيرها .

وَالْمَضْمَضَةُ ، وَالِاسْتِنْشَاقُ ^(١) ، وَالتَّيْلِيتُ ^(٢) وَمَسْحُ جَمِيعِ الرَّأْسِ ^(٣) ، وَمَسْحُ
الْأَذْنَيْنِ ^(٤) ، وَتَحْلِيلُ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ ^(٥) ، وَالْمُؤَالَاةُ ، وَالتَّيَامُنُ ^(٦)
وَإِطَالَةُ الْقُرَّةِ ، وَالتَّحْجِيلُ ^(٧) وَالَّذِي كَرَّرَهُ بَعْدَهُ ^(٨) .

مكروهات الوضوء

مَكْرُوهَاتُ الْوُضُوءِ كَثِيرَةٌ ، مِنْهَا : تَرْكُ التَّيَامُنِ وَتَرْكُ الْمَضْمَضَةِ
وَالِاسْتِنْشَاقِ ، وَالزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلَاثِ وَالتَّقْصُّ عَنْهَا ، وَالْوُضُوءُ مِنَ الْمَاءِ الرَّائِدِ ^(٩)
وَالْوُضُوءُ مِنْ فَضْلِ الْمَرَامِ ^(١٠) ، وَالْإِشْرَافُ فِيهِ بِالصَّبِّ ^(١١) .

(١) ويحصل أنزل المضمضة والاستنشاق بإيصال الماء إلى الفم والأنف وإن لم يدره ولم
يجبه ، والترتيب بين غسل الكفين والمضمضة والاستنشاق مستحق : أي شرط في الاعتداد بهن .
والأفضل الجمع بين المضمضة والاستنشاق بفرقة لا الفصل . (٢) أي تليت كل من
الفصل والسج والتخليل والدلك والسواك والذكر . (٣) والأكل وضع مسبحة على
مقدم رأسه وإيهامه على صدغيه ثم يذهب بهما معا ماعدا الإيهامين إلى قفاه ثم يرد إن كان له
شعر يتقلب ، وإلا يتقلب لتجو صفه أو طوله فلا . (٤) أي ثلاثا مع الرأس وثلاثا بعد
مسح الرأس وثلاثا بعد ذلك بإصافي كفيه وهما مبلولتان بهما استظهارا ، ويسن أن يغسلهما مع
الوجه ثلاثا جملة ما يطلب فهما ثلثتا عشرة مرة . (٥) أما تحليل أصابع اليدين فتأشبهك
وأصابع الرجلين فبأن يبدأ بخنصر يده اليسرى من أسفل الرجلين مبتدئا بخنصر الرجل اليمنى
خاتما بخنصر اليسرى . (٦) أي في اليدين والرجلين ، أما الحذآن والكفان والأذنان
فيظهرن دفعة واحدة . (٧) القرّة : اسم لما لا يتم الواجب إلا به في الوجه ، والتحجيل اسم
لما لا يتم الواجب إلا به في اليدين والرجلين ، وتحصل إطالتهما بفعل أدى زيادة على الواجب .
(٨) بأن يقول وهو مستقبل القبلة رافعا بصره إلى السماء : أشهد أن لا إله الا الله وحده
لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ، اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين .
سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله الا أنت أستغفرك وأتوب إليك ، وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم . (٩) أي ما لم يستحجر . (١٠) الراد ما فضل عن طهارتها
وحدها وإن لم تمسه فلا كراهة في اغتسال الرجل أو وضوئه معها من الإناء ولا فيما مسته
في شرب أو أدخلت يدها فيه بلانية . (١١) بأن يأخذ للعضو أكثر مما يكفي في واجبه
ومستونه ولو على الشط ، وعمله في غير الموقوف ، وإلا فهو حرام .

نواقض الوضوء

نَوَاقِضُ الْوُضُوءِ أَرْبَعَةٌ: الْأَوَّلُ الْخَارِجُ مِنْ أَحَدِ السَّبِيلَيْنِ إِلَّا الْمَنِيَّ^(١)
 الثَّانِي: زَوَالُ الْعَقْلِ^(٢) إِلَّا بِنَوْمٍ الْمُسَكِّنِ^(٣)، مَقْعَدُهُ مِنْ تَحْلِ قَعُودِهِ^(٤).
 الثَّلَاثُ: التَّيَاقُ بِشَرِّ^(٥) الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ السَّكْبَرَيْنِ^(٦) الْأَجْنَبَيْنِ^(٧) مِنْ
 غَيْرِ حَائِلٍ. الرَّابِعُ: مَسُّ قَبْلِ الْأَدَمِيِّ أَوْ خَلْقَةُ دُبُرِهِ بِيَعْنِ الرَّاحَةِ،
 أَوْ بَطُونِ الْأَصَابِعِ^(٨).

ما يحرم على من انتقض وضوؤه

يَحْرُمُ عَلَى مَنْ انْتَقَضَ وَضُوؤُهُ أَرْبَعَةٌ أَشْيَاءٌ: الصَّلَاةُ، وَالطَّوَافُ، وَمَسُّ⁺
 الْمُصْحَفِ^(٩) وَتَحْلِيهِ^(١٠).

(١) أي معنى الشخص نفسه الخارج منه أول مرة. أما متى غيره أو نفسه بعد استدخاله
 فينقض بخروجه. (٢) أي عذون أو إغماء أو سكر أو نوم يقينا، فلو شك هل نام أو نهض فلا تنقض
 ومن علامات النوم الرؤيا، ومن علامات النعاس سماع كلام الحاضرين وإن لم يفهمه. والعقل لغة:
 الدم، وشرعا: صفة بين بها بين الحسن والقيح وتسمى بالتحيز أيضا، وصحى عقلا لأنه يمنع صاحبه
 من ارتكاب الفواحش. (٣) التمكن أن لا يكون بين القر والتمتع تحاف.

(٤) من أرض ودابة وفرس وغيرها. (٥) البثرة: ظاهر جلد الإنسان، وألحق بها
 لحم الأسنان واللسان، قال ابن حجر: وباطن العين والعظم الذي ظهر، وخالفه الرمي فلهما فلا تنقض
 بالشعر والسن والظفر. (٦) أي البائعين حد الشهوة عرفا عند أبواب الطباع السليمة
 فلا تنقض إذا لم يداه أحدكما. (٧) وهما من ليس بينهما محرمة ينسب أو رضاع أو مصاهرة.

(٨) أراد بذلك ما يستتر عند وضع إحدى الراحتين على الأخرى يتعامل بسبر.
 (٩) مثله جلده المتصل به ولانفصال الذي لم تنقطع نسبتته عنه كأن جعل جلدا غيره وخربطه
 وصندوقه وعلافته إذا كان فيها. (١٠) ويجوز حمله مع متاع إن قصد التاع وكذا إن
 شرك أو أطلق عند الرمي خلافا لابن حجر.

الغسل

الغُسلُ ثَلَاثَةٌ : السَّيْلَانُ ^(١) ، وَشَرْعًا : سَيْلَانُ الْمَاءِ عَلَى جَمِيعِ الْبَدَنِ بِثِيَابٍ مَخْصُوصَةٍ .

موجبات الغسل

مُوجِبَاتُ الْغُسْلِ سِتَّةٌ : الْأَوَّلُ : إِبْلَاجُ الْحَشْفَةِ ^(٢) فِي الْقَرْجِ ^(٣) . الثَّانِي : خُرُوجُ الْمَنِيِّ ^(٤) . الثَّلَاثُ : الْحَيْضُ . الرَّابِعُ : النَّفَاسُ . الْخَامِسُ : الْوِلَادَةُ ^(٥) . السَّادِسُ : الْمَوْتُ ^(٦) .

فروض الغسل

فُرُوضُ الْغُسْلِ اثْنَانِ : الثَّيْبَةُ ^(٧) وَتَغْيِيمُ الْبَدَنِ بِالْمَاءِ ^(٨) .

- (١) أى سيلان الماء على أى شئ من بدن أو ثوب أو غيرها ولو بلا ثيابة .
- (٢) هى رأس الذكر ، ومثلها قنبرها من فاقدها .
- (٣) أى إلى ما لا يجب غسله منه . (٤) أى خروجه إلى ظاهر الحشفة من الذكر وظاهر فرج البكر وما يبدو عند الجلوس على القدمين من الذئب . وهو ماء أبيض نحيم يعرف بتدفق أو لثة ، أو بريح المعجين أو الطلع إن كان رطباً ، أو بياض البيض إن كان جافاً ؛ ولو شك هل الخارج مئى أو مذى تغير ، فإن شاء جعله مئياً واغتسل ولم يقبل ما أسابه ، وإن شاء جعله مذى وتوضأ فقط وغسل ما أسابه لنجاسته . (٥) مثلها إلقاء الضغة والعلقه التى قالت فيها قاتلة إنها أكل آدمى . (٦) أى موت المسلم الذى ليس يشهد ولو سقط لم تظهر فيه أمارات الحياة إن بلغ أربعة أشهر . (٧) كأن ينوى فرض الغسل أو رفع الحدث الأكبر أو رفع الحدث أو الغسل المفروض أو استباحة الصلاة .
- (٨) أى استيمعات جميعه بالماء بشرا وظفرا وشعرها وباطنها وإن كثف الشعر . وما ظهر من أنف مجدوع ومنبت شعرة زالت وشقوق لم يكن لها غور ، لا باطن أنف وعقد شعر اعتقد بنفسه ؛ ويجب نقض الضمائر إذا توقف وصول الماء إلى باطنها عليه .

شروط الغسل

شُرُوطُ الْغُسْلِ : هِيَ شُرُوطُ الْوُضُوءِ السَّابِقَةِ .

سنن الغسل

سُنَنُ الْغُسْلِ كَثِيرَةٌ ، مِنْهَا : الْقِيَامُ ، وَاسْتِيقَالُ الْقَبْلَةِ ، وَالْوُضُوءُ ، وَالتَّسْمِيَةُ ، وَتَعَهُدُ الْمَعَاطِفِ ^(١) ، وَالدَّلَالُ ، وَالتَّشْلِيثُ ، وَتَرْتِيبُ أَعْمَالِهِ ؛ بِأَنْ يُغْسِلَ الْكَفَيْنِ ثُمَّ الْفَرْجَ ، وَمَا حَوْلَهُ ثُمَّ يَتَضَمَّضُ وَيَسْتَنْشِقُ ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ ، ثُمَّ يَتَعَهُدُ الْمَعَاطِفَ ، ثُمَّ يُقْبِضُ الْمَاءَ عَلَى الرَّأْسِ ، ثُمَّ عَلَى مَا أَقْبَلَ مِنَ الشَّقِّ الْأَيْمَنِ ، ثُمَّ عَلَى مَا أَدْبَرَ مِنْهُ ، ثُمَّ عَلَى مَا أَقْبَلَ مِنَ الشَّقِّ الْأَيْسَرِ ، ثُمَّ عَلَى مَا أَدْبَرَ مِنْهُ .

مكروهات الغسل

مَكْرُوهَاتُ الْغُسْلِ : هِيَ مَكْرُوهَاتُ الْوُضُوءِ الْمَأْذُورَةِ ^(٢) .

الأغسال المستنونة

الْأَغْسَالُ الْمُسْتَنَوْنَةُ كَثِيرَةٌ ^(٣) ؛ مِنْهَا غُسْلُ الْجُمُعَةِ ^(٤) ، وَغُسْلُ الْعِيدَيْنِ ^(٥) ، وَغُسْلُ غَاسِلِ الْمَيْتِ ^(٦) ، وَالْغُسْلُ لِلْأَسْتِنْقَاءِ ^(٧) ، وَالْغُسْلُ لِلْخُسُوفِ وَالْكَسُوفِ ^(٨) .

-
- (١) كَالْإِبْطِ وَالْأُذُنَيْنِ وَطَبَعَاتِ الْبَطْنِ . (٢) وَيَكْرَهُ لِلجَنِّبِ الْأَكْلَ وَالشَّرْبَ وَالنُّوْمَ وَالْجَمَاعَ قَبْلَ غَسْلِ الْفَرْجِ وَالْوُضُوءِ ، وَيَعْمَلُ أَوَّلَ السَّنَةِ بِغَسْلِ الْفَرْجِ .
 (٣) أَوَّلُهَا فِي بَيْتِ الْمُسْتَرَشِدِينَ إِلَى سَبْعَةِ وَثَلَاثِينَ . (٤) وَهُوَ أَفْضَلُهَا وَلَا يَسْنُ إِلَّا لِمُرِيدِ الْحُضُورِ ، وَيَدْخُلُ وَقْتُهُ بِظُلُوعِ الْفَجْرِ الصَّادِقِ ، وَيَنْتَهِي بِالْيَأْسِ مِنْ فِعْلِ الْجُمُعَةِ .
 (٥) وَإِنْ لَمْ يَرِدِ الْحُضُورُ ، وَيَدْخُلُ وَقْتُهُ بِصَفِ اللَّيْلِ وَيُخْرَجُ بِالْعُرُوبِ .
 (٦) سِوَاهُ كَانَ الْيَتِّ مَسْلُماً أَوْ كَافِراً وَسِوَاهُ كَانَ الْغَاسِلَ ظَاهِراً أَوْ خَائِضاً .
 (٧) وَيَدْخُلُ وَقْتُهُ لِمُرِيدِ الصَّلَاةِ مُنْفَرِداً بِإِرَادَةِ الصَّلَاةِ ، وَلِمُرِيدِهَا جَمَاعَةً بِاجْتِمَاعِ النَّاسِ لَهَا .
 (٨) أَيْ خُسُوفِ الْقَمَرِ وَكُسُوفِ الشَّمْسِ ، وَيَدْخُلُ وَقْتُهُ بِإِدْبَارِ النَّهْرِ ، وَيُخْرَجُ بِالْانْجِلَاءِ التَّامِّ .

وَالْإِسْلَامَ الْكَافِرِ^(١) ، وَإِفَاقَةَ الْمَجْنُونِ وَالْمُتَمَيِّ عَلَيْهِ ، وَلِلْحِجَابَةِ^(٢) وَلِلْحَوْلِ
السَّجِدِ ، وَلِكُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ^(٣) .

ما يحرم على الجنب

يَحْرُمُ عَلَى الْجَنْبِ سِتَّةُ أَشْيَاءَ : الصَّلَاةُ ، وَالطَّوَافُ وَمَسُّ الْمُصْحَفِ ،
وَمَسُّهُ ، وَاللَّبْسُ فِي الْمَسْجِدِ^(٤) ، وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ بِقَصْدِ الْقِرَاءَةِ^(٥) .

النجاسة

النَّجَاسَةُ ثَلَاثَةٌ : الْمُسْتَقْدَرُ^(٦) ، وَشَرَعًا : مُسْتَقْدَرٌ يَمْنَعُ صِحَّةَ الصَّلَاةِ حَيْثُ
لَا مَرَحُصَ^(٧) .

أقسام النجاسة

النَّجَاسَةُ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامُ : مُعَاطَّةٌ ، وَمُخَفَّفَةٌ ، وَمُتَوَسِّطَةٌ ؛ فَالْمُعَاطَّةُ نَجَاسَةٌ

(١) ويدخل وقته بالإسلام ، ويفوت بطول الزمن أو بالإعراض ؛ ويسن أن يغتسل بماء
وسدر وأن يزيل جميع شعر يده إلا الحية الذكر ، فإن أجنب أو خاضت في الكفر اجتمع
غسلان واجب ومنسوب ويحصلان إن نواها ، فإن نوى أحدهما حصل فقط وكذا يقال في المجنون
والمُتَمَيِّ عليه . (٢) أي بدها ، ومثلها النصد . (٣) ويدخل وقته بالغروب
ويخرج بطلوع الفجر ، أما المسل للصوات الجس غير مستحب . (٤) مثله التردد فيه وهذا
إن لم يكن عند كُأْن أغلق عليه المسجد أو خاف من الخروج منه ، وإلا جاز له السكت فيه
ووجب عليه التيمم بغير تراب المسجد ، ولا يحرم على الكافر والصبي والمجنون السكت فيه مطلقا
(٥) أي وحدها أو مع غيرها ، فإن لم يقصدها كان قصد ذكره أو مواعظه أو قصصه
أو التخط أو التحصن ولم يقصدها القراء أو أطلق لم يحرم . (٦) أي ولو طاهرا
كتخطا وبصاق . (٧) أي يجوز ، بخلاف ما لو كان هناك مجوز كما في قائد الطهورين
وعليه نجاسة فإنه يصلي لحزمة الوقت وعليه الإعادة .

الكلب والخنزير وما تولدَ منهما ، أو من أحدهما . والمُخَفَّفَةُ : بَوَلُ الصَّيِّ (١)
الَّذِي لَمْ يَطْعَمْ لِلتَّمَذِّي (٢) غَيْرَ اللَّبَنِ وَلَمْ يَبْلُغِ الْخَوَافِينَ ، وَالتُّوسُطَةُ بَاقِي
النَّجَاسَاتِ كَالْخَمْرِ .

إزالة النجاسة

تَرَوُلُ النَّجَاسَةُ الْمُغْلَظَةُ بِغَسَلٍ مَا تَنْجَسَ بِهَا مَتَبَعُ غَسَلَاتِ (٣) : إِحْدَاهُنَّ
بِتُرَابٍ (٤) مُجْزِيٍّ فِي التَّيْمُمِ (٥) . وَالمُخَفَّفَةُ بِرَشٍّ مَا تَنْجَسَ بِهَا بِمَاءٍ يَمُكُّ (٦)
وَالتُّوسُطَةُ الْعَيْنِيَّةُ ، وَهِيَ الَّتِي لَهَا لَوْنٌ أَوْ رِيحٌ أَوْ طَعْمٌ ، يَازَالُهُ لَوْنُهَا وَرِيحُهَا
وَطَعْمُهَا (٧) . وَالْحَكْمِيَّةُ ، وَهِيَ الَّتِي لَا لَوْنٌ وَلَا رِيحٌ وَلَا طَعْمٌ لَهَا يَجْزِي
الْمَاءُ (٨) عَلَى مَا تَنْجَسَ بِهَا .

- (١) خرج به الصبية فإن يولها نجاسة متوسطة يجب فيه الغسل .
(٢) فلا يضر طعمه لغير اللبن للتداوى كالسوف للإصلاح ولا تخنكه بتمر ، ويضر للتغذي
ولو مرة وإن عاد إلى اللبن . (٣) ومذبل العين غسلة واحدة وإن كثر .
(٤) ولو بالقوة فيجزي الطين والطفل والرمال الداعم الذي له غبار يكدر الماء والتراب
المختلط بنحو دقيق إن كدر الماء والمختلط بنحو خلٍّ إن لم يضر طعم الماء أو لونه أو ريحه وخرج
بالتراب غيره كالصابون . (٥) فلا يكفي التمسك بالنجس والمتنجس والمستعمل .
(٦) بأن يفعله بالإسالة ، وإلا بأن سال عليه فهو غسل ، ولا بد من عصر محل البول
أو جفافه قبل الرش حتى لا يبق فيه رطوبة تفصل ، ولا بد مع الرش من زوال أوصاف البول .
(٧) ولا يضر بقاء لون أو ريح غير زواله بأن لم يزل بعد الغسل ثلاث مرات مع الحمة
والفرس في كل ومع نحو صابون توفقت لإزالة عليه بقول خبير ووجدته بحد الفوَّث أو القرب
بالتفصيل الذي ذكره في النبعم : ويضر بقاء المون والريح معاً أو الطعم فإن تعذر زوالها عني
عنها إلى القدرة على زوالها . (٨)

الاستنجاء

الِاسْتِنْجَاءُ لِنَفْسٍ : الْقَطْعُ ، وَشَرْعًا : إِزَالَةُ الْخَارِجِ النَّجِسِ الْمُلَوِّثِ مِنَ الْفَرْجِ عَنِ الْفَرْجِ بِمَاءٍ أَوْ حَجَرٍ ؛ وَالْأَفْضَلُ الْإِسْتِنْجَاءُ بِالْحَجَرِ ، ثُمَّ إِبْتِاعُهُ بِالمَاءِ ، ثُمَّ الْإِقْتِصَارُ عَلَى الْمَاءِ . وَيَجُوزُ الْإِقْتِصَارُ عَلَى الْحَجَرِ ، لَكِنْ بِتَسْنَعَةٍ شَرْعِيَّةٍ : أَنْ لَا يَحِيفَ النَّجِسُ ^(١) ، وَأَنْ لَا يَنْتَقِلَ ^(٢) ، وَأَنْ لَا يَطْرَأَ عَلَيْهِ آخِرُ ^(٣) ، وَأَنْ لَا يُجَاوِزَ الصَّفْحَةَ وَالْحَشْفَةَ ^(٤) ، وَأَنْ يَكُونَ بِثَلَاثِ مَسَحَاتٍ ^(٥) ، وَأَنْ يُنْفِقَ الْمَحَلَّ ^(٦) ، وَأَنْ يَكُونَ الْمَسْحُوحُ بِهِ طَاهِرًا ، وَأَنْ يَكُونَ قَالِمًا ، وَأَنْ لَا يَكُونَ مُحْتَرَمًا كَمَا مَرَّ .

التيمم

التَّيَمُّمُ لِنَفْسٍ : الْقَصْدُ ، وَشَرْعًا : إِصَالُ التُّرَابِ إِلَى الْوُجْهِ وَالْيَدَيْنِ بِبِلْيَةٍ مُخْصُوصَةٍ .

أسباب التيمم

أَسْبَابُ ^(٧) التَّيَمُّمِ سَبْعَةٌ : نَظَمَهَا بَعْضُهُمْ بِقَوْلِهِ :

(١) أَى بَحِثْ لَا يَنْقُلُهُ الْحَجَرُ .

(٢) أَى عَمَّا اسْتَقَرَّ فِيهِ عِنْدَ الْخُرُوجِ وَإِنْ لَمْ يَجَاوِزِ الصَّفْحَةَ وَالْحَشْفَةَ .

(٣) أَى غَيْرِ جَنَسِهِ وَغَيْرِ الْعَرَقِ سِوَاءِ كَانَ رَطْبًا أَمْ جَافًا نَجَسًا أَمْ طَاهِرًا ، وَاسْتَنَى الرَّمْلَ

الطَّاهِرَ الْجَافَ كَالْتُّرَابِ . (٤) فَإِنْ جَاوِزَ ضَرَّ وَإِنْ لَمْ يَنْتَقِلْ . (٥) وَلَوْ مِنْ حَجَرٍ وَاحِدٍ

فَلَا يَجْزِي دُونَهَا وَإِنْ أَتَى . (٦) أَى إِلَى أَنْ لَا يَبْقَى إِلَّا أَثَرُ لَا يَزِيلُهُ إِلَّا الْمَاءُ أَوْ صَخْرٌ

الْخَرَفُ فَتَجِبُ الزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلَاثِ إِذَا لَمْ تَتَّقِ . (٧) الْأَسْبَابُ جَمْعُ سَبَبٍ ، وَهَوَاةٌ : مَا يَتَوَصَّلُ بِهِ

إِلَى غَيْرِهِ ، وَعَرَفَا : مَا يَلِيزُ مِنْ وَجُودِهِ الْوُجُودَ وَمِنْ عَدَمِهِ الْعَدَمَ لِذَاتِهِ .

فَقَدْ (١) وَخَوْفٌ (٢) حَاجَةٌ (٣) إِضْلَالُهُ (٤)

مَرْضٌ يَشُقُّ (٥) جَبِيْرَةٌ (٦) وَجِرَاحٌ (٧)

شروط التيمم

شُرُوطُ التَّيْمُمِ اثْنَا عَشَرَ : أَنْ يَكُونَ بِتَرَابٍ (٨) ، وَأَنْ يَكُونَ التَّرَابُ طَاهِرًا ، وَأَنْ لَا يَكُونَ مُسْتَعْمَلًا (٩) ، وَأَنْ لَا يَحْتَاطِلُهُ دَقِيقٌ وَنَحْوُهُ ، وَأَنْ يَقْصِدَهُ (١٠) ، وَأَنْ يَمْسَحَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ بِتَقْلَتَيْنِ (١١) ، وَأَنْ يُزِيلَ النِّجَاسَةَ أَوَّلًا (١٢) ، وَأَنْ يُجْتَهِدَ فِي الْقَبْلَةِ قَبْلَهُ (١٣) ، وَأَنْ يَكُونَ التَّيْمُمُ بَعْدَ دُخُولِ

- (١) أي فقد الماء حسا ، ويتيمم بالطلب إن تيقن فقد ، وبعد الطلب إلى حد القوت وهو ثلثانه ذراع إن توهم وجوده أو ظنه أو شك فيه ، ويجب عليه طلبه في حد القرب إن تيقن وجوده فيه وهو ميل ونصف ، وما زاد يسمى حد البعد لا يجب عليه طلبه منه مطلقا بل أن يتيمم من غير طلب . (٢) بأن يخاف على نفسه من عدو أو سبع لو قصد الماء أو على ماله من غصب أو سارق . (٣) بأن يحتاج للماء لغسل حيوان عظم ولو مالا أو ثمنه لطعمه أو لبين . (٤) أي إضلال الماء وحده أو مع رحله ويقضى في الأولى لافي الثانية . (٥) أي بأن يخاف من استعمال الماء معه على نفس أو عضو أو طول مدته أو زيادة أو نحو ذلك . (٦) بأن يخاف من نزعها ضررا ما ذكر ، وهي ما يوضع على موضع السكر لينجبر ، ومثلا في الحكم ما يوضع على الجرح من اصق وعصابة . (٧) بأن يخاف من وصول الماء إليها شيئا من الأضرار المذكورة فيفضل الصحيح ويتيمم عن الجرح وقت غسله . (٨) على أي لون كان ولو محرقا بقي اسمه أو مخلوطا بنحو خل جف وإن تغير طعمه أو لونه أو ريحه وأرضه تراب لا أرضه خشب أو حجر مسحوق . (٩) أي في حدث ، وهو ما على العضو وما تنثر منه أو خبت كالاستعمل في إزالة النجاسة المعلقة . (١٠) أي يقصده بالقل ولو بفعل غيره بإذنه (١١) لا أقل ، وتكرره الزيادة إن كفت اللانتهان . (١٢) أي إن أمكنت وإلا تيمم معها وأعاد عند ابن حجر وصلى صلاة فاقد الطهورين عند الزملي وأعاد . (١٣) هذا ما اعتمده ابن حجر ، وقال الزملي له التيمم قبل الاجتهاد .

الوقت^(١) ، وأن يتيمم إسكاً فرض^(٢) ، وقفد الماء^(٣) وعدم المصية بالسفر إذا كان القفد شرعياً^(٤)

فروض التيمم

فروض التيمم خمسة : الأول نقل التراب^(٥) . الثاني : النية^(٦) . الثالث : مسح الوجه^(٧) . الرابع : مسح اليدين مع المرفقين^(٨) . الخامس : الترتيب^(٩) .

سُنن التيمم

سُنن التيمم كثيرة منها : السواك ، والتسمية ، وتقديمُ النية على اليسرى

(١) فلا يصح التيمم قبل دخول الوقت . (٢) أى عني ولو غير صلاة ، وخرج به النفل وفرض السكامة كصلاة الجنازة فله أن يستبجح يتيمم واحد ما شاء منهما . (٣) أى إذا كان لم يجد ماء مع القدرة على استعماله أو شرعاً كان خاف من استعماله مرضاً . (٤) فلا يتيمم العطشان قبل التوبة ولا من به قروح وخاف من استعمال الماء المالح ، أما إذا كان القفد حسياً فلا يشترط ذلك لعدم الفائدة في توقف صحة تيممه على التوبة . (٥) أى تحويله من أرض أو هواء إلى العضو المسحوح . (٦) أى نية استباحة ما يفتقر إلى تيمم كالصلاة ومسح المصحف ، فإن نوى استباحة فرض الصلاة استباح به فرض الصلاة وما لها وغيرهما أو استباحة الصلاة استباح به ما عدا فرض الصلاة العيني . أو استباحة مسح المصحف مثلاً استباح به ما عدا الصلاة والطواف (٧) أى جزمه لئلا يجب إيصال التراب إلى منابت الشعر وإن خف .

(٨) والأفضل أن يكون بالسكامة المشهورة ، وعلى أن يضع أصابع اليسرى سوى الإبهام على ظهور أصابع اليمنى سوى الإبهام بحيث لا يخرج أظفار اليمنى عن مسبة اليسرى وبمرها على اليمنى فإذا بلغ السكوع ضم أطراف أصابعه إلى حرف الذراع وبمرها إلى المرفق ثم يدير باطن كفه إلى بطن الذراع وبمرها عليه رافعاً إبهامه فإذا بلغ السكوع أمره إبهام اليسرى على إبهام اليمنى ثم يفعل باليسرى كذلك ثم مسح إحدى الأختين بالأخرى نداه .

(٩) أى بين مسح الوجه ومسح اليدين ولو كان التيمم عن حدث أكبر ، ولا يجب الترتيب بين التلقين بل يدب فقط .

وَالْمَوْلَاةُ^(١) ، وَتَخَفِيفُ التُّرَابِ مِنَ السَّكَنِ ، وَكُلُّ مَا يُمْسِكُنْ مَحِيْثُهُ مِنْ سُنَنِ الْوُضُوءِ غَيْرُ التَّشْلِيْثِ .

مَكْرُوْهَاتُ التَّيْمَمِ

مَكْرُوْهَاتُ التَّيْمَمِ اِثْنَانِ : تَسْكِيْرُ الْمَسْحِ ، وَتَسْكِيْرُ التُّرَابِ .

مُبْطَلَاتُ التَّيْمَمِ

مُبْطَلَاتُ التَّيْمَمِ كَثِيْرَةٌ : مِنْهَا الْحَدَثُ ، وَالرَّدَّةُ^(٢) ، وَقَوْنُهُمْ الْمَاءَ^(٣) خَارِجَ

الصَّلَاةِ^(٤) ، وَالْعِلْمُ بِوُجُوْدِ الْمَاءِ ، وَالْقُدْرَةُ عَلَى تَمَيُّزِهِ ، وَزَوَالُ الْعِلَّةِ الْمُبِيْحَةِ^(٥) إِلَّا فِي الصَّلَاةِ الشَّاطِئَةِ فِي الثَّلَاثِ الْآخِرَةِ ، وَحَيْثُ لَا خَائِلَ فِي الْأَرْبَعِ الْآخِرَةِ^(٦) .

الْحِيْضُ

الْحِيْضُ لَفْظٌ : الشَّيْطَانُ^(٧) ، وَشَرٌّ مَا : دَمٌ جَبِيْلٌ^(٨) يَخْرُجُ مِنْ أَقْصَى رَحِمِ

الْمَرْأَةِ عَلَى سَبِيلِ الصَّحَّةِ^(٩) فِي أَوْقَاتٍ مُخْصُوْصَةٍ .

(١) وَيَقْدَرُ الْمَرْحُومُ مَفْضُولًا . (٢) الْمَرَادُ هُنَا قَطْعُ الْإِسْلَامِ وَلَوْ حَكْمًا كَانَ صَدْرُ

مِنْ صَحِيحٍ . (٣) كَانَ رَأْيُ سِرَاجٍ أَوْ جَمَاعَةٍ جَوْرَ أَنْ مَهْمُ مَا إِلَّا حَائِلٌ يَحُولُ

عَنِ اسْتِعْمَالِهِ . (٤) أَمَّا فِيهَا فَلَا يَضُرُّ سَوَاءٌ أَكَانَتْ تَسْقُطُ بِالتَّيْمَمِ أَمْ كَانَ الْمَحَلُّ يَغْلِبُهُ فِيهِ

الْقَدَرُ أَوْ يَسْتَوِي الْأَمْرَانِ ، أَوْ لَا بَأْنَ كَانَ يَحْتَاجُ فِيهِ وَجُودَ الْمَاءِ .

(٥) أَيْ كَرِيْضٍ تَيْمَمَ خَوْفًا مِنْ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ مَعَهُ فَرَّالٌ . (٦) أَيْ إِنْ بَطَلَانَ

التَّيْمَمِ بِالْعِلْمِ بِوُجُوْدِ الْمَاءِ وَالْقُدْرَةِ عَلَى تَمَيُّزِهِ وَزَوَالِ الْعِلَّةِ الْمُبِيْحَةِ فَتَيْمَمَ مَعْلَهُ إِذَا حَصَلَ شَيْءٌ مِنْهَا

خَارِجَ الصَّلَاةِ أَوْ دَاخِلَهَا وَوَجِبَتْ إِعَادَتُهَا وَإِلَّا فَلَا يَبْطُلُ إِلَّا بِالسَّلَامِ ، وَمَعْلَهُ أَيْضًا فِيهَا وَفِي التَّوْحُّدِ

مَا لَمْ يَكُنْ حَائِلٌ ، كَالْحَاجَةِ لِلْمَاءِ لَلْعَطَشِ ، حَالُوْلَةُ السَّبْعِ ، وَالْإِحْتِيَاجُ إِلَى الْيَمْنِ لِلثَّوْبَةِ أَوْ لِلدِّينِ ،

(٧) يُقَالُ حَاضٍ الْوَادِي : إِذَا سَالَ مَآؤُهُ . (٨) أَيْ طَيِّبَةٌ .

(٩) يَخْرُجُ بِهِ دَمُ الْاسْتِحْضَاءِ ، فَإِنَّهُ يَخْرُجُ مِنْ فَرجِ الْمَرْأَةِ لَا عَلَى سَبِيلِ الصَّحَّةِ بَلْ لِقَاعَةٍ :

وَهُوَ مَا يَخْرُجُ فِي غَيْرِ أَيَّامِ الْحِيْضِ وَالْقَلَسِ كَأَنْ يَكُوْنَ أَقَلُّ مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ أَوْ يَجَاوِزُ الْخَمْسَةَ عَشَرَ

وَالنَّفَاسُ : هُوَ ^(١) الدَّمُ الْخَارِجُ عَقِبَ الْوِلَادَةِ ^(٢) .

أول وقت يمكن أن تحيض فيه المرأة تسع سنين ^(٣) قريبة ^(٤) تقريبات ^(٥)

وَعَالِيَهُ عَشْرُونَ سَنَةً ^(٦) وَلَا آخِرَ لَهُ .

أقل الحيض وغالبه وأكثره

أقل الحيض يومٌ وَلَيْلَةٌ ^(٧) ، وَعَالِيَهُ سِتٌّ أَوْ سَبْعٌ ، وَأَكْثَرُهُ خَمْسَةٌ عَشَرَ يَوْمًا ^(٨) .

أقل الطهر بين الحيضتين ، وغالبه وأكثره

أقل الطهر بين الحيضتين ^(٩) خَمْسَةٌ عَشَرَ يَوْمًا ، وَعَالِيَهُ أَرْبَعَةٌ وَعَشْرُونَ يَوْمًا ^(١٠) ، أَوْ ثَلَاثَةٌ وَعَشْرُونَ يَوْمًا ^(١١) ، وَلَا حَدَّ لَأَكْثَرِهِ ^(١٢) .

(١) هذا معناه شرعا ، وأما لغة : فهو الولادة . (٢) بأن يكون قبل مضي خمسة عشر يوما منها ، أما الخارج مع الولد أو قبله فلا يسمى نفاسا . (٣) أي هلالية .

(٤) فيدسمح قبل تمامها بما لا يبع أول حيض وطهر ، وهو ما كان أقل من ستة عشر يوما ولو بلحظة . (٥) قال الباجوري : إنه يؤخذ من كلامهم في الرد بالعيب فإنهم قالوا إذا بلغت الجارية عشرين سنة ولم تحض فإنه عيب ترد به اهـ . (٦) أي مقدارها ، وهو

أربع وعشرون ساعة مع اتصال الدم المتتابع بحيث لو وضعت قطنة أو نحوها لتلوثت ، فإن نقص عن ذلك فليس بحيض بل هو استحاضة كما مر . (٧) فإن زاد عليها فهو استحاضة كما مر .

والاستحاضة حدث دائم فلا يتبع شيئا مما يتبع بالحيض فتتسلل المستحاضة فرجها ثم تحشوه ثم تنوضأ في الوقت وتبادر بالصلاة فإن أخرت لغير مصلحة الصلاة استأنفت وإن لم تزل العصابة عن

محلها لو عصيت ولو ظهر دم ، بخلاف ما هو لمصاحبتها كاتظار جماعة ، ويجب تجديد العصابة والظاهرة لكل فرض . (٨) لا بين الحيض والنفاس إذ يجوز أن يكون أقل من ذلك .

(٩) إن كان الحيض سنا . (١٠) إن كان الحيض - بما - وهذا وما قبله محله إن كان الشهر كاملا . (١١) إذ قد لا تحيض المرأة أصلا .

أقل زمن النفس، وغالبه، وأكثره

أقلُ زَمَنِ النَّفْسِ لِحَظَةٍ ^(١) ، وَغَالِبُهُ أَرْبَعُونَ يَوْمًا ، وَأَكْثَرُهُ سِتُونَ يَوْمًا .

ما يحرم بالحیض والنفس

يَحْرُمُ بِالْحَيْضِ وَالنَّفْسِ أَحَدَ عَشَرَ شَيْئًا : الصَّلَاةُ ^(٢) وَالطَّوَافُ ، وَمَسُّ الْمُصْحَفِ ، وَخُحْلُهُ ، وَاللَّبَثُ فِي الْمَسْجِدِ ، وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ بِقَصْدِ الْقِرَاءَةِ ، وَالْمَسُّومُ ^(٣) ، وَالطَّلَاقُ ^(٤) ، وَالْمَرْوَرُ فِي الْمَسْجِدِ عِنْدَ خَوْفِ التَّلَوِيثِ ^(٥) ، وَالِاسْتِمْتَاعُ بِمَا بَيْنَ الشَّرَةِ وَالرَّكْبَةِ ^(٦) ، وَالطَّهَّارَةُ بِنِيَّةِ التَّعْبُدِ ^(٧) .

الصلاة

الصَّلَاةُ لُغَةً : الدُّعَاءُ بِحَيْثُ ، وَشَرْعًا : أَقْوَالٌ وَأَفْعَالٌ مُفْتَتِحَةٌ بِالتَّكْبِيرِ عَشْرَةً ^(٨) بِالتَّسْلِيمِ غَالِبًا ^(٩) .

- (١) . وابتدأه من انفصال جميع الولد .
- (٢) . ولا يجب عليها قضاؤها . (٣) . ويجب عليها قضاؤه بأمر جديد .
- (٤) . أى يحرم على الزوج إن كانت الزوجة . وطهارة ولم تبدل في مقابلة مالا .
- (٥) . ومثلها كل ذى خبث يغشى منه تلويثه . (٦) . بوطء مطلقا وبغيره من نظر وليس بلا حائل مع الشهوة . (٧) . أى فى غير نيك وعيد .
- (٨) . ومن غير الثالب صلاة الأخرس اعدم الأقوال فيها وصلاة الجنابة والمرضى الذى يحرى أركان الصلاة على قلبه والمربوط على خشبة اعدم الأفعال فيها .

الصلوات المكتوبة وأوقاتها

الصلوات المكتوبة^(١) خمس: الظهر^(٢)، وهي أربع ركعات؛ وأول^(٣) وقتها زوال الشمس، وآخره مصير ظل كل شيء مثله سوى ظل الاستواء. والمغرب^(٤)، وهي أربع ركعات؛ وأول^(٥) وقتها إذا صار ظل كل شيء مثله، وزاد قليلاً. والمغرب^(٦)، وهي ثلاث ركعات؛ وأول وقتها غروب قرص الشمس، وآخره غيوبة الشفق الأحمر. والعشاء^(٧)، وهي أربع ركعات؛ وأول وقتها غيوبة الشفق الأحمر، وآخره طلوع الفجر،

- (١) أي الفروضة في كل يوم ليلة أصالة على الأعيان . (٢) سميت بذلك لأنها ظاهرة وسط النهار . (٣) هذا وقتها الكلي ، ويتجزأ إلى ستة أوقات : وقت فضيلة أوله ، ووقت جواز إلى مايسع كلها ، وهو وقت الاختيار الذي هو الثالث ، ووقت حرمة وهو القدر الذي لايسع كلها بأخف تمكن من فعل نفسه ، وضرورة وهو آخر الوقت إذا زالت الواجبات والباقي من الوقت قدر التكبير ، إذ يجب حينئذ ذات الوقت وما قبلها إن جمعت معها ، وعذر وهو وقت العصر لمن يجمع جمع تأخير . (٤) سميت بذلك لمعاصرتها وقت الغروب . (٥) ويتجزأ هذا الوقت الكلي إلى سبعة أوقات : وقت فضيلة أوله ، واختيار إلى مصير الظل مثليين ، وجواز بلا كراهة إلى الاصفرار ، وجواز بكراهة إلى أن يبقى من الوقت مايسعها ، وحرمة ، وعذر ، وضرورة . (٦) سميت بذلك لفضلها وقت الغروب . (٧) ويتجزأ هذا الوقت الكلي إلى سبعة أوقات : وقت فضيلة أوله ، وهو وقت الاختيار والجواز بلا كراهة ، ووقت كراهة ، ووقت حرمة ، ووقت عذر ، ووقت ضرورة . (٨) هو اسم لأول الظلام ، سميت الصلاة به لفضلها فيه . (٩) ويتجزأ هذا الوقت الكلي إلى سبعة أوقات : وقت فضيلة أوله ، ووقت اختيار إلى آخر ثلث الليل الأول ، ووقت جواز بلا كراهة إلى الفجر الكاذب ، ووقت جواز بكراهة إلى بقاء مايسعها ، ووقت حرمة ، ووقت عذر ، ووقت ضرورة .

الصَّادِقُ ^(١) وَالصَّبِيحُ ^(٢) : وَهِيَ رَكَّتَانِ ، وَأَوَّلُ وَقْتِهَا ^(٣) طُلُوعُ الْفَجْرِ الصَّادِقِ ،
وَأَخِيرُهُ طُلُوعُ الشَّمْسِ .

أَعْذَارُ الصَّلَاةِ

أَعْذَارُ الصَّلَاةِ ^(٤) أَرْبَعَةٌ : النَّوْمُ ^(٥) ، وَالنَّسْيَانُ ^(٦) وَالْجَمْعُ ^(٧) وَالْإِكْرَاهُ .

الصَّلَاةُ الْمَحْرُومَةُ مِنْ حَيْثُ الْوَقْتُ ^(٨)

تَحْرُمُ الصَّلَاةُ الَّتِي لَسَبَبَ لَهَا ^(٩) ، أَوْ لَهَا سَبَبٌ مُتَأَخِّرٌ ^(١٠) فِي غَيْرِ حَرَمٍ
مَكَّةَ فِي خَمْسَةِ أَوْقَاتٍ ^(١١) : وَقْتُ طُلُوعِ الشَّمْسِ حَتَّى تَرْتَفِعَ قَدَرُ رُمْحٍ ^(١٢)
وَوَقْتُ الْإِسْتِوَاءِ ^(١٣) فِي غَيْرِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ حَتَّى تَزُولَ ، وَوَقْتُ الْإِضْفَرَارِ حَتَّى
تَغْرُبَ ، وَبَعْدَ فِعْلِ الْمَصْرِ ^(١٤) حَتَّى تَغْرُبَ ، وَبَعْدَ فِعْلِ الصَّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ .

-
- (١) هو التَّخَرُّصُ ضَوْدُهُ عَرَضًا . (٢) هو أولُ النَّهَارِ ، صَحِبَتِ الصَّلَاةُ بِهِ أَعْلَمَهَا فِيهِ .
(٣) ويتجزأ هذا الوقتُ السَّكُلِيُّ إِلَى سِتَّةِ أَوْقَاتٍ : وَقْتُ فَضِيلَةِ أَوَّلِهِ ، وَوَقْتُ اخْتِيَارٍ وَهُوَ
إِلَى الْإِسْقَارِ ، وَجَوَازُ بَلَاكَرَاهَةِ إِلَى طُلُوعِ الْحَرَّةِ ، وَجَوَازُ بَكَرَاهَةِ مِنْ طُلُوعِ الْحَرَّةِ إِلَى أَنْ يَبْقَى
مِنْ الْوَقْتِ مَا يَسَعِيهَا ، وَوَقْتُ حَرْمَةٍ ، وَوَقْتُ ضَرُورَةٍ .
(٤) أَيْ الْأَشْيَاءُ الَّتِي تَدْفَعُ إِمَّا تَأْخِيرَ الصَّلَاةِ عَنْ وَقْتِهَا . (٥) أَيْ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِ
الصَّلَاةِ مُطْلَقًا ، أَوْ بَعْدَهُ وَهُوَ يَظُنُّ أَنَّهُ يَسْتَقِظُ قَبْلَ أَنْ يَضِيقَ الْوَقْتُ ، فَلَا يَمْدُرُ إِذَا نَامَ فِي الْوَقْتِ
وَهُوَ لَا يَظُنُّ أَنَّهُ يَسْتَقِظُ قَبْلَ أَنْ يَضِيقَ عَنْهَا ، وَلِهَذَا تَجِبُ عَلَيْهِ الْقَوْرَةُ فِي الْقَضَاءِ إِذَا أَخْرَجَهَا
بِالنَّوْمِ حِينَئِذٍ . (٦) بِشَرْطِ أَنْ لَا يَنْشَأَ عَنْ مَنَعِهِ عَنْهُ بَلْ عَنْ نَحْوِ مَطَالَعَةٍ فِي كِتَابٍ
أَوْ صُنْعَةٍ أَوْ نَحْوِهَا ، لَا نَحْوَ قَارٍ مِنَ الْحَرَمَاتِ أَوْ نَحْوِ لَعَبِ شَطْرَنْجٍ مِنَ الْمَكْرُوهَاتِ .
(٧) أَيْ تَأْخِيرُهَا بِفَرَسٍ أَوْ مَرَضٍ . (٨) خَرَجَ بِهَ الْحَرْمَةُ مِنْ غَيْرِ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ
كَالْصَّلَاةِ فِي السَّكَنِ الْقَصُوبِ . (٩) كَالنَّهْلِ الْمَطْقِ . (١٠) كَالِاسْتِخَارَةِ وَالْإِحْرَامِ .
(١١) ثَلَاثَةٌ مِنْهَا تَعْلَقُ بِالزَّمَانِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ لِمَنْ صَلَّى وَلِمَنْ لَمْ يَصِلْ ، وَاثْنَانِ يَتَعْلَقَانِ بِفِعْلِ
صَاحِبَةِ الْوَقْتِ ، فَمَنْ فَعَلَهَا حَرَمَتْ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ الْمَذْكُورَةُ ، وَمَنْ لَا فَعَلَ . (١٢) طُولُهُ سَبْعَةُ أَذْرُعٍ
فِي رَأْيِ الْعَامِينَ . (١٣) وَوَقْتُهِ ضَيْقٌ جَدًّا . (١٤) وَلَوْ مَجْهُوعَةٍ فِي وَقْتِ الظَّهْرِ .

شروط وجوب الصلاة

شُرُوطُ وَجُوبِ الصَّلَاةِ ^(١) سِتَّةٌ : الْإِسْلَامُ ^(٢) ، وَالْبُلُوغُ ^(٣) ، وَالْعَقْلُ ^(٤) ،
وَالنَّقَاءُ عَنِ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ ^(٥) ، وَبُلُوغُ الذَّمْعَةِ ^(٦) ، وَسَلَامَةُ الْحَوَاسِ ^(٧) .

أركان الصلاة

أَرْكَانُ الصَّلَاةِ مَبْتَعَةٌ قَشَرٌ ^(٨) : النِّيَّةُ ^(٩) ، وَتَسْكِينَةُ الْإِحْرَامِ ^(١٠) ،
وَالْقِيَامُ فِي الْفَرَضِ ^(١١) ، وَقِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ ^(١٢) ، وَالرُّكُوعُ ^(١٣) ، وَالطَّمَأُنِينَةُ فِيهِ ،

(١) أى للكتابة . (٢) فلا يطالب بها الكافر الأصلي في الدنيا لعدم محبتها منه ؛
وأما الرد فسلم فيها مضى ينسحب عليه حكم الإسلام ، فيلزمه قضاء أيام رده بخلاف الأصلي .
(٣) فلا تجب على الصبي ، لكن يؤمر بها لسبع إن ميز معها ، ويضرب على تركها لعشر .
(٤) فلا تجب على مجنون ولا مغمى عليه ولا سكران ، ولا قضاء على غير التعدي منهم .
(٥) فلا تجب على الحائض والنفساء ، ولا قضاء عليهما بل يحرم عليهما القضاء عند ابن
حجر ، ويتعدى نقلا بلا ثواب عند الرملي . (٦) فلا تجب على من لم تبلغه كان نشأ
في شاطئ جبل ، فلا تجب عليه القضاء إذا بلغته عند الرملي . وقال ابن قاسم يجب .
(٧) فلا تجب على من خلق أعمى أصم ولو ناطقا ، ولا قضاء عليه إذا ردت عليه حواسه .
(٨) بعد الطمأنينات الأربع أركاناً وهو ما في الروضة . (٩) أى بالقلب ، ويكنى
في النقل المطلق كتحية المسجد نية فعل الصلاة ، وفي النقل الوقت وما له سبب كالعيد وسنة
الظهر والكسوف نية الفعل والعين ، ولا بد في الفرض من هذين نية القرضية .
(١٠) بأن يقول الله أكبر ، ولا يضر نخل يسير وصف بين الله أكبر ولا يسير سكوت
كسكتة تنفس ؛ ومبتمم بذلك لأنها سبب في تحرّم ما كان حلالاً قبلها كالأكل والكلام .
(١١) ولو كفاية ، ومثله ما طي صورته كالعادة وصلاة الصبي ، هذا إن قدر ولا تعد كيف شاء ؛
فإن لم يقدر اضطلعج واستقبل القبلة بمقدم يده وجوبا وبوجهه ندبا ، فإن لم يقدر استلقى على ظهره
ورفع رأسه قليلا بشئ ليتوجه بوجهه للقبلة ، فإن تعدد التوجه به بأخصيه ، ويرى برأسه
للكركوع والسجود ، فإن لم يقدر أو ما بطرفه فإن لم يقدر أجرى الأركان على قلبه . أما في النقل
فله أن يتنقل ولو قادرا قاعدا ومضطجعا لامستلقيا ويقعد للركوع والسجود . (١٢) فإن عجز
عنها قرأ سبع آيات من غيرها ولو مفرقة ، فإن عجز عن القراءة أتى بذكر ، ويعتبر سبعة أنواع
منه أو من دعاء أو منهما . (١٣) وهولفة : الانحناء ؛ وشرعا : انحناء خاص ، وأقله أن ينحني
حتى تنال راحته ركبتيه ويشترط أن لا يقصد به غيره ، فلو هوى اقتل حية لجعله ركوعا لم يكف .

وَالْأَعْتِدَالُ^(١) ، وَالطَّمَأْنِينَةُ فِيهِ ، وَالسُّجُودُ^(٢) ، وَالطَّمَأْنِينَةُ فِيهِ ، وَالْجُلُوسُ
بَيْنَ السُّجُودَيْنِ^(٣) ، وَالطَّمَأْنِينَةُ فِيهِ ، وَالنَّشْهُدُ الْآخِرُ^(٤) ، وَالْقُعُودُ فِيهِ ،
وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِ^(٥) وَالسَّلَامُ^(٦) ، وَالتَّرْتِيبُ^(٧) .

شروط صحة الصلاة

شُرُوطُ صِحَّةِ الصَّلَاةِ خَمْسَةٌ عَشَرٌ : الْإِسْلَامُ ، وَالتَّمْيِيزُ ، وَدُخُولُ الْوَقْتِ ،
وَالْعِلْمُ بِفَرَضِيَّتِهَا^(٨) ، وَأَنْ لَا يَمْتَقِدَ قَرَضًا^(٩) مِنْ فُرُوضِهَا سَنَةً ، وَالطَّهَارَةُ

(١) هـولة : الاستقامة ؛ وشرعا : أن يمود الراكع لما كان عليه قبل ركوعه ، وشرطه
أن لا يقصد به غيره ، فلو رفع من الركوع فزعا من شيء فجعله اعتدالا لم يكف .

(٢) هـولة : الخضوع ، وشرعا : وضع الأعضاء السبعة ، وأقله أن يضع بعض بشرة أو شعر
جهته على مصلاه وبعضها من كل من كفيه وركبتيه وقدميه ، وشرطه التحامل برأسه وعدم
الهموى لغيره ، فلو سقط على وجهه لم يكفه ، ووجب عليه العود إلى الاعتدال ، وشرطه أيضا
ارتفاع أسافله على أعاليه : أي ارتفاع عجزه وما حوله على رأسه ومنكبيه ، فإن لم يقدر على بحسب
حاله ، وكذا لو عجز عن وضع جهته إلا على نحو وسادة لم يجب إلا إن حصل به التنكيس ،
وشرطه أيضا أن لا يسجد على محمول له يتحرك بحركته إلا ما في يده من منديل ونحوه فلا يضر .

(٣) وشرطه أن لا يقصد به غيره ، وأن لا يطرأ فوق ذكره الشروع فيه فمرأفله التشهد
عامدا عالما ، وكذا الاعتدال شرطه أن لا يطرأ فوق ذكره الشروع فيه قدر الفاعية عامدا
عالما . (٤) أي المأني به آخر كل صلاة وهو مشهور ، ولا يشترط ترتيبه ولا موالاة

عند الشيخ ابن حجر . (٥) أي بعده ، فلا يجوز تقديمها على شيء منه ، ولا تشترط
الموالاة بينهما . (٦) وأقله : السلام عليكم . (٧) أي بين الأركان كما ذكر ، فإن
تمعد تركه كأن سجد قبل الركوع بطأت صلاته ، وإن سها فبإبد التروك لهو ، ثم إن تذكر
قبل أن يأتي بمثلته أتى به وإلا عت به ركعته وألقى ما بينهما وتدارك الباقي .

(٨) فلو تردد في فرضيتها أو اعتقدها منه لم تعتد . (٩) أي معينا كالفاة
أو الركوع ، بخلاف الميم كأن اعتقد أن واحدا منها من غير تعيين سنة فإنه لا يضر ، وبخلاف
سالمو اعتقد أن جميع مطلوباتها فروض أو أن بعضها فرض وبعضها سنة ولم يقصد بفرض معين
السنة فإنه لا يضر أيضا .

عَنِ الْحَدِيثَيْنِ ^(١) ، وَالطَّهَارَةُ عَنِ النَّجَاسَةِ فِي الثَّوْبِ ^(٢) وَالْبَدَنِ ^(٣) وَالْمَسْكَنِ ،
وَسِتْرُ الْعَوْرَةِ ^(٤) ، وَاسْتِثْقَالُ الْقِيْلَةِ ^(٥) فِي غَيْرِ نَافِلَةِ السَّفَرِ الْمُبَاحِ ^(٦) ،
وَصَلَاةُ ^(٧) شِدَّةِ الْخَوْفِ ^(٨) ، وَتَرْكُ الْكَلَامِ ^(٩) ، وَتَرْكُ الْأَقْعَالِ

(١) نِي الْأَسْمَرِ وَالْأَكْبَرِ بَاءً ، أَوْ تَرَابٍ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْهَا صَلَّى لِحُرْمَةِ الْوَقْتِ وَأَعَادَ .

(٢) مِثْلُهُ مَحْوُهُ وَالْمَلَأَقُ لِلْحَمُولِ . (٣) وَمِنْهُ دَاخِلُ الْعَيْنِ وَالْقَمِ وَالْأَنْفِ ،
وَلَمْ يَجِبْ غَسْلُهُ فِي الْخُتَابَةِ لِأَنَّهَا أَخْفَى مِنَ النَّجَاسَةِ . (٤) الْعَوْرَةُ ثَلَاثَةٌ : النَّقْصُ ،
وَاتِّطَاقُ شِرْعًا عَلَى مَا يَحْرُمُ نَظَرُهُ ، وَهُوَ جَمِيعُ بَدَنِ الرَّأَةِ وَلَوْ أَمَةً فَإِنَّهُ يَحْرُمُ نَظَرُهُ عَلَى الْأَجْنَبِيِّ ،
وَجَمِيعُ بَدَنِ الرَّجُلِ فَإِنَّهُ يَحْرُمُ نَظَرُهُ عَلَى الْأَجْنَبِيَّةِ ، وَيَذَكُرُونَهُ فِي التَّكْلِاحِ ، وَعَلَى مَا يَجِبُ سِتْرُهُ
فِي الصَّلَاةِ وَهُوَ الْمَرَادُ هَذَا ، وَهُوَ مَا بَيْنَ سِرَّةِ رُكْبَتَيْ الرَّجُلِ وَالْأَمَةِ وَمَا سِوَى الْوَجْهِ وَالسَّكْمَيْنِ مِنْ
بَدَنِ الْحُرَّةِ . وَلِلرَّأَةِ أَيْضًا خَارِجُ الصَّلَاةِ عَوْرَتَانِ : إِحْدَاهُمَا عِنْدَ الْحَارِمِ الذَّكَورِ وَالنِّسَاءِ وَالْمَمْلُوكِ
الْمُفْرِغِ ، وَفِي الْخُلُوةِ : وَهِيَ مَا بَيْنَ السَّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ . ثَانِيَتُهُمَا عِنْدَ الْمَكَافِرَاتِ ، وَهِيَ مَا لَا يَبْدُو عِنْدَ
الْهَيْئَةِ . وَلِلرَّجُلِ خَارِجَاهَا أَيْضًا عَوْرَتَانِ : إِحْدَاهُمَا عِنْدَ الرَّجَالِ وَالنِّسَاءِ الْحَارِمِ ، وَهِيَ مَا يَجِبُ
سِتْرُهُ فِي الصَّلَاةِ . ثَانِيَتُهُمَا فِي الْخُلُوةِ وَهِيَ السُّوَدَانِ ، وَشَرْطُ السَّاتِرِ كَوْنُهُ جَرَمًا يَنْعِي إِدْرَاكُ لَوْنِ
الْبَشَرَةِ فِي مَجْلِسٍ لِلتَّخَاطُبِ لِمُعْتَدِلِ الْبَصَرِ ، وَكَوْنُهُ يَشْمَلُ الْمُسْتَوْرَ لِبَاسًا وَغَوِيًّا . فَلَا تَكْفِي الظَّافَةُ
وَلَا أَرُ الصَّبْغِ النَّسِي لَأَجْرَمَ لَهُ وَلَا الْحِجَابَةُ الضَّيْقَةُ . (٥) أَيْ السَّكْبَةُ بَقِيَّةً بِعَمَانَةٍ أَوْ تَحْوِهَا
فِي حَقِّ مَنْ لَا حَائِلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا وَظَنًّا فِي حَقِّ غَيْرِهِ . (٦) أَيْ الْجَائِزُ لِلتَّجَمُّعِ لَشُرُوطِ
جَوَازِ الْقَصْرِ إِلَّا الطَّوْلُ فَلَا يَشْتَرِطُ بَلْ يَكْفِي أَنْ يَكُونَ السَّفَرُ إِلَى مَا لَا يَسْمَعُ فِيهِ نَدَاءَ الْجُمُعَةِ ، فَإِنْ
كَانَ فِي نَحْوِ هُدُوجٍ وَسَفِينَةٍ أَمْ رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ ، وَاسْتَقْبَلُ اسَهُولَةَ ذَلِكَ عَلَيْهِ ، وَإِلَّا فَإِنْ كَانَ
رَاكِبًا اسْتَقْبَلُ فِي إِحْرَامِهِ فَقَطْ إِنْ سَهَلَ ، وَجِهَةً مَقْصُودَةً قَبْلَتَهُ فِي الْبَاقِي وَيُؤَيِّ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ
أَخْفَضَ ، وَإِنْ كَانَ مَاشِيًا اسْتَقْبَلُ فِيمَا سِوَى الْقِيَامِ وَالْإِعْتِدَالِ وَالْقَشْدِ وَالسَّلَامِ . أَمَّا هَذِهِ فِيمَشَى
فِيهَا وَقَبْلَتُهُ جِهَةً مَقْصُودَةً ، وَيَشْتَرِطُ تَرْكُ الْأَعْقَالِ السَّكْبَةِ لِقَبْرِ حَاجَةٍ وَدَوَامِ السَّفَرِ وَالسَّرِّ وَعَدَمِ
وُطْءِ النَّجَاسَةِ الْغَيْرِ الْمَذْكُورِ عَلَيْهَا إِلَّا الْيَابِسَةَ خَطَأً . (٧) قُرْضًا كَانَتْ أَوْ نَفْلًا .

(٨) أَيْ فِي قِتَالِ مِبَاحٍ ، فَإِنَّهُ يَصِلُ كَيْفَ أَمَكْنَهُ وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ . (٩) أَيْ عَمْدًا مَعَ الْعِلْمِ
بِالتَّحْرِيمِ ، وَأَنَّهُ فِي الصَّلَاةِ وَعَدَمُ الْعَلَاةِ ، فَتَبْطُلُ بِالنَّطَاقِ بِحَرْفَيْنِ أَوْ حَرْفٍ مَعْنَاهُ كَقِي أَوْ بِمَعْدُودِ
كَلِمَةٍ . وَيُغْفَرُ بِسِرِّ الْكَلَامِ ، وَهُوَ أَرْبَعُ كَلِمَاتٍ عَرَفِيَّةٍ عِنْدَ ابْنِ حَجَرٍ ، وَسَتْ عِنْدَ الْقَلِيْبِيِّ
وَبَاعِثُنَ إِنْ نَسِيَ أَوْ سَبَقَ أَسَانَتُهُ أَوْ جَهْلُ التَّحْرِيمِ وَغَفَرُ أَوْ حَصَلَ بَغْلَةً ضَحْكًا أَوْ بَكَاءً .

الكثيرة^(١) ، وترك الأكل والشرب^(٢) ، وأن لا يمضي ركن قولي أو فعلي مع الشك في نية التحريم^(٣) ، أو يطول زمن الشك^(٤) ، وأن لا ينوي قطع الصلاة أو يتردد في قطعها ، وعدم تسليم قطعها بشيء^(٥) .

أبواب الصلاة

أبواب الصلاة عشرون : القنوت^(٦) وقيامه ، والصلاة على النبي فيه ، وقيامها ، والسلام على النبي فيه ، وقيامه ، والصلاة على آل فيه ، وقيامها ، والسلام عليهم فيه ، وقيامه ، والصلاة على الصاحب فيه ، وقيامها ، والسلام عليهم فيه ، وقيامه ، والشهاد الأول^(٧) ، وقعوده ، والصلاة^(٨) على النبي فيه ، وقعودها ، والصلاة على آل في الشهاد الأخير^(٩) ، وقعودها .

سنن الصلاة

سنن الصلاة كثيرة : منها رفع اليدين عند تكبير الإحرام^(١٠) ،

- (١) كثرة حركات متواليات وضعية مفرطة وثيقة ولو مع النسيان وزيادة ركن فلي عمدا غير النابعة .
- (٢) نعم يفتقر القليل مع النسيان أو الجهل بالتحريم إن عذر .
- (٣) أو تكبيره .
- (٤) بأن يسع ركنا .
- (٥) ولو عملا عادة لا عقلا كالجمع بين الضدين .
- (٦) سميت بذلك لأنها لما طلب جهرها بسجود السهو أشبهت الأبواب الحقيقية وهي الأركان .
- (٧) أي القنوت الرابع ، وهو قنوت الصبح ووتر نصف رمضان الأخير ، ويحصل بكل ذكر اشتمل على دعاء وثناء كاللهم اغفر لي يا غفور ؛ والأفضل اللهم اهديني إلخ .
- (٨) أي اللفظ الواجب في الشهاد الأخير .
- (٩) أي اللفظ الواجب بعد الشهاد الأخير .
- (١٠) لا يقال كيف يتصور سجود السهو وتركها لأنها كسائر الأبواب يجبر تركها أو ترك شيء منها به لإمكانه بترك إمامه لها ، فإذا أخرجه بعد سلامه بأنه تركها أو سمعه يقول اللهم صل على محمد وآل محمد عليك سجد فلهو بجبر الخلل الذي حصل في صلاته من صلاة إمامه .
- (١١) بأن تحاذي أطراف أصابعه على أذنيه وإيمانه شتمتها وكفاه منكبه مع جعل يطنها إلى القبلة وإمالة أطرافها شيئا قليلا إليها ، ويكون ابتداء الرفع مع ابتداء التكبير وانتهائه مع انتهائه .

وَعِنْدَ الرُّكُوعِ ^(١) ، وَعِنْدَ الرَّفْعِ مِنْهُ ^(٢) ، وَعِنْدَ الْقِيَامِ مِنَ التَّسْبِيحِ الْأَوَّلِ ،
وَدَعَاءِ الْإِسْتِغَاثَةِ ^(٣) ، وَالتَّعَوُّدِ ^(٤) وَالتَّأْمِينِ ^(٥) ، وَقِرَاءَةِ السُّورَةِ فِي مَوْضِعِهَا ^(٦) ،
وَالْإِسْرَارِ وَالْجَهْرِ فِي مَوْضِعَيْهَا ^(٧) ، وَتَسْكِينَاتِ الْإِتْقَالَاتِ ^(٨) ، وَنَظَرِ مَوْضِعِ
السُّجُودِ ، وَوَضْعِ الرَّاحَتَيْنِ عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فِي الرُّكُوعِ ، وَتَسْبِيحِ ^(٩) الرُّكُوعِ
وَالسُّجُودِ ، وَالْإِفْتِرَاشِ ^(١٠) فِي كُلِّ جُلُوسٍ لَمْ يَقْبَهُ سَلَامٌ ، وَالتَّوَرُّكِ فِيمَا يَقْبَهُ
سَلَامٌ ، وَالتَّسْلِيمَةُ الثَّانِيَةُ ^(١١) ، وَالْإِتْقَاتُ فِي التَّسْلِيمَتَيْنِ بَيْنَنَا فِي الْأَوَّلَى ،
وَشِمَالًا فِي الثَّانِيَةِ ^(١٢) .

- (١) أي عند الهوي له فيبتدىء الرفع مع ابتداء التكبير عند ابتداء الهوي للركوع وبعد
التكبير بعد الرفع حتى يصل إلى الركوع فابتدأوها معا دون انتهاءهما .
- (٢) والأكل كونهما جهتين في التحريم وكون الرفع مع ابتداء رفع رأسه إلى انتصابه ،
فلذا انتصب قائما أرسل يديه . (٣) أي سرا بعد تكبيرة الإحرام ، بأن لا يغسل ذكر
غير مشروع بينهما لابسكة التنس ، وأفضل ماورد فيه « وجهت وجهي للح » ، ويفوت بالتعود
ولو سبوا ، ويجلس السبوق مع الإمام لا بالتأمين معه . (٤) أي سرا قبل القراءة ، ويقوت
بالشروع في البسملة . (٥) أي قول آمين بمعنى استجب بحفنة اللب مع المد أنصح منه مع
النصر ، يضرب تشديد اللب إلا إن أراد قاصدين إليك يارب وأنت أكرم من أن تحجب قاصدا .
- (٦) وهو الصبح ، وكل صلاة ثنائية والأولتان من سائر الصلوات المكتوبة ، وفيها قبل
التشهد الأول من المواقف ، ولا تسن لمأموم سماع قراءة الإمام وميز حروفها ولو في سرية .
- (٧) وموضع الجهر ركعتا الصبح ، وأولتا المشايخ والجمعة والعبدان والاستسقاء
والخسوف والتراويح والوز في رمضان وغير ذلك موضع الإسرار . (٨) وسن مدها
حتى يصل إلى الركن المنتقل إليه وإن أتى بجلسة الاستراحة ، ولا يجهر بها إلا الإمام والمبلغ لحاجة
(٩) وهو مشهور . (١٠) هو أن يجلس الشخص على كعب اليسرى جاعلا ظهرها
للأرض وينصب قدمه اليمنى ويضع بالأرض أطراف أصابعها لجهة القبلة ، سمي بذلك لأنه
افترش فيه رجله ، والتورك مثل الافتراش إلا أن المصلي يخرج يديه على هيئة الافتراش
من جهة يمينه ويلصق وركه بالأرض ، وسمي بذلك لأنه يلصق وركه بالأرض .
- (١١) إلا إن عرض مانع عقب الأولى تكروج وقت الجمعة . (١٢) بحيث يرى خداه
الأيمن في الأولى ، وخداه الأيسر في الثانية .

مكروهات الصلاة

مَكْرُوهَاتُ الصَّلَاةِ كَثِيرَةٌ : مِنْهَا الْجَهْرُ فِي مَوَاضِعِ الْإِسْرَارِ وَعَكْسُهُ^(١) ، وَالْإِنْتِفَاطُ^(٢) لِغَيْرِ حَاجَةٍ^(٣) ، وَالْإِشَارَةُ لِغَيْرِ حَاجَةٍ^(٤) ، وَالْإِسْرَاعُ^(٥) ، وَالْإِبْطَانُ^(٦) .

سجود السهو

سُجُودُ السَّهْوِ سَجْدَتَانِ^(٧) قُبِلَ السَّلَامُ . يُسْتَنَانِ لِأَحَدٍ أَوْ بَعَثَ أَشْيَاءَ : تَرَكَّ بَعْضٌ مِنْ أَبْغَاضِ الصَّلَاةِ أَوْ بَعْضُهُ وَلَوْ حَرَفًا ، وَفَعَلَ مَا يُبْطِلُ عَمْدَهُ وَلَا يُبْطِلُ سَهْوَهُ إِذَا فَعَلَ سَهْوًا^(٨) ، وَنَقَلَ رُكْنًا قَوِيًّا إِلَى غَيْرِ مَحَلِّهِ^(٩) ، وَإِيقَاعَ رُكْنٍ فَعَلَى مَعَ احْتِمَالِ الزِّيَادَةِ^(١٠) .

(١) نعم قد يطلب الإسرار في موضع الجهر ، وذلك إذا شَوَّشَ عَلَى نَحْوِ نَائِمٍ ، وَإِطْلَاقُهُمْ يَقْتَضِي جَرِيانَ ذَلِكَ حَقًّا فِي الْقِرَائِنِ ، لَكِنْ قَالَ عَش : إِنَّهُ خَاصٌّ بِنَوَافِلِ اللَّيْلِ لِلطَّلَاقِ ، لَا فَيَا يَطْلُبُ فِيهِ الْجَهْرُ لَدَانَهُ كَالْعِشَاءِ . (٢) أى بوجهه ، أَمَا بَصَرُهُ فَيُطْلَقُ .

(٣) كحفظ متاع . (٤) غلافها لها كركعة سلام بيد أو رأس .

(٥) أى لحضور الصلاة أو لإدراك التحريم مع الإمام مثلاً ، نعم إن توقفت إدراك الجماعة عليه سن أو الجملة وجب ، ومن الإسراع المكروه أيضاً عدم التأنى في أفعال الصلاة وأقوالها . (٦) أى ملازمة مكان واحد وهذا لغیر الإمام في المهراب ، أما هو فلا يكره له خلافاً

للسبوطي . (٧) كسجود الصلاة فيما يجب وما يتبدد ، وقيل يقول : سبحانه من لا ينهم ولا يسهو ، قال بعضهم : وهذا إن سها ، فإن تميمه فاللائق به الاستغفار ونحوه نية على الإمام والنفرد دون التأموم ، ولا تجب نية سجود التلاوة عند ابن حجر . وقال الرملي تجب أيضاً فيه كالسهو ، وتبطل الصلاة بالتألف فيها إذا لضرورة إلى ذلك . (٨) كالسلام القليل ناسياً أو الأكل القليل ناسياً أو زيادة ركن فعل ناسياً أو ركعة فأكثر ناسياً . (٩) كأن قرأ الفاتحة

في الركوع أو جلوس التشهد أو تشهد في القيام أو الجلوس بين السجدين أو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم في الركوع ، ومثل ذلك ما إذا قرأ السورة في غير محل القراءة كالركوع فيسجد لجميع ذلك سواء فعله عمداً أو سهواً . (١٠) كأن يشك في ترك ركوع أو سجود أو ركعة فإنه يأتي به ولا يرجع إلى ظنه ولا إلى غيره ما لم يبلغ عدد التواتر فيرجع إلى قوله فقط

سجود التلاوة

سُجُودُ التَّلَاوَةِ أَرْبَعٌ عَشْرَةَ سَجْدَةً تَسَنُّ (١) دَاخِلَ الصَّلَاةِ (٢) وَخَارِجَهَا (٣)
فِي أَرْبَعَةِ عَشَرَ مَوْضِعًا مِنَ الْقُرْآنِ (٤) ، وَلَيْسَ مِنْهَا « ص » بَلْ سَجْدَتُهَا
سَجْدَةُ شُكْرٍ .

سجود الشكر

سُجُودُ الشُّكْرِ سَجْدَةٌ تَسَنُّ خَارِجَ الصَّلَاةِ فَقَطْ عِنْدَ حَدُوثِ نِعْمَةٍ (٥)

== عند الرملی ، وإلى قوله أو فعله عند ابن حجر ، وإذا أتى به سجد للهو وإن زال الشك قبل السلام ، نعم إن زال قبل أن يأتي بما يحتمل الزيادة لم يسجد ، كأن شك هل صلى ثلاثاً أو أربعاً وزال شكه في غير الركعة الأخيرة . (١) أي للمارئي : قراءة مشروعة لا عزيمة لذاتها ، كقراءة الجنب ، ولا مكروهة لذاتها كقراءة مصلى في غير القيام ، وللمستمع وهو من قصد السماع ، وللمستمع وهو من يسمع سواء قصده أم لا ، فهو أعم مما قبله ؛ ولا بد فيها ولو خارج الصلاة وفي سجدة الشكر من شروط الصلاة من طهر وستر واستقبال وغيرها ، ومن ترك . وانها ككلام كثير ؛ وسن أن يقول فيه : « سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته » ، تبارك الله أحسن الخالقين » ، وأن يقول : « اللهم اكْتُسِبْ بِهَا عِنْدَكَ أَجْرًا واجعلها لي عندك ذخراً » ، وضع عني بها وزراً ، واقبلها مني كما قبلتها من عبدك داود » قال الشرقاوي : أي قبلت نوعها ، وإلا فسجدة داود للشكر وهذه للتلاوة فيقول ذلك في سجدة « ص » وغيرها اهـ . (٢) وأركانها حينئذ اثنتان : النية عند الرملی خلافا لابن حجر ، والسجود .

(٣) وأركانها حينئذ ستة ؛ وهي أركان سجود الشكر أيضا : النية وتسكير التحريم والسجود والجلوس أو الاضطجاع بعد السجود والسلام والترتيب . (٤) ثنتان في الحج ، وثمنا عشرة : في الأعراف والرعد والنحل والإسراء ومريم والفرقان والنمل والم - تنزيل وفصلت والنجم والانشقاق وإفرا . (٥) أي حصولها في وقت لم يعلم وقوعها فيه سواء كان يتوقعها أم لا ومثله ابداف النعمة : كقدوم الغائب ، وشفاء المريض ، وحصول الولد ، وكذلك النعمة العامة للمسلمين كالظفر عند القحط لا الخاصة بأجنبي مسلم .

أَوْ اِنْدِفَاعِ نَفْسَةٍ^(١) ، أَوْ رُؤْيَا مُبْتَلًى^(٢) ، أَوْ عَاصٍ^(٣) .

صلاة النفل

النَّفْلُ لُغَةً : الزِّيَادَةُ ، وَشَرْعًا : مَا طَلَبَهُ الشَّرْعُ طَلَبًا عَيْرَ جَازِمٍ^(١) . وَنَوَافِلُ الصَّلَاةِ كَثِيرَةٌ : مِنْهَا الْعِيدَانِ ، وَالْكَسُوفَانِ ، وَالْأَمْتِسْقَاءُ ، وَالْوِتْرُ ، وَالرَّوَاتِبُ ، وَالزَّائِحُ ، وَالضَّحَى ، وَالتَّحِيَّةُ ، وَسُنَّةُ الْوُضُوءِ ، وَتَرْتِيبُ هَذِهِ فِي الْفَضْلِ كَتَرْتِيبِهَا فِي اللَّهِ كَرٍ .

صلاة العيدين

صَلَاةُ الْعِيدَيْنِ^(١) . عِيدُ الْفِطْرِ وَعِيدُ الْأَضْحَى^(٢) رَكْعَتَانِ يُكَبَّرُ فِي الْأُولَى مِنْهُمَا نَدْبًا بَيْنَ^(٣) الْأَسْتِفْحَاحِ وَالنَّعْوَذِ مَبْنًى . وَفِي الثَّانِيَةِ قَبْلَ النَّعْوَذِ خَمْسًا^(٤) وَيُخْطَبُ^(٥) بَعْدَهَا^(٦) نَدْبًا خُطْبَتَيْنِ^(٧) يُكَبَّرُ فِي الْأُولَى مِنْهُمَا نِسْبًا ، وَفِي الثَّانِيَةِ سَبْعًا ، وَوَقْتُهَا بَيْنَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَالزَّوَالِ^(٨) .

- (١) كُنْجَاةٌ مِنْ هَدْمٍ أَوْ غَرَقٍ .
- (٢) أَيْ فِي بَدَنِهِ أَوْ عَقْلُهُ مَا يَحْدُ نَفْسًا فِي كَالِ الْخَلْقَةِ أَوْ أَصْلَهَا عَرَفًا كَالْحَمَى وَالصَّمَمِ .
- (٣) أَيْ مُتَجَاهِرًا بِعَصِيَّتِهِ وَلَوْ صَغِيرَةً ، وَإِنْ لَمْ يَصِرْ عَلَيْهَا وَيُظْهَرُهَا لَهُ لَا لِيَلْتَمِزَ .
- (٤) وَقَدْ يَفْضُلُ الْقِرْضُ : كَأَبْرَاءِ الْعَمْرِ أَفْضَلُ مِنْ إِنْظَارِهِ ، وَابْتِدَاءِ السَّلَامِ أَفْضَلُ مِنْ رَدِّهِ .
- (٥) الْعِيدُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْعَوْدِ لِتَكَرُّرِهِ بِتَكَرُّرِ السَّنِينَ ، أَوْ لِعَوْدِ السَّرُورِ فِيهِ .
- (٦) وَصَلَاةُ عِيدِ الْأَضْحَى أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ عِيدِ الْفِطْرِ .
- (٧) قَالُوا تَرَكَهَا وَلَوْ سَمَّوْا وَشَرَعَ فِي النَّعْوَذِ لَمْ تَنْتَ أَوْ فِي الْفَاتِحَةِ هُوَ أَوْ إِمَامُهُ قَبْلَ إِمَامِ الْمَأْمُومِ التَّسْكِيرَاتِ الْمَذْكُورَةِ فَانْتَ . (٨) وَهِيَ أَنْ يَقُولَ بَيْنَ كُلِّ تَسْكِيرَتَيْنِ : سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ سِرًّا وَاضِحًا يَمْنَاهُ عَلَى إِسْرَافِ نَحْتِ صَدْرِهِ .
- (٩) وَلَوْ لَاتَيْنِ لِلْوَاحِدِ وَلَا لِمَا جَاءَهُ النِّسَاءُ . (١٠) فَلَا يَمْتَدُّ بِهِمَا قَبْلُهَا .
- (١١) تَكْطِيبُ الْجُمُعَةِ فِي الْأَرْكَانِ وَالسَّنَنِ دُونَ الشَّرْطِ فَتَسَنُّ فَقَطْ ، نَعَمْ لَا يَدُ مِنَ السَّجَاعِ وَلَوْ لَوَاحِدٍ .
- (١٢) وَيَسَنُّ تَأْخِيرَهَا إِلَى ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ قَبْرَ رَمَحٍ .

صلاة الكسوفين

صَلَاةُ كُسُوفِ الشَّمْسِ وَخُسُوفِ الْقَمَرِ رَكْعَتَانِ^(١) ، وَتُحْجُزُ فِيهَا ثَلَاثُ كَيْفِيَّاتٍ : إِحْدَاهَا وَهِيَ أَوَّلُهَا أَنْ تُصَلِّيَ كَرَّمَاتٍ سُنَّةَ الصُّبْحِ^(٢) ، ثَانِيَتُهَا أَنْ تُصَلِّيَ بَرِيَادَةً رُكُوعَيْنِ وَقِيَامَيْنِ^(٣) بِإِلَّا تَطْوِيلٍ . ثَالِثَتُهَا أَنْ تُصَلِّيَ كَذَلِكَ بِتَطْوِيلٍ^(٤) ، وَيُسَنُّ بَعْدَهَا خُطْبَتَانِ^(٥) .

صلاة الاستسقاء

صَلَاةُ الْأَسْتِسْقَاءِ رَكْعَتَانِ كَصَلَاةِ الْعِيدِ ؛ وَيُسَنُّ قَبْلُهَا أَوْ بَعْدَهَا وَهُوَ الْأَفْضَلُ خُطْبَتَانِ كَخُطْبَتَيْ الْعِيدِ ، وَيُبْدَلُ التَّكْبِيرُ فِيهِمَا بِالْأَسْتِغْفَارِ^(٦) .

(١) يحرم بهما بنية صلاة كسوف الشمس أو خسوف القمر . (٢) وليس له حينئذ أن يصلحها بأكل من ذلك ؛ كما أنه إذا نوى الأكل ليس له أن يأتي بالأقل بل يأتي بأدنى السكال أو بالأكل ، وفي الإطلاق بخير بين الثلاث الكيفيات عند الرمى . وقال ابن حجر : لا يجوز إلا الاختصار حينئذ على الأقل . (٣) يقرأ الفاعلة في كل قيام وجوبا وشيئا من القرآن ندبا ، ويقتصر في الركوعات والسجودات على العادة . (٤) أي للقيامات والركوعات والسجودات ، بأن يقرأ بعد ما يطلب من الفاعلة والافتتاح والتودد في القيام الأول البقرة ، وفي الثاني آل عمران ، وفي الثالث النساء ، وفي الرابع المائدة أو قدرهن ، ويسبح في أول كل من الركوعات والسجودات كلمة آية من البقرة ، وفي الثاني كنهانين ، وفي الثالث كسعين ، وفي الرابع تكسمين . (٥) تخطيقي العيد . (٦) والأولى كون سينته استغفر الله الذي لا إله إلا هو الحى القيوم وأنوب إليه .

صلاة الوتر

صَلَاةُ الْوُتْرِ مِنْ رَكْعَةٍ ^(١) إِلَى إِحْدَى عَشْرَةٍ ^(٢) ، وَوَقْتُهَا مِنْ أَذَاهِ ^(٣)
صَلَاةِ الْمِشَاءِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ .

الرواتب

الرَّوَاتِبُ الْمَوْكَّدَاتُ عَشْرٌ : وَهِيَ رَكْعَتَانِ قَبْلَ الصُّبْحِ ^(٤) ، وَرَكْعَتَانِ
قَبْلَ الظُّهْرِ ^(٥) ، وَرَكْعَتَانِ بَعْدَهَا ، وَرَكْعَتَانِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ ، وَرَكْعَتَانِ بَعْدَ
الْمِشَاءِ . وَغَيْرُ الْمَوْكَّدَاتِ اثْنَتَا عَشْرَةً ، وَهِيَ : رَكْعَتَانِ قَبْلَ الظُّهْرِ ، وَرَكْعَتَانِ
بَعْدَهَا ، وَأَرْبَعٌ قَبْلَ الْمَصْرِ ، وَرَكْعَتَانِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ ، وَرَكْعَتَانِ
قَبْلَ الْمِشَاءِ .

صلاة التراويح

صَلَاةُ التَّرَاوِيحِ عِشْرُونَ رَكْعَةً ^(٦) كُلُّ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ ، وَيَجِبُ أَنْ

(١) نعم لو نذر له لزمه ثلاث ، لأن الاقتصار على واحدة مكروه فلا يتناولها النذر .

(٢) وأدنى السكال ثلاث ، وأكمل منها خمس فتسع ، ولو نوى الوتر وأطلق حمل على ما يريد عند ابن حجر ، وعلى الثلاث عند الرملي ، وأتى ابن حجر بأن من صلى الوتر ثلاثاً له أن يصلي بآية الوتر ، ومنعه الرملي .

(٣) ولو جمعها تقدماً . (٤) وهما أفضلها ، والثمان الباقية في الفضيلة سواء .

(٥) ويدخل وقتها كغيرها من الرواتب القبلية ولو غير مؤكدة بدخول وقت الغرض ، ولو مجموعاً جمع تقديم ، ويجوز تأخيرها ، ولا يدخل وقت البعدية إلا بفعل الغرض ، ولا يجوز جمع القبلية إذا أخرت والبعدية بسلام عند ابن حجر . وقال الرملي يجوز . (٦) أي أكثرها ذلك ، فلو اقتصر على بعض العشر من صبح ، وأثيب عليه ثواب التراويح ، وقيل لا .

تَكُونُ مَثْنَى ^(١) ؛ وَوَقْتُهَا مِنْ أَدَاءِ ^(٢) صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ .

صلاة الضحى

أَوَّلُ صَلَاةِ الضُّحَى رَكْعَتَانِ ^(٣) وَأَفْضَلُهَا ^(٤) ثَمَانٍ ، وَوَقْتُهَا مِنْ ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ ^(٥) قَدْرَ رُفُوحِ إِلَى الْإِسْتِوَاءِ .

تحية المسجد

تَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ لِدَاخِلِهِ أَى وَقْتِ رَكْعَتَانِ فَأَكْثَرُ بِتَسْلِيمَةٍ قَبْلَ جُلُوسِهِ ^(٦) وَتَحْصُلُ بِفَرْضٍ أَوْ نَفْلٍ آخَرَ أَكْثَرَ مِنْ رَكْعَةٍ ^(٧) .

سنة الوضوء

سُنَّةُ الْوُضُوءِ رَكْعَتَانِ فَأَكْثَرُ عَقِبَهُ ^(٨) ، وَتَحْصُلُ بِمَا تَحْصُلُ بِهِ التَّحِيَّةُ .

- (١) فيسلم حتما من كل ركعتين ، فلو أحرم بأكثر عامدا عالما لم تنعقد وإلا انعقدت فلا مطلقا .
- (٢) ولو مقدمة في الجمع . قال بعضهم : وفعلها عقب العشاء أول الوقت من بدع الكسالى . قال في الإمداد ، ووقتها المختار يدخل ربع الليل . (٣) وأدنى السكال أربع فسنة
- (٤) باتفاق ابن حجر والرملى ، وهى أكثرها أيضا عند الرملى . وقال ابن حجر : الأكثر اثنا عشر .
- (٥) وتأخيرها إلى ربع النهار أفضل . (٦) وتفاوت به عامدا عالما
- لامستوفرا كعلى قدميه ولا يستريح قليلا ثم يقوم لها . قال ابن حجر ولا بالجلوس للشرب ، وخالفه الرملى فبها ولا به ناسيا إذا قصر الفصل بأن لم يسع ركعتين بأقل مجزئ ، ولا بالقيام وإن طال ، ولا بالجلوس ليحرم بها جالسا ، ويقوم مقامها ومقام سجدة التلاوة والشكر : سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله الذى العظيم أربعة .
- (٧) أى إنه يسقط طلبها بذلك فقط إن لم ينوها ، وتحصل فضيلتها أيضا إن نواها . وقال الرملى : بل تحصل وإن لم ينوها .
- (٨) أى قبل طول الفصل عرفا كما فى التحفة . وقال السهمودى وأبو حنيفة : لانقوت إلا بالخذت .

الجماعة

الْجَمَاعَةُ لَفْعٌ : الطَّائِفَةُ ، وَشَرْعًا : ارْتِبَاطُ صَلَاةِ الْمَأْمُومِ بِصَلَاةِ الْإِمَامِ ، وَتَكُونُ فَرَضٌ غَيْرُ كَافٍ الْجُمُعَةُ ^(١) ، وَفَرَضٌ كَفَايَةٌ كَافٍ أَذَاءُ الْمَكْتُوبَةِ ^(٢) عَلَى الْأَخْرَارِ الرِّجَالِ الْمُقِيمِينَ ^(٣) ، وَسُنَّةٌ كَافٍ الْجَنَازَةِ ، وَالْعِيدَيْنِ وَمُبَاحَةٌ كَافٍ الرِّقَابِ وَالنَّسَبِ ، وَتَكْرُوهَةٌ كَافٍ الْأَذَاءِ خَلْفَ الْقَضَاءِ وَعَكْسِيهِ ، وَمَمْنُوعَةٌ كَافٍ إِذَا اخْتَلَفَ نَظْمُ الصَّلَاتَيْنِ كَصُبْحٍ وَخُسُوفٍ .

أعذار الجمعة والجماعة

أَعْذَارُ الْجُمُعَةِ وَالْجَمَاعَةِ كَثِيرَةٌ : مِنْهَا الْمَرَضُ ^(٤) ، وَالْخَوْفُ عَلَى الْمَعْنُومِ ^(٥) ، وَشِدَّةُ الْحَرِّ ^(٦) ، وَشِدَّةُ الْبَرْدِ ^(٧) ، وَخَرِيضُ مَنْ لَا مَتَعَهْدَ لَهُ ^(٨) ، وَكَوْنُهُ يَأْتِسِرُ بِهِ ^(٩) ، وَإِشْرَافُ الْقَرِيبِ ^(١٠) عَلَى الْمَوْتِ ، وَالْمَطَرُ إِنْ بَلَ الثَّوْبَ وَلَمْ يَجِدْ رَكْنًا ^(١١) .

-
- (١) أَيْ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى مِنْهَا .
 (٢) أَيْ السُّتُورِينَ غَيْرَ الْعَدُورِينَ ، فَلَا تَجِبُ عَلَى النِّسَاءِ وَلَا عَلَى الْأَرْقَاءِ وَلَا عَلَى السَّافِرِينَ ، لَكِنْ تَسَنُّ لَهُمْ ، وَلَا عَلَى الْعَرَاةِ ، وَتَسَنُّ لَهُمْ إِنْ كَانُوا عُمَا أَوْ فِي ظِلَّةٍ وَلَا عَلَى الْعَدُورِينَ .
 (٣) أَيْ يَجِبُ بِشِقِّ مَعَهُ الْحُضُورُ ، بِخِلَافِ الْيَسِيرِ كَمَنْ خَفِيفَةٌ .
 (٤) مِنْ نَفْسٍ أَوْ عَرَضٍ أَوْ مَالٍ أَوْ اخْتِصَاصٍ لَهُ أَوْ لغيرِهِ . (٥) مطلقاً عند الرمي وإن وجد ظلاً . وقال ابن حجر ظهره فقط . (٦) ليلاً ونهاراً وإن ألقه .
 (٧) أَوْ لَهُ مَتَعَهْدٌ لِسَكْنَةِ مَشْغُولٍ بِشَرَاءٍ أَوْ بَيْعٍ أَوْ نَحْوِهَا ، وَلَا فَرْقَ فِي الرِّبَاحِ بَيْنَ الْقَرِيبِ وَغَيْرِهِ . (٨) وَلَوْ أَجْزِيًا لَهُ مَتَعَهْدٌ . (٩) مِثْلُهُ الزَّوْجَةُ وَأَقْرَبُهَا وَالْمَالُوكُ وَالصَّدِيقُ وَالْأَسَاذُ وَالْعَلَقُ وَالْعَبْقُ . (١٠) أَيْ يَمُوتُ فِيهِ . (١١)

شروط الجماعة

شُرُوطُ الْجَمَاعَةِ ثَلَاثَةٌ عَشَرَ: أَنْ لَا يَتَّخِذَ الْمُأْمُومُ بَطْلَانًا^(١) صَلَاحَ إِمَامِهِ ،
وَأَنْ لَا يَتَقَدَّمَ^(٢) ، وَأَنْ لَا يَتَّقِدَ وَجُوبَ قَضَائِهَا عَلَيْهِ^(٣) ، وَأَنْ لَا يَكُونَ
الْإِمَامُ مَأْمُومًا^(٤) ، وَأَنْ لَا يَكُونَ أُمِّيًّا^(٥) ، وَأَنْ لَا يَقْتَدِيَ الذَّكَرَ أَوْ الْخُنْثَى
بِامْرَأَةٍ أَوْ خُنْثَى ، وَأَنْ لَا يَقْدَّمَ عَلَى إِمَامِهِ فِي الْمَكَانِ^(٦) فِي غَيْرِ شِدَّةِ الْخَوْفِ ،
وَأَنْ يَنْتَمِ اثْنَتَا لَيْسَ إِمَامِهِ^(٧) ، وَأَنْ يَحْتَمِيَ فِي مَسْجِدٍ^(٨) أَوْ فِي ثَلَاثَةِ ذِرَاعٍ^(٩)
تَقْرِيْبًا^(١٠) ، وَأَنْ يَتَوَيَّ الْمُأْمُومُ الْجَمَاعَةَ أَوْ نَحْوَهَا^(١١) ، وَأَنْ يَتَوَافَقَ نَظْمُ

(١) بما اتفقا على بطلان صلاته به كالحديث وكشف العورة .

(٢) أى البطلان كمتجهدين اختلفا في القبلة أو في إمامين أو توبين فصلى كل لجهة عبر التي
صلى إليها الآخر أو توجأ أو لبس كل منهما ما ظن طهارته .

(٣) كحدث صلى مع حدثه لفقد الطهورين ، وكتميم يميم لفقد ماء بمحل الغالب فيه

وجوده . (٤) أى حال الاقتداء به . (٥) إلا إن كان المفتدى به مثله في الحرف

المجوز عنه وإن اختلفا في البذل ، والأئمة هنا من لا يحسن حرفاً من الفاعلة إما بالمعجز عنه

بالكلية أو عن إخراجهم مخرجه . (٦) أى يقينا بما اعتمد عليه من عقبه إن صلى قائماً

أو ألبه إن صلى قاعداً ، أو جنبه إن صلى مضطجاً ، أو رأسه إن صلى مستلقياً ؛ فلو شك

في التقدم لم يضرب ، وتكرره مساوئه كراهة مفضلة الجماعة فيها سواء فيه فقط ككل مكروه

من حيث الجماعة . (٧) بأن يراه أو يرى بعض المأمومين أو يسمع صوتاً ولو من مبلغ

ولو غير متصل . (٨) وإن بدت المسافة وحالت الأبنية لكن بشرط إمكان المرور العادي

من كل من محلهما إلى الآخر ولو بازوارز وانعطاف . (٩) بحيث لا يكون ما بين الإمام

ومن خلفه أو بأحد جنبه ولا بين كل اثنين أكثر منها وإن بلغ ما بين الإمام والآخر فراسخ

وبشرط أيضاً أن لا يكون بينهما حائل يمنع مروراً أو رؤية ، وأن يصل إلى الإمام لو سار إليه

بالسير المعتاد بغير انعطاف وهو أن يولى ظهره القبلة . (١٠) فلا يضرب زيادة ثلاثة أذرع

وما قاربها . (١١) فلو تابع قصداً بانية أو مع الشك فيها وطلال انتظاره عرفاً بطلت

صلاته ، فلا تضرب المتابعة اتفاقاً ؛ أى بلا قصد ، أو بعد انتظار يسير ، ولا يضرب الانتظار الطويل

بلا متابعة . ويجب نية القدوة مطلقاً في أربع : الجماعة والمعادة ومجموعة المطر وفي المنذورة ،

ولا تنعقد فرادى إلا المنذورة ، ولا تجب فيها سوى الأربع إلا على من أراد الاقتداء .

صَلَاتَيْنِ^(١) ، وَأَنْ يُوَافِقَ الْمَأْمُومُ الْإِمَامَ فِي كُلِّ سُنَّةٍ فَاحِشَةٌ مُخَالَفَةٌ^(٢) ،
وَأَنْ يُتَابِعَهُ^(٣) .

سُنَنِ الْجَمَاعَةِ

سُنُّ الْجَمَاعَةِ كَثِيرَةٌ مِنْهَا : تَسْوِيَةُ الصُّفُوفِ^(٤) ، وَوُقُوفُ الْمَأْمُومِ
فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ^(٥) فَأَوَّلُ ، وَجَهْرُ الْإِمَامِ^(٦) بِالتَّكْبِيرَاتِ وَقَوْلِ سَمِعَ اللَّهُ
لِمَنْ حَمَدَهُ ، وَبِالسَّلَامِ وَمُوَافَقَةُ الْمَشْبُوقِ إِتَامَةً فِي الْأَذْكَارِ^(٧) .

مَكْرُوهَاتُ الْجَمَاعَةِ

مَكْرُوهَاتُ الْجَمَاعَةِ كَثِيرَةٌ مِنْهَا تَرْكُ التَّسْوِيَةِ ، وَالْإِفْتِدَاءُ بِالْفَاسِقِ^(٨)

-
- (١) أى فى الأفعال الظاهرة لافى النية والعدد ، فلا تصح القدوة إذا اختلف النظم ككتوبة
وكسوف فعل بقيامين وركوعين فى كل ركعة ، نعم إن اقتدى فى القيام الثانى من الركعة الثانية
صح وأدرك به الركعة عند الرملى . وقال ابن حجر لا يدركها به . (٢) فلو سجد الإمام
لثلاوة وتركها المأموم أو عكسه أو ترك الإمام التشهد الأول وتشهد المأموم بطلت ، أما لو تشهد
الإمام وقام المأموم ، فإن تعدد لم تبطل أوسها لزمه العود ، فإن لم يعد بطلت .
(٣) فلو قارن فى التحريم أو تقدم عليه بركعتين فعليين لم تتعد ، وكذا لو تأخر بهما بغير
عذر ولا يضر التقدم أو التأخر بركن ، لكن التقدم بالركن الفعلى حرام ويبيعه مكره عند
ابن حجر . وقال الرملى بل هو حرام أيضا . (٤) أى تعديلها والتراس فيها وسد فرجها
وتقاربها وتحاذى القائمين بحيث لا يتقدم شئ من واحد على من يجنبه ، والأمر بذلك مندوب
لكل أحد وهو من الإمام أكد . (٥) وهو الذى يلى الإمام . (٦) فإن كبر المكان
ندب مبلغ يجهر بذلك والإكراه . (٧) أى الواجبة والمندوبة ، فلو كان فى محل تشهده
الأول واقفه فى دعاء التشهد الأخير ، أما فى الأفعال فالمرافقة واجبة فيما أدركه معه منها وإن لم
يجب له . (٨) إلا إن خشي فتنة .

وَالْمُبْتَدِعُ ^(١) وَإِنَّمَا هُمَا ، وَإِنَّمَا الْمَوْسُوسُ ^(٢) وَمَنْ يُكْرَرْ حَرْفًا ^(٣) ،
وَاللَّاحِظُ لِحْنًا لَا يُغَيِّرُ الْمَعْنَى ، وَمُقَارَنَةُ الْمَأْمُومِ الْإِيمَانِ فِيمَا سِوَى التَّحَرُّمِ
مِنَ الْأَرْكَانِ ^(٤) وَانْقِرَاضُهُ عَنِ الصَّفِّ ^(٥) .

القصر بالسفر والجمع به وبالمطر والمرض

القَصْرُ

الْقَصْرُ : أَنْ تُصَلِّيَ الظُّهْرَ أَوْ الْعِشَاءَ رَكَعَتَيْنِ ، وَهُوَ جَائِزٌ
لِلْمُسَافِرِ فَقَطُّ بِأَحَدِ عَشَرَ دَرَجَةً : أَنْ يَكُونَ سَفَرُهُ مَرَّحَلَتَيْنِ ^(١) ، وَأَنْ يَكُونَ
مُبَاحًا ^(٢) وَعِلْمُهُ بِجَوَازِ الْقَصْرِ ^(٣) ، وَنَيْتُهُ لِإِيَّاهُ ^(٤) عِنْدَ الْإِحْرَامِ ، وَدَوَامُ السَّفَرِ
إِلَى تَمَامِ الصَّلَاةِ ^(٥) ، وَأَنْ لَا يَقْتَدِيَ بِعِبَتِهِ فِي جُزْءٍ مِنْ صَلَاتِهِ ^(٦) ،

-
- (١) وهو الخائف لأهل السنة في العقائد ، هذا إن لم نسكفه ببدعته وإلا فكسر حشر
الأجساد فلا تصح له صلاة . (٢) وكذا كل من يكره أكثر القوم لعذر شرعي .
(٣) كالنكاح والنفاء والأواء ، لذرة الطابع عن سماع كلامهم وللزيادة وتطويل القراءة
بالتكريم . (٤) حتى الأقوال ولو في سرية ما لم يعلم من إمامه أنه لو تأخر إلى فراغه من
القراءة لم يدركه في الركوع . (٥) فإن لم يجد سعة أحرم ثم جرح واحدا .
(٦) أي يومين متتاليين أو ليلتين متتاليتين ذهابا فقط ، وقدر ذلك بالمساحة ثمانية وأربعون
ميلا هاشمية ، والليل أربعة آلاف خطوة بأن يقصد ذلك وإن لم يبله . (٧) بأن لم يكن
عجزا وإن كان مكروها كسفره وحده فلا قصر في سفر العصى ، وهو ما أنشأ معصية من
أوله ، أو قابله معصية بعد أن أنشأ لغيرها . (٨) فلو رأى الناس يقصرون قصر معهم
جاهلا بجوازهم لم تصح صلاته . (٩) أي أو مافي معناه كصلاة السفر أو الظهر ركعتين .
(١٠) فلو وصلت سفركته إلى ما لا يجوز له القصر فيه أو شك هل وصلت أو نوى الإقامة أتم .
(١١) وإن ظنه مسافرا .

وَأَنْ لَا يَتَقَدَّى بِعَشْكَوْكَ فِي سَفَرِهِ ^(١) ، وَأَنْ يَقْصِدَ مَوْضِعًا مَعْلُومًا ^(٢) ، وَأَنْ
يَتَحَرَّزَ عَمَّا يُنَاقِ فِي نِيَّةِ الْقَصْرِ ^(٣) وَأَنْ لَا يَشْكُ فِيهَا ، وَأَنْ يَكُونَ سَفَرُهُ فَرَضًا
صَحِيحًا ^(٤) ، وَأَنْ يُجَاوِزَ الشُّورَ ^(٥) فِي الْمَسُورَةِ ^(٦) وَالْمُزَانِ ^(٧) فِي غَيْرِهَا ^(٨) .

الجمع بالسفر

الْجَمْعُ : أَنْ تُصَلَّى الْفَصْرُ فِي وَقْتِ الظُّهْرِ ، وَالْعِشَاءُ فِي وَقْتِ الْمَغْرِبِ تَقْدِيمًا ،
أَوْ تُصَلَّى الظُّهْرُ فِي وَقْتِ الْفَصْرِ ، وَالْمَغْرِبُ فِي وَقْتِ الْعِشَاءِ تَأْخِيرًا ، فَيَجُوزُ
لِلْمُسَافِرِ بِشَرْطٍ ؛ فَتَشْرُوطُ جَمْعُ التَّقْدِيمِ سِتَّةٌ ^(١) : الْبَدَائِعُ بِالْأُولَى ^(٢) وَنِيَّةُ
الْجَمْعِ فِيهَا ^(٣) ، وَالْمَوْلَاةُ بَيْنَهُمَا ^(٤) ، وَدَوَامُ الْمَذَرِ إِلَى تَمَامِ الْأَحْرَامِ .

- (١) وَإِنْ بَانَ مُسَافِرًا قَاصِرًا ، وَلَوْ ظَنَّهُ مُسَافِرًا وَشَكَّ فِي نِيَّةِ الْقَصْرِ وَنَوَاهُ أَوْ عَلِقَ نِيَّةَهُ
كَأَن قَالَ إِنْ قَصِرْتُ قَصِرْتُ قَصْرَ إِنْ قَصِرَ .
(٢) أَيْ أَوَّلًا بَأَن يَعْلَمَ أَنَّ مَسَافَتَهُ مَرَحَلَتَانِ . وَلَوْ غَيْرَ مَعِينَةٍ بَأَن كَانَ مَعْلُومًا بِالْجِهَةِ فَقَطْ
كَالْحِجَازِ أَوْ الْهِنْدِ . (٣) كُنْيَةُ الْإِمَامِ . (٤) كَالْحِجِّ وَالتَّجَارَةِ لَا التَّنَزُّهُ وَرُؤْيَا
الْبِلَادِ وَالتَّحْقُّلِ فِيهَا ؛ فَالْتَنَزُّهُ لَيَصِحُّ كَوْنُهُ غَرَضًا حَامِلًا عَلَى السَّفَرِ ، وَيَصِحُّ كَوْنُهُ غَرَضًا حَامِلًا عَلَى
الْعَدُولِ مِنْ قَصْرِ إِلَى طَوِيلٍ . (٥) أَيْ الْخَتَمُ بِالْيَدِ ، وَمِثْلُهُ الْخَنْدَقُ إِذَا لَمْ يَكُنْ سَوْرًا
وَلَا عِبْرَةً بِنَا وَرَاءَهُ مِنَ الْعُبَارَةِ . (٦) وَلَوْ فِي جِهَةٍ مَقْصِدَةٍ فَقَطْ .
(٧) وَإِنْ تَحَلَّلَهُ غَرَابٌ وَنَحْوُهُ ، وَلَا تَشْتَرِطُ مَجَاوِزَةُ الْخَرَابِ وَالزَّرَارِعِ الَّتِي وَرَاءَ الْبِلَادِ وَإِنْ
اتَّصَلَتْ بِهِ وَحَلَلَهُ فِي الْخَرَابِ إِنْ حَوَّلَهُوَ وَاتَّخَذَهُ مَزَارِعًا وَإِلَّا فَلَا بَدَّ مِنْ مَجَاوِزَتِهِ .
(٨) أَيْ غَيْرَ الْمَسُورَةِ بِسُورٍ فِي جِهَةِ الْقَصْدِ مَخْتَصِنًا بِهَا . (٩) وَزَادَ بَعْضُهُمْ سَابِعًا لَمْ
يَرْضَهُ إِنْ حَجَرَ وَهُوَ بَقَاءُ وَقْتِ الْأُولَى ، وَعَلَيْهِ يَضُرُّ دُخُولُ وَقْتِ الثَّانِيَةِ قَبْلَ فَرَاغِهَا لِأَيِّ قَوْلٍ
ابْنُ حَجَرٍ . (١٠) فَتَبَلُّغُ إِنْ قَدِمَ الثَّانِيَةَ عَالِمًا عَامِدًا ، فَإِنْ كَانَ جَاهِلًا أَوْ نَاسِيًا وَقَعَتْ فَعَلًا
مُطْلَقًا مَا لَمْ تَكُنْ عَلَيْهِ فَائِزَةً مِنْ نَوْعِهَا وَإِلَّا فَتَضَعُ عَنْهَا ، وَكَذَا تَقَعُ الثَّانِيَةُ فَعَلًا مُطْلَقًا أَوْ عَنْ
الْفَائِزَةِ مِنْ نَوْعِهَا لَوْ بَانَ فَسَادُ الْأُولَى . (١١) وَلَوْ مَعَ السَّلَامِ ، وَالْأَفْضَلُ قَرْنُ نِيَّتِهِ بِالتَّحَرُّمِ .
(١٢) بَأَن لَا يَطُولُ فَضْلُ بَيْنِ رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ ، فَلَا يَضُرُّ أَقَلُّ مِنْ ذَلِكَ كَوْضُوءٌ وَيَتِمُّ
وَطَلَبُ خَفِيفٍ وَلَوْ غَيْرَ مَحْتَاجٍ إِلَيْهِ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ مَا لَا يَطُولُ مَعَ الْفَصْلِ ؛ وَيُصَلِّي قَبْلِيَةَ الظُّهْرِ
مِثْلًا ثُمَّ الظُّهْرَ ثُمَّ الْعَصْرَ ثُمَّ بَعْدِيَةَ الظُّهْرِ ثُمَّ سَنَةَ الْعَصْرِ .

بِالثَّانِيَةِ^(١) ، وَظَنَّ صِحَّةَ الْأُولَى^(٢) ، وَالْعِلْمُ بِمَجَازِ الْجَمْعِ^(٣) ؛ وَشُرُوطُ جَمْعِ
التَّأْخِيرِ اثْنَانِ : نَيْتُهُ قَبْلَ خُرُوجِ وَقْتِ الْأُولَى^(٤) ، وَدَوَامُ الْمُنْذَرِ إِلَى تَمَامِ
الثَّانِيَةِ^(٥) .

الجمع بالمطر

الْجَمْعُ بِالْمَطَرِ كَالْجَمْعِ بِالسَّفَرِ ، لَكِنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا تَقْدِيمًا قَطَطَ^(٦)
بِشُرُوطِ جَمْعِ التَّقْدِيمِ بِالسَّفَرِ مَعَ وُجُودِ الْمَطَرِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ بِالْأُولَى^(٧) .

الجمع بالمرض

اخْتَارَ النَّوَوِيُّ وَغَيْرُهُ^(٨) جَوَازَ الْجَمْعِ بِالْمَرَضِ^(٩) تَقْدِيمًا وَتَأْخِيرًا
بِشُرُوطِ الْجَمْعِ بِالسَّفَرِ .

الجمعة

الْجُمُعَةُ رَكْعَتَانِ^(١٠) تُؤَدَّيَانِ وَقْتُ الظُّهْرِ فِي الْيَوْمِ الْمَعْرُوفِ .

- (١) فَلَوْ أَقَامَ قَبْلَهُ فَلَا جَمْعَ ، وَلَا يَشْتَرِطُ السَّفَرُ عِنْدَ الْإِحْرَامِ بِالْأُولَى ، فَلَوْ أَحْرَمَ بِهَا
فِي الْإِقَامَةِ ثُمَّ سَافَرَ فَتَوَيَّ كَفَى .
- (٢) فَتَخْرُجُ صَلَاةُ التَّحْبِيرَةِ . (٣) فَلَوْ رَأَى النَّاسُ يَجْمَعُونَ لَجَمْعٍ جَاهِلًا بِمَجَازِهِ
لَمْ يَصِحْ . (٤) وَلَوْ بِقَدْرِ رَكْعَةٍ عِنْدَ ابْنِ حَبَرٍ ، وَقَالَ الرَّمْلِيُّ لَا يَدُ أَنْ يَنْوِي ، وَالباقى مِنْ
الْوَقْتِ مَا يَسْبِقُهَا كُلُّهَا ، فَلَوْ أَقَامَ فِي اثْنَانِمَا صَارَتْ الْأُولَى فَنَاءً .
- (٥) لِأَنَّ اسْتِدَامَةَ الْمَطَرِ أَيْسَرُ إِلَى الصَّلَاةِ بِخِلَافِ السَّفَرِ ، وَيجوزُ جَمْعُ الْعَصْرِ إِلَى الْجُمُعَةِ
بِالْمَطَرِ كَالسَّفَرِ . (٦) أَيْ وَعِنْدَ التَّحُلُّلِ مِنْهَا وَدَوَامِهِ إِلَى الْإِحْرَامِ بِالثَّانِيَةِ ، وَفِيمَا عدا ذَلِكَ
لَا يَصِحُّ انْقِطَاعُهُ . (٨) وَهُوَ مَذْهَبُ أَحْمَدَ . (٩) وَضَبَطَ الْمَرَضَ بِمَا يَشْقِي مَعَهُ قُلُوبَ كُلِّ فَرَضٍ
فِي وَقْتِهِ مَشَقَّةٌ ظَاهِرَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى مَشَقَّةِ بَلِّ الشَّيْءِ فِي الْمَطَرِ بِحَيْثُ تَبْيِيعُ الْجُلُوسِ فِي الْفَرَضِ .
- (١٠) وَهِيَ صَلَاةٌ مُسْتَقَلَّةٌ لَظْهَرِ مَقْصُورَةٌ ، وَهِيَ كَثِيرُهَا فِي الْأَرْكَانِ وَالشُّرُوطِ وَالْأَدَابِ .

شروط وجوب الجمعة

شُرُوطُ وَجُوبِ الْجُمُعَةِ سَبْعَةٌ: الْإِسْلَامُ، وَالْبُلُوغُ، وَالْعَقْلُ، وَالْحُرِّيَّةُ،
وَالذِّكُورَةُ، وَالصَّحَّةُ، وَالْإِقَامَةُ^(١).

شروط صحة الجمعة

شُرُوطُ صَحَّةِ الْجُمُعَةِ سِتَّةٌ: كَوْنُهَا كَلَامًا^(٢) فِي وَقْتِ الظُّهْرِ^(٣)، وَإِقَامَتُهَا
فِي خُطَّةِ الْبَلَدِ^(٤)، وَأَنْ تُصَلِّيَ الرَّكْعَةُ الْأُولَى^(٥) مِنْهَا جَمَاعَةً، وَكَوْنُ مُصَلِّيِّهَا
أَرْبَعِينَ^(٦) مِنَ الْمُتَوَسِّطِينَ^(٧) الَّذِينَ تَجِبُ عَلَيْهِمُ الْجُمُعَةُ، وَعَدَمُ سَبْقِ أَوْ مُقَارَنَةِ
جُمُعَةٍ أُخْرَى لَهَا فِي بَلَدِهَا^(٨)، وَتَقَدُّمُ خُطْبَتَيْنِ عَلَيْهَا.

(١) فلا الجمعة على كافر، ولا صبي، ولا مجنون، ولا مغمى عليه، ولا على من فيه رق، ولا على امرأة وخنى، ولا عن من به مرض يشق معه الحضور، كشفة النسي في المطر، ومثله كل من به عذر من أعذار الجمعة والجماعة السابقة وغيرها مما يمكن بحشة هنا، نعم تسن لمريض أطافها، وتجب عليه إن حضر وقت إقامتها، ومثله من عذر بمرخص.

(٢) أى مع خطبتها. (٣) فلو ضاق الوقت أحرموا بالظهر، ولو خرج الوقت وهم فيها أتوا ظهرا وجوبا بلا تجديدية. (٤) أى محل الأبنية وما بينها من كل مالم يحز لمريد المسقر القصر منه، ولا بد من اجتماع الأبنية عرفا، وكالأبنية السرايب والعيان بحيث تعد إقامتهم كالقوة الواحدة، ثم إن هذا الشرط خاص عند ابن حجر بالأربعين، وعمم الرمليان والخطيب فيهم وفي غيرهم. (٥) فلو نواوا الفارقة في الثانية وأتموا منفردين بحت الجمعة.

(٦) ولا بد من دوام هذا العدد إلى تمامها، فلو بطلت صلاة واحد منهم كان أحدث قبل سلامه بطلت صلاة الجميع وإن كانوا قد سلموا وذهبوا إلى بيوتهم. (٧) المتوطن هو الذي لا يسافر عن محل إقامته سيفا ولا شتا، إلا لحاجة كتجارة وزيارة.

(٨) فإن سبقت واحدة فالسابقة هي الصحيحة، وإن تفرقتا فباطلتان، وهذا إن لم يعسر الاجتماع، فإن عسر بأن لم يكن في محلها موضع يسع من يطلب فعلهم لها إعادة أوجدت أطرافه، أو كان بينهم قتال التعدد بحسب الحاجة فقط، فإن شك في أنه من الأولين أو الآخرين، أو أن التعدد لحاجة أولا لزمته الإعادة إن أمكن وإلا فالظهر.

أركان الخطبتين

أركان الخطبتين خمسة : حمد الله فيهما ، والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وتحميده وسلم فيهما ، والوصية بالتقوى فيهما^(١) ، وقراءة آية^(٢) من القرآن في إحداهما^(٣) ، والدعاء^(٤) للمؤمنين في الأخيرة .

شروط الخطبتين

شروط الخطبتين^(٥) ثلاثة عشر : الكورة ، والسمع^(٦) ، وقوتهما في خطبة^(٧) أبيية^(٨) ، والطهارة^(٩) عن الحدثين ، والطهارة عن النجاسة في البدن والثوب والمكان ، وسترة العورة ، والقيام على التقدير^(١٠) ، والجلوس بينهما بقدر طمأنينة الصلاة^(١١) ، والمواالة بينهما^(١٢) ، والمواالة بينهما

(١) كأوصيك بتقوى الله أو أطيعوا الله من كل ما فيه حث على الطاعة أو زجر عن المعصية ، فلا يكفي مجرد التحذير من الدنيا .

(٢) أى كلمة مفهومة . (٣) أو قبلهما أو بعدهما أو بينهما ، والأفضل كونه في آخر

الأولى . (٤) أى بأخرى . (٥) أى خطبتي الجمعة ، أما خطبة غيرها فلا يشترط

فيها إلا الإجماع والسمع ، وكون الخطيب ذكراً وكذا كونها عربية عند الرملى ، خلافاً لابن حجر .

(٦) أى بالفعل عند ابن حجر ، وقال الرملى ولو بالقوة بحيث لو أصغى لسمع .

(٧) بأن يكون الخطيب فيها ، فلا يضر كون غيره خارجاً كما يأتى . (٨) أى طهارة

الخطيب ، فلو سبقه الحدث تطهر واستأنف وإن قرب الفصل . (٩) فإن عجز خطيب جالس ،

فإن عجز اضطجع ، والأولى له الاستخلاف . (١٠) والأكل كونه بقدر الإخلاص ، ويسن

أن يقرأها فيه . (١١) أى بين أركانها بأن لا يطول فصل بما لا يتعلق بهما بما يبلغ قدر

ركعتين بأخف تمكن .

وَيُنِّى الصَّلَاةَ ^(١) ، وَكُونُوهَا بِالْمَرْيَةِ ^(٢) ، وَإِسْمَاعُهَا أَرْبَعِينَ تَنْعَقِدُ بِهِمُ
الْجُمُعَةُ ^(٣) ، وَكُونُوهَا وَقْتُ الظُّهْرِ .

سنن الجمعة

مَنْ الْجُمُعَةِ كَثِيرَةٌ مِنْهَا النُّسْلُ وَالتَّبَسُّكُ لِغَيْرِ الْإِمَامِ ^(٤) ، وَالتَّنْظِيفُ ،
وَلَبْسُ الثِّيَابِ الْبَيْضِ ^(٥) ، وَالتَّطْيِبُ ^(٦) ، وَلَلَّشَى بِسَكِينَةٍ ^(٧) ، وَالْقِرَاءَةُ
أَوْ الذِّكْرُ فِي الطَّرِيقِ أَوْ فِي الْمَسْجِدِ ، وَالْإِنْصَاتُ فِي الْخُطْبَةِ .

ما يجب للميت

الَّذِي يَجِبُ عَلَيْنَا كِفَايَا لِمَيِّتِ الْمُسْلِمِ ^(٨) الْغَيْرِ الشَّهِيدِ ^(٩) خَمْسَةٌ أَشْيَاءَ:
غُسْلُهُ ، وَتَكْفِينُهُ ، وَحَمْلُهُ ، وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ ، وَدَفْنُهُ .

- (١) بأن يحرم بالصلاة قبل أن يمضي بعد انتهاء الثانية ما يسع ركعتين بأخف يمكن .
- (٢) أى كون أركانها كذلك وإن كان الخطيب والسامعون لا يفهمونها ، فإن لم يحسنها أحدهم ولم يمكن تمثيلها قبل الوقت خطب غير الآية واحد منهم بأى لغة شاء ، ويأتى في الآية ما ذكره في الفاتحة .
- (٣) بأن يرفع صوته حتى يسمعه بالفعل عند ابن حجر .
- (٤) فلا يصحان عنده مع لفظ يمنع سماع ركن ، ويصحان معه عند الرملى كما مر ، ويضر عندهما الصم والنوم ، ولا يشترط سماع الخطيب لأنه يفهم ما يقول ، ولا يشترط طهر السامعين ولا سترتهم ، ولا كونهم بحمل الصلاة . ولا داخل السور أو العمران . (٤) وغير دائم الحدث ، أما ما فافسنا لهما التأخير .
- (٥) هذا في غير أيام العيد وأيام الوحل . (٦) أى لغير الحرم ، أما الصائم فاعتمد ابن حجر في التحفة والفتح تبعاً لشيخ الإسلام أنه لا يسن له ، بل قال شيخ الإسلام في موضع بكرهه له ، واعتمد أبو محرمة وأبو قتياب ندبه له إذا أراد حضور الجمعة .
- (٧) هى والوقار : التأنى وحسن الهيئة مع ترك العبث . (٨) أما الكافر فإن كان مؤثماً وجب تكفينه وحمله ودفنه وجاز غسله ، وإن كان حربياً جاز له ما ذكر ولا يجب له شيء ، وتحرم الصلاة مطلقاً .
- (٩) أما الشهيد وهو من مات في قتال الكفار بسببه ولو برح دابة فبحرم غسله والصلاة عليه .

غسل الميت

أَقْلُ غُسْلِ الْمَيِّتِ تَعْمِيمٌ ^(١) جَسَدِهِ بِالْمَاءِ ؛ وَأَكْمَلُهُ إِخْلَاسُهُ مَا تِلَا إِلَى قَفَاهُ ، وَإِسْنَادُ ظَهْرِهِ ^(٢) ، وَإِزَارُ الْيَدِ ^(٣) عَلَى بَطْنِهِ ، ثُمَّ غَسَلَ سَوَاقَيْنِهِ بِحِزْقَةٍ ^(٤) ثُمَّ تَنْظِيفُ أُسْنَانِهِ وَأَنْفِهِ وَأُذُنَيْهِ ^(٥) ، ثُمَّ تَوَضُّعُهُ ^(٦) ، ثُمَّ تَعْمِيمُهُ بِالْمَاءِ ثَلَاثًا مَعَ سِدْرٍ فِي الْأُولَى وَقَلِيلٍ كَافُورٍ فِي الْآخِرَةِ ^(٧) .

تكفين الميت

أَقْلُ تَكْفِينِ الْمَيِّتِ سِتْرٌ جَمِيعُ جَسَدِهِ ^(٨) سِوَى رَأْسِ الْمُخْرِمِ وَقَوِّهِ الْمُخْرِمَةِ بِثَوْبٍ وَاحِدٍ ؛ وَأَكْمَلُهُ سِتْرُهُ بِثَلَاثِ لَفَافٍ ^(٩) فِي الذَّكَرِ ، وَلِفَافَتَيْنِ وَإِزَارٍ ^(١٠) وَحِمَارٍ ^(١١) وَقَبِيضٍ ^(١٢) فِي الْأُنْثَى .

- (١) أى بعد إزالة النجاسة العينية ، ولا يجب له نية .
- (٢) أى إلى ركبته اليمنى .
- (٣) يضع يده اليمنى على كتفه وإيهامه فى قفاه .
- (٤) اليسرى بقوة غير شديدة مع فوح بمجرة بالطيب وكثرة سب الماء عليه .
- (٥) بمجرقة ملفوفة على يده اليسرى فى الأسنان وأخرى فى الأنف .
- (٦) كالخلى بمضمضة واستنشاق .
- (٧) وهذه غسلة واحدة ، ونذب تكرير غسله ثلاثا بالماء القراح ، والأولى كونها متوالية فتصل الثلاث من خمس ، والأولى غسله بسدر ثلاثا ثم مزيلة ثم ثلاث أراح فتصل الثلاث من سبع ، فإن غسله بسدر فمزيلة ققراح ثلاثا حصلت الثلاث من تسع .
- (٨) هذا بالنسبة لحق الميت . أما بالنسبة لحق الله فسائر العورة فقط ، فلهيت إسقاط الزائد عليه عند ابن حجر وخالفه الرملى ، ولفرقهما للنع من الثانى والثالث ، وللورثة للنع من الزائد على الثلاثة لاسم الثلاثة ، ومن كفن من مال غيره لم يجب إلا واحد يعم جميع بدنه .
- (٩) يعم كل منها جميع البدن ، ويحرم كونها لا تنفضى عليه إلا بشقة .
- (١٠) على ما بين سرتها وركبتها .
- (١١) يقطى به الرأس تكماو الخى .
- (١٢) كقبض الخى ، فيحرم جمده إلى نصف الساق وبلا أكمام فيوضع عليها الإزار أولا ، ثم فوقه القميص ، ثم بعده الحمار ، ثم تلف فى اللفافتين .

حمل الميت

يَحْصُلُ حَمْلُ الْمَيِّتِ ^(١) بِأَيِّ هَيْئَةٍ تَسْمَى حَمْلًا ، وَتَحْرُمُ أَنْ كَانَتْ مُرَرِيَةً ^(٢) أَوْ يُحْتَشَى مِنْهَا الشَّقُوطُ .

أركان الصلاة على الميت

أَرْكَانُ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ سَبْعَةٌ : ^(٣) الدُّعَاءُ ، وَأَرْبَعُ تَكْبِيرَاتٍ ^(٤) : وَالْقِيَامُ عَلَى الْقَادِرِ ^(٥) ، وَقِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ بَعْدَ إِحْدَى التَّكْبِيرَاتِ ^(٦) ، وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ الثَّانِيَةِ ^(٧) ، وَالِدُعَاءُ الْخَبِيثِ ^(٨)

(١) والأفضل أن يجعله ثلاثة يضع أحدهما الحشيتين المتقدمتين على عاتقيه ويأخذ اثنان بالمؤخرتين ، فإن عجزوا وخمسة بأن يعين حامل المتقدمتين اثنان .
(٢) كفي قفة .
(٣) كأن يقول نوبت الصلاة على هذا الميت فرض كفاية
أو فرضاً ، أو يقول نوبت الصلاة على من حضر من أموات المسلمين ، أو على من صلى عليه الإمام فرضاً أو فرض كفاية سواء في ذلك الرجل والصبي والمرأة .
(٤) منها تكبيرة الإحرام ، ولا تضر الزيادة عليها ولو عمداً .
(٥) فإن عجز جاء ماسر في أركان الصلاة .
(٦) والأولى كونها بعد الأولى .
(٧) أي حتماً ، ويسن الحمد قبلها والدعاء للمؤمنين بعدها .
(٨) أي مخصوصه ، وأقله ما يطلق عليه اسم الدعاء كاللهم ارحمه . قال ابن حجر : لا فرق في ذلك بين الطفل وغيره ، فلا يكفي عنده في الطفل : اللهم ارحمه فرطاً لأبويه ، ويكفي عند الرمي ؛ والأكل أن يقول في كل من الكبير والصغير : اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا ، وصغيرنا وكبيرنا ، وذكرنا وأنثانا ، اللهم من أحييته منا فأحيه على الإسلام ، ومن توفيته منا فتوفه على الإيمان ، اللهم لا تحرمنا أجره ، ولا تفلنا بعده ؛ ويقول معه في الكبير : اللهم إن هذا عبدك وابن عبدك خرج من روح الدنيا وسعنها ومحبوبه فيها وأحباؤه إلى ظلمة القبر وما هو لآقيه ، كان يشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك ، وأن محمداً عبدك ورسولك ، وأنت أعلم به منا . اللهم إنه نزل بك وأنت خير منزل به ، وأصبح فقيراً إلى رحمتك وأنت غنى عن عذابه ، وقد جئتاك راغبين إليك شفعاء له . اللهم إن كان محسناً فزد في إحسانه ،

بَعْدَ الثَّالِثَةِ ^(١) وَالسَّلَام ^(٢) .

دفن الميت

أَقْلَ دَفْنِ الْمَيِّتِ أَنْ يَكُونَ فِي حُفْرَةٍ ^(٣) تَسْكُمُ رَاحَتَهُ وَتَحْرُسُهُ مِنَ السَّبَاحِ ! وَأَكْمَلُهُ أَنْ يَكُونَ فِي لَحْدٍ ^(٤) فِي الْأَرْضِ الْقَوِيَّةِ وَشَقٍّ ^(٥) فِي الرُّخْوَةِ وَأَنْ يَكُونَ وَاسِعًا مُعَمَّقًا قَائِمَةً وَبَسْطَةً ^(٦) فِيهَا .

وإن كان ميتاً فتجاوز عنه ، ولقه برحمتك رضاك ، وته فتنة القبر وعذابه ، وامسح له في قبره ، وجاف الأرض عن جنبه ، ولقه برحمتك الأمان من عذابك حتى تبعه آمناً إلى جنتك برحمتك يا أرحم الراحمين . قال ابن حجر : وأولى منه : اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه ، وأكرم نزله ووسع مدخله ، واغسله بالماء والتلج والبرد ، وثقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس ، وأبدله داراً خيراً من داره ، وأهلاً خيراً من أهله ، وزوجاً خيراً من زوجته ، وأدخله الجنة ، وأعذه من عذاب القبر وفتنته وعذاب النار اه . ويقول في الطفل الذي أبواه مسلمان : اللهم اجعله فرطاً لأبويه ، وسلماً وذخراً وعظماً واعتباراً وذمياً ، ونقل به موازينهما ، وأفرغ الصبر على قلوبهما ، ولا تفتنهما بعده ، ولا تحرمهما أجره .

(١) حنا . (٢) وتسبب زيادة وبركاته عند ابن حجر ، وخالفه الرملي ، ووقته بعد التكبيرة الرابعة ؛ ويسبب الدماء بينهما للميت ؛ ومنه : اللهم لا تحرمنا أجره ، ولا تفتننا بعده ، واغفر لنا وله ، والصلاة على النبي ، والدعاء للؤمنين والؤمنات ، وقراءة « الذين يحملون العرش - إلى العظيم » ، وقراءة « ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار » ، و « ربنا لا ترغ قلوبنا بعد إذ هديتنا ، وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب » .

(٣) فلا يكفي البناء عليه مع إمكان الحفر . (٤) وهو ما يغفر في أسفل جانب القبر من جهة القبلة قبل أن يعق قامة وبسطة قدر ما يسع الميت . (٥) وهو ما يغفر في وسط القبر كالنهر .

(٦) أي قامة رجل معتدل وبسطة يديه إلى الأعلى : وهو قدر أربعة أذرع ونصف بذراع اليد المعتدلة ، ولا فرق في ذلك بين الكبير والصغير .

الزكاة

الزَّكَاةُ لِنَفْسٍ : النَّهْيُ ^(١) وَالْإِطْعَامُ ^(٢) ، وَشَرَعًا : اسْمٌ لِمَا يُخْرَجُ عَنْ مَالٍ أَوْ بَدَنٍ عَلَى وَجْهِ تَخْصُوصٍ .

شروط وجوب زكاة المال

شُرُوطُ وَجُوبِ زَكَاةِ الْمَالِ خَمْسَةٌ : الْإِسْلَامُ ^(٣) ، وَالْحُرِّيَّةُ ^(٤) ، وَتَمَامُ الْمَالِ ^(٥) ، وَالْتِمَتُّ ^(٦) ، وَتَيَقُّنُ الْوُجُودِ ^(٧) .

« خاتمة » تسن زيارة القبور؛ ويسن للزائر أن يقرب من القبر كقربه منه حيا ، والوقوف أفضل من الجلوس ، ويقول : السلام عليكم دار قوم مؤمنين ، ويرحم الله المستغدين منا ومنكم والمستأخرين ، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون ، أتم لنا قسطا ، ونحن لكم نبيع ، أسأل الله لنا ولكم العافية . اللهم رب الأرواح الباقية ، والأجساد البالية ، والمظالم النخرة التي خرجت من الدنيا وهي بك مؤمنة ، أدخل عليهم روحا منك وسلاما مني ، وبقرا ما تيسر خصوصا بسـ وأحد عشر من الإخلاص ، ثم يستقبل القبلة ويدعو . قال : والتحقيق أن الميت ينتفع بالفراة بأحد ثلاثة أمور : أن يلويه بها ، أو حضوره عنده ، أو دُعائه له بثل ثواب قراءته ولو بعد ، وينفعه الدعاء والصدقة بلا خلاف . (١) يقال زكا الزرع : إذا نما .

(٢) كما في قوله تعالى : « قد أفلق من زكاهما » أي طهر نفسه من الأدناس .

(٣) فلا يلزم الكافر إخراجها ولو بعد الإسلام لكنه إذا مات على كفره طوبى بها في الآخرة وعوقب عليها كسائر الواجبات ، ويوقف الأمر في مال الرند ، فإن مات مرتدًا بان أن لا مال له من حين الردة ، وإلا أخرج الواجب فيها وقبلها . (٤) فلا زكاة على رقيق لعدم ملكه له ، ويجب على البعض فيها ملكه ببعضه الحر إن بلغ ثلثها .

(٥) أي قوته ، فلا زكاة على مكاتب لضعف ملكه عن احتيال اللواصة ولا على سيده في ماله عليه من دين الكتابة لأنه في معرض السقوط بالتمتعيز . (٦) أي تامين المال ، فلا زكاة في ربيع موقوف على نحو الفقراء والمساكين والربط والقناطر ، بخلاف الموقوف على معين واحد أو جماعة ، والراجع عدم وجوبها في الموقوف على نحو إمام مسجد .

(٧) فلا زكاة فيها وقف لجنين لأنه لا ثقة بوجوده حتى لو انفصل ميتا لم تجب على بقية الورثة لضعف ملكهم .

ما تجب فيه الزكاة من الأموال

تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي سِتَّةٍ مِنَ الْأَمْوَالِ : النَّعْمَ ، وَالنَّقْدَيْنِ ، وَالْمَعَشَرَاتِ ،
وَعُرُوضِ النَّجَازَةِ ، وَالْمَمْدِنِ ، وَالزُّكَاةِ .

شروط وجوب زكاة النعم

شُرُوطُ وَجُوبِ زَكَاةِ النَّعْمِ وَهِيَ : الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالنَّعْمُ أَرْبَعَةٌ : النَّصَابُ
وَالْحَوْلُ ، وَإِسَامَتُهَا^(١) كُلُّ الْحَوْلِ ، وَكَوْنُهَا غَيْرَ عَامِلَةٍ^(٢) .

شروط وجوب زكاة النقدين

شُرُوطُ وَجُوبِ زَكَاةِ النَّقْدَيْنِ ، وَهِيَ : الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ^(٣) ثَلَاثَةٌ :
الْحَوْلُ^(٤) ، وَالنَّصَابُ^(٥) ، وَهُوَ عِشْرُونَ مِثْقَالًا فِي الذَّهَبِ ، وَمِائَتَا دِرْهَمٍ
فِي الْفِضَّةِ ، وَكَوْنُهُمَا غَيْرَ حُلِيِّ مَبَاحٍ^(٦) .

(١) بأن يتركها المالك قصداً ترضى في كلاً مباح كل الحول ، فلا زكاة في معلوفة ولا في
ساعة في كلاً مملوك إلا إن عدمه العرف نافها في مقابلة ثمنائها ولا فيها سامت بنفسها ولا فيها أسامها
غير المالك أو تائبه ولا في ساعة علفها المالك بنية قطع السوم وإن قل .

(٢) فلا زكاة في ساعة عاملة في حراث وحمل وفتح ونحوها سواء أخذ في مقابلة عملها
أجرة أم لا . (٣) ولو غير مضرورين . (٤) نعم لو ملك نصاب نقد ستة أشهر
ثم أقرضه إنساناً لم يقطع الحول ، وكذا لو اشترى به عرض تجارة فبني على حوله .

(٥) أي يقينا ، فلو نقص في ميزان وثم في آخر فلا زكاة . (٦) فلا زكاة في المباح
إذا علفه مالكة ولم يقصد كثره ، سواء أخذه بلا قصد ، أو بقصد استعمال مباح ، أو بقصد
إيجارته أو إعارته لمن يخل له ، أما المكروه كضية صغيرة لزينة والمحرم لعينه كإتاء من أحد
النقدين ففيه زكاة .

شرط وجوب زكاة المعشرات

شُرْطُ وَجُوبِ زَكَاةِ الْمَعْشَرَاتِ وَهِيَ : الرُّطَبُ ، وَالْعِنَبُ ، وَمَا يَنْتَأَتُ^(١) حَالَةَ الْإِخْتِيَارِ^(٢) مِنَ الْجُبُوبِ^(٣) النَّصَابُ ، وَهُوَ خَمْسَةُ أَوْسُقٍ .

شروط وجوب زكاة أموال التجارة

شُرُوطُ وَجُوبِ زَكَاةِ أَمْوَالِ التِّجَارَةِ^(١) ، وَهِيَ : تَقْلِيلُ الْمَالِ لِقَرَضِ الرَّبْحِ سَبْعَةً ؛ كَوْنُهَا عُرُوضًا^(٢) ، وَنِيَّةُ التِّجَارَةِ ، وَكَوْنُ النِّيَّةِ مَقْرُونَةً بِالتَّمَلُّكِ^(٣) أَوْ فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ ، وَكَوْنُ التَّمَلُّكِ بِمَعَارَضَةٍ^(٤) ، وَأَنْ لَا تَبْضُ بِتَقْدِيمِهَا لِلَّذِي تَقُومُ بِهِ آخِرَ الْحَوْلِ نَاقِصَةً عَنِ النَّصَابِ^(٥) ، وَأَنْ لَا تَقْصَدَ

(١) أى يقوم به البدن غالباً . (٢) خرج به مائة ثمن ضرورة كحب الحنظل ، فلا تجب فيه الزكاة . (٣) كالحنطة والشعير والأرز والذرة والدخن والسم وهو الصنبرة والبقلاوة وهو القول واللوبياء وهو الدجر الأبيض والجلبان وهو الحبص واللماش وهو الدجر الأسود . (٤) وهى من أفضل المكاسب ؛ وأفضلها السهم من النسيئة ، فالزراعة ، والصناعة ، فالتجارة . (٥) فلا تجب في النقد وإن بادل بجنسه . وقد قال ابن سريج : بشر الصارفة أن لا زكاة عليهم ، لكنها تجب في عينه بشروط حرت آتفا .

(٦) ولا بد من اقترانها بكل ما يملك إلى أن يفرغ رأس المال ثم لا يحتاج إلى تجديدها . (٧) محضة ، وهى التى تفقد بفساد العرض ؛ كالتبغ ، فإنه يفسد بفساد الفم ؛ أو غير محضة ، وهى التى لا تفسد بفساده كالصداق ، فإنه عند فسادِهِ يرجع إلى مهر المثل ولا يفسد النكاح ، بخلاف ما ملكه بغير معاوضة كالإرث والحبة بلا ثواب ؛ وما اقترضه فلا زكاة فيه وإن اقترن به نية التجارة . (٨) فإن نضت في أثناءه ناقصة عن النصاب كأن اشترى عرضاً بذهب ثم باعه أثناء الحول بسبعة عشر مثقالاً انقطع حول التجارة ، فإذا اشترى بها عرضاً آخر بنية التجارة انعقد حولها من شرائه .

لِلْقَنِينَةِ^(١) ، وَمُضَى الْحَوْلِ مِنْ وَفْتِ الْمَلِكِ^(٢) .

شروط وجوب زكاة الركا

شُرُوطُ وَجُوبِ زَكَاةِ الرُّكَاةِ : أَيْ الْمَذْفُونِ فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةٌ : كَوْنُهُ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً^(٣) ، وَكَوْنُهُ نَصَابًا^(٤) ، وَكَوْنُهُ مِنْ دَفِينِ الْجَاهِلِيَّةِ^(٥) ، وَكَوْنُهُ وَجُودِهِ فِي مَوَاتٍ^(٦) أَوْ مِلْكِ أَخِيَاهُ^(٧) وَاجِدُهُ .

شروط وجوب زكاة المعدن

شُرُوطُ وَجُوبِ زَكَاةِ الْمَعْدِنِ ، وَهُوَ مَا يُسْتَخْرَجُ مِنْ مَسْكَنِ خَلْقِهِ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ^(٨) : اثْنَانِ : كَوْنُهُ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً^(٩) ، وَكَوْنُهُ نَصَابًا .

- (١) أَيْ الْإِمْسَاكُ الِاسْتِعْمَالُ ، وَلَا يَضُرُّ مَجْرَدُ اسْتِعْمَالٍ لَا يَقْصِدُ الْقَنِينَةَ .
- (٢) وَلَا يَشْتَرِطُ كَوْنُهَا نَصَابًا إِلَّا فِي آخِرِ الْحَوْلِ ، فَتَبْقَى بِلَعْنَتِهِ آخِرُهُ وَجِبَتْ زَكَاةُهَا وَإِلَّا فَلَا .
- (٣) وَلَوْ غَيْرُ مَضْرُوبَيْنِ ، فَلَا زَكَاةَ فِي غَيْرِهَا . (٤) وَلَوْ بَضْعُهُ إِلَى مَا فِي مِلْكِهِ مِنْ جَنَسِهِ أَوْ مَا يَقُومُ بِهِ مِنْ عُرُوضِ التِّجَارَةِ فَلَا زَكَاةَ فِيهَا دُونَ النَّصَابِ . (٥) وَهُمْ مَنْ قَبِلَ بَعْنَتَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ؛ صَوَّرُوا بِذَلِكَ أَكْثَرَ جِهَاتِهِمْ ، وَيَكْتَفِي بِإِلَامَةِ قَدَلٍ عَلَيْهِ مِنْ ضَرْبٍ وَغَيْرِهِ . (٦) تَكَرُّبٌ وَقِلَاعٌ وَقُبُورٌ حَاضِلَةٌ . (٧) أَيْ مِنَ الْمَوَاتِ ؛ أَمَّا دَفِينٌ مِنْ حَاضِرِ الْإِسْلَامِ وَبِلَعْنَتِهِ الدَّعْوَةُ فَفِي ' ، وَأَمَّا مَا وَجَدَهُ عَلَى الْأَرْضِ أَوْ بِدَارِنَا فِي طَرِيقٍ نَافِذٍ أَوْ مَسْجِدٍ أَوْ كَانَ إِسْلَامِيًّا كَانَ عَلَيْهِ قِرْآنٌ أَوْ اسْمُ مَلِكٍ مِنْ مَلُوكِ الْإِسْلَامِ أَوْ شَكَّ فِي كَوْنِهِ إِسْلَامِيًّا فَلَنَقْطَعُ ، وَأَمَّا مَا وَجَدَ فِي دَارِ الْحَرْبِ فِي مَلِكٍ حَرَبِيٍّ فَخَبْرُهُ ، مَا مِمَّا يَدْخُلُ بِأَمَانَتِهِمْ فَيَجِبُ رَدُّهُ ، وَأَمَّا مَا وَجَدَ بِدَارِنَا فِي مَلِكٍ شَخْصٍ فَلَهُ فَيَحْفَظُ ، فَإِنْ أَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ لَيْتَ الْمَالِ كَسَارُ الْأَمْوَالِ الْفَائِضَةِ . (٨) وَيُسَمَّى الْمَسْكَنُ مَعْدِنًا أَيْضًا .
- (٩) فَلَا تَجِبُ فِي نَعْرِ عَقِيقٍ أَوْ بَلُورٍ أَوْ حَدِيدٍ أَوْ لُؤْلُؤٍ .

مقادير زكوات الأموال

مِقْدَارُ زَكَاةِ الْإِبِلِ : شاةٌ ^(١) في خَمْسٍ مِنْهَا ، وَهِيَ أَوَّلُ نِصَابِهَا ، وَشَتَانٍ فِي عَشْرِ ، وَثَلَاثُ شِيَاهٍ فِي خَمْسٍ عَشْرَةٍ ، وَأَرْبَعُ شِيَاهٍ فِي عِشْرِينَ ، وَبَنْتُ نَخَاضٍ ^(٢) فِي خَمْسٍ وَعِشْرِينَ ، وَبَنْتُ لَبُونٍ ^(٣) فِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ ، وَحِقَّةٌ ^(٤) فِي سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ ، وَحِدْعَةٌ ^(٥) فِي إِحْدَى وَسِتِّينَ ، وَبَنْتُ لَبُونٍ فِي سِتٍّ وَسِتِّينَ ، وَحِقَّتَانِ فِي إِحْدَى وَثَلَاثِينَ ، وَثَلَاثُ بَنَاتِ لَبُونٍ فِي مِائَةٍ وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ ، ثُمَّ بَنْتُ لَبُونٍ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ ، وَحِقَّةٌ فِي كُلِّ خَمْسِينَ ^(٦) .

وَمِقْدَارُ زَكَاةِ الْبَقَرِ : تَبِيعٌ ^(٧) أَوْ تَبِيعَةٌ فِي ثَلَاثِينَ مِنْهَا ، وَهِيَ أَوَّلُ نِصَابِهَا ، وَمُسِنَّةٌ ^(٨) فِي أَرْبَعِينَ ، وَتَبِيعَتَانِ فِي سِتِّينَ ، ثُمَّ تَبِيعٌ فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ وَمُسِنَّةٌ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ .

(١) المراد بها جذعة أو جذع ضأن له سنة أو أجدع : أى أسقط مقدم أسنانه قبلها أو ثنية من أو ثمة له سنتان ، وشرطها أن تكون من غنم البلد أو مثلها أو أهل منها ، وأن تكون صحيحة وإن كانت الإبل مريضة أو معيبة . (٢) وهي ما تحت لها سنة ، سميت بذلك لأنه أن لها أن تصير من النخاض : أى الحوامل ، وتجوز أيضا في أقل من خمس وعشرين وإن كانت قيمتها أقل من قيمة الشاة . (٣) وهي ما تم لها سنتان ، سميت بذلك لأن أمها أن لها أن تضع ثانيا وتضرب ذات لبن . (٤) وهي ما تم لها ثلاث سنين ، سميت بذلك لأنها أن لها أن تركب وبطرتها الفحل . (٥) هي ما تم لها أربع سنين ، سميت بذلك لأنها أجدعت مقدم أسنانها . (٦) وما بين النصب عفو . (٧) وهو ما تم له سنة ، سمى بذلك لأنه يتبع أمه . (٨) وهي ما تم لها سنتان ، سميت بذلك لتكامل أسنانها .

واعلم أنه لا يجوز أخذ العيب ولا المرض ولا الصغير من النعم إلا إذا كانت نعمه كذلك ، ولا الذكر إلا في مسائل : منها ما إذا كانت نعمه ذكورا ، والشاة الذكر عن خمس من الإبل ، وابن اللبون أو الحقة بدلا عن بنت النخاض عند فقدها ، والتبيع عن ثلاثين من البقر .

وَمِقْدَارُ زَكَاةِ النَّعَمِ : شَاةٌ فِي أَرْبَعِينَ مِثْقَالًا ، وَهِيَ أَوَّلُ نِصَابِهَا ، وَشَاتَانِ
فِي مِائَةٍ وَإِخْدَى وَعِشْرِينَ ، وَثَلَاثُ شِيَاهٍ فِي مِائَتَيْنِ وَوَاحِدَةٍ ، وَأَرْبَعُ شِيَاهٍ
فِي أَرْبَعِمِائَةٍ ، ثُمَّ شَاةٌ فِي كُلِّ مِائَةٍ .

وَمِقْدَارُ زَكَاةِ النَّقْدَيْنِ رُبْعُ الْعَشْرِ ، وَمِقْدَارُ زَكَاةِ الْمُمْتَرَاتِ الْعَشْرُ
إِنْ سَقَيْتَ بِغَيْرِ مَثْوَاةٍ ^(١) وَإِلَّا ^(٢) فَنِصْفُهُ ^(٣) .

وَمِقْدَارُ زَكَاةِ النَّجَارَةِ رُبْعُ عَشْرِ الْقِيَمَةِ ^(٤) ، وَمِقْدَارُ زَكَاةِ الرِّكَازِ
الْخُمُسُ ، وَمِقْدَارُ زَكَاةِ الْمَمْلُوكِ رُبْعُ الْعَشْرِ .

زكاة البدن

زَكَاةُ الْبَدَنِ : وَاسْمُ زَكَاةِ الْفِطْرِ صَاعٌ ^(٥) مِنْ غَالِبِ قُوْتِ الْبَلَدِ ^(٦) ؛
يَحِبُّ عَلَى الْمُسْلِمِ ^(٧) الْمُدْرِكُ جُزْءًا مِنْ رَمَضَانَ ، وَجُزْءًا مِنْ شَوَّالٍ ^(٨)
الْوَالِدُ مَا أَفْضَلَ عَنْ مَثْوَاتِهِ ^(٩) ، وَمَثْوَاةٌ مَنْ تَحِبُّ عَلَيْهِ مَثْوَاتُهُ

-
- (١) كَالْمَقِيَةِ بِالطَّرِيقِ أَوْ النِّهْرِ أَوْ الْعَيْنِ . (٢) بَأَن سَقَيْتَ بِمَثْوَاةٍ كَالسَّوْنِ وَالِدَوَالِيهِ
الَّتِي يَدْرِهَا الْحَيَوَانُ وَالنَّوَابِغُ الَّتِي يَدْرِهَا السَّادُ . (٣) فَإِنْ سَقَى بِهَا اعْتَبَرَ عَيْشُ الزَّرْعِ
وَنَعَاؤُهُ ، وَلَا عِبْرَةَ بَعْدَ السَّقِيَّاتِ ، إِذْ رُبَّ سَقِيَةٍ أَنْفَعُ مِنْ سَقِيَّاتٍ . (٤) وَالْاِتِّقَاوِمُ بِخَمْسٍ
وَأَسَاسُ الْمَالِ الَّذِي اشْتَرَى بِهِ الْعَرْضُ ، فَإِنْ اشْتَرَاهُ بِمَرْضَى فَبُنْفَذِ الْبَلَدِ . (٥) قَالَ بَاعِشُنْ :
وَهُوَ بِأَرْطَالٍ دُونَ سَبْعَةِ أَرْطَالٍ أَوْ سَبْعَةٍ وَنِصْفٍ عَلَى جُودَةِ الْحَبِّ وَالْقُرْ وَغَدَمِهَا ، فَمَنْ أَخْرَجَ
مِنْ الْخَمْرِ الْمَرْزُومَ فَلْيَنْتَبِهْ فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّهُ سِتَّةُ أَرْطَالٍ وَهُوَ لِأَجْهَى مِنْهُ صَاعٌ .
(٦) أَيْ بَلَدُ الْوُدَى عَنْهُ ، وَبِحُوزِ أَعْلَى مِنْهُ ؛ وَأَعْلَى الْأَقْوَاتِ الْبَرِّ فَالْأَسَلُ فَالْشَعِيرُ فَالْبَدْرَةُ
فَالرَّزْ فَالْخَمْسُ فَالْمَالُشُ فَالْمَدَسُ فَالْمَوْلُ فَالْخَمْرُ فَالزَّبِيبُ فَالْأَقْطُ فَالْأَبْنُ فَالْجَبْنُ . (٧) فَلَا تَحِبُّ عَلَى
السَّكَافِ ، فَلَا يَكُونُ مَخْرَجًا عَنْهُ ، وَقَدْ يَكُونُ مَخْرَجًا عَنْ غَيْرِهِ ، لِأَنَّهُ يَلْزِمُهُ فِطْرَةٌ عَنْ قَرِيْبِهِ
وَعَبْدِهِ الْمَمْلُوكِ . (٨) بَأَن يَدْرِكَ ذَلِكَ وَهُوَ حَيٌّ حَيَاةً مُسْتَقَرَّةً . (٩) وَكَذَا عَنْ
دَسْتِ تَوْبٍ لَأَنْتَ لَنْ تَذَكَرَ وَمَسْكَنٌ وَخَادِمٌ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ ذَكَرَ .

لَيْلَةِ الْعِيدِ ^(١) وَيَوْمَهُ عَنْهُ وَعَمَّنْ تَلَزُمُهُ مَثْوَتُهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ^(٢) .

مصرف الزكوات

مصرف ^(٣) الزكوات الأصناف ^(٤) الثمانية المذكورة في قوله تعالى :
« إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ ^(٥) وَالْمَسْكِينِ ^(٦) وَالْعَامِلِينَ ^(٧) عَلَيْهَا ، وَالْمُؤَلَّفَةِ
قُلُوبِهِمْ ^(٨) وَفِي الرِّقَابِ ^(٩) وَالْعَارِمِينَ ^(١٠) وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ ^(١١) وَابْنِ السَّبِيلِ ^(١٢) » .

(١) أي الليلة التأخرة عنه . (٢) من زوجة وولد ووالد ومملوك .

(٣) ولا يكفي الصرف بلانية بل لابد منها ، فينوي : هذه زكاة مالي أو صدقة مالي
أو صدقة المال الفروضة ، ولا يستند التوكيل في إخراجها التوكيل في نيتها ، بل لابد معه
من نية المالك أو تفويضها للتوكيل .

(٤) بشرط الحرية والإسلام وعدم كونهم من بني هاشم والطلب ومواليهم ، نعم يجوز أن
يكون غير الساعي من أنواع العامل كافرًا ، ويجوز تقليد من يجوز دفع الزكاة لبني هاشم
والطلب إذا منعوا من خمس الخمس في عمل النفس ويجوزة كثير من العلماء ، كما يجوز تقليد
من يجوز الاقتصار على صنف ومن يجوز دفعها لواحد ونقلها من محلها إلى من غيره .

(٥) جمع فقير ، وهو من لا نفقة له واجبة ولا مال ولا كسب يقع موقفاً من كفايته في كل
ما يحتاج له ، لا لابد منه ولمعونه على ما يليق بهما ؛ لكن يحتاج لعشرة ولم يجد أكثر من أربعة .

(٦) جمع مسكين ، وهو من يجد ما يستد مسداً من حاجته ولا يكفيه الكفاية اللازمة بماله
كمن يحتاج لعشرة ولم يحصل أكثر من تسعة . (٧) جمع عامل ، وهو من نصب لأخذ
الزكاة بغير أجره كالساعي والساكن والسكيل والوزان فيعطى أجره الثلث .

(٨) هم أصناف ، منهم ضعيف النية في الإسلام أو في أهله ، والشريف في قومه الذي يتوقع
بإعطائه إسلام نظرائه . (٩) هم الكائنون كتابة صحيحة فيعطون إن لم يكن معهم وفاة .

(١٠) جمع غلام ، وهو الدين ، وهو أنواع : منها من استدان لدفع فتنه بين متنازعين فيعطى
ما استدانه إن حلّ ولم يوفه ، ومنها من استدان لسلحة عمومية كبناء مسجد وقرى ضيف ،
ومنها من استدان لنفسه وصرفه في غير معصية فيعطى قدر دينه إن حلّ وعجز عن وفائه .

(١١) وهم الغزاة المتطوعون بالجهاد فيعطون ولو أغنياء . (١٢) وهم المسافرون
أو اللريدون السفر الحاجون فيعطون ما يوصلهم مقصدهم أو أموالهم .

الصوم

الصَّوْمُ لَفَةٌ: الْإِمْسَاكُ وَشَرْعًا: إِمْسَاكٌ عَنِ الْمَفْطَرَاتِ عَلَى وَجْهِ مُخْصَّصٍ.

شروط وجوب الصوم

شُرُوطُ وَجُوبِ الصَّوْمِ ^(١) خَمْسَةٌ: الْإِسْلَامُ، وَالتَّكْلِيفُ وَالْإِطَاقَةُ ^(٢)،
وَالصَّحَّةُ ^(٣)، وَالْإِقَامَةُ ^(٤).

أركان الصوم

أَرْكَانُ الصَّوْمِ ^(٥) ثَلَاثَةٌ: النِّيَّةُ ^(٦)، وَتَرْكُ الْمَفْطَرَاتِ، وَالصَّائِمُ ^(٧).

(١) أى صوم رمضان، وثبت دخوله على العموم بأحد أمرين: استكمال شعبان ثلاثين يوما، وثبوته عند حاكم برؤية عدل الهلال أو علمه إن بين مستنده، وعلى الخصوص على من يراه ولو فاسقا، وعلى من تواتر عنده رؤيته أو ثبوته في محل متفق مطالعه مع مطلع محله، وعلى من أخبره موثوق به أنه رآه أو ثبت في محل متفق مطالعه مع مطلع محله إن لم يعتقد خطأه أو غير موثوق به كفاستحقاق إن اعتقد صدقه، وعلى من عرفه بحسابه أو تنجيحه، لكنه لا يعزى ما عند ابن حجر وخالفه الرملي، وعلى من اعتقد صدقهما ممن أخبراه، وعلى من رأى العلامات الدالة على ثبوته كجماع المدافع والظهور مما يحصل له به اعتقاد جازم على ثبوته، وعلى من ظن دخوله بالاجتهاد في حق نحو مجبوس جهل وقته. (٢) أى حسا وشرعا، فلا يجب على من لا يطبقه حسا لسكبر أو مرض لا يرجى برؤه، أو شرعا كحيض ونفاس. (٣) فلا يجب على المريض مرضا مبيحا للتيمم وإن كان مطيئا في المستقبل بأن يرجى براء مرضه.

(٤) فلا يجب على المسافر سفرا طويلا مباحا، ولا يجب القضاء على السبي والمجنون وغير تعدد الكافر الأصلي، ويجب على المريض والمسافر والحائض والسكران والتمسعي عليه، ويجب الصوم على المرتد وجوب أداء فأنه مخاطب بعموده للإسلام وبالصوم أداء.

(٥) فريضة أو نفلا. (٦) ويجب تبيينها في الفرض بأنواعه لكل يوم، ولا يجب في رمضان نية القرضية، وتجزئ نية النفل قبل الزوال، ويجب تعيين النوى من الفرض، وكذا النفل على كلام فيه، وكال نية في رمضان أن ينوى صوم غد عن أداء فرض رمضان هذه السنة لله تعالى، وأقلها أن ينوى صوم غد عن رمضان. (٧) وإنما لم يحددوا الصلح من أركان الصلاة، لأن لها صورة في الخارج يمكن تعقلها بدون تقلص قلبي بحسن عده ركعا بخلافه هنا وفي البيع. لأشهما أمران عديان لوجودهما خارجا فلا يمكن تعقلهما بدون الصائم والبايع.

شروط صحة الصوم

شُرُوطُ صِحَّةِ الصَّوْمِ ^(١) أَرْبَعَةٌ : الْإِسْلَامُ وَالْعَقْلُ ، وَالنَّفَاقَةُ مِنَ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ ، وَالْعِلْمُ بِكَوْنِ الْوَقْتِ غَايِلًا لِلصَّوْمِ ^(٢) .

سنن الصوم

سَنَنُ الصَّوْمِ كَثِيرَةٌ مِنْهَا تَمَجُّلُ الْفِطْرِ ^(٣) ، وَتَأْخِيرُ الشَّحُورِ ^(٤) ، وَالْإِفْطَارُ عَلَى التَّمْرِ ^(٥) ، وَإِكْتِنَاؤُ الْقُرْآنِ ^(٦) وَالصَّدَقَةُ فِي رَمَضَانَ .

مكروهات الصوم

مَكْرُوهَاتُ الصَّوْمِ كَثِيرَةٌ مِنْهَا الْمُبَالَغَةُ فِي الْمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ ^(٧) ،

- (١) فرضا كان أو نفلا . (٢) بأن لم يكن من الأيام التي يحرم صومها ، وهي : يوم العيد وأيام التشريق مطلقا ويوم الشك بلا سبب وهو يوم الثلاثين من شعبان إذا تحددت برؤية الهلال ليلة ولم يشهد بها أحد أو شهد بها من يرد كفسقة وصبيان ، والنصف الأخير من شعبان إذا لم يصله بما قبله ولم يكن لسبب . (٣) أي عند تيقن الغروب أو ظنه بأماره قوية ، ويسن أن يقول بعده : اللهم لك صمت ، وعلى رزقك أفطرت ؛ اللهم ذهب الظلم ، وأبليت المروق ، وثبت الأجر إن شاء الله تعالى . (٤) ما لم يقع في شك في طلوع الفجر . والشحور بضم السين : الأكل في البحر ، وفتحها : ما يؤكل فيه ، والمراد الأول . (٥) فإن عجز فالماء ، فإن عجز فخلو كزبيب وعسل ولبن ، فإن عجز فخلو ؛ وأفضل من التمر الرطب والبسر . (٦) أي إكثار تلاوته في كل مكان غير نحو الحنث ، وتسن للمداينة ، وهي أن يقرأ على غيره ويقرأ غيره عليه ؛ والتلاوة في المصحف أفضل إلا إن حصت فائدة بها عن ظهر قلب غير حاصلة بها من المصحف كخشوع وتقوية حفظ . (٧) بل بحث بعضهم الحرمة في صوم الغرض إن علم من عادته أنه إن بالغ نزل الماء إلى جوفه مثلا ، والكلام حيث لم يتنجس فيه وإلا وجبت المبالغة إلى أن يسلسا برما في حد الظاهر ، ولا يفطر بالماء إن سبقه إلى جوفه .

وَذَوَّقِ الطَّعَامَ ^(١) ، وَالْحَبَامَةَ ^(٢) ، وَمَضْغُ نَحْوِ الْعِلْكِ ^(٣) .

مبطلات الصوم

مُبْطَلَاتُ الصَّوْمِ أَحَدُ عَشَرَ : دُخُولُ عَيْنٍ ^(١) إِلَى مَا يُسَمَّى جَوْفًا ^(٢) مِنْ مَتْنَفِذٍ مَفْتُوحٍ ^(٣) ، وَالْقَيْءُ ^(٤) ، وَالْجَمَاعُ ^(٥) ، وَخُرُوجُ الْمَنِيِّ بِمُبَاشَرَةٍ ^(٦) بِشَهْوَةٍ مَعَ الْقَعْدِ وَالْإِخْتِيَارِ ، وَالْعِلْمُ بِالتَّخْرِيمِ فِي الْكُلِّ ^(٧) ، وَالْجُنُونُ وَلَوْ لَحْظَةً ، وَالشُّكْرُ ، وَالْإِنْعَاءُ إِنْ تَعَدَّى بِهِمَا وَلَوْ لَحْظَةً ، أَوْ نَحْوًا جَمِيعَ النَّهَارِ ^(٨) وَالرَّؤْدَةُ ، وَالْحَيْضُ ، وَالنَّفَاسُ ، وَالْوِلَادَةُ .

(١) إلا إن احتاج إلى مضغ نحو خبز لطفل ليس له من يقوم به أو لتحنيكه فلا يكره .

(٢) أي منه الغير ، وعكسه .

(٣) بكسر العين : وهو ما مضغ ، وعمله في غير ما ينضغ ؟ أما هو فإن يقين وصول بعض جرمه عمدا إلى جوفه أفطر وحيث لم يحرم مضغه . (٤) خرج بها الأثر كالطعم والريح

فلا يفطر به وإن وصل إلى الجوف . (٥) وإن لم تكن فيه قوة تحبب الغذاء والدواء

كباطن الأذن وباطن الأنف وباطن الإحليل . (٦) فلا يضر دخوله من غير الفتوح

كالسالم إذا تشربت بالدهن والسكر والاعتسال وإن وصل إلى جوفه ووجد لونه في نحو

نخامة . (٧) أي طلبه وإن يقين أنه لم يعد إلى الجوف شيء منه لأن ذلك مفطر بنفسه .

(٨) أي في فرج بحيث يجب بالإبلاج فيه القسل سواء في ذلك الواطئ والموطوء ؟ أما

ما لا يجب القسل بالإبلاج فيه كأحد فرجي الشكل فلا فطر بالإبلاج به ولا فيه .

(٩) كقبلة وليس ما ينقض له كالأجنبة ، فإن نزوله التي بذلك مفطر إن كان ناشئا عن

مباشرة ، فإن كان بحائل فلا فطر ، وكذا لس ما لا ينقض له كالحرم فلا يفطر به وإن أزل

حيث فعل ذلك لتحوشقة أو كرامة ، وإن فعله لشهوة أفطر ؟ هذا كله إن لم يطلب خروج للمني

وإلا فهو مع نزوله مفطر مطلقا ولو بحائل ، أما الخروج بغير مباشرة كالاتحام فلا فطر به .

(١٠) أي من دخول العين إلى هنا ، فلا يبطله شيء من ذلك مع نسيان أو إكراه أو جهل

بالتحريم لا غير . (١١) هذا ما اعتمد به ابن حجر في التحفة ، واعتمد في شرحه الإرشاد

وأوصى إليه في موضع من التحفة أن لا فطر إلا باجتماع الأمرين ، وعليه فلا فطر بما لم يتعد به

وإن عم جميع النهار ولا بما لم يعمه وإن تعدى به ؟ واعتمد الرملي الإظهار بما عم جميع النهار

وإن لم يتعد به ، وعدمه في ما لم يعمه وإن تعدى به .

الاعتكاف

الْإِعْتِكَافُ لُتَّةٌ : الْإِبْتِغَاءُ^(١) ، وَشَرْعًا : الْإِبْتِغَاءُ فِي الْمَسْجِدِ مِنْ شَخْصٍ مُخْصُوصٍ^(٢) بِنِيَّةٍ .

أركان الاعتكاف

أَرْكَانُ الْإِعْتِكَافِ أَرْبَعَةٌ : مُتَّكِفٌ ، وَمُتَّكَفٌ فِيهِ^(٣) ، وَلُبْتُ^(٤) ، وَنِيَّةٌ^(٥) .

مبطلات الاعتكاف

مُبْطَلَاتُ الْإِعْتِكَافِ سَبْعَةٌ : الْجُنُونُ^(٦) ، وَالْأَغْمَاءُ^(٧) ، وَالسُّكْرُ^(٨) ، وَالْحَيْضُ ، وَالرَّدَّةُ ، وَالْجَنَابَةُ الَّتِي تُقَطِّرُ الصَّائِمَ^(٩) ، وَالْخُرُوجُ مِنَ الْمَسْجِدِ^(١٠) بِلَا عُذْرٍ .

- (١) أي الإقامة على الشيء : أي ملازمته وحبس النفس عليه خبرا كان أو شمرا .
- (٢) هو السلم العيز العاقل الظاهر عن الجنابة والنفاس الصاحي السكاف نفسه عن شهوة الفرج مع الذكر والعلم بالتحريم .
- (٣) وهو المسجد الخالص للسجدة ، فلا يكفي الشارع كما لو وقف بعض داره مسجدا شائما .
- (٤) بأن يلبث فوق قدر طمانينة الصلاة ساكنا أو يتردد قدر ذلك .
- (٥) وتجب نية فرضه في نذره ، بأن يقول توبت فرض الاعتكاف أو الاعتكاف المنذور ، وينبغي لداخل المسجد لنحو صلاة أن ينذر الاعتكاف بنحو قل على أو نذرت أن أعتكف في هذا المسجد مدة إقامة هذه فيه لثاب عليه ثواب الواجب ثم ينوي .
- (٦) أي الطارئان بسبب متعدي به ، فلا يبطله غيره ، لكن لا يحجب زمن الجنون لو بقي المتكف في المسجد . (٧) إن حرم وإلا فلا يبطل ، وبحسب زمنه من الاعتكاف لو بقي في المسجد . (٨) كالجماع عمدا مع العلم والاختيار والمباشرة بشهوة إن أنزل .
- (٩) أي بكل البدن مع العلم بالتحريم والعمد والاختيار . (١٠) وكذا إقامة حدث ثبت بإقراره ؛ أما الخروج لنذر كالأكل والشرب الذي لا يمكن في المسجد وقضاء الحاجة والحدث الأكبر فلا يضر .

الحج والعمرة

الحَجُّ لُغَةً: الْقَصْدُ^(١)، وَشَرْعًا: فَضْدُ الْبَيْتِ الْحَرَامِ لِلنُّسْكَ^(٢)، وَالْمُمْرَةُ لُغَةً: الزِّيَارَةُ^(٣)، وَشَرْعًا: زِيَارَةُ الْبَيْتِ الْحَرَامِ لِلنُّسْكَ^(٤).

شروط وجوب الحج والعمرة

شُرُوطُ وَجُوبِ^(٥) الْحَجِّ وَالْمُمْرَةِ خَمْسَةٌ: الْإِسْلَامُ، وَالْبُلُوغُ، وَالْعَقْلُ، وَالْحُرِّيَّةُ، وَالْإِسْتِطَاعَةُ^(٦).

-
- (١) للبيت الحرام أم للغير، للنسك أم للغير.
- (٢) أى مع الإتيان بأفعاله. (٣) سواء كانت مسكان عامر أم لا، خلافا لمن خصها بالأول.
- (٤) والفرق بينها وبين الحج أن النسك فيه مشتمل على الوقوف بعرفة بخلافه فيها.
- (٥) هذه الخامسة من مراتب خمس: أولها الصحة المطلقة عن التقيد بالباشرة والوقوع عن فرض الإسلام والوجوب، وشروطها الإسلام فقط، فلا يشترط فيها تكليف، فلو لم يكن حاضرا وقت الإحرام. ثانيا الباشرة، وشروطها مع الإسلام التميز، فلهذا جاز الإحرام بإذن وليه من أب جلد فوهى ظاكمة فقم من جهته. ثالثا صحة النذر، وشروطها الإسلام والتميز والبلوغ. رابعا الوقوع عن فرض الإسلام، وشروطها الإسلام والتميز والبلوغ والحرية ولو غير مستطيع فيجزى من فقير، لاصغير ورقيق إلا إن كلا قبل الوقوف أو طواف العمرة أو في أثناءه.
- (٦) وهى نوعان: استطاعة بالنفس، وشروطها سبعة: وجود الزاد والراحلة وأمن الطريق وإمكان السير وأن يخرج مع المرأة زوجها أو عمرها وإن لم يكن كل منهما ثقة أو عبدها الثقة أو نسوة ثقات ثنتين فأكثر، وثبوته على الركوب بلا ضرر شديد ووجود الزاد والراحلة. وعلف الدابة بالخالق الذى يتاد حملها منها بشئ المثل. واستطاعة بالغير، فتجب إجابة عن ميت غير مرند عليه نسك من تركته، فإن لم يمكن سن لوارثه أن يفعل عنه، فإن فعله أجنبى جاز ولو بلا إذن، أو عن معضوب بأجرة أو بتطوع بالنسك عنه، بشرط أن يكون موثوقا به أدى فرضه غير معضوب وكون للتطوع إن كان أصله أو فرعه غير مأمول ولا معول على السؤال أو السكسب إلا أن يكتسب فى يوم كفاية أيام وسفره دون مرحلتين؛ وبشرط كون الزاد والراحلة فاضلين عن دينه، وعن مئونته من عليه، مئونته مدة ذهابه وإيابه، وعن مسكنه =

أركان الحج

أَرْكَانُ الْحَجِّ سِتَّةٌ : الْإِحْرَامُ^(١) ، وَالْوُقُوفُ بِمَرَّةٍ ، وَالطَّوْفُ ، وَالسَّعْيُ ، وَالْحَلْقُ أَوْ التَّصْمِيرُ^(٢) ، وَتَرْتِيبُ مُعْظَمِ الْأَرْكَانِ^(٣) .

أركان العمرة

أَرْكَانُ الْعُمْرَةِ : هِيَ أَرْكَانُ الْحَجِّ^(٤) إِلَّا الْوُقُوفَ .

واجبات الحج

وَاجِبَاتُ^(٥) الْحَجِّ سِتَّةٌ : كَوْنُ الْإِحْرَامِ مِنَ الْمَيْقَاتِ^(٦) ، وَرَتْنُ الْجِمَارِ

== اللاتقي به وخادمه اللاتقي به ، وعن كتب المقيم وآلة الحترف ، لاعتن مال تجارته والمقارن التي يستغلها ، بل يلزمه صرف مال التجارة وعن المقارن ؛ ويشترط كل ذلك في الأجرة في حق المصوب إلا كونها فاضلة عن مشوة من عليه مشوتهم مدة السفر ، بخلاف مشوتهم يوم الاستئجار . (١) أي نية الدخول فيه بأن يقول بقلبه وجوبا ، ولسانه ندبا : نويت الحج وأحرست به لله تعالى . (٢) وأقلها إزالة ثلاث شعرات من شعر الرأس أو جزء من كل منها حلقا أو تنقا أو قصا أو إحراقا . (٣) إذ لا بد من تقديم الإحرام على الكل والوقوف على ما بعده إن لم يقدم السعي بعد طواف القدوم ، وتأخير الطواف والسعي والحلق عن الوقوف ، ولا ترتيب بينها إلا بين الطواف والسعي . (٤) وهي : الإحرام والطواف والسعي والحلق والترتيب في جميعها كما ذكر . (٥) الفرق بينها وبين الأركان أنه يصح الحج بدونها مع الدم وكذا الإنم إن لم يعذر ، بخلاف الأركان فإن صحة الحج تتوقف عليها ولا تجزئ بدم ولا غيره ، وكذا يقال في أركان العمرة وواجباتها .

(٦) هو لغة : الحد ، وشرعا : زمان العبادة ومكانها وهو الراد هنا ؛ فيقات من بمكة : ولهامة اليمن : يلم ، ولنجدة : قرن ، ولأهل العراق وخراسان : ذات عرق ، ومعر والغرب : الجحفة ، والمدينة والشام : ذوالحليفة ، فإن جاوز الميقات مر بد النكاح ثم أحرم ولم يعد إليه قبل التلبس بفلسك فعليه دم .

الثَّلَاثِ^(١) ، وَالْمَيْتُ بِزُدْلَةٍ^(٢) ، وَالْمَيْتُ بِمَتَى لَيْلَى^(٣) التَّشْرِيقِ ، وَطَوَافُ
الْوُدَاعِ^(٤) ، وَالتَّحَرُّزُ عَنْ مُحَرَّمَاتِ الْإِحْرَامِ .

واجبات العمرة

وَاجِبَاتُ الْعُمْرَةِ اثْنَانِ : كَوْنُ الْإِحْرَامِ مِنَ الْمَيْمَاتِ^(٥) ، وَالتَّحَرُّزُ عَنْ
مُحَرَّمَاتِ الْإِحْرَامِ .

واجبات الطواف

وَاجِبَاتُ الطَّوَافِ^(٦) عَشْرَةٌ : سِتْرُ الْعَوَظَةِ ، وَالطَّهَّارَةُ عَنِ الْحَدَّائِيْنِ ،

(١) أى السكبرى التى إلى مسجد الحيف ، ثم الوسطى ، ثم جرة العقبة وهى التى تلى مكة
فيجب عليه أن يرمى جرة العقبة فقط يوم النحر بسبع حصيات ، ويدخل ونهته بنصف ليلة
النحر ويمتد إلى آخر أيام التشريق ، وأن يرمى الجوار الثلاث على الترتيب التتقدم فى أيام التشريق
الثلاثة بسبع حصيات لكل واحدة فى كل يوم منها ، ويسقط روى اليوم الثالث بالنحر الأول
إن نقره ، ويدخل روى كل يوم بزوال شمسهِ ويمتد إلى آخر أيام التشريق .

(٢) أى الحضور بها لحظة من النصف الثانى من ليلة النحر بعد الوقوف بعرفة ، ويعذر
فى تركه من اشتغل بالوقوف بعرفة أو عذر بعذر من أعتذر الجمعة والجماعة .

(٣) الثلاثة إن لم ينفر النفر الأول ، وإلا فالأيتين . (٤) على كل من أراد مفارقة
مكة إلى سفر قصر أو إلى وطنه أو إلى محل يريد الإقامة فيه توطناً إن كان قد فرغ من جميع
نسكه إن كان فى نساك ولا عذر له ، بخلاف نحو الحائض ، وقد علم بما تقرر أن طواف الوداع
ليس من الناسك ، وهو ما اعتمده الشيخان . وقال الفزائى وإمام الحرمين إنه منها ، ولا يجب
إلا على الحاج والمعتمر ، وعلى المتعمد هل تشمل نية الحج ؟ قال ابن حجر : نعم . وقال الرملى :
لا بد من نية مستقلة . (٥) وميقاتها للسكاكى لمن بالحرم من مكة وغيرها : أدنى الحل ،
وأفضل بقاعه : الجعرانة ثم التنعيم ثم الحديبية ، ولغيره : ميقات الحج .
(٦) أى بأنواعه من قدوم وركن ووداع وتطوع وغيرها .

وَالطَّهَارَةُ عَنِ النَّجَاسَةِ ^(١) ، وَجَمْلُ الْبَيْتِ عَنْ بَسَارِهِ ^(٢) ، وَالْإِبْدَاءُ بِالْحَجَرِ
الْأَسْوَدِ ^(٣) ، وَعَمَادَاتُهُ بِجَمِيعِ بَدَنِهِ ^(٤) ، وَكَوْنُهُ سَبْعًا ^(٥) ، وَكَوْنُهُ دَاخِلَ
الْمَسْجِدِ ^(٦) ، وَكَوْنُهُ خَارِجَ الْبَيْتِ وَالشَّاذِرُونَ ^(٧) وَالْحَجَرِ ^(٨) ، وَعَدَمُ
صَرْفِهِ الْغَيْرِ ^(٩) .

واجبات السعي

وَاجِبَاتُ السَّعْيِ أَرْبَعَةٌ : أَنْ يَبْدَأَ فِي كُلِّ وَتَرٍ بِالصَّغَا ^(١٠) ، وَأَنْ يَبْدَأَ
فِي كُلِّ شَفْعٍ بِالْمَرْوَةِ ، وَأَنْ يَكُونَ سَبْعًا ^(١١) ، وَأَنْ يَكُونَ بَعْدَ طَوَافٍ
رُكْنِي ^(١٢) أَوْ قُدُومٍ ^(١٣) .

(١) لَكِنْ لَوْ عَرَى شَيْءٌ مِنْ عَوْرَتِهِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى سِرِّهِ أَوْ أَحْدَثَ أَوْ تَجَسَّسَ بَدَنَهُ
أَوْ تَوَبَّهَ أَوْ مَطَافَهُ بِغَيْرِ مَعْفُوٍّ عَنْهُ اسْتَرَى وَتَطَهَّرَ وَبَنَى وَإِنْ تَعَدَّدَ ذَلِكَ وَطَالَ الْفَصْلُ ، وَبَقِيَ عَمَّا
يَشُقُّ الْإِحْتِرَازَ عَنْهُ فِي الْمَطَافِ حَيْثُ لَا رَطُوبَةَ وَلَمْ يَتَعَمَّدْهُ إِلَّا إِذَا لَمْ تَسْكُنْ لَهُ عَنْهُ مَدْرُوحَةٌ .

(٢) أَيْ مَارًا تَلَفَاءَ وَجْهِهِ ، فَلَوْ اسْتَقْبَلَهُ أَوْ اسْتَدْبَرَهُ أَوْ جَعَلَهُ مِنْ عَيْنِهِ لَمْ يَصِحَّ ، وَكَذَا
لَوْ جَعَلَهُ عَنْ بَسَارِهِ لَكِنْ رَجَعَ الْقَهْقَرَى جِهَةَ أَرْكَانِ الْبَيْتِ .

(٣) بِحَيْثُ يَكُونُ عَمَادَاتُهُ فِي مَرُورِهِ بِجَمِيعِ بَدَنِهِ كَمَا ذَكَرَ ، فَلَوْ بَدَأَ بِغَيْرِهِ لَمْ يَحْسَبْ لَهُ
مَطَافُهُ قَبْلَهُ ، فَإِذَا اسْتَعَى إِلَيْهِ ابْتَدَأَ مِنْهُ . (٤) أَيْ بِجَمِيعِ أَطْلُ شَفْعِ الْأَيْسَرِ الْخَاضِي
لِصَدْرِهِ وَهُوَ الْمَتَكِبُ ؛ فَيَجِبُ فِي الْإِبْدَاءِ أَنْ لَا يَتَقَدَّمَ جِزْءٌ مِنْهُ عَلَى جِزْءٍ مِنَ الْحَجَرِ عَمَّا بَدَى الْبَابِ .

(٥) أَيْ يَتَنَاوَى ، فَلَوْ شَكَّ فِي الْعِدَدِ أَخَذَ بِالْأَقْلَ وَلَا أَثَرَ لِلشَّكِّ بَعْدَ الْفِرَاقِ .

(٦) وَلَوْ فِي هَوَاءِهِ أَوْ عَلَى سَطْحِهِ وَلَوْ مَرْتَفَعًا عَنِ الْبَيْتِ . (٧) هُوَ جِدَارٌ قَصِيرٌ

نَحْصُهُ ابْنُ الزَّيْرِيرِ مِنْ عَرْضِ الْأَسَاسِ لِصَلْحَةِ الْبِنَاءِ ثُمَّ سَمَّاهُ بِالرَّخَامِ ، وَهُوَ مِنَ الْجِهَةِ الْغَرْبِيَّةِ
وَالْجَنَانِيَّةِ ، قَالَ فِي التَّحْقِيقِ : وَفِي حِجَةِ الْبَابِ أَيْضًا . (٨) بِكِسْرِ الْحَاءِ : مَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ الشَّامِيَيْنِ
عَلَيْهِ جِدَارٌ قَصِيرٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ كُلِّ مِنَ الرُّكْنَيْنِ فَتَحَةٌ . (٩) كَطَلَبِ غَرِيمٍ ، فَإِنْ صَرَفَهُ

أَقْطَعَ . (١٠) وَهُوَ طَرَفُ جَبَلِ أَبِي قَيْسٍ ، وَالْمَرْوَةُ : طَرَفُ جَبَلِ قَيْنِقَاعَ ، وَمَقْدَارُ مَا بَيْنَ
الصَّغَا وَالْمَرْوَةِ سَبْعُمَائَةٍ وَسَبْعُونَ ذِرَاعًا . (١١) أَيْ يَتَنَاوَى ، فَلَوْ تَرَكَ مِنْهَا شَيْئًا لَمْ يَصِحَّ وَإِنْ قَلَّ ،

(١٢) وَهُوَ الْأَفْضَلُ عِنْدَ الرُّمَلِيِّ . (١٣) وَهُوَ الْأَفْضَلُ عِنْدَ ابْنِ حَجَرَ لِأَبَدِ غَيْرِهَا
مَنْ نَقَلَ أَوْ وَدَّاعَ بَلَّ لَا يَتَصَوَّرُ بَعْدَهُ .

واجب الوقوف

وَاجِبُ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ وَاجِدٌ ، وَهُوَ وَجُودُ الْمُحْرِمِ بِهَا ^(١) لِحَظَةِ بَعْدَ زَوَالِ يَوْمِ عَرَفَةَ إِلَى طُلُوعِ فَجْرِ يَوْمِ النَّحْرِ .

سنن الحج والعمرة

سُنُّ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ كَثِيرَةٌ : مِنْهَا الثَّابِتَةُ ^(٢) ، وَطَوَافُ الْقُدُومِ ^(٣) ، وَرَكَعَتَا الْإِخْرَامِ ^(٤) .

مكروهات الحج والعمرة

مَكْرُوهَاتُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ كَثِيرَةٌ : مِنْهَا الْجِدَالُ ^(٥) ، وَالنَّظَرُ بِشَهْوَةٍ يَأْتِيحِلُّ ^(٦) لَهُ نَظَرُهُ ، وَحَكُّ الشَّعْرِ بِالظَّفْرِ ^(٧) ، وَتَمْشِيطُ الرَّأْسِ وَاللَّحْيَةِ ^(٨) ،

(١) أى بأرضها ولو على ظهر دابة أو شجرة فيها أو على غصن في هوائها وإن كان أصله في غيرها لاعتكسه ، وبكى في الطيران في هوائها ، ولا يضر كونه مارة بها أو نائما ، لكن يشترط أن يكون عاقلا . (٢) بأن يقول عقب تلفظه بالنية « لبيك اللهم لبيك لاشريك لك لبيك ، إن الحمد والنعمة لك والملك ، لاشريك لك » ويكررها ثلاثا . ويسن أن يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم بعد فراغه منها ، ثم يسأل الله الرضى والجنة ، ويستعيد به من النار ، وتستمر التلبية إلى شروعه في أسباب التحلل ، ثم لائسن في الطواف ولا في السعى ، وتكره في كل محل به نجاسة كفى . (٣) أى عند الدخول للمسجد ، وإنما يسن لحاج وقارن دخل مكة قبل الوقوف والحلال ، لاعتداده وحاج دخلها بعد الوقوف . (٤) وبغنى عنهما غيرها كغريضة . (٥) أى الخصامة والمشاغبة والتنازعة مع الرفقاء والخدم وغيرهم . (٦) ليس بقيد ، فإن النظر لما لا يحل له نظره مكروه من حيث النسك وإن حرم في نفسه ، وكذا يقال في غيره كالجدال فإنه قد يكون حراما في نفسه كأن ترتب عليه إبطال حق أو نصرة باطل ، مكروها من حيث النسك .

(٧) فإن احتاج إليه حك يباطن الأنامل أو غيرها .

(٨) اتلا ينتف الشعر ، ويحرم إن علم تنفع به أو بالحك بالظفر أو غيره .

وَالْأَكْلُ ، وَالتَّشْرِبُ فِي الطَّوَافِ ^(١) .

محرمات الإحرام

مَحْرَمَاتُ الْإِحْرَامِ كَثِيرَةٌ : مِنْهَا لُبْسُ الْمُحِيطِ ^(٢) عَلَى الرَّجُلِ ، وَتَغْطِيقُ بَعْضِ الرَّأْسِ عَلَيْهِ أَيْضًا ^(٣) ، وَسَتْرُ الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ عَلَى الْمَرْأَةِ ، وَإِزَالَةُ الشَّعْرِ وَالظُّفْرِ ^(٤) ، وَدَهْنُ شَعْرِ الرَّأْسِ وَاللَّحْيَةِ ^(٥) ، وَالطَّيِّبِ ^(٦) ، وَالْجَمَاعِ ^(٧) ، وَاصْطِيَادُ الْمَاءِ كَوَلِ الْبَرِيِّ ^(٨) .

(١) وتكره فيه أيضا مكروهات الصلاة : كاللتي على رجل ، ووضع اليد على الحاصرة ونحوها . (٢) أي بالبدن أو بعضه منه سواء كان محيطا أم معقودا أم مزوقا أم منسوجا أم مشكوكا أم مزورا أم شافيا إن كان على الوجه المعتاد ، فلو أترز أو ارتدى بقميص أو قباء أو التحف بهما لم يحرم . (٣) أي بما يمتد سائرا عرفا ولو غير محيط كعمامة عريضة وحذاء مخين ، لا خيط دقيق ووضع يد عليه . (٤) يقص أو تنف أو إحراق أو غيرها ، وهذا حيث لا ضرورة وإلا فلا حرمة ولا فدية في قلع شعر بيت داخل العين أو غطائها وظفر انكسر وتأذى به ، ولا فرق بين شعر الرأس واللحية وغيرها . (٥) فلا يحرم غيرها من بقية شعور الوجه . قال السكري : إنه الأقرب إلى المنقول ، وفي التحفة وشرحي الإرشاد تحريم دهن جميع شعور الوجه إلا شعر الجبهة والحد ، وفي النهاية وغيرها تحريم جميع شعور الوجه بلا استثناء . (٦) في ظاهرها البدن وباطنه واللبوس . (٧) مثله في الحرمة للبشرة بشهوة والنظر بشهوة واللس بشهوة مع الحائل . (٨) المتوحش جنسه وإن تأهل هو ، ومثله ما نولد منه ومن غيره ، وإذا لبس أو تطيب أو دهن أو باشر بشهوة فيما دون العرج أو استمنى فأترز أو جامع بين التحليلين أو بعد فساد الحج عمدا عالما في الجميع أو أزال ثلاث شعرات متواليات أو ثلاثة أطمار متواليات ؛ بأن اتحد محل الإزالة وزمانها ولو ناسيا أو جاهلا ، خير بين دم يجزئ في الأضحية أو إعطاء ستة مساكين ثلاثة آصع لكل مسكين نصف صاع أو صوم ثلاثة أيام ، فإن أزال شعرة أو شعرتين أو ظفرا أو ظفريين وجب عند الرمي ووالده ، وحج في شرح العباب تبعا لغيرهم : في كل شعرة وكل ظفر مذبذ . وقال شيخ الإسلام والخطيب وغيرها : هذا إن اختار الدم ، فإن اختار الإطعام فواجب كل صاع ، أو الصوم فواجب كل صوم يوم ، ولا يفسد النسك بشيء مما ذكر ، وإذا جامع عمدا عالما عتارا قبل التحلل الأول في الحج وقبل الفراغ من العمرة فسد نسكه ووجب إنكاه وقضاؤه على الفور ووجبت عليه الكفارة ؛ وهي بدنة تجزئ في الأضحية ، =

البيع

الْبَيْعُ لُغَةً : مُقَابَلَةٌ شَيْءٍ بِشَيْءٍ ^(١) ، وَشَرْعًا : عَقْدٌ ^(٢) مُعَاوَضَةٌ ^(٣) مَالِيَّةٌ ^(٤) تَقْيِيدُ مِلْكٍ عَيْنٍ ^(٥) ، أَوْ مَنْفَعَةٍ عَلَى التَّأْيِيدِ ^(٦) .

أركان البيع

أَرْكَانُ الْبَيْعِ ثَلَاثَةٌ : عَاقِدَانِ ، وَهُمَا الْبَائِعُ وَالْمُشْتَرِي ، وَمَعْقُودٌ عَلَيْهِ : وَهُوَ الثَّمَنُ وَالْثَمَنُ ^(٧) ، وَصِيغَةٌ : وَهِيَ الْإِيجَابُ ^(٨) وَالْقَبُولُ ^(٩) .

شروط العاقدين

شُرُوطُ الْعَاقِدَيْنِ أَرْبَعَةٌ : إِطْلَاقُ التَّصَرُّفِ ^(١٠) ، وَعَدَمُ الْإِسْرَافِ

== فَإِنْ عجز فقيرة ، فَإِنْ عجز ففسح شيء ، فَإِنْ عجز طعام بقيمة البدنة ، فَإِنْ عجز قوم البدنة وعرف ما يحصل من قيمتها من الطعام وصام بعدد الأمداد ، وَإِذَا أَتَلَفَ صَيْدًا لَهُ مِثْلٌ مِنَ النِّعَمِ بَقِيَ أَوْ حَكَمَ فِيهِ مِثْلُهُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مِثْلٌ فِيهِ قِيَمَتُهُ ، وَيُخَيَّرُ فِي التَّمَلُّقِ بَيْنَ ذِيْعِ مِثْلِهِ فِي الْحَرَمِ وَالتَّصَدِّقِ بِطَعَامٍ بِقِيَمَةِ التَّمَلُّقِ وَالصِّيَامِ بَعْدَ الْأَمْدَادِ ، وَيُخَيَّرُ فِيهَا لِامْتِلَاقِهِ بَيْنَ إِخْرَاجِ طَعَامٍ بِقِيَمَتِهِ وَالتَّصَدِّقِ بَعْدَ الْأَمْدَادِ . (١) كَذَا أَطْلَقُوهُ ، وَقِيْدُهُمْ بِمَا إِذَا كَانَ عَلَى جِهَةِ

الْمُعَاوَضَةِ ؛ لِإِخْرَاجِ نَحْوِ ابْتِدَاءِ السَّلَامِ وَرَدِهِ . (٢) خَرَجَ بِهِ لِلْعَاطَاةِ فَإِنَّمَا لَا يَنْعَقِدُ بِهَا بَيْعٌ شَرْعِيٌّ عَلَى الذَّهَبِ ، وَاخْتَارَ النَّوَوِيُّ انْعِقَادَهُ بِهَا فِي كُلِّ مَا يَمْلِكُهُ النَّاسُ بِيَعًا ، وَأَمَّا الِاسْتِجْرَارُ مِنْ بِيَاعٍ وَهُوَ أَخَذُ الشَّيْءِ شَيْئًا فَيُسَيِّدُهُ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرٍ لِلثَّمَنِ كُلِّ مَرَّةٍ فَبَاطِلٌ قَطْعًا ، فَإِنْ قَدِرَ كَذَلِكَ أَوْ كَانَ مَقْدَارُهُ مَعْلُومًا لِلْعَاقِدَيْنِ بِاعْتِبَارِ الْعَادَةِ فِي بَيْعِ مِثْلِهِ وَكَانَ بِلَا عَقْدٍ فِيهِ خِلَافُ الْعَاطَاةِ ، وَيَجْرَى خِلَافُهَا فِي سَائِرِ الْعُقُودِ السَّالِيَةِ كَالْإِجَارَةِ وَالرَّهْنِ وَالْهَبَةِ .

(٣) خَرَجَ بِهَا الْهَبَةُ . (٤) خَرَجَ بِهَا النِّكَاحُ . (٥) خَرَجَ بِهَا مَعَ قِيْدِ عَلَى التَّأْيِيدِ الْإِجَارَةُ . (٦) كَافِيَ فِي بَيْعِ حَقِّ الْمَرْوُوعِ وَوَضْعِ الْأَشْخَابِ عَلَى الْجِدَارِ وَحَقِّ الْبِنَاءِ عَلَى السَّطْحِ . (٧) الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا إِذَا كَانَا تَقْدِيرَيْنِ أَوْ عَرْضَيْنِ أَنَّ الثَّمَنَ مَادَخَلْتَ الْبَاءَ ، فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا تَقْدِيرًا وَالْآخَرُ غَيْرَهُ فَالْثَّمَنُ هُوَ الْقَدَرُ ، وَقَادَتُهُ أَنَّ الثَّمَنَ يَجُوزُ الْإِعْتِيَاضُ عَنْهُ بِخِلَافِ الثَّمَنِ . (٨) هُوَ مَا يَدُلُّ عَلَى التَّمَلِّقِ دَلَالَةُ ظَاهِرَةٍ كَبَيْتِكَ . (٩) هُوَ مَا يَدُلُّ عَلَى التَّمَلِّقِ دَلَالَةُ ظَاهِرَةٍ كَاشْتَرَيْتَ . (١٠) أَيُّ إِذْنِ الشَّارِعِ لَهُ فِيهِ ، فَلَا يَصِحُّ عَقْدُ سَبِيٍّ وَجَنُونٍ وَمَجْجُورٍ عَلَيْهِ بِنَفْسِهِ .

بِغَيْرِ حَقٍّ^(١) ، وَإِسْلَامٌ مَنِ يُشْتَرَى لَهُ نَحْوُ مُصْحَفٍ^(٢) أَوْ مُسْلِمٍ أَوْ مُرْتَدٍّ لَا يَمْتَنِقُ عَلَيْهِ^(٣) ، وَعَدَمُ جِرَابَةٍ مَنِ يُشْتَرَى لَهُ عِدَّةُ حَرْبٍ^(٤) .

شروط المعقود عليه

شُرُوطُ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ خَمْسَةٌ : كَوْنُهُ ظَاهِرًا ، أَوْ يُحْتَكِنُ تَطْهِيرَهُ بِالْفَسْلِ^(٥) ، وَكَوْنُهُ نَافِعًا^(٦) ، وَكَوْنُهُ مُقَدَّرًا عَلَى تَسْلِيمِهِ^(٧) ، وَوَلَايَةُ الْبَائِعِ عَلَيْهِ^(٨) ، وَعِلْمُ الْبَايِعِينَ بِهِ عَيْنًا وَقَدْرًا وَصِفَةً^(٩) .

(١) أى فى ماله ، فلا يصح عقد مكره فى ماله بغير حق ، أما بحق فيصح كأن توجه عليه بيع ماله لوفاء دينه ، ولو باع مال غيره بإكرامه صح لأنه أبلغ فى الإذن .

(٣) كالحدث وآثار الساف : أى الحكايات والأخبار عن الصالحين ، وللرأى بالمصحف مافيه قرآن ولو حرفا إن قصد أنه قرآن ولو فى ضمن علم كالنحو أو فى ضمن تيمية ، ولا يحتاج ما لا يوجد نظمه إلا فى القرآن إلى قصد ، فلا يصح بيع شيء من ذلك من كافر لما فى ملكه له من الإهانة . (٣) لما فى ملك الكافر للإسلام من الإذلال ولبقاء عاقبة الإسلام ، وهى مطالبته به فى الرد بخلاف من يمتنع عليه كذبيبة أو أنه لا تنفذ إذلاله بعد استقرار ملكه .

(٤) وهى كل نافع فيه ، ويصح شراؤها لدمى بدارنا ويغ قطع طريق وإن حرم فى بعض الصور كما إذا علم أن قطع الطريق يتخذها لقطع . (٥) فلا يصح بيع نجس العين وإن أمكن طهره بالاستحالة ، ولا للنجس الذى لا يمكن طهره بالفصل وإن أمكن بالمكثرة أو زوال التغير مثلا ، ويجوز رفع اليد عن الاختصاص كالسرجين بالدرهم . (٦) أى شرعا ولو مالا كجيش صغير ، فلا يصح بيع حشرات لا تنفع ككية وعقرب وخنفساء إذ لا تقع فيها يقابل بالمال ، ولا آلة اللهو كالزمار والطنبور وإن تمول رضاها إذ لا تقع فيها شرعا .

(٧) أى حسا وشرعا ، فلا يصح بيع الضال أو المنسوب لمن لا يقدر على رده لعجزه عن تسلمه حسا ، ولا ببيع جزء معين بنقص فصله قيمته أو قيمة الباقي كجزء إناء ، وهذا فى غير المنصوب والضال ممن يمتنع عليه وفى غير البيع الضمنى لقوة العتق .

(٨) بملك أو وكالة أو إذن الشارع كولاية الأب والجد والوصى والقاضى والظائر بغير جنس حقه ، وللمتقط لما يخاف فساد ، فلا يصح عقد الفضولى وإن أجازته الملك لعدم الولاية .

(٩) أى عينا فى العين الغير المختلط ، وقدرها فى العين المختلط كبيع من صبرة ، وصفة مع القدر فيها فى الذمة ، فالبيع إن كان معينا غير مختلط بغيره كدنت معاينته عن معرفة قدره نحو بقما وإن كان فى الذمة أو مختلط بغيره فالشرط العلم بقدره وصفته لاعتينه .

شروط صيغة البيع

شُرُوطُ صِيغَةِ الْبَيْعِ ثَلَاثَةٌ عَشْرٌ : أَنْ لَا يَتَخَلَّلَ بَيْنَ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ كَلَامٌ أَجْنَبِيٌّ ^(١) ، وَأَنْ لَا يَتَخَلَّلَ بَيْنَهُمَا سَكُوتٌ طَوِيلٌ ^(٢) ، وَأَنْ يَتَوَافَقَا فِي الْمَعْنَى ^(٣) ، وَعَدَمُ التَّعْلِيلِ ^(٤) ، وَعَدَمُ التَّأْقِيتِ ^(٥) ، وَأَنْ لَا يَتَغَيَّرَ الْأَوَّلُ قَبْلَ الثَّانِي ^(٦) ، وَأَنْ يَتَلَفَظَ بِحَيْثُ يَسْمَعُهُ مَنْ يَقْرِيهِ ^(٧) ، وَبَقَاءُ الْأَهْلِيَّةِ إِلَى وُجُودِ الشَّقِّ الْآخِرِ ^(٨) ، وَالْخِطَابِ ^(٩) ، وَأَنْ يُعَمَّ الْمُخَاطَبُ ^(١٠) ، وَأَنْ يَذْكَرَ

(١) بأن لا يكون من مقتضيات العقد كشرط الرد بالعيب، ولا من مصالحه كشرط الرهن والإشهاد، ولا من مستحباته كالخطبة، بل على طريقة الرافعي أنها تستحب قياساً على الشكاح؛ أما على ماصححه النووي في الشكاح فلا تستحب لكنها لا تنصر، ومن الأجنبي ما يبطل الصلاة ولو حرفاً فمهما، ويفتقر لفظ قد، وكذا يفتقر مع الجهول والنسيان ما يفتقر في الصلاة.

(٢) وهو ما أشعر بإعراضه عن القبول. (٣) بأن يتفقا في الجنس والنوع والصفة والعدد والحلول والأجل وإن اختلف لفظهما صريحاً وكناية، فلو أوجب بألف مكسرة فبيل بصحيحة أو عكسه لم يصح. (٤) أي بما لم يقتضه العقد، فإن كان به كالتعليق بالملك كإن كان ملكي فود بملكه، أو بالمشيئة في نحو بعتك إن شئت لم يضر. (٥) فلو قال بعتك بكذا شهراً لم يصح، ولا فرق بين ما يبعد بقاء الدنيا إليه وغيره. (٦) بأن يصر البادئ على ما أتى به من الإيجاب أو القبول؛ فلو أوجب بزوج أو بشرط الخيار ثم أسقط الأجل، أو الخيار ثم قبل الآخر لم يصح البيع، فلو قال بعتك بهذا كذا حالاً بل مؤجلاً، وبقي هذا بكذا حالاً بل مؤجلاً لم يصح. (٧) فلو لم يسمعه من يقريه لم يصح البيع وإن سمعه صاحبه لحدة سمعه، لأن لفظه كلاماً لفظاً. (٨) فلو جن الأول قبل وجود القبول لم يصح البيع. (٩) إلا في بيع متولى الطرفين ومسألة للتوسط فيقول الولي في الأولى بعتك له بكذا وقتك له ويقول للتوسط في الثانية للبائع بعت هذا بكذا؛ فيقول نعم - أو بعت ويقول للآخر اشتريت فيقول نعم أو اشتريت. (١٠) لأموكله أو وكيله أو وارثه في حياته أو بعد موته.

الْمَبْتَدَى الثَّمَنَ ، وَأَنْ يَصْرِفَ الْبَيْعَ حُجْمَتِهِ ^(١) ، وَأَنْ يَقْصِدَ اللَّفْظَ لِمَعْنَاهُ .

(١) فلا يصح بيعت موكك ولا نحو يدك أو نصفك ، بخلاف نحو نفسك .
 [فأنتهان : إحداهما في أقسام العقود] اعلم أن العقود ثلاثة أقسام : لازم من الطرفين وجازر
 منهما وجازر من أحدهما لازم من الآخر (فالأول) خمسة عشر عندها : البيع والسلم ما لم يكن
 خيار ، والصلح والحوالة والإجارة والساقاة ، والهبة بعد القبض إلا في حق الفروع ، والوصية
 بعد القبول المعتبر . والنكاح والصدائق والمفنع والإعتاق بموض والسابقة بموض منهما ، فإن
 كان من أحدهما فهي جائزة في حق الآخر ، والقرض إن كان المال خارجا عن ملك المقرض
 والعارية للرهن أو للدفن إذا فعل . (والثاني) اثنا عشر عندها : اشركة والوكالة والوديعة
 والقرض والهبة للأجنبي قبل القبض والعارية لغير الرهن والدفن أو لأحدهما ولم يفعل ،
 والقضاء ما لم يمتنع القاضي والوصية والوصاية ، لكن جوازها للموصى قبل مواته وللوصى له
 بعد موت الموصى وقبل القبول في الوصية والرهن قبل القبض وانقرض إن كان المال في ملك
 المقرض والحالة . (والثالث) ثمانية عقود : الرهن بعد القبض بالإذن فإنه جائز من جهة
 للرهن لازم من جهة الراهن . والضمان فإنه جائز من جهة للضمون له لازم من جهة الضامن
 والحزبة فإنه جائزة من جهة الكافر لازمة من جهة الإمام . والهدنة والأمان فهما جائزان
 من جهة الكافر لازمان من جهتهما . والإمامة العظمى فإنها جائزة من جهة الإمام ما لم يمتنع
 لازمة من جهة أهل الحل والعقد . والكتابة فإنها جائزة من جهة المالكات لازمة من جهة
 السيد . وهبة الأصيل لفرعه بعد القبض بالإذن ، فإنها جائزة من جهة لازمة من جهة
 الفروع . اهـ ش تحرير ، وش في . [فانتهما في أنواع الخيار : وما ثبت فيه] الخيار ثلاثة أنواع :
 خيار مجلس وخيار شرط وخيار عيب . وثبت الأول في كل معاوضة واحدة على عين
 لازمة من الجانبين ليس فيها علك قهري ولا جرت مجرى الرخص ولو في ربوي أو سلم
 أو ما استعقب عنقا ، فلا يثبت في الهبة بلا ثواب ونحوها لعدم المعاوضة . ولا في النكاح
 لكون المعاوضة فيه غير محضة إذ لا يفسد بفساد القابل وفي الإجارة ، لأن للماوضة فيها
 ليست واردة على عين . ولا في الوكالة لأنها في مجرى الرخص . ويسقط بالفرقة بالبدن عرفا
 وباختيارها للزوم ، فإن اختاره أحدهما سقط حقه وبقي حق الآخر . وثبت الثاني فيما يثبت
 فيه الأول إلا ما شرط فيه القبض في المجلس كالربوي والسلم وذلك بأن يشترط لهما أو لأحدهما
 أو لأجنبي في العقد أو في مجلس الخيار مدة متصلة بالشرط متوالية . معلومة لا تزيد على ثلاثة أيام
 فيما لا يفسد فيها . ويتعلق الثالث بقوات أمر مقصود مظلون نشأ الظن فيه من التزام شرطى =

صورة البيع

صورة البيع^(١) أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ لِعَمْرٍو بَيْتُكَ هَذِهِ الدَّارُ بِأَلْفٍ دِينَارٍ ،
فَيَقُولَ عَمْرٍو قَبِلْتُ .

== أو تغرب فبلى أو قضاء عرقى . فالأول : كأن شرط كون العبد كاتباً فأخلف . والثاني كالتصرية . والثالث كظهور العيب القديم الذي ينقص العين أو القبحة نقصاً يفوت به غرض صحيح ، وهذا الخيار قورى فيسقط بالتأخير بلا عذر ويعتبر الفور عادة ، فلا يقصر أكل وملاحة مثلاً دخل وقتها .

[تنبيه] لا فرق فيما تقدم بين بيع القطع وبيع الهبة . وبيع الهبة ويسمى بيع الوفاء : أن يتفق على بيع عين على أن البائع متى جاء بمثل العين رد المشتري عليه مبيعاً ثم يعقدان على ذلك من غير أن يشترط في صواب العقد ولا زمن الخيار ، ولا خلاف في صحته ، وإنما الخلاف في أنه هل يلزم الوفاء بما تضمنته تلك المواطأة السابقة أولاً . ومذهب الشافعي الثاني ، ويعتمد كثير من علماء حضرموت وغيرها الأول ولعمري من مذاهب للضرورة السائدة إليه ، وحسنت يقتضاه الأحكام في غالب جهات الإسلام من زمن قديم ، وثبتت به الحجة شرعاً وعرفاً على قول القائلين به . (١) ويكتب في صيغة النماء : الحمد لله ، وبعد فند اشترى زيد بالله لنفسه من عمرو ما هو ملكه وتحت يده وذلك الدار الثمرونة في بلد كذا بحل كذا الحاد لها شرقاً كذا وغرباً كذا وحنوباً كذا وشمالاً كذا بعابوها وسفابوها وجميع ما اشتملت عليه من أبوابها وأخشابها ومبينة بمداخلها وحقوقها ومنافعها ومراقبتها ومسواباتها شرعاً وعرفاً شراء صحيحاً صريحاً بيعاً قلائطاً بتأجعا لمعتبرات المصحة بشمن هو ألف دينار مقبوض بيد البائع جميعه وقض المشتري المبيع الفاضل الشرعى وعلى ذلك حصل الإسهاد ، وإن كان المشتري وكلاً فيكتب اشترى زيد حال كونه وكلاً عن فلان ، وإن كان البيع بئراً زاد : وقرار للماء وللماء تابع ويندر بالماء الحاصل قبل لفظ البيع ، وإن كان المشتري ولياً عن طفله كتب : اشترى زيد ولياً عن فلان القاصر ما رأى له فيه الحظ والمصلحة ، أو باع عنه ذكر طريق البيع من الحاجة الداعية لذلك ثم يكتب بعد ذلك بشمن معلوم مقبوض بمن المثل بلا حيف ولا غبن . وإذا كان النماء عهداً كتب : اشترى زيد من عمرو داره الفلانية بتكأن كذا التى بعدها كذا شرقاً الخ شراء صحيحاً بيعاً على سبيل الهبة المعروف بشمن الخ ، فإن أسقط البائع وعدت الهبة على المشتري كتب : أسقط عمرو لزيد وعدت الهبة لذى يستحقه عليه في الدار الفلانية ==

الربا

الرِّبَا لُغَةً: الزَّيَادَةُ^(١) وَشَرْعًا: عَقْدٌ^(٢) عَلَى غَوْضٍ مَخْصُوصٍ^(٣) غَيْرِ مَقْلُومٍ
الْمُتَّأَمِّلِ^(٤) فِي مِيقَاتِ الشَّرْعِ^(٥) حَالَةَ الْعَقْدِ^(٦)، أَوْ مَعَ تَأْخِيرٍ^(٧) فِي الْبَدَلَيْنِ
أَوْ أَحَدِهِمَا.

= العهدة إليه منه يحدها كذا شرقا إلخ إسقاطا صحيحا شرعيا وأقر عمروو الذكور بأنه لم يبق
فيها ملك ولا حق من جهة الولاء ولا غيره.

(وصورة دعوى الشراء) أن يقول زيد أدعى بأنى اشتريت من عمرو، هذا إن كان حاضرا
أو الغائب إن كان غائبا جميع الدار الفلانية الحادة لها شرقا إلخ بجميع حقوقها بشعن هو ألف
دينار قبضه منى ويلزمه تسليمها إلى حالا وأنا مطالب به وهو محتج فله أيها الحاكم بذلك،
فإن كانت الدار في يد غير البائع قال: أدعى أنى اشتريت جميع الدار الفلانية الحادة لها شرقا إلخ
من فلان بن فلان، وهو يملكها يومئذ ولا حق فيها لأحد حينئذ وهي باقية في ملكي الآن،
وهي في يد هذا بغير حق، وأنا مطالب له بردها إلى ويلزمه ذلك حالا وهو محتج، فله أيها
الحاكم بذلك. ويقول في دعوى وعد العهدة: أدعى وعد العهدة في المال الفلاني الذي صفته
كذا وحدوده كذا وكذا، وأنى أستحق المالك من كذا وكذا، وهو تحت يد هذا وفي
ملكه. (١) يقال ربا الشيء: إذا زاد، قال تعالى «أهزنت وربيت» أى زادت ونمت.

(٢) هذا التعريف صادق بأقسام الربا الثلاثة وهي: ربا الفضل وربا اليد وربا النساء
بفتح النون واللد: أى الأجل. فالأول: بيع الربوى بعينه مع زيادة في أحد العوضين.
والثاني: بيع الربويين مع تأخير القبض لهما أو لأحدهما عن مجلس العقد. والثالث: بيع
الربويين مع أجل. وزاد بعضهم رابعا: وهو ربا القرض، وكل قرض جر نفعا للقرض غير
نحو الزهن ولا يختص بالربويين. قال الزركشى: ويمكن رده لربا الفضل.

(٣) هو النقد والعلوم، فلا ربا في غيرها كمناس وقطن. (٤) بأن يكون معلوم
التفاضل أو مجهول التفاضل والمتأمل وهو ربا الفضل. (٥) هو السكيل في السكيل.

والوزن في الوزون والعد في العدود والدروع في المذروع؛ فمعلوم المتأمل في غير ميعار الشرع
كوزن السكيل وكيل للوزون مجهول المتأمل في ميعار الشرع. (٦) متعلق بمعلوم المذنى
بغير، فلو كان معلوم المتأمل في ميعار الشرع لكان في غير حالة العقد كأن يبيعه طعاما جزافا
مثله ثم يخرج سواه كان ربا. (٧) أى قبضا وهو ربا اليد أو استحقا وهو ربا النساء.

حكم الربا وما لا يكون إلا فيه

حُكْمُ الرِّبَا: التَّخْرِيمُ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا فِي بَيْعِ النِّقْدَيْنِ بَعْضُهُمَا بِبَعْضٍ، وَتَطْعُمَاتِ الْأَدْيِ كَذَلِكَ إِذَا تَقَصَّتْ شُرُوطُ صِحَّتِهِ ^(١).

شروط صحة بيع النقد بالنقد والمطعوم بالمطعوم

شُرُوطُ صِحَّةِ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ وَالْمَطْعُومِ بِالْمَطْعُومِ بِحُجَّتِهِ زِيَادَةٌ عَلَى شُرُوطِ الْبَيْعِ الْمَارَّةِ ثَلَاثَةٌ: ^(٢) الْحُلُولُ ^(٣)، وَالتَّقَابُضُ ^(٤) فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ، وَالتَّمَاثُلُ. وَشُرُوطُ صِحَّةِ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالْفِضَّةِ وَعَكْسِهِ وَالْمَطْعُومِ بِمَعْرِجَتِهِ مِنَ الْمَطْعُومَاتِ اثْنَانِ: الْحُلُولُ وَالتَّقَابُضُ فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ.

صورة الربا

صُورَةُ الرِّبَا: أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ لَعَمْرِي: بَعْتُكَ هَذَا الْخَاتَمَ الذَّهَبَ بِضِعْفِهِ وَزَنَا مِنْ الذَّهَبِ، فَيَقُولَ عَمْرُو: قَبِلْتُ، أَوْ يَقُولَ لَهُ بَعْتُكَ هَذَا الْوَسْقَ الْخِنْطَةَ بِوَسْقَيْنِ مِنَ الدَّرَقِ مُوَجَّهَيْنِ إِلَى شَهْرِ قَبُولِ عَمْرُو قَبِلْتُ، أَوْ يَقُولَ لَهُ: بَعْتُكَ هَذَا الْوَسْقَ الْخِنْطَةَ بِهَذَا الْوَسْقِ الْخِنْطَةَ فَيَقُولَ عَمْرُو قَبِلْتُ وَيَتَفَرَّقَا قَبْلَ التَّقَابُضِ.

(١) مفهومه أنه مع استجماع الشروط لا يسمى ربا، وهو كذلك.

(٢) قالو شرطا أجلا ضر وإن تقابضا في المجلس.

(٣) قالو تفرقا بلا تقابض ضر وإن لم يشترط أجلا.

السلام

السَّلَامُ لَفَةٌ : الْإِسْتِمْجَالُ وَالتَّقْدِيمُ ^(١) ، وَشَرْعًا : بَيْعُ شَيْءٍ مَوْصُوفٍ فِي الذَّمِّ بِإِعْظَمِ ^(٢) السَّلَامِ أَوِ السَّلَفِ .

أركان السلم

أَزْكَى كَانِ السَّلَامُ خَمْسَةً : مُسْلِمٌ ، وَمُسْلَمٌ إِلَيْهِ ، وَمُسْلَمٌ فِيهِ ، وَرَأْسُ مَالٍ ، وَصِيْفَةٌ .

شروط صحة السلم

شُرُوطُ صِحَّةِ السَّلَامِ زِيَادَةٌ عَلَى شُرُوطِ الْبَيْعِ ^(٣) سِتَّةٌ : حُلُولُ رَأْسِ الْمَالِ ^(٤) ، وَتَسْلِيمُهُ فِي الْمَجْلِسِ ^(٥) ، وَبَيَانُ مَسْكَانِ التَّسْلِيمِ إِنْ أَسْلَمَ بِمَجْلٍ غَيْرِ صَالِحٍ لَهُ ^(٦) ، أَوْ كَانَ الْمُسْلِمُ فِيهِ مُوَجَّلاً وَمُجْلًا ^(٧) إِلَى مَسْكَانِ الْعَقْدِ مَثْوًى ، وَالْقُدْرَةُ ^(٨) عَلَى التَّسْلِيمِ وَثَبْتُ وَجُوبُهُ ، وَالْإِلْمُ بِالْعَاقِدَيْنِ وَعَدْلَيْنِ بِالْأَوْصَافِ

(١) أَوْ التَّأْخِيرُ ، إِذْ فِيهِ اسْتِمْجَالُ رَأْسِ الْمَالِ وَتَقْدِيمُهُ ، وَفِيهِ تَأْخِيرُ السَّلَامِ فِيهِ ، وَيُقَالُ لَهُ السَّلَامُ أَيْضًا لَكِنَّهُ يَشَارِكُهُ فِيهِ الْقَرْضُ . (٢) هَذَا أَحَدُ الْعُقُودِ الثَّلَاثَةِ الْمُتَوَقِّعَةِ عَلَى لَفْظٍ مَحْصُورٍ . نَانِيَا ، وَتَالِيهَا الْبَيْعُ وَالْكُفَالَةُ . (٣) وَمِنْهَا كَمَا تَقْدُمُ الْإِلْمُ بِهِ قَدْرًا وَاسِعَةً . (٤) فَلَوْ عَقَدَاهُ مُوَجَّلاً وَتَقَا صَافِي الْمَجْلِسِ لَمْ يَصِحَّ .

(٥) فَلَوْ عَقَدَاهُ حَالًا وَتَفَرَّقَا أَوْ أَتْرَمَا الْعَقْدَ قَبْلَ الْبَيْعِ بَطَلَ الْعَقْدُ . (٦) حَالًا كَانَ لِلْمُسْلِمِ فِيهِ أَمْ مُوَجَّلاً . (٧) أَيْ مِنْ الْمَالِ الَّذِي يُطْلَبُ تَحْصِيلُهُ مِنْهُ . وَالحَاصِلُ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَصَاحِ الْمَوْضِعُ وَجِبَ الْبَيَانُ مُطْلَقًا ، وَإِنْ مَلَاحَ وَلَيْسَ لِمَجْلِهِ مَوْثِقٌ لَمْ يَحْتَاجِ الْبَيَانُ مُطْلَقًا ، وَإِنْ صَاحَ وَلِمَجْلِهِ مَوْثِقٌ وَجِبَ الْبَيَانُ فِي الْمَوْثِقِ دُونَ الْحَالِ . وَإِذَا لَمْ يَنْبَغِ الْبَيَانُ تَبَيَّنَ مَوْضِعُ الْعَقْدِ لِلتَّسْلِيمِ مَا لَمْ يَمْنَعْ عَيْدُهُ . (٨) أَيْ بِإِلْمٍ مُشَقَّعٍ عَاطِلَةٍ ، فَلَوْ أَسْلَمَ بِمَا مَرَّ وَجُودُهُ كَأَوَّلِ كِبَارٍ وَأَمَةً وَأَحْتَمًا لَمْ يَصِحَّ . قَالَ سَمٌ : وَيَنْبَغِي فِي رَأْسِ الْمَالِ أَمَّا لَا يَنْتَرِطُ فِيهِ هَدْمُ عِزَّةِ الْوُجُودِ لَهُ .

الَّتِي يَخْتَلِفُ بِهَا الْفَرَضُ اخْتِلَافًا ظَاهِرًا^(١) ، وَذِكْرُهَا فِي الْعَقْدِ بِلَاغَةٍ يَعْرِفُهَا
الْعَاقِدَانِ وَعَدْلَانِ .

صورة السلم^(٢)

صُورَةُ السَّلْمِ : أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ لِعَمْرٍو : أَسَلَمْتُ إِلَيْكَ هَذِهِ الْمِائَةَ الدِّينَارَ
فِي عَبْدِي زَنْجِيٍّ ابْنِ خَمْسِ سِنِينَ طَوْلُهُ خَمْسَةُ أَشْهُارٍ تَسْلُمُهُ لِي غُرَّةَ شَهْرٍ كَذَا
فِي بَلَدٍ كَذَا فَيَقُولُ عَمْرٍو : قَبِلْتُ .

الرهن

الرَّهْنُ^(٣) لُغَةً : الثَّبُوتُ ، وَشَرْعًا : جَعْلُ عَيْنٍ مَالِيَةٍ وَثِيقَةً بِدَيْنٍ يُسْتَوْفَى
مِنْهَا^(٤) عِنْدَ تَعَذُّرِ وَفَائِدِهِ .

(١) أى وليس الأصل عدمها ، فلا يشترط معرفة مايتسامح في إهمال ذكره لعدم
ظهور اختلاف الفرض فيه كالسجل والسمن في الرقيق أو لكون الأصل عدمه ككونه
كاتباً أو قويا على العمل ، وإنما اشترط معرفة المدلين في هذا وما بعده ليرجع إليهما عند التنازع
وليس المراد بهما فهما عدلين معينين ، إذ لو كان كذلك لم يجز بل المراد أن يوجد أبداً في غالب
الأزمنة في محل التسليم فما قوته إلى مسافة العدوى بمن يعرفها عدلان أو أكثر ، وإنما أكتفى
بعمدة الأجل من العاقدين أو عدلين ولم يكتف بذلك هنا لأن الجهالة هناك راجعة إلى الأجل
وهنا إلى العتود عليه فجاز أن يحتمل هناك ما لا يحتمل هنا . (٢) ويكتب في صيغة السلم :
الحمد لله ، وبعد فقد أسلم زيد إلى عمرو مائة دينار وسلمها إليه قبضتها منه في مجلس العقد القبض
الشعري وصارت ملكه ويده بحكم السلم في عبد زنجي ابن خمس سنين طوله خمسة أشبار
يقوم له بأدائه في غرة شهر كذا في بلد كذا ، تعاقد هذا السلم معاودة شرعية بالإيجاب والقبول
ثم يذكر التفرق بين المتعاقدين عن رضى ويؤرخ .

(وصورة دعوى السلم) أن يقول زيد : أدعى بأنى أستحق في ذمة عمرو هذا أو العائيب
عبد زنجي ابن خمس سنين طوله خمسة أشبار يلزمه تسليمه إلىّ حالا وأنا مطالب له بذلك ،
فرد بتسليم ذلك إلىّ ، وإن كان غائبا قال ولى بينة تشهد بذلك أسألك سماعها والحكم بموجبها .
(٣) قال شيخ الإسلام : الوثائق بالحقوق ثلاثة : شهادة ورهن وضمان ؛ فالشهادة بخوف
الجحد ، والآخران بخوف الإفلاس اهـ . (٤) أى من ثمنها ، قال ب ج وهذا ليس من
التعريف ، بل بيان لغايدته ، وقبل إنه منه لإخراج ما لا يصح الاستيفاء منه كالوقوف والنصب اهـ

أركان الرهن

أَرْكَانُ الرَّهْنِ أَرْبَعَةٌ : مَرْهُونٌ ، وَمَرْهُونٌ بِهِ ، وَعَاقِدَانِ ، وَمَا الرَّاهِنُ وَالْمَرْتَنُ ، وَصِيغَةٌ .

شروط المرهون

شُرُوطُ الْمَرْهُونِ اثْنَانِ : أَنْ يَكُونَ عَيْنًا ^(١) ، وَأَنْ يَصِيحَّ نَيْمَةً ^(٢) .

شروط المارهن به

شُرُوطُ الْمَرْهُونِ بِهِ أَرْبَعَةٌ : كَوْنُهُ دَيْنًا ^(٣) ، وَكَوْنُهُ مُتَعَلِّقًا بِالْعَاقِدَيْنِ ^(٤) ، قَدْرًا وَصِفَةً ، وَكَوْنُهُ ثَابِتًا ^(٥) ، وَكَوْنُهُ لَازِمًا أَوْ آيِلًا إِلَى الْإِزْوَاجِ بِنَفْسِهِ ^(٦) .

شروط الراهن والمرتن

شُرُوطُ الرَّاهِنِ وَالْمَرْتَنِ اثْنَانِ : الْإِخْتِيَارُ ، وَأَهْلِيَّةُ التَّبَرُّعِ ^(٧) .

-
- (١) أى ولو موصوفة في الذمة بصفة السلم ، فلا يصح رهن دين ، لأنه قبل قبضه غير موقوف به وبعمده يخرج عن كونه ديناً ، ولا رهن . نفقة كأن يرهن سكنى داره مدة ، لأن النفقة تنلف فلا يحصل بها استيناق . (٢) فلا يصح رهن عين لا يصح بيعها كوقف وأتم وله . (٣) فلا يصح بالعين ولو مضمونة كالمنصوبة . (٤) فلو جهلاه أو أحدهما لم يصح الرهن . (٥) أى موجوداً ، فلا يصح بما سيثبت كنفقة الزوجة في القدر . (٦) فلا يصح بغيره كالسكنانية وجعل الجعالة قبل الفراغ من العمل ، لأن السكاتب له الفسخ متى شاء ، وفي الجعالة لهما فسخها فبسط به الجمل ، ويجوز التأخير مدة الخيار لأنه آيل إلى الإزوم بنفسه ، فلا يرد جعل الجعالة لأنه آيل إلى الإزوم بواسطة العمل لا بنفسه . (٧) فلا يرهن مكره ولا يرتن ، ولا يرهن الولي مال محجوره ولا يرتن له إلا الضرورة أو غبطة ظاهرة .

شروط صيغة الرهن

شُرُوطُ صِيغَةِ الرَّهْنِ : هِيَ شُرُوطُ صِيغَةِ الْبَيْعِ ^(١).

صورة الرهن ^(٢)

صُورَةُ الرَّهْنِ : أَنْ يَكُونَ لِزَيْدٍ عَلَى عَمْرٍو أَلْفُ دِينَارٍ دَيْنًا لَازِمًا ،
فَيَقُولُ عَمْرٍو لِزَيْدٍ رَهْنُكَ دَارِي بِالْأَلْفِ الَّذِي لَكَ عَلَيَّ ، فَيَقُولُ زَيْدٌ قَبِلْتُ .

القرض

الْقَرْضُ لُغَةً : الْقَطْعُ ، وَشَرْعًا : تَمْلِكُ الشَّيْءَ بِرَدِّ بَدَلِهِ .

(١) فيجوز فيها ما في البيع . فلو شرط فيه مقتضاء كقندم للرهن به ، أو شرط فيه مصلحة له كالإشهاد به ، أو ما لا عرض فيه كأن يأكل المرهون كذا أصبح ولما الأخير ، نعم لا يشترط هنا توافق الإيجاب والقبول في المعنى حتى لو قال رهنتك المبد بال ألف ، فقال : قبلته بضمها مع .

(٢) ويكتب في صيغة الرهن : الحذفت ، وبعد فقد رهن عمرو زيدا داره التي في مالهكة ونحت يده بالألف الدينار التي له عليه ، بعد الدار المرهونة شرقا الخ رهنًا صحيحًا شرعيًا مسلمًا مقبوضًا بيد الرهن بعد تعريفها من موانع صحة القبض بإذن الراهن قبضًا صحيحًا بعد النظر والمعرفة التامة والمفادة بالإيجاب والقبول ، وإذا استعار المالك الدين المرهونة لينتفع بها كتب : ثم بعد ذلك استعار الراهن من الرهن الرهن المذكور لينتفع به مع بقائه على حكم الرهن استعارة صحيحة شرعية من غير فسخ ولا إفالة وصار بيد الراهن مقبوضًا لذلك ، وإن كان المرهون في يد الرهن كتب : واعترف الرهن المذكور أن الدين المرهونة باقية تحت يده وعليه إحضارها عند أداء الدين ثم يؤرخ .

(وصورة دعوى الرهن) أنه يقول زيد : أدعى أن عمرا رهنتي بدين الذي لي عليه ، وهو ألف دينار جميع داره ، الحاد لها شرقا الخ . وقبضها منه بإذنه عن جهة الرهن المذكور قبض مثله وأنا مطالب له بوفاء الدين ، فإن رد الرهن إلى الراهن راد : وأنه استرده منه لينتفع به مع بقائه على حكم الرهن ، أو يقول عمرو : أدعى بأن رهنت زيدا دارى ، الحاد لها شرقا الخ في دينه الذي له على وهو ألف دينار وقبض الرهن منى وقد أخضرت قدر دينه ، وأنا مطالبه بقبضه وتسليم الرهن لى .

أركان القرض

أَرْكَانُ الْقَرْضِ أَرْبَعَةٌ : مُقْرَضٌ ، وَمُقْتَرَضٌ ، وَمَقْرَضٌ ، وَصِيفَةٌ ^(١) .

شروط المقرض

شُرُوطُ الْمُقْرِضِ اثْنَانِ : الْإِخْتِيَارُ ^(٢) وَأَهْلِيَّةُ التَّبَرُّعِ فِيمَا يُقْرَضُهُ ^(٣) .

شروط المقرض

شُرُوطُ الْمُقْتَرِضِ اثْنَانِ : الْإِخْتِيَارُ ، وَأَهْلِيَّةُ الْمُعَامَلَةِ ^(٤) .

شرط المقرض

شَرْطُ الْمُقْرِضِ ^(٥) أَنْ يَصِحَّ فِيهِ السَّلَمُ ^(٦) .

(١) أى إيجاب وقبول لفظاً ، فلو لم يقبل لفظاً أو لم يحصل إيجاب معتبر من القرض لم يصح ، وعمرم على الأخذ بالتصرف فيه لعدم ملكه ، وإذا تصرف فيه ضمن بدله بالمثل أو النسيئة ، ويستثنى القرض الحسكى فإنه لا يفتقر إلى إيجاب وقبول : كإطعام الجائع وكسوة العارى . (٢) فلا يصح إقراض مكره بغير حق ، أما به بأن يجب عليه الإقراض بنحو اضطرار وانحصر الأمر فيه فيصح .

(٣) فلا يصح إقراض الولي مال محجوره بلا ضرورة ، لأنه ليس أهلاً للتبرع فيه ، نعم للقاضي إقراض من محجوره بلا ضرورة إن كان أميناً موسراً لكثرة أشغاله .

(٤) بأن يكون بالغاً عاقلًا غير محجور عليه وإن لم يكن أهلاً للتبرع ، فيصح إقراض الصبي للأذن له والمكاتب والولي لوليّه ، لأنه أهل للمعاملة في ماله وإن لم يكن أهلاً للتبرع فيه .

(٥) يفتح الراء : أى ما يقترض . (٦) مفهومه عدم صحة إقراض ما لا يصح السلم فيه ، ويستثنى من النطاق مسألتان يصح السلم فيهما ولا يصح القرض : الأمة التى عمل للمقترض والأمة التى لا تعمل له وفى وسعه زوال النافع كأخت الزوجة ، ومن المفهوم مسألتان : يصح القرض فيهما ولا يصح السلم : نصف العقار فأقل ، والحيز وزناً أو عدداً للعموم الحاجة إليه .

شروط صيغة القرض

شُرُوطُ صِيغَةِ الْقَرْضِ : هِيَ شُرُوطُ صِيغَةِ الْبَيْعِ ^(١) .

صورة القرض ^(٢)

صُورَةُ الْقَرْضِ : أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ لِعَمْرٍو : أَقْرَضْتُكَ هَذَا الدِّينَارَ ^(٣) فَيَقُولَ
عَمْرٍو : قَبِلْتُ .

الحجر

الحَجَرُ لُغَةً : الْمَنْعُ ، وَشَرْعًا : الْمَنْعُ مِنْ تَصَرُّفٍ خَاصٍّ بِسَبَبٍ خَاصٍّ .

أنواع الحجر

أَنْوَاعُ الْحَجَرِ اثْنَانِ : مَا شَرَعَ بِمَصْلَحَةِ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ ، وَتَحْتَهُ أَفْرَادٌ ^(٤) ،

(١) أي حتى مراقبة القبول الإيجاب . (٢) ويكتب في صيغة القرض : الحمد لله ،
أرض زيد عمرا دينارا وملسكه إياه برد بدله أرضا جميعا شرعا .

(وصورة دعوى دين القرض) أن يقول : زيد آدمي أتى استحق في ذمة عمرو وهذا دينارا
ذهبا خالصا مضروبا مسكوكا بدل دينار ذهب خالص مضروب مسكوك أقضته إياه ، ويلزمه
تسليم ذلك إليّ وأنا مطالب له به قرره أيها الحاكم بتسليمه إليّ . وإن كان غائبا قال : ولي بينة
تشهد بذلك أسألك أيها الحاكم سمعها والحكم بموجبها . (٣) فلا يشترط فيه وفي أسفلك
ذكر البديل بخلاف ملكتك أو خذ . (٤) هي ثلاثة فقط : أحدها ما ذكرهنا . ثانيها

الحجر على الصغير في غير العيادات من الحيز ، فلا تصح عقوده ولا يكون قاضيا ولا واليا ولا يلي
نكاحا ولا غيره ؛ أما عبادة الحيز فنصح وكذا إيدنه في دخول الدار وإيصال الهدية إذا لم يجزّب
عليه المكذب ، وله تلك المباحات وإزالة المنكرات ، ويجوز توكيله في تفرقة الزكاة ونحوها
إذا عين له اللد نوع إليه . ثالثها الحجر على المجنون في جميع الأشياء من عبادة ومعاملة وولاية ،
نعم يصح ملكه بالاصطيد والاحتطاب ونحوهما ، ويستمر حجر الصبي إلى البلوغ والمجنون إلى
الإفاقة ، فينفك بعدها بإقراض لأنه ثبت بدونه ، فلا يتوقف زواله عليه .

وَمَا شَرَعَ لِمَصْلَحَةِ غَيْرِهِ وَتَحْتَهُ أَفْرَادٌ^(١) ؛ فَمَنْ أَفْرَادِ الْأَوَّلِ : الْحَجَرُ فِي الْمَالِ عَلَى السَّقِيهِ وَهُوَ الْمُبَذَّرُ لِمَالِهِ^(٢) ؛ وَمِنْ أَفْرَادِ الثَّانِي الْحَجَرُ عَلَى الْمُفْلِسِ فِي أَغْيَانِ مَالِهِ^(٣) ، وَهُوَ شَرْعًا : مَنْ زَادَتْهُ الْحَالُ^(٤) الْأَلْزِمُ^(٥) لِأَدْبِي^(٦) عَلَى مَالِهِ^(٧) .

صورة الحجر على السقيهِ^(٨)

صورةُ الحجرِ على السَّقِيهِ : أَنْ يُبَذَّرَ عَمَرُو لِمَالِهِ بَعْدَ رُشْدِهِ^(٩) ، فَيَقُولُ الْحَاكِمُ : مَنَعْتُ عَمْرًا مِنَ التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ .

(١) أنهاها بعضهم إلى السبعين ، بل قال الأذرعى لا تنحصر أفراد مسائله اهـ : منها ما ذكر هنا ، ومنها الحجر على الزاهن في الرهون لحق المرتين ، والحجر على الرقبى في المعاملات لحق السيد فتوقف صحته على إسناده له إن كان مكلفا رشيدا ؛ أما المباديات فتصح منه ولو بلا إسناده ؛ وأما الولايات فلا تصح منه ولو بإسناده ، ومنها الحجر على الرضي فيما زاد على الثلث لحق الورثة ، ومنها الحجر على المرتد لحق المسلمين . (٢) كأن يرميه في بحر أو نحو ، أو يضعه بينين فاحش في معاملة أو يهرقه في محرم ، ومن علم حجر عليه بعد بلوغ فالأصل استصحابه حتى يغلب على الظن رشده بالاختيار ؛ وأما من جهل حاله فالأصل فيه إرشاد فعقوده محببة كمن علم رشده . (٣) خرج به ما ثبت في ذمته ، فلا حجر فيه فيصح تصرفه فيه ، وكذا لا حجر فيما دفعه الحاكم لفقته أو وثقة عياله فله أن يشتري به النفقة . (٤) فلا حجر بالمؤجل ولا يحل بالحجر . (٥) فلا حجر بدين غير لازم كدخول المكتبة .

(٦) فلا حجر بدين لله تعالى كالسكفارة والزكاة^(١٠) . (٧) فلا حجر على ما سوى ماله أو نقص عنه . (٨) ويكتب في صيغة حجر السقه : الحمد لله ، وبعد فقد حجر القاضي فلان على عمرو حجرا صحيحا شرعيا بعد أن ثبت عنده بالينة الشرعية أن عمرا المذكور سقيه بعدد ماله مبذر له مبذرف فيه وفي يديه وابتذاعه مستحق لضرب الحجر ومنعه من التصرف إلى أن يستقيم حاله ويثبت رشده ويظهر صلاحه ، وحكم بسقه حكما شرعيا ونهاه عن المعاملات ، وأبطل فله في جميع التصرفات ، وفرض له في ماله نفقته ونفقة من يلزمه نفقته ثم يؤرخ . (٩) قيد بذلك ، لأنه لا يتوقف على الحاكم إلا حينئذ ، أما من بلغ سنها فيستدام عليه حجر الصبا .

(١٠) هو ما اعتمده الرمي والأسنى في الروض ، واعتمد حج أنه يحجر بدين الله إلى أن كان فوزيا كافيا في النفقة .

صورة الحجر على المفلّس^(١)

صُورَةُ الْحَجَرِ عَلَى الْمَفْلِسِ : أَنْ يَكُونَ لِزَيْدٍ عَلَى عَمْرٍو أَلْفٌ دِينَارٍ حَالَةً
لِأَرَمَةَ زَائِدَةٍ عَلَى مَالِهِ ، فَيَطْلُبُ زَيْدٌ أَوْ عَمْرٍو أَوْ هُمَا مِنَ الْحَاكِمِ الْحَجَرَ
عَلَى عَمْرٍو فَيَقُولُ الْحَاكِمُ : مَدَعْتُ عَمْرًا مِنَ التَّصَرُّفِ فِي أَعْيَانِ مَالِهِ .

الصلح

الْصَّلَاحُ لُغَةً : قَطْعُ التَّرَاجُعِ ، وَشَرْعًا : عَقْدٌ يَحْصُلُ بِهِ ذَلِكَ .

أقسام الصلح

أَقْسَامُ الصَّلَاحِ اثْنَانِ^(٢) : صَّلَاحُ حَاطِيطَةٍ^(٣) وَصَّلَاحُ مُعَاوَضَةٍ ، فَأَلَوَّلُ :

(١) وَيَكْتَبُ فِي صِيغَةِ حَجَرِ الْمَفْلِسِ : الْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَبَعْدَ فَقْدِ حَجَرِ الْقَاضِي فَلَانٍ عَلَى عَمْرٍو
حَجَرًا مَحْبُوعًا شَرْعِيًّا وَمَنْعُهُ مِنَ التَّصَرُّفَاتِ فِي مَالِهِ الْحَاصِلِ يَوْمَئِذٍ وَالْحَادِثِ بَعْدَهُ مِنْهَا تَامًا بِحُكْمِ
مَائِثَةٍ عَلَيْهِ مِنَ الدِّينِ الشَّرْعِيِّ الْوَاجِبِ الثَّابِتِ فِي ذِمَّتِهِ لِمُسْتَحَقَّةِ زَيْدٍ الزَّائِدِ عَلَى قَدَرِ مَا بَدَأَهُ ،
وَمِثْلُ الدِّينِ الشَّرْعِيِّ الَّذِي عَلَيْهِ أَلْفٌ دِينَارٍ لَزَيْدٍ الْمَذْكُورِ ثَابِتَةً شَرْعًا عِنْدَ الْقَاضِي فَلَانِ الْمَذْكُورِ ،
وَبِحُكْمِ بَيْعِهِ حَكْمًا شَرْعِيًّا ، وَفَرَضَ لَهُ فِي مَالِهِ نَفَقَتَهُ وَنَفَقَةَ وَهْمِ فُلَانٍ وَفُلَانِ الْحُجَّةِ ،
وَذَلِكَ كُلُّ يَوْمٍ كَذَا إِلَى حَيْثُ الْفَرَاغُ مِنْ دَفْعِ مَا يَحْصُلُ إِلَى زَيْدٍ ثُمَّ يُؤْرَخُ .

(٢) وَيُتَخَرَّجُ مِنْهَا أَقْسَامُ كَثِيرَةٌ : مِنْهَا صَلَاحُ الْهَبَةِ وَالْبَيْعِ وَالسَّلَمِ وَالْإِجَارَةِ وَالْعَارِيَةِ
وَالْإِبْرَاءِ وَالْجُعَالَةِ وَالْخُلْعِ وَالْمُعَاوَضَةِ عَنِ الدِّمِّ وَالْفِدَاءِ وَالْفَسْخِ . وَقَدْ اشْتَمَلَتْ تَصَوُّرُ الْمُتَنِّ عَلَى
الْهَبَةِ وَالْبَيْعِ وَالْإِبْرَاءِ وَالسَّلَمِ ، كَأَن يَقُولُ صَاحِبُكَ مِنَ الدَّارِ الَّتِي أَدْعِيهَا عَلَيْكَ عَلَى عَبْدٍ فِي ذِمَّتِكَ
صَفَتَهُ كَذَا وَكَذَا سِدًّا وَتَكُونُ الْعَيْنُ رَأْسَ مَالِ السَّلَمِ وَالْإِجَارَةِ ، كَأَن يَقُولُ : صَاحِبُكَ مِنْ
سَكْنِي إِذَا رَأَيْتَ سَنَةً يَهْجُزُ الْعَبْدُ فَيَكُونُ إِجَارَةً لِلْعَيْنِ لِلدَّعَاةِ بِفَيْهَرِهَا ، أَوْ صَاحِبُكَ مِنَ الدَّارِ بِعِدَّةِ
عَبْدِكَ هَذَا إِلَى سَنَةٍ فَيَكُونُ إِجَارَةً لِعَيْنِ الدَّعَاةِ بِهَا مِنْ غَيْرِهِ ، وَالْعَارِيَةِ كَأَن يَقُولَ صَاحِبُكَ
مِنْ سَكْنِي الدَّارَ سَنَةً عَلَيْهَا ، وَالْجُعَالَةِ كَأَن يَقُولَ صَاحِبُكَ مِنَ الدَّارِ الَّتِي تَدْعِيهَا عَلَيَّ رَدَّ عِبْدِي ،
وَالْخُلْعِ كَأَن يَقُولَ الزَّوْجَةُ صَاحِبُكَ مِنَ الدَّارِ عَلَيَّ أَنْ تَطْلُقَ طَلْقَةً ، وَالْعَارِيَةِ عَنِ الدِّمِّ كَأَن
يَقُولَ صَاحِبُكَ مِنَ الدَّارِ عَلَيَّ مَا أُسْتَحَقُّ عَلَيْكَ مِنَ الْقَوْدِ ، وَالْفِدَاءِ : كَأَن يَقُولَ لِلْعَرَبِيِّ صَاحِبُكَ
مِنْ كَذَا عَلَيَّ إِطْلَاقُ هَذَا الْأَسِيرِ . وَالْفَسْخُ كَأَن يَقُولَ : صَاحِبُكَ مِنَ الدِّمِّ فَيْهَ عَلَى رَأْسِ الثَّالِثِ .
(٣) سَمِيَ بِذَلِكَ لِخَطِّ بَعْضِ الدَّعَى بِهِ .

هُوَ الصَّلْحُ مِنَ الْمُدْعَى عَلَى بَعْضِهِ عَيْنًا^(١) كَانَ أَوْ دَيْنًا^(٢) . وَالثَّانِي : هُوَ الصَّلْحُ مِنَ الْمُدْعَى عَلَى غَيْرِهِ عَيْنًا^(٣) كَانَ الْمُدْعَى أَوْ دَيْنًا^(٤) .

شروط صحة الصلح

شُرُوطُ صِحَّةِ الصَّلْحِ اثْنَانِ : سَبْقُ خُصُومَةٍ ، وَإِقْرَارُ الْمُخَصِمِ .

صورة الصلح

صُورَةُ الصَّلْحِ : أَنْ يَدَّعِيَ زَيْدٌ عَلَى عَمْرٍو دَارًا أَوْ عَشْرِينَ دِينَارًا فِي ذِمَّتِهِ فَيُنْكِرَ عَمْرٍو ، ثُمَّ يَقُولُ لَهُ زَيْدٌ صَالِحْتُكَ مِنْ هَذَا الدَّارِ عَلَى نِصْفِهَا أَوْ عَلَى هَذَا الثَّوْبِ ، أَوْ مِنَ الْعَشْرِينَ دِينَارًا عَلَى نِصْفِهَا أَوْ عَلَى هَذَا الثَّوْبِ ، فَيَقُولُ عَمْرٍو : قَبِلْتُ .

(١) وهو حينئذ هبة فتجربى عليه أحكامها ، ومنها شرط القبول ، ولا يشترط سبق خصومة إن جرى بلفظ الهبة فقط ، بخلاف ما إذا جرى به مع لفظ الصلح أو بلفظ الصالح فقط .
(٢) ويسمى حينئذ صلح إبراء ، سواء جرى بلفظ الإبراء أو الخط أو الإسقاط أو الصلح ثم إن اقتصر على لفظ الصلح اشترط سبق الخصومة والقبول أو أنى به مع أحد المذكورات قبله اشترط سبق الخصومة لا القبول ، وإن اقتصر على أحد المذكورات قبله لم يشترط واحد منهما .

(٣) كأن ادعى عليه داراً فأذكر ثم أقر له بها رصالحه منها على ثوب معين وهو حينئذ بيع تجربى عليه أحكامه .
(٤) إن صالح من بعض أموال الربا على ما يوافق في العلة كذهب بفضة اشترط قبض العوض في المجلس ، وإلا فإن كان ديناً اشترط تعيينه في المجلس فقط أو عيناً لم يشترط شيء .
(٥) ويكتب في صيغة الصلح : الحمد لله ، وبعد فقد جرى الصلح الصحيح الشرعي بالأمر المصريح المرعى بين زيد وعمر في الدار الفلانية ، الحاد لها شرفاً إلخ ، على أن يزيد نصفها ولعمرو النصف الآخر ، أو على أن يزيد الثوب الدنانير بدل الدار الفلانية . اصطلاحاً على ذلك بعد تقديم جميع شروط الصلح ومحرراته من دعوى وإنكار ، ثم لإقرار مصالحة شرعية رضا بها واتفقا عليها مع كمال الرشد ونفوذ التصرف ، ثم يؤرخ .

الحِوَالَة

الحِوَالَة لَمَّةٌ : التَّحَوُّلُ وَالْإِتْقَالُ^(١) ، وَشَرْعًا : عَقْدٌ يَقْتَضِي تَقْلَدَ دَيْنٍ مِنْ ذِمَّةٍ إِلَى ذِمَّةٍ أُخْرَى^(٢) .

أركان الحِوَالَة

أَرْكَانُ الحِوَالَةِ سَبْعَةٌ : مُحِيلٌ ، وَمُحْتَالٌ ، وَمُحَالٌ عَلَيْهِ ، وَدَيْنٌ لِلْمُحْتَالِ عَلَى الْمُحِيلِ ، وَدَيْنٌ لِلْمُحِيلِ عَلَى الْمُحَالِ عَلَيْهِ ، وَإِيجَابٌ وَقَبُولٌ^(٣) .

ما يشترط في المحيل والمحتمل والإيجاب والقبول

يُشْتَرَطُ فِي الْمُحِيلِ وَالْمُحْتَالِ مَا يُشْتَرَطُ فِي الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي ، وَفِي الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ مَا يُشْتَرَطُ فِي صِيعَةِ الْبَيْعِ^(٤) .

شروط الدينين

شُرُوطُ الدَيْنَيْنِ أَرْبَعَةٌ : ثُبُوتُهُمَا^(٥) ، وَصِحَّةُ الْأَعْتِيَاضِ عَنْهُمَا^(٦) ،

-
- (١) عطف تفسير . (٢) أي قال الدين الذي في ذمة المحيل للمحتال إلى ذمة المحال عليه فيبرأ بها المحيل عن دين المحتال ويسقط دينه عن المحال عليه ، ويلزم دين المحتال المحال عليه فلا يرجع على المحيل إذا تعذر أخذه لئلا يس أو غيره . (٣) ولا يتعين لفظ الحِوَالَة بل هو أو ما يروى معناه كتقلت حقتك إلى فلان ، أو جعلت ما استحقته على فلان لك أو ما لكنتك الدين الذي عليه بحقك . (٤) لأن الأصح أنها بيع دين بدين يجوز للحاجة ولهذا لم يعتبر التفاضل في الجاس وإن كان الدينان ربهين ، لكنها لا تصح بلفظ البيع . (٥) فلا تصح من لادين عليه ، ولا على من لادين عليه وإن رضئ . (٦) كالنكاح ولو في زمن الحيار ، لادين السلم ولا دين الجمالة قبل الفراغ .

وَعِلْمُ الْمَافِدِينَ^(١) بِهِمَا قَدْرًا^(٢) ، وَجِنْسًا^(٣) وَصِفَةً^(٤) ، وَحُلُولًا وَتَأْجِيلًا ،
وَتَسَاوِيَهُمَا فِيهَا^(٥) .

صورة الحوالة^(٦)

صُورَةُ الْحَوَالَةِ : أَنْ يَكُونَ لِزَيْدٍ عَلَى عَمْرٍو أَلْفٌ دِينَارٍ دَيْنًا حَالَةً صَحِيحَةٌ
وَلَعَمْرٍو عَلَى بَكْرٍ مِثْلُهَا ، فَيَقُولُ عَمْرٌو لِزَيْدٍ : أَخَذْتُكَ بِالْأَلْفِ الَّتِي لَكَ عَلَى
عَلَى بَكْرٍ فَيَقُولُ زَيْدٌ : قَبِلْتُ .

الضمان

الضَّمَانُ لُغَةً : الْإِلْتِزَامُ^(٧) ، وَشَرْعًا : الْإِزَامُ حَقٌّ تَأْيِيدٌ فِي ذِمَّةِ الْغَيْرِ^(٨) ،

- (١) أى الخيل والاحتال . (٢) كقنبرة . (٣) كذهب وفضة .
(٤) كصحيفة ومكسرة وردية وجيدة . (٥) أى فى القدر والجنس والصفة
والحلول والتأجيل ، فلا تصح خمسة على عشرة بأن يأخذ العشرة بتأجيلها فى مقابل الخمسة .
وتصح على خمسة من العشرة ، لأنه لا يعتبر التساوى بين دين الخيل ودين الاحتال من حيث هما
ولا يعتبر اتفاقهما فى الرهن ولا فى الضمان . ولا يشترط رضى المال عليه .
(٦) ويكتب فى صيغة الحوالة : الحمد لله ، أقال عمرو لزيد على بكر بألف دينار . وذلك مثل
الدين الذى لا احتال المذكور على الخيل جنسا وقدرًا وصفة وأجلًا حوالة صحيحة شرعية ورثت
بذلك ذمة الخيل ولم يبق عليه للاحتال حق . ثم يؤرخ .

(وصورة دعوى الحوالة) أن يقول زيد : أدعى بأنى استحق فى ذمة بكر هذا . أو العاقل
إن كان غائبًا ألف دينار حالة صحيحة أقالى بها عليه عمرو ودين الذى لى عليه . وهو ألف دينار
حالة صحيحة حوالة صحيحة وقبات الحوالة . وأنه يلزمه تسليمها إلى حالا وأنا مطالب له بها .
ولى بينة تشهد بذلك إن كان غائبًا ، أسألك صناعها والحكم بموجبها . (٧) أى سواء كان
لما أولًا . وسواء كان بعقد أو لا . (٨) إشارة لضمان المال .

أَوْ إِحْضَارُهُ عَيْنٍ مَضْمُونَةٍ^(١) ، أَوْ بَدَنٍ مِّنْ يَسْتَحِقُّ حُضُورَهُ^(٢) .

أركان الضمان

أَرْكَانُ الضَّمَانِ^(٣) خَمْسَةٌ : ضَامِنٌ ، وَمَضْمُونٌ لَهُ^(٤) ، وَمَضْمُونٌ عَنْهُ^(٥) ، وَمَضْمُونٌ^(٦) ، وَصِيفَةٌ .

شروط الضامن

شُرُوطُ الضَّامِنِ أَرْبَعَةٌ : أَنْ يَكُونَ فِيهِ أَهْلِيَّةُ التَّبَرُّعِ^(٧) ، وَأَنْ يَكُونَ مُتَعَارِفًا^(٨) ، وَأَنْ يَأْذَنَ^(٩) لَهُ الْمَضْمُونُ أَوْ وَلِيُّهُ^(١٠) فِي ضَمَانِ الْبَدَنِ ، وَأَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَى انْتِزَاعِ الْمَعْنَى فِي ضَمَانِ رَدِّهَا ، أَوْ يَأْذَنَ لَهُ الْمَضْمُونُ عَنْهُ^(١١) .

-
- (١) إشارة لضمان رد العين . (٢) إشارة للكفالة ؛ فالتعريف شامل لأقسام الضمان الثلاثة . (٣) قال بعضهم هي أركان لضمان المال ، أما ضمان إحضار البدن أورد العين المضمونة فأربعة لشروط المضمون عنه الذي هو الشخص ، وقال غيره : إن الخمسة آتية في ضمان الدين ، والمضمون عنه هو من تحت يده العين . (٤) هو صاحب الدين . (٥) هو الدين . (٦) فلا يصح ضمان الصبي والمجنون ومجور السفه ولو بإذن الولي ، وصح ضمان السكران والسفيه الذي لم يجبر عليه ومجور الفلاس . (٧) فلا يصح ضمان للسكر . (٨) ما لم يكن بحق ، بخلافه به كان نذر أن يضمن فلانا ثم استع فأكرهه الحاكم على الضمان فضمن فإنه يصح . (٩) فالكفالة بدون الإذن باطلة ولو قدر التكفيل على إحضار الكفول فهدأ عليه . (١٠) كأن كان للمضمون صيبا أو مجنوناً بأن استحق إحضارها لإقامة الشهادة على صورتهما ممن لم يعرف اسميهما ونسبهما في نحو إتلاف . (١١) فلو ظن أنه قادر على الانتزاع ثم تبين خلافه لم يصح الضمان ، وفي صورة الصحة يطالب برد العين ، فإن تلفت فلا ضمان عليه كما لو تكفل ببدن شخص وتمنذر عليه حضوره ، فإنه لا يضمن للمال .

شرط المضمون له

شَرَطُ الْمَضْمُونِ لَهُ : أَنْ يَعْرِفَهُ الضَّامِنُ بِمَعْنَاهُ ^(١) .

شرط المضمون عنه

شَرَطُ الْمَضْمُونِ عَنْهُ كَوْنُهُ مَدِينًا .

شروط المضمون

شُرُوطُ الْمَضْمُونِ ثَلَاثَةٌ : ثُبُوتُهُ ^(٢) ، وَازُومُهُ ^(٣) ، وَعِلْمُ الضَّامِنِ بِهِ جِنْسًا وَقَدْرًا وَصِفَةً ^(٤) وَعَيْنًا ^(٥) .

(١) وإن لم يعرف اسمه ونسبه لتفاوت الناس في استيفاء الدين تشديدا وتسهيلا ؛ وإنما لفت معرفة عينه ، لأن الظاهر عنوان الباطن ؛ ولا يشترط رضا ولا رضى المضمون عنه ولا معرفته ، لكن لا يرجع عليه إلا إن ضمن يادته ، وإن أدى بغير يادته أو ضمن بغير يادته ، لكنه أدى يادته بشرط الرجوع .

(٢) أى وجوده ، فلا يصح قبله كنفقة القدر ، نعم يستثنى ضمان الدرك بعد قبض ما يضمن كأن يضمن للمشتري الثمن ، أو للبائع المبيع إن خرج مقابلته مستحقا أو معيبا أو ناقصا لصنعة أو صفة شرطت ، كأن يقول : ضمنت عهدة الثمن أو دركه أو خلاءك منه .

(٣) أى أمن السقوط بالفسخ أو الانفساخ ، والمراد لزومه ولو مآلا كالثمن بعد الزوم أو قبله ، فيصح ضمانه في مدة الخيار لأنه آيل إلى الزوم بنفسه ؛ ولا يصح ضمان دين الجعالة ونجم الكتابة لعدم الزوم ، ولا فرق في اللازم بين المستقر وهو ماليس معرضا للانفساخ يتلف للمعقود عليه كدين السلم ، وغير المستقر ، كضمن للمبيع قبل قبضه والمهر قبل الدخول .

(٤) منها الحلول والتأجيل ومقدار الأجل . (٥) وإن لم يعرف مال الكل كالوضمن شخص بجماعة ديننا معلوما مع جهله بما يخص كل واحد فإنه جائز ، بخلاف ما لو ضمن أحد الدينين مبهما فإنه لا يصح .

شروط صيغة الضمان

شُرُوطُ صِيغَةِ الضَّمَانِ ثَلَاثَةٌ : أَنْ تَكُونَ بِلَفْظٍ ^(١) يُشْعِرُ بِالِالْتِزَامِ ^(٢) ،
وَعَدَمُ التَّعْلِيلِ ^(٣) ، وَعَدَمُ التَّائِبِ ^(٤) .

صورة ضمان الدين ^(٥)

صُورَةُ ضَمَانِ الدِّينِ : أَنْ يَكُونَ لِزَيْدٍ عَلَى عَمْرٍو مِائَةُ دِينَارٍ دَيْنًا لَازِمًا ،
فَيَقُولُ بِكَرٍّ لِّزَيْدٍ : ضَمِنْتُ دَيْنَكَ عَلَى عَمْرٍو .

صورة ضمان رد العين

صُورَةُ ضَمَانِ رَدِّ الْعَيْنِ : أَنْ يَضَعَ زَيْدٌ يَدَهُ غَصْبًا عَلَى دَابَّةٍ لِعَمْرٍو فَيَقُولُ
بِكَرٍّ لِعَمْرٍو : ضَمِنْتُ رَدَّ دَابَّتِكَ الَّتِي غَصَبَهَا مِنْكَ زَيْدٌ .

(١) في معناه الكتابة مع النية وإشارة الأخرس المفهمة ، وكذا يقال في كل عقد قد يكون كتابية . (٢) كضمنت دينك على فلان أو تكفلت بيدن فلان .
(٣) فلو قال إذا جاء الغد فقد ضمنت ما على فلان أو كفلت بيده لم يصح .
(٤) فلا يصح نحو أنا ضامن ما على فلان أو كفيل بيده إلى شهر كذا ، فإذا مضى برئت .
(٥) ويكتب في صيغة الضمان : الحمد لله ، ضمن بكر زيد دينه الذي له في ذمة عمرو ، وهي مائة دينار حال كونها معلومة ثابتة بذمة المدين لازمة خطانا شرعيا جامعا لمعتبرات الصحة بالإذن له في الضمان والأداء والرجوع على الضامن عنه ، وأقر الضامن بأنه ملى بما ضمنه رشيد مختار . ويكتب في صيغة ضمان الدرك : الحمد لله ، ضمن زيد وعمرو ضمان درك المبيع والتزم به التزاما صحيحا ثم يؤرخ . ويكتب في صيغة الكفالة : الحمد لله كفيل بكر بيدن عمرو بالإذن له منه بإحضاره لزيد في وقت كذا بكذا بكذا من غير مانع كفالة صحيحة شرعية جامعة للمعتبرات المرعية .

(وصورة دعوى الضمان) أن يقول زيد : أدعى أني أستحق في ذمة بكر هذا أو العائيب مائة دينار من جهة ضمانه لي يدين الذي لي على عمرو يلزمه تسليم المذكور إلى حالا وأنا مطالب بتسليم ذلك إلى فمه أي الحاكم بتسليمه إلى ، وإن كان غائبا قال : ولي بينة تشهد بذلك أسألك صانعها والحكم بموجبها .

صورة ضمان البدن

صُورَةُ ضَمَانِ الْبَدَنِ الْمَسْمُومِ بِالْكَفَالَةِ : أَنْ يَكُونَ إِرَادٌ عَلَى غَمْرٍ حَقٍّ مَالِيٍّ أَوْ قِصَاصٍ أَوْ حَدٍّ قَذْفٍ ، فَيَقُولُ بَكَرُ إِرَادٍ : تَكْفَلْتُ لَكَ بِبَدَنِ غَمْرٍ .

الشركة

الشَّرِكَةُ لُغَةً : الْإِخْتِلَاطُ^(١) ، وَشَرْعًا : عَقْدٌ^(٢) يَقْتَضِي ثُبُوتَ الْحَقِّ فِي شَيْءٍ لِأَمْنَيْنِ فَأَكْثَرَ عَلَى جِهَةِ الشُّيُوعِ .

أركان الشركة

أَرْكَانُ الشَّرِكَةِ خَمْسَةٌ^(٣) : عَاقِدَانِ ، وَمَالَانِ ، وَصِيعَةٌ^(٤) .

شرط عاقدى الشركة

شَرَطُ عَاقِدَيِ الشَّرِكَةِ : أَهْلِيَّةُ التَّوَكُّلِ وَالتَّوَكُّلُ إِنْ تَصَرَّفَا^(٥) ، وَإِذَا فَالتَّوَكُّلُ فِي الْمُنْصَرَفِ وَالتَّوَكُّلُ فَقَطْ فِي غَيْرِهِ^(٦) .

(١) أى شيوعا أو مجاورة بعقد أو غيره في «تلى» أو غيره .

(٢) المراد بالعقد هنا : اللفظ المشعر بالإذن أو نفس الإذن في بعض الصور ففي تسميته عقدا مساححة لعدم اشتراطها على إيجاب وقبول . (٣) وزاد بعضهم العمل وهو غير

مناسب ، لأنه يترتب على الشركة ، لا أنه جزء من حقيقتها . (٤) المراد بها مجموع قوله : اشتركنا وأذنا في التصرف لأجل حصول الشركة المفيدة للتصرف ، وليس المراد بها قوله : اشتركنا فقط لأنه لا يترتب عليه جواز التصرف .

(٥) لأن كلا منهما وكيل عن الآخر وموكل له . (٦) حتى يجوز كونه أعمى .

شروط مالى الشركة

شروط مالى الشركة أربعة^(١) : اتفاقهما جنساً وصيغة^(٢) ، واختلاطهما^(٣) ، والإذن فى التصرف فيهما لمن يتصرف ، وكون الربح والخسران على قدرهما^(٤) .

شرط صيغة الشركة

شَرَطُ صِيغَةِ الشَّرِكَةِ أَنْ تَشْعُرَ بِالْإِذْنِ فِي التَّصَرُّفِ لِمَنْ يَتَصَرَّفُ .
صورة الشركة^(٥)

صُورَةُ الشَّرِكَةِ : أَنْ يَأْتِيَ زَيْدٌ بِمِائَةِ دِينَارٍ وَعُمَرُو بِمِئَتَيْهِمْ يَخْلُطَاها ،
ثُمَّ يَقُولَا : اشْتَرَكْنَا وَإِذْنَا فِي التَّصَرُّفِ .

(١) وفيهم منها عدم الصفة فى المقومات وهو كذلك إذ لا يمكن الخلط فيها لأنها أعيان متبصرة ، وجبئذ قد يتلف مال أحدهما أو ينقص فلا يمكن قسمة الآخر بينهما ، نعم تصح فى المقوم المتاع لأنه أقوى من المثل إذا اختلط ، لأن كل جزء مشترك .

(٢) لا فرق . إذ لا محذور فى التفاوت ، إذ الربح والخسران على قدرهما .

(٣) أى خلطهما ببعضهما ببعض قبل العقد بحيث لا يتميزان . وقد علت أن محل هذا الشرط إن أخرجنا مبالغ وعقداً ، فإن ملكاً مشتركاً كما تصح فيه الشركة ، أو ألاكراض يارث أو شراء أو غيرها وأذن كل منهما للآخر فى التجارة تمت الشركة . ومن الحيلة فى الشركة فى المقومات أن يبيع أحدهما بعض عرضه ببعض عرض الآخر كعصف بأصاف أو ثلث بثلثين ، ثم يأذن له بعد التفاضل وغيره مما شرط فى البيع فى التصرف فيه . (٤) أى المائتين بأن لا يشرط خلاف ذلك سواء تساوى الثرىكان فى العمل أو تفاوتا فيه ، فإن شرطاً خلافاً بأن شرطاً للتساوى فى الربح والخسران مع التفاضل فى المائتين أو التفاضل فى الربح والخسران مع التساوى فى المائتين فسد العقد وكذا لو شرطاً زيادة فى الربح للأكثر منهما عملاً ، فيرجع كل منهما على الآخر بأجرة عمله فى مال الآخر ، وتنفذ التصرفات منهما لوجود الإذن والربح بينهما على قدر المائتين .

(٥) ويكتب فى صيغة الشركة : الحمد لله ، اشترك زيد وعمر على العمل بقبرى الله وإثمار طاعته ومراقبته والصيغة والعدل بما يرضى الله تعالى فى الأخذ =

الوكالة

الْوَكَّالَةُ لِنَفْسٍ : التَّفْوِيزُ^(١) ، وَاصْطِلَاحًا^(٢) : تَقْوِيزُ شَخْصٍ مَالَهُ فَعَلُهُ
مِمَّا يَقْبَلُ النَّيَابَةَ^(٣) إِلَى غَيْرِهِ بِصِفَةٍ ، لِأَنَّهُ فَعَلُهُ بَعْدَ مَوْتِهِ^(٤) .

= والعطاء وذلك بعد إخراج كل منهما من ماله قدرا معلوما من الذهب المتعامل به في البلد وهو مائة دينار وخطا المالكين حتى صارا مالا واحدا لا يميزان ، ثم قال : اشتركتنا وأذن كل منهما للاخر في التصرف بأنواع التجارات وأنصاف البضائع ، وإن كانا يسافران كتب : وأنهما يسافران به برا وبحرا ويتوليان ذلك بأنفسهما وعن مختارانه من الوكلاء وبراعيان ما تقتضيه المصلحة ويبيمان ذلك بالنقد أو الذبيحة ، ويسلمان المبيع للشري ويبتاعان بالثمن ما أحياه ويذكران ما يريدانه من إخراج حق الله والمؤمن من الربح وأذن كل لصاحبه في التصرف في القبية والحضور إذا شرعيا مطلقا ، وعلى كل منهما أداء الأمانة وتجنب الحياطة واتقاء الله في السر والعلانية والربح بينهما على قدر المالكين بالسوية ، وإن كانت الشركة في عقار وغيره من الأمتعة وعروض التجارات وغيرها من كل ما يملك تناذرا فينظر كل منهما للآخر بنصف ما يملكه لغرض الشركة ثم يكتب : الحمد لله ، أقر زيد وعمرو أن جميع ما يملكانه من عقار ومال تجارة وآلاتها وأمتعتها وثابت ومعتول بأنه ملكهما مشترك بينهما على النصفة ، أقر بذلك إقرارا صحيحا صريحا مصدقا مقبولا ثم يؤرخ .

(وصورة دعوى الشركة) أن يقول زيد : أدعى بأنى عاقدت عمرا على الشركة بيني وبينه فيها أخرجه من مالى وأخرجه من ماله من الدنانير الذهب وهي مائة دينار من كل واحد منا وخطبناه حتى صار مالا واحدا لا يميز بينه عن بعض وأذن كل واحد منا للاخر في التصرف بأنواع التجارات . (١) يقال وكل أمره إلى فلان : فوضه إليه واكتفى به .

(٢) عبر به ابن حجر والرملي ، وفي المنهج : وشرعا ، وقد فرقوا بين الحقيقة الاصطلاحية والشرعية ، بأن ما تعلق من كلام الشارع فهو حقيقة شرعية . وما كان باصطلاح أهل الفن يسمى اصطلاحية أو عرفية . فإن كان ما هنا من الأول أشكل قول ابن حجر والرملي ، أو من الثاني أشكل قول المنهج . وأجاب ابن قاسم بأن الفقهاء قد يطلقون الترخي مجازا على ما وقع في كلام الفقهاء وإن لم يرد بخصوصه عن الشارع . (٣) أى شرعا . والمراد بها ما ليس بعبادة .

(٤) قيد لإخراج الإيصاء فإنه إنما يفعله بعد الموت .

أركان الوكالة

أركانُ الوكالةِ أربعةٌ: مُوَكِّلٌ، وَوَكِيلٌ، وَمَوْكَلٌ فِيهِ، وَصِيغَةٌ.

شرط الموكل

شَرَطُ الْمَوْكَلِ: حِجَّةٌ مُبَاشَرَتِهِ الْمَوْكَلُ فِيهِ ^(١).

شروط الوكيل

شُرُوطُ الْوَكَيلِ اثْنَانِ: حِجَّةٌ مُبَاشَرَتِهِ التَّصَرُّفَ الْمَأْذُونِ فِيهِ لِنَفْسِهِ ^(٢)، وَتَعْيِينُهُ ^(٣).

شروط الموكل فيه

شُرُوطُ الْمَوْكَلِ فِيهِ ثَلَاثَةٌ: أَنْ يَمْلِكَهُ الْمَوْكَلُ ^(٤)، وَأَنْ يَكُونَ قَابِلًا

(١) وهو التصرف المأذون فيه، وهذا في الغالب، وإلا فقد استثنى منه مسائل منطوقة ومفهومة؛ فمن الأول الظاهر بحقه فلا يوكل في كسر الباب وأخذ حقه وكوكيل قادر وعبد مأذون له. ومن الثاني الأعمى يوكل في تصرف وإن لم تصح مباشرته له للضرورة. والمحرم يوكل حلالا في النكاح بعد التحلل.

(٢) فلا يصح يوكل صبي ومجنون ومغص عليه ولا يوكل امرأة في نكاح. نعم يستثنى هذه من حيث إنها توكل في طلاق غيرها والوصي للمأذون في الإذن في دخول الدار وإرسال الهدية فيؤكل في ذلك. (٣) فلو قال لثنين وكنت أحكما لم يصح، نعم إن قال وكلتك في كذا وكل مسلم صح عند شيخ الإسلام والرملي والخطيب، وخالفهم في النخبة.

(٤) أي يملك التصرف فيه بأن يصح منه ويقدر على إنشائه سواء كان يملك للعين أو ولاية، فلا يصح التوكيل فيما لا يملكه وما سيملكه وطلاق من سينكحها إلا تبعا فيصح التوكيل ببيع ماله يملكه تبعا للجنون. ولا يشترط مناسبة لشبوعه، فلو وكله في بيع عبده وطلاق من سينكحها صح.

لِلنِّسَابَةِ^(١) ، وَأَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا وَلَوْ بِوَجْهِ^(٢) .

شروط صيغة الوكالة

شُرُوطُ صِيغَةِ الْوَكَالَةِ ثَلَاثَةٌ : لَفْظٌ مِنَ الْمَوْكَلِّ أَوْ الْوَكِيلِ يُشِيرُ بِالرَّضَى ، وَعَدَمُ الرَّدِّ مِنَ الْآخِرِ^(٣) ، وَعَدَمُ التَّمْلِيقِ^(٤) .

صورة الوكالة^(٥)

صُورَةُ الْوَكَالَةِ : أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ لِعَمْرُو : وَكَلَّتُكَ فِي بَيْعِ دَارِي ، فَيَقُولَ عَمْرُو : قَبِلْتُ أَوْ يَسْكُتُ .

(١) فلا يصح التوكيل في الإقرار لكنه يكون مقرا به ، ولا في العبادة كالصلاة إلا في ناسك ودفع نحو زكاة كسفارة وذبح نحو أضحية ، ولا في شهادة ولا في يمين ؛ ويصح في كل عقد بيع وهبة وكل فسخ كإقالة وردت بسبب قبض وإقباض وخصومة وجواب .

(٢) كوكلتك في بيع أموالى . فالوجه الذى هو معلوم منه خصوص كونه مالا ، والوجه المجهول منه أنواع المال لافى نحو كل أمورى كمثل قليل وكثير وإن كان تابعا لمعين كما في النخعة والنهاية والإفئاع خلافا للفتح . (٣) فلو رد فقال لا أقبل أو لا أفعل بطلت ، ولا يشترط في القبول هنا الفور ولا المجلس ما لم تكن الوكالة يجعل وإلا فلا بد من قبوله لفظا وفورا إن كان الإيجاب بصيغة التمسك لا الأمر وكان عمل الوكيل مضبوطة . (٤) فلو قال إذا جاء رجب فقد وكلتك في بيع كذا لم يصح كسائر العقود ، لكن ينفذ تصرفه بعد وجود اللعق عليه للاذن فيه ، وفائدة البطان سقوط الجعل المسمى إن كان ووجوب أجره المثل ، وفي جواز الإقدام خلاف . (٥) ويكتب في صيغة الوكالة : الحمد لله ، وكل زيد عمرا في بيع داره

القلاية وتسليمها للشئرى وقبض عنها وكالة صحيحة شرعية جامعة للمعتبرات الربعية ، وقبلها الوكيل قولاً صريحاً وأذن له الموكل أن يباشر ذلك بنفسه وبين أراده من الوكلاء . وفي صيغة الوكالة العامة : الحمد لله ، وكل زيد عمرا في المطالبة بحقوقه كلها ودبونه بأسرها عند من كانت وحيث كانت والمحاكمة بسببها عند القضاء والحكام وفي الدعوى على القرماء وسماها وردت الجواب عنها حيث سمعت وقبلت ودفع المعارض واستيفاء الأثمان الواجبة له شرعا والتوفيق بالرهن والضمان والإشهاد وإقامة الحجج والبيدات وتسليم ماوجب تسليمه وكله في جميع

الإقرار

الإقرار لغة: الإثبات^(١)، وتقرعا: إخبار الشخص بحق عليه^(٢).

أركان الإقرار

أركان الإقرار أربعة: مُقر، ومقر له، ومقر به، وصيغة.

شروط المقر

شروط المقر اثنان: إطلاق التصرف^(٣)، والإختيار^(٤).

== ذلك وكالة صحيحة شرعية مفوضة جامعة للتعترفات للرعية وقبلها الوكيل قبولا صريحا، وأذن له الموكل أن يباشر ذلك بنفسه، وعين أراده من الوكلاء. وفي صيغة الوكالة في قبض ما خلفه مورثه: الحمد لله، وبعد فقد حصل التوكيل الصحيح باللفظ الصريح من زيد لعمرو في قبض ما خلفه مورثه فلان التوفي ببلد كذا من عين ودين ونقد ومال تجارة وآلاتها وأمنته ونائب ومنقول وكل ما يسمى مالا أو متمولا بمن كان بيده ذلك وبحسب مسطوره ويدعى ويقيم حججه ويدفع معارضها ويحكم وينازع ويخاصم ويسمع الدعوى ويحجب عنها، وبالجملة فقد أقامه مقام نفسه، وبعد القبض يوصل ما قبضه إليه بنفسه أو نائبه وكالة صحيحة شرعية مفوضة جامعة للتعترفات للرعية ثم يؤرخ.

(وصورة دعوى الوكالة) أن يقول عمرو: أدعى بأن زيدا وكلي في بيع داره الفلانية واستيفاء منها، ولي بينة تشهد بذلك أسألك سماعها والحكم بموجبها، أو يقول: إذا كانت الدعوى في وكالة عامة: أدعى بأن زيدا وكلي في المطالبة بحقوقه كلها وبديونه حيث كانت وطى من كانت والمحاكمة بسببها عند المحاكم وفي الدعوى على غرمانه وخصومه وسماع الدعوى عليه والجواب عنها وفي بيع أملاكه واستيفاء أثمانها، ولي بينة تشهد بذلك أسألك سماعها والحكم بموجبها. (١) من قر الشيء: أي ثبت. (٢) أي أو عنده لغيره، وعكسه الدعوى، والغير على غيره الشهادة، هذا في الإخبار بالخاص، أما بالعام، فإن كان عن محسوس فرواية، أو حكم شرعي فمع إلزام حكم، وإلا ففتوى قاله ابن حجر، ولا يجوز الرجوع عن الإقرار في حق الآدمي كد النذف ولا في حق الله الذي لا يسقط بالشبهة كالزكاة والكفارة، ويجوز في حق الله الذي يسقط بها كالزنا وشرب الخمر وقطع السرقة. (٣) بأن يكون مكلفا رشيدا، فلا يصح من صبي وعجنون ومغنى عليه. (٤) فلا يقبل إقرار مكره قالوا بغير حق، قال بعضهم: ولم يوجد للإكراه بحق مثال صحيح.

شروط المقر له

شُرُوطُ الْمُقَرِّ لَهُ ثَلَاثَةٌ : أَنْ يَكُونَ مُعَيَّنًا نَوْعَ تَعَيُّنٍ ^(١) ، وَأَهْلِيَّةً لِمُسْتَحِقِّاقِ الْمُقَرِّ بِهِ ^(٢) ، وَأَنْ لَا يَكْذِبَ الْمُقَرِّ ^(٣) .

شروط المقر به

شُرُوطُ الْمُقَرِّ بِهِ اثْنَانِ : أَنْ لَا يَكُونَ مِلْكًا لِلْمُقَرِّ حِينَ يُقَرُّ ^(٤) ، وَأَنْ يَكُونَ بِيَدِ الْمُقَرِّ وَلَوْ مَالًا ^(٥) .

شرط صيغة الإقرار

شَرَطُ صِيغَةِ الْإِقْرَارِ : لَفْظُ يُشْعِرُ بِالْإِزَامِ بِحَقِّ ^(٦)

صورة الإقرار ^(٧)

صُورَةُ الْإِقْرَارِ : أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ : هَذَا الثَّوبُ لِعَمْرٍو ، أَوْ يَقُولَ عَلَى لِعَمْرٍو أَلْفُ دِينَارٍ .

(١) فلو قال على مال لرجل من أهل البلد لم يصح ، بخلاف ما لو قال على مال لأحد هؤلاء الثلاثة فلا حرجهم الدعوى عليه ، فإن حلف له ولثاني أخذه الثالث .

(٢) فلا يصح إقرار لداية ، فإن قال على بسببها لفلان كذا صح وحمل على أنه أكثرها أو جنى عليها مثلا . (٣) فلو كذبه في إقراره له بمال ترك في يد المقر إن كان عينا

ولا يطالب به إن كان دينا ، فلو رجع عن التكذيب لم يقبل ، فلا يعطى إلا بإقرار جديد .

(٤) بأن لا يأتي بلفظ يقتضى أنه ملكه ، وإلا فلا بد أن يكون ملكا له بحسب الظاهر ،

فلا يؤخذ الآن بما أقر به وهو تحت يده غيره ، فلو قال داري لعمرو كان لغوا لأن الإضافة إليه تقتضى الملك له فينا في الإقرار لغيره . (٥) فلو لم يكن بيده حالا ثم صار بها حمل

بمقتضى إقراره . (٦) كقول له لزيد على أو عندي كذا ، فلو حذف على وعندي ونحوهما لم يكن إقرارا إلا أن يكون للز به معينا كهذا الثوب لفلان .

(٧) ويكتب في صيغة الإقرار : الحمد لله . وبعد فقد أقر واعترف زيد بأن في ذمته لعمرو

ألف دينار دينا لازما وحقا ثابتا ، فإن كان مؤجلا كتب مؤجلا إلى سلع شهر كذا من سنة كذا يقوم له بذلك عند حلوله أقر بما ذكر ، إقرارا صحيحا مصدقا مقبولا ثم يؤرخ .

العارية

العارية لغة: اسم لما يُعار ولقَدِّها^(١)، وشرعاً: إباحة الانتفاع بما يحل الانتفاع به مع بقاء عينه بصيغته.

أركان العارية

أركان العارية أربعة: مُعِيرٌ، وَمُسْتَعِيرٌ، وَمُعَارٌ، وَصِغَةٌ.

شروط المعير

شروط المعير ثلاثة: الإختيار^(٢)، وصحة التبرع^(٣)، وملكة المنفعة^(٤).

شروط المستعير

شروط المستعير اثنان: التعيين^(٥)، وإطلاق التصرف^(٦).

شروط المعار

شروط المعار أربعة: أن يستفيد المستعير من منفعة^(٧)، وأن تكون

(١) فهي مشتركة بينهما. (٢) فلا تصح العارية من مكروه.

(٣) فلا تصح من مكاتب بغير إذن سيده ومجنون وصبي إلا بإجارة نفسه لخدمة نحو معلمه من ولده أو لما لا يقصد من منافعه بأن لا يقابل بأجرة. (٤) أي منفعة المعار وإن لم يكن مالكا للعين لأن الإجارة إنما ترد على المنفعة دون العين، فتصح من مكاتب لا من مستعير بغير إذن للمالك لأنه غير مالك للمنفعة وإنما أتيح له الانتفاع. (٥) فلا تصح بغير معين كأن قال أعرت أحداً، وسكتوا عن اشتراط هذا الشرط في المعير وقضيته أنه لا يشترط، فلو قال لاثني: ليعرن أحدهما كذا فدفعه أحدهما له من غير لفظ صح واستقر به على الشراء لم يمس.

(٦) فلا تصح لصبي ومجنون وسفيه إلا بمقد ولهم إذا لم تكن العارية مضمنة كأن استعار من مستأجر؟ إذ لا ضرر على المجبور فيها، بخلاف الضمنة فتمتنع على الولي.

(٧) فلا تصح إجارة الحمار زمن إذ لا نفع فيه، وأما ما يتوقع نفعه في المستقبل كالبحر في الصغير، فإن كانت العارية مطلقة أو مؤقتة زمن يمكن الانتفاع به صحت وإلا فلا.

مُبَاخَةً^(١) ، وَأَنْ تَكُونَ مَقْصُودَةً^(٢) ، وَأَنْ يَكُونَ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ مَعَ بَقَائِهِ^(٣) .

شُرْطُ صِغَةِ الْعَارِيَةِ

شُرْطُ صِغَةِ الْعَارِيَةِ : لَفْظُ يُشِيرُ بِالْإِذْنِ فِي الْإِنْتِفَاعِ^(١) ، أَوْ يَطْلُبُهُ^(٢) مَعَ لَفْظِ الْآخِرِ أَوْ فِعْلِهِ^(٣) .

صُورَةُ الْعَارِيَةِ^(١)

صُورَةُ الْعَارِيَةِ : أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ لِعَمْرٍو : أَعْرَيْتُكَ هَذَا الثَّوبَ لِتَلْبَسَهُ فَيَقُولَ عَمْرٍو : قَبِلْتُ أَوْ يَقْبِضُ .

(١) فلا تصح إعاره الثمنين للترين أو الضرب على طبعهما لأنها منفعة ضعيفة فلا تقصد ومعظم المنفعة في الاتفاق . (٢) فلا تصح إعاره ما يلطف به انتفاعا محرما كآلات الملاهي الباجوري : إلا إن صرح بالترين أو الضرب على طبعهما أو نوى ذلك صحت لاتخاذها مقصدا وإن ضعفت . (٣) فلا تصح إعاره الشمعة للوقود والطعوم لأكله والصابون للفصل ، لأن الانتفاع بذلك يحصل بذهاب عينه . (٤) كأعرتك . (٥) كأعرتني .

(٦) ولو تراخى . (٧) ويكتب في صيغة العارية : الحمد لله ، أعار زيدا عمرا ثوبا قطنيا وهو ملحفة طوله سبعة أذرع وعرضه أربعة أذرع رفيع الغزل صفيق النسيج وبصفه بما يليق به وصدقه على ذلك تصديقا شرعيا وأقر بأنه في يده على وجه العارية عارية صحيحة شرعية مقبوضة بيد المستعير بإذن المالك وأذن في الانتفاع بها مع الحفظ والصيانة ثم يؤرخ .

(وصورة دعوى العارية) أن يقول زيدا : أدعى أن عمرا هذا أو الثياب إن كان ثيابا وقت يده على ثوب قطني لي على سبيل العارية ، هو ملحفة طوله سبعة أذرع وعرضه أربعة أذرع وبصفه في وصفه : يلزمه رده إلي وأنا مطالب له برده . وإن كان ثيابا قال : ولي بينه تشهد بذلك أسألك مناعها والحكم بموجبها .

الغصب

الْغَصْبُ لُغَةً : أَخَذُ الشَّيْءِ ظُلْمًا ^(١) ، وَشَرْعًا : اسْتِيلَاءٌ ^(٢) عَلَى حَقِّ الْغَيْرِ ^(٣) بِغَيْرِ حَقِّ ^(٤) .

صورة الغصب ^(٥)

صُورَةُ الْغَصْبِ : أَنْ يَرْكَبَ زَيْدٌ دَابَّةَ عَمْرٍو بِغَيْرِ إِذْنِهِ .

-
- (١) زاد بعضهم جهازاً ؛ لإخراج السرقة ، ودخل في الشيء الاختصاص والمال .
 (٢) ويرجع في الاستيلاء للمعرف ، لما عده استيلاءً كان غصباً ، ومالا فلا وهذا في العقار ، أما في النقول فلا بد من نقله إلا الفراش والدابة فلا يشترط نقلهما .
 (٣) ولو منفعة كإقامة من قعد يسجد أو سوق وإن لم يستول على عمله فإنه أحق به ، فإن فارق ، لعذر كإجابة داع وحدث ليعود لم يطل اختصاصه وإن لم يترك متاعه ، وإن فارقه لا لعذر أو له لاليعود يطل اختصاصه .

واعلم أن الغصب إما أن يكون فيه الضمان والإثم كما إذا استولى على مال غيره للتمول عدواناً ، أو الإثم دون الضمان كما إذا استولى على اختصاص غيره أو ماله الذي لا يتمول عدواناً ، أو الضمان دون الإثم كما إذا استولى على مال غيره للتمول بظنه ماله ، وإما أن يقتضي فيه الضمان والإثم كأن أخذ اختصاص غيره بظنه اختصاصه . (٤) خرج به العارية والمسوم ونحوهما ، وزاد بعضهم جهازاً لإخراج السرقة وينفي عنه استيلاء لأنه مني عن القهر والغلبة .
 (٥) ويكتب في صيغة الغصب إذا أقر به العاصب صيغة إقراره . ويصف التصوب بصفة السلم ، وإن أنقله أو كان باقياً ذكره وأشهد عليه .

(وصورة دعوى الغصب) أن يقول عمرو : أدعى أن زيدا هذا إن كان حاضراً أو العائب إن كان غائبا غصب مني جهازاً وبصفة ، ويستقصي في وصفه : يلزمه رده إلى وأنا مطالب له برده أو ولي بيته تشهد بذلك إن كان غائبا ، أسألك سماعها والحكم بموجبها .

الشفعة

الشفعةُ لُغةً : الضَّمُّ^(١) ، وَشَرْعاً : حَقُّ تَمَلُّكِ نَهْرِيٍّ يَنْبَغُ لِشَرِيكِ^(٢) الْقَدِيمِ عَلَى الشَّرِيكِ الْحَادِثِ فِيمَا مَلَكَ بِعَوَضٍ^(٣) .

أركان الشفعة

أَرْكَانُ الشُّفْعَةِ ثَلَاثَةٌ : شَفِيعٌ ، وَمَشْفُوعٌ ، وَمَشْفُوعٌ مِنْهُ .

شرط الشفيع

شَرْطُ الشَّفِيعِ : كَوْنُهُ شَرِيكاً^(٤) .

شروط المشفوع

شُرُوطُ الْمَشْفُوعِ ثَلَاثَةٌ : أَنْ يَكُونَ مِمَّا يَقْبَلُ الْقِسْمَةَ^(٥) ، وَأَنْ يَكُونَ

(١) يقال شفعه إذا ضمه ، سميت بذلك لضم أحد النصيبين إلى الآخر .

(٢) أي السالك للرقبة لأنحو موصى له بالنفقة وموقوف عليه .

(٣) خرج به ما لو ملكها بهيمة أو إرث أو نحوها فلا شفعة .

(٤) أي غلطة الشيوع بالجلوار ، فلا شفعة لجوار الدار ولو ملاصقا .

(٥) وذلك بأن لا يطل نفعه المقصود منه لو قسم بل يكون بحيث ينفع به بعد القسمة إذا طلب الشريك من الوجه الذي كان ينفع به قبلها كحمام كبير بحيث يمكن جعله حمامين ، بخلاف ما لا قبلها كحمام صغير لا يمكن جعله حمامين فلا شفعة فيه وإن كان يمكن جعله بيتين مثلاً لأنه يطل نفعه المقصود منه لو قسم ولو كان لأحد الشريكين عشر دار صغيرة والآخر تسعة أعشارها ثبتت الشفعة للأول إذا باع الثاني لأن المشتري لو طلب القسمة يجاب ، ولا تثبت للثاني إذا باع الأول لأن المشتري لو طلب القسمة لا يجاب .

يَمَّا لَا يَنْقُلُ مِنَ الْأَرْضِ^(١) ، وَأَنْ يُمْلِكَ يَبُوضَ^(٢) .

شرط المشفوع منه

شَرَطُ الْمَشْفُوعِ مِنْهُ : تَأَخُّرُ سَبَبِ مِلْكِهِ عَنْ سَبَبِ مِلْكِ الشَّفِيعِ^(٣) .

صورة الشفعة^(٤)

صُورَةُ الشَّفْعَةِ : أَنْ يَكُونَ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو دَارٌ فَيَبِيعُ زَيْدٌ حِصَّتَهُ

(١) بَأَنْ يَكُونَ أَرْضًا يَتَابَعُهَا وَهُوَ مَالُو سَكَتَ عَنْهُ دَخَلَ فِي الْبَيْعِ كَشَجَرٍ وَعَمْرٍو غَيْرُ مُؤَبَّرٍ وَبَنَاءٌ وَتَوَابَعُهُ ، فَلَا شَفْعَةَ فِي بَيْتٍ عَلَى سَقْفٍ وَلَا فِي شَجَرٍ أَمْرَدٍ بِالْبَيْعِ وَلَا فِي الْبَنَاءِ الَّذِي عَلَى الْأَرْضِ الْمَشْتَرَكَةِ وَهِيَ الَّتِي يُؤَدَّنُ فِي الْبَنَاءِ عَلَيْهَا مَوْقُوفَةٌ أَوْ لِلْمُلُوكِ بِأَجْرَةٍ مُقَدَّرَةٍ كُلِّ سَنَةٍ فِي مُقَابَلَةِ الْأَرْضِ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرٍ مَدَّةٍ .

(٢) كَبِيعٍ وَمَهْرٍ ، فَلَا شَفْعَةَ فِيهَا لَمْ يَمْلِكْ وَإِنْ جَرَى سَبَبُ مِلْكِهِ كَالْجَلْعِ قَبْلَ الْفَرَاغِ مِنَ الْعَمَلِ وَلَا فِيهَا مِلْكٌ بِغَيْرِ عَوْضٍ كَالْإِثْرِ وَوَصِيَّةٍ وَهَبَةٍ بِلا نَوَابٍ . (٣) فَلَوْ بَاعَ أَحَدُ

الشَّرِيكَيْنِ نَصِيْبَهُ بِشَرَطِ الْخِيَارِ لَهُ فَبَاعَ الْآخَرُ نَصِيْبَهُ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ بَاعَ بَتَّ فَالْشَّفْعَةُ لِلْمُشْتَرِي الْأَوَّلِ لِتَقَدُّمِ سَبَبِ مِلْكِهِ عَلَى سَبَبِ مِلْكِ الْآخَرِ وَإِنْ تَأَخَّرَ عَنْ مِلْكِهِ الْمَلِكُ الْأَوَّلُ لِتَأَخُّرِ سَبَبِ مِلْكِهِ عَنْ سَبَبِ مِلْكِ الْأَوَّلِ . (٤) وَيَكْتَبُ فِي صِغَةِ الشَّفْعَةِ : الْحَرُّ لَهْ ، وَبَعْدَ فَقْدِ

أَخَذَ عَمْرٍو بِالشَّفْعَةِ مِنْ بَكْرِ الْمُشْتَرِي جَمِيعَ مَا اشْتَرَاهُ وَهُوَ النِّصْفُ مِنَ الدَّارِ الْمَعْرُوفَةِ الْمَشْتَرَكَةِ بَيْنَ عَمْرٍو وَبَيْنَ شَرِيكِهِ فِيهَا وَهُوَ زَيْدٌ وَمِلْكُ ذَلِكَ بِالشَّفْعَةِ التَّرْعِيَّةِ ، وَذَلِكَ عَلَى الْفَوْرِ عِنْدَ مَمَاعِهِ بِشَرَاءِ تِلْكَ الْحِصَّةِ وَسَلَّمَ إِلَى الْمُشْتَرِي مِثْلَ الثَّمَنِ الَّذِي دَفَعَهُ إِلَى الْبَائِعِ ، وَقَبِضَ تِلْكَ الْحِصَّةَ الْمَأْخُوذَةَ بِالشَّفْعَةِ وَصَارَتْ مِلْكًا مِنْ أَمْلَاكِهِ ، وَلَا يَسْتَحِقُّ أَحَدٌ فِيهَا حَقًّا ثُمَّ يُوْرَخُ .

(وَصُورَةُ دَعْوَى الشَّفْعَةِ) أَنْ يَقُولَ عَمْرٍو : أَدْعِي أَنِّي اسْتَحَقُّ بِحَقِّ الشَّفْعَةِ أَخْذَ الشَّقْصِ الَّذِي اشْتَرَاهُ بِكَرِّ هَذَا وَهُوَ النِّصْفُ شَائِمًا مِنَ الدَّارِ الدَّلَالِيَّةِ الْمَشْهُورَةِ مِنَ الْبَائِعِ لِلشَّقْصِ زَيْدٍ شَرِيكِي فِيهَا بِشَيْءٍ هُوَ كَذَا حَالًا قَبْضُهُ الْبَائِعِ مِنْ هَذَا الْمُشْتَرِي ، وَأَنِّي شَرِيكٌ لِلْبَائِعِ اذْكَوْرُ فِي الدَّارِ الْمَذْكُورَةِ وَإِنِّي حَالٌ عَلَى ذَلِكَ أَشْهَدُ عَلَى أَنِّي طَالِبٌ لِّلشَّفْعَةِ فِي ذَلِكَ الشَّقْصِ ، وَأَنِّي سَعَيْتُ فِي وَتَقَى إِلَى هَذَا الْمُشْتَرِي وَعَلَيْتُ مِنْهُ تَسْلِيمَ هَذَا الشَّقْصِ بِالشَّفْعَةِ وَقَبِضْتُ مِنْهُ الَّذِي قَبِضَهُ مِنْهُ الْبَائِعُ فَامْتَنَعَ وَلَمْ يَقْبَلْ مِنْتَانِي وَظَلَمًا ، وَأَنَا مُطَالِبُهُ بِتَسْلِيمِ ذَلِكَ إِلَيَّ وَقَبِضَ مَا يَتَوَجَّهُ لَهُ عَلَيَّ فَرَمَ أَيُّهَا الْحَاكِمُ بِتَسْلِيمِهِ إِلَيَّ فِي الْحَالِ وَقَبِضَ مَا يَتَوَجَّهُ لَهُ عَلَيَّ مِنَ الْمَالِ .

مِنْهَا مِنْ بَكَرٍ ، فَيَقُولُ عَمْرُو لِبَكْرِ : أَخَذْتُ حِصَّتَكَ بِالشُّفْعَةِ ، وَيَقْبِضُ
بَكَرُ الدِّمَنِ أَوْ يَرْضَى بِكَوْنِهِ فِي ذِمَّةِ عَمْرُو ، أَوْ يَقْضِي لَهُ الْقَاضِي بِالشُّفْعَةِ .

القراض

الْقَرَاضُ لُفَّةٌ : مُسْتَقَرٌّ مِنَ الْقَرْضِ ^(١) وَهُوَ الْقَطْعُ ، وَشَرْعًا : تَوْكِيلُ
مَالِكٍ ^(٢) بِحَمْلِ مَالِهِ ^(٣) يَدِ آخَرَ لِيَتَّجِرَ فِيهِ ، وَالرَّابِعُ مُشْتَرَكُهُ يَذْنِبُهُمَا .

أركان القراض

أَزْكَانُ الْقَرَاضِ سِتَّةٌ : مَالِكٌ ، وَعَامِلٌ ، وَمَالٌ ، وَعَمَلٌ ، وَرِبْحٌ ، وَصِيفَةٌ .
شَرْطُ مَالِكِ مَالِ الْقَرَاضِ

شَرْطُ مَالِكِ الْقَرَاضِ : صِحَّةُ مُبَاشَرَتِهِ مَا قَارَضَ فِيهِ ^(٤) .

شروط عامل القراض

شُرُوطُ عَامِلِ الْقَرَاضِ ثَلَاثَةٌ : صِحَّةُ مُبَاشَرَةِ التَّصَرُّفِ الْمَأْذُونِ فِيهِ
لِنَفْسِهِ ^(٥) ، وَتَمَيُّنُهُ ^(٦) ، وَأَنْ يَسْتَقِلَّ بِالْعَمَلِ ^(٧) .

(١) اشتق منه لأن المالك قطع للعامل قطعة من ماله ليتصرف فيها ، وقطعة من الربح ،
والقراض : هو القطع ، ويسمى أيضا مضاربة ومقارضة . (٢) أى أو من يتوم مقامه كالولي .
(٣) أى مع جعل : أى العقد للساحب للجعل ، لا الجعل وحده .

(٤) كالوكيل ، فيشترط فيه ما يشترط فيه ؛ ويجوز أن يكون أعمى لاسفها ولا صبيًا
ولا مجنونًا ، ولوليم أن يقارض لهم من يجوز إيداع المال عنده ، وله أن يشترط له أكثر من
أجرة المثل إن لم يجد كافيًا غيره . (٥) كالوكيل ، فيشترط فيه ما يشترط فيه ، فلا يجوز
أن يكون أعمى ولا سفيها ولا صبيًا ولا مجنونًا . (٦) فلا يصح قارضت أحدكم .

(٧) فلا يصح شرط عمل غيره معه ، نعم يصح شرط إعانة مملوك للمالك له في العمل
ولا يد للمملوك لأنه مال لجعل عمله تابعًا للمالك .

شروط مال القراض

شُرُوطُ مَالِ الْقَرَارِ ثَلَاثَةٌ : أَنْ يَكُونَ نَقْدًا ^(١) خَالِصًا ^(٢) ، وَأَنْ يَكُونَ مَقْبُولًا جَنْسًا وَقَدْرًا وَصَفَةً ^(٣) ، وَأَنْ يَكُونَ مُعَيَّنًا ^(٤) بِيَدِ الْعَامِلِ ^(٥) .

شروط عمل القراض

شُرُوطُ عَمَلِ الْقَرَارِ اثْنَانِ : كَوْنُهُ تِجَارَةً ^(٦) ، وَأَنْ لَا يُضَيِّقَهُ عَلَى الْعَامِلِ ^(٧) .

شروط ربح القراض

شُرُوطُ رِبْحِ الْقَرَارِ اثْنَانِ : كَوْنُهُ لَهْمًا ^(٨) ، وَأَنْ يُشْرَطَ لِلْعَامِلِ مِنْهُ جُزْءٌ مَقْبُولٌ مِنْهُ بِالْجُزْئِيَّةِ ^(٩) .

- (١) أي دراهم أو دنانير أو نحوهما ، فلا يصح على عرض ولو فلويا وتبرا وحليا ومنفعة .
- (٢) فلا يصح على نقد منقوش ولو رأجا ، قال م ر : إلا إن كان غشه مستهلكا ، قال ع ش : وهو ما لا يتميز فيه النحاس من الفضة مثلا كالقروش المتعامل بها الآن فيجوز عليها ، ويعتمد في التحفة عدم الجواز مطلقا .
- (٣) فلو كان مجهولا جنسا أو قدرا أو صفة لم يصح . (٤) فلا يصح على إحدى الصورتين ولو متساويتين إلا إن عين إحدهما في المجلس ، وكذلك لو كان على مقدار معلوم في ذمة المالك ثم عين في المجلس كأن قال : فأرضتك على مائة ريال في ذمتي ثم عينت في المجلس لأعلى منفعة ودين في ذمة العامل أو غيره . (٥) فلا يصح القراض بشرط كون المال بيد غير العامل كالمالك ليوفي منه ثمن ما اشتراه العامل لأنه قد لا يجده عند الحاجة .
- (٦) فلا يصح على شراء بئ يطعنه ويغيره أو غزل ينسجه وبيعها لأنها أعمال لا تسمى تجارة بل حرفة ؛ ولو فعل ذلك من غير شرط لم يفسد القراض وأجرته على المالك إن أذن له .
- (٧) فلا يصح على شراء متاع معين أو نوع نادر أو معاملة شخص معين ولا إن أقت ؛ ويصح بشرط البيع في سوق معين لأجانب معين . (٨) فلا يصح على أن الربح كله لأحدهما كأن قال : ولي كل الربح أو ولك كل الربح ولا على أن أعيرهما منه شيئا إلا إن كان غلاما لأحدهما لأن المتروك له راجع لمالكه . (٩) كنصفه أو ثلثه ، فلا يصح بشرط ربح نصف معين له أو بشرط قدر معين كمشرة .

شرط صيغة القراض

شَرَطُ صِيغَةِ الْقَرَاظِ ، شَرَطُ صِيغَةِ الْبَيْعِ ^(١) .

صورة القراض ^(٢)

صُورَةُ الْقَرَاظِ : أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ لِعَمْرٍو : قَارِضْتُكَ فِي هَذِهِ أَلْفِ الدِّينَارِ عَلَى أَنْ الرَّبْحَ بَيْنَنَا ، فَيَقُولَ عَمْرٍو : قَبِلْتُ .

(١) لأن كلا منهما عقد معاوضة .

(٢) ويكتب في صيغة القراض : الحمد لله ، وبعد فقد قبض عمرو من زيد من الذهب السكوك الخالص ما مبلغه ألف دينار وصار ذلك عنده على سبيل القراض الجائر بين المسلمين شرعا وأذن رب المال أن يشتري به ما أحب من سائر البلدان من أصناف البضائع على اختلاف أنواعها ويسافر به حيث شاء في الطريق المأمون برا وبحرا عنديا ومالجا ويبيع ذلك بما يراه من نقد أو نسيئة ويتعوض بشئ ما أراد من أنواع الناجر ويدبر المال بيده على ذلك حالا بعد حال وفعلا بعد فعل ، فمهما أفاده الله من ربح أو فائدة بعد تغيير رأس المال والمؤن المعتبرة وحق الله تعالى كان مقسوما بينهما ، لرب المال النصف ، وللعامل حق عمله النصف الآخر ، تعاقدنا على ذلك معاودة صحيحة شرعية بالإيجاب والقبول ، وعلى هذا للعامل أداء الأمانة وتجنب الخيانة وتقوى الله تعالى في السر والعلانية وحفظ هذا المال على عادة أمثاله .

(وصورة دعوى القراض) أن يقول : أدعى ألى قارضت عمرا إن ادعى المالك وهو زيد هنا ، أو قارضني زيد إن ادعى العامل وهو عمرو هنا - على ألف دينار من الذهب الخالص المسكوك وقبضه مني وصار عنده إن ادعى المالك أو قبضته منه إن ادعى العامل على سبيل القراض على أن له إن ادعى المالك ، أو على أن لي إن ادعى العامل - نصف الربح بعد إخراج المؤن وأذنت له أو أذن لي أن أنجز فيما شئت وحيث شئت ، أو في النوع القلاني أو في البلد القلاني على حسب ما جرت به العادة . ثم يقول المالك إن كان هو الدعى : وأنا مطالب له برده إلى فمره أيها الحاكم بذلك ، أو يقول العامل إن كان هو الدعى : وأنا مطالب له بحصص في الربح فمره أيها الحاكم بتسليمها إلى ، أو وقد تلف ماله المذكور عندي بغير قصير مني ،

المساقاة

المُسَاقَاةُ لُفَةٌ : مَأْخُودَةٌ مِنَ السَّقْيِ ، وَشَرْعًا : مُعَاذَةُ الشَّخْصِ غَيْرِهِ عَلَى شَجَرٍ مَخْصُوصٍ لِتَهْنِئَتِهِ إِسْقِي وَغَيْرِهِ ، وَالشَّرْعُ لَهُمَا بِصِيغَةٍ .

أركان المساقاة

أَرْكَانُ الْمُسَاقَاةِ سِتَّةٌ : مَالِكٌ ، وَعَامِلٌ ، وَعَمَلٌ ، وَثَمَرَةٌ ، وَصِغَةُ ، وَمَوْرِدٌ لِلْعَمَلِ .

شرط المالك والعامل في المساقاة

شَرَطُ الْمَالِكِ وَالْعَامِلِ فِي الْمُسَاقَاةِ ، شَرْطُهُمَا فِي الْقَرَارِ^(١) .

شروط عمل المساقاة

شُرُوطُ عَمَلِ الْمُسَاقَاةِ ائْتَانٌ : أَنْ لَا يَشْرِطَ عَلَى الْعَاقِدِ مَا لَيْسَ عَلَيْهِ^(٢) ، وَأَنْ يُقَدَّرَ بَرَزَمٌ مَعْلُومٌ^(٣) يُشْعَرُ فِيهِ الشَّجَرُ غَالِبًا .

شروط الثمرة

شُرُوطُ الثَّمَرَةِ ائْتَانٌ : كَوْنُهَا لِلْعَاقِدَيْنِ^(٤) ، وَكَوْنُهَا مَعْلُومَةً بِالْجُزْئِيَّةِ^(٥) .

(١) إِلَّا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَالِكُ أَعْمَى ، لِأَنَّهُ الْقَوْدُ عَلَيْهِ مَشَاهِدٌ وَهُوَ لَا يَرَاهُ ، وَأَمَّا الْعَامِلُ فَإِنْ كَانَتْ لِلْمُسَاقَاةِ عَلَى عَيْنِهِ فَكَذَلِكَ ، وَإِلَّا جَازَ كَوْنُهُ أَعْمَى .

(٢) فَلَوْ شَرَطَ ذَلِكَ كَانَ شَرَطًا عَلَى الْعَامِلِ أَنْ يَبْنِيَ جِدَارَ الْحَدِيقَةِ ، أَوْ عَلَى الْمَالِكِ تَنْقِيَةَ النَّهْرِ لَمْ يَصِحَّ الْعَقْدُ . (٣) كَسَنَةٍ أَوْ أَكْثَرَ ، فَلَا تَصِحُّ مُؤَبَّدَةٌ وَلَا مُطْلَقَةٌ وَلَا مُؤَقَّتَةٌ بِإِدْرَاكِ

النَّهْرِ لِلْجَهْلِ بِوَقْتِهِ ، وَلَا مُؤَقَّتَةٌ بِزَمَنِ لَا يَشْرَفُ فِيهِ الشَّجَرُ غَالِبًا لِحُلُولِ الْمُسَاقَاةِ عَنْ الْعَوَضِ .

(٤) فَلَا يَجُوزُ شَرَطُ بَعْضِهَا لِعَمَلِهَا وَلَا شَرَطُ كُلِّهِ لِلْمَالِكِ .

(٥) كَرَبِيعٍ وَثَلَاثٍ ، بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ مَعْلُومًا بِغَيْرِ الْجُزْئِيَّةِ كَقَنْطَارٍ أَوْ قَنْطَارَيْنِ .

شرط صيغة المساقاة

شَرَطُ صِيغَةِ الْمَسَاقَاةِ ، شَرَطُ صِيغَةِ الْبَيْعِ إِلَّا عَدَمَ التَّاقِيَةِ .

شروط مورد المساقاة

شُرُوطُ مَوْرِدِ الْمَسَاقَاةِ سِتَّةٌ : أَنْ يَكُونَ نَخْلًا أَوْ عِنَبًا ^(١) ، وَأَنْ يَكُونَ مَعْرُوسًا ^(٢) ، وَأَنْ يَكُونَ مُعَيَّنًا ^(٣) ، وَأَنْ يَكُونَ مَرْثِيًا ^(٤) ، وَأَنْ يَكُونَ بِيَدِ الْعَامِلِ ^(٥) ، وَأَنْ لَا يَبْدُوَ صَلَاحُ قَمَرِهِ ^(٦) .

- (١) فلا تصح المساقاة على غيرهما استقلالاً كالتين وتفاع ويطيخ وصنوبر لأن التين والتفاح ونحوهما يتمو بغير متعهد ولأن ما لا يثمر كالصنوبر الذكر لا عوض فيه ، وهذه المسألة إحدى المسائل الأربع التي يخالف فيها النخل والعنب سائر الأشجار . ثانياً الزكاة ، ثالثاً الحرم . رابعاً بيع العرايا . (٢) فلا تصح المساقاة على غير معروس كودي لغرسه ويتعهده وتكون الثمرة أو الشجرة - وتسمى الفارسة - بينهما كما لو سلمه بذرا ليزرعه ، ولأن الفرس ليس من عمل المساقاة فضمه إليه يفسده وهذا هو معتد المذهب . وعن صاحب التقريب وجه أنه يصح الفارسة كما قيل به في المزارعة ، وإلحاق ذلك بالمزارعة يقتضي أن من جوز المزارعة والمخابرة جوزها لأنه إن كان الودي من المالك فكالمزارعة ، أو من العامل فكالمخابرة بل الحاجة إلى الفارسة أكثر . قال عتيّ باريذ وهو الأصح للناس ولهذا درج عليه علماء جهة الشجر وحضرموت وغيرهم من غير تكبيره . قال باصبي : وهو عمل أهل المدينة وقد عمل به من لا يشك في علوه وعمله وهو الملقب به والأصالح للناس بحسب ما شرطوه وتراضوا به مما لا يخالف المذهب اهـ .
- (٣) فلا تصح على مبهم كأحد البستانين ، ولا يكفي التحيين في المجلس بل لا بد منه في العقد .
- (٤) فلا تصح على غير مرثي ، فلو كان المالك أعمى وكل من يعقل له ، وفارق صحة شركته لأنها توكيل .
- (٥) فلا تصح على شجر يكون تحت يد غير العامل كأن يجعل بيده ويد المالك .
- (٦) فلا تصح على ما بدا صلاح ثمره لدوات معظم الأعمال وما لم يبد صلاحه تابعاً لما بدا صلاحه فيبطل في الجميع إن اتحد البستان والجنتس والعقد والحمل .

صورة المساقاة^(١)

صُورَةُ الْمُسَاقَاةِ : أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ لِعَمْرٍو : سَاقَيْتُكَ عَلَى هَذَا النَّخْلِ سَنَةً
لِنَتَمَتَّةٍ يَنْصِفُ الثَّمَرُ ، فَيَقُولُ عَمْرٍو : قَبِلْتُ .

الاجارة

الْإِجَارَةُ لُغَةً : انْتِمْ لِلْأَجْرَةِ ، وَشَرْعًا : عَقْدٌ عَلَى مُنْفَعَةٍ^(٢) مَعْلُومَةٍ ،
مَقْصُودَةٍ قَابِلَةٍ لِلْبَدْلِ وَالْإِبَاحَةِ بِمَوْضِعٍ مَعْلُومٍ .

(١) ويكتب في صيغة المساقاة : الحمد لله ، وبعد فقد ساقى زيد عمرا على النخل المعروف
بكذا مساقاة شرعية مدة سنة كاملة أولها نهر كذا بنصفة الثمرة وعليه إصلاح عمر النخل
المدكور وتلقيحه وتنقيته نهره وإصلاح الأجابين وتنحية الحشيش وحفظ الثمر وجذاذه وتحفيظه
يفعل ذلك بنفسه أو بنائيه .

(ويكتب في صيغة المغارسة) وتسمى الخاتمة والمناسبة والمفاخذة : الحمد لله ، وبعد فقد
اتفق زيد وعمرو على أن يفرس عمرو المكان أو الأرض القلاقي ثم يحدده بمائة حفرة بماء
من أنواع النخل ، وعلى عمرو المقلع والمؤن والسقي والتنمية إلى التمتع بعرف الجهة وذلك على
لمناسبة ، تنافسا على ذلك مغارسة صحيحة شرعية ثم يؤرخ .

(وصورة دعوى المساقاة) أن يقول عمرو : أدعى أن زيدا هذا أو الغائب ساقاني على
البيتان القلاقي بجميع ما فيه من النخل على اختلاف أنواعها على أن على سقيها وتمهدها وتنوية
أنهارها وإصلاح حفرها وسواقها وتلقيحها وحفظ ثمرها وجذاذها وغيره بما فيه صلاحها . وعلى
في مقابلة عملي ذلك الثلث من الثمرة الحاصلة منها وأنا مطالب له بما شرط لي من الثمر وقد امتنع
من ذلك فمرر أيها الحاكم بتسليمه إلى . (٢) منه يعلم أن مورد الإجارة المنفعة سواء كانت
واردة على العين أو على الذمة ، وخرج معلومة الجمالة لأن المنفعة فيها مجهولة ، وبمقصود استئجار
تفاحة لشحها لأنها نادرة لا تقصد ، وكذا استئجار بيع لكلمة لا تتبع ، وقابلة للبذل منفعة البضغ
فالمقد عليها لا يسمى إجارة بل يسمى نكاحا ، وبالإباحة إجارة الجوارى للوطء لأنها ليست
مباحة بل هي حرام ، وببوض الإجارة فإنها عقد على منفعة مجانا ، وبمعلوم عوض المساقاة فإنه
مجهول إذ لا يعلم أنه قنطار مثلا وإن كان لا بد أن يكون معلوما بالجزئية .

أركان الإجارة

أَرْكَانُ الْإِجَارَةِ أَرْبَعَةٌ : صِغَةُ ، وَأَجْرَةٌ ، وَمَنْفَعَةٌ ، وَعَاقِدٌ .

شرط صيغة الإجارة

شَرْطُ صِغَةِ الْإِجَارَةِ ، شَرْطُ صِغَةِ الْبَيْعِ إِلَّا عَدَمَ النَّاقِصِ .

شروط الأجرة

شُرُوطُ الْأَجْرَةِ : رُؤْيُهَا إِنْ كَانَتْ مُعَيَّنَةً ، وَكَوْنُهَا مَغْلُومَةً جِنْسًا وَقَدْرًا وَصِفَةً إِنْ لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ ^(١) ، وَكَوْنُهَا حَالَةً ^(٢) مُسْتَلَةً فِي الْمَجْلِسِ فِي إِجَارَةِ الدَّيْمِ ^(٣) .

شروط المنفعة

شُرُوطُ الْمَنْفَعَةِ خَمْسَةٌ : كَوْنُهَا مُتَقَوِّمَةً ^(١) ، وَكَوْنُهَا مَغْلُومَةً ^(٢) ، وَكَوْنُهَا

(١) فلا تصح إجارة دار أو دابة بعمارة وعلف للجهول في ذلك فتصير الأجرة مجهولة ، فإن ذكر قدرا معلوما ككثرة دراهم وأذن له خارج العقد في صرفه في العمارة أو العلف صح .

(٢) كراش مال السلم ، لأن إجارة الدمة سلم في النافع ؛ فلا يجوز فيها تأخير الأجرة ولا تأجيلها ولا الاستبدال عنها ولا الحوالة بها ولا عليها ولا الإبراء منها .

(٣) أما إجارة العين فلا يشترط في صحتها تدليم الأجرة في المجلس معينة كانت الأجرة أو في الدمة ، وتصح الحوالة بها وعليها والاستبدال عنها . (٤) أي لها قيمة ، فلا يصح استئجار شخص لما لا يتعبد بكلمة بيع وإن روجت السلعة ، ولا طي إقامة الصلاة إلا بها

للأذان . (٥) أي عينا وقدرا وصفة ، والمراد علم محلها ؛ فلا يصح اكتراء مجهول كأحد العبدین وكثوب .

مَقْدُورَةِ التَّسْلِيمِ^(١) ، وَكَوْنُهَا وَاقِعَةً لِلْمُسْتَأْجِرِ^(٢) ، وَكَوْنُهَا غَيْرَ مُتَضَمِّنَةٍ
إِسْتِيفَاءَ عَيْنٍ قَصْدًا^(٣) .

شَرَطُ عَاقِدِ الْإِجَارَةِ

شَرَطُ عَاقِدِ الْإِجَارَةِ مِنْ مُؤَجَّرٍ وَمُسْتَأْجِرٍ ، شَرَطُ عَاقِدِ الْبَيْعِ مِنْ بَائِعٍ
وَمُسْتَشْتَرٍ ، سِوَى إِسْلَامِ الْمُسْتَأْجِرِ لِلتَّسْلِيمِ^(٤) .

صُورَةُ إِجَارَةِ الْعَيْنِ^(٥)

صُورَةُ إِجَارَةِ الْعَيْنِ : أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ لِعَمْرُو : آجَرْتُكَ هَذِهِ الدَّارَ سَنَةً
لِتَسْكُنَهَا بِعَائَةِ دِينَارٍ ، فَيَقُولُ عَمْرُو : قَبِلْتُ .

(١) أى حاساً وشرعاً ، فلا يصح اكتراء آبقٍ ومنسوبٍ ولا حائضٍ مسلمةٍ لخدمةٍ مسجدٍ .
(٢) فلا يصح الاستئجار لمبادأةٍ يجب فيها نيةٌ ولم تقبل النيابة كالمصلاوات وإمامتها ، لأن
المنفعة لم تقع في ذلك للمستأجر بل للأجير ، ولا يستحق الأجير شيئاً وإن عمل طامعاً ، فهو لهم ؛
كل ما لا يصح الاستئجار له لا أجره لفاعله وإن عمل طامعاً ؛ أما ما تقبل النيابة كالخج والعمره
والتزكاة والسكفارة فيصح الاستئجار لها . (٣) فلا يصح استئجار بستانٍ لغرض ، لأن
الأعيان لا تملك بعقد الإجارة قصداً بخلافها تبعاً كما في الاستئجار للإرضاع فإن المأين يقع تبعاً .
(٤) أى فإنه لا يشترط سواء كانت إجارة عينٍ أو ذمة وإن كانت إجارة العين مكروهة
دون إجارة الذمة ، وكالمسلم المصحف وآلة الحرب .

(٥) ويكتب في صيغة الإجارة : الحمد لله استأجر عمرو من زيد داره العروقة الحاذة لما
شرفنا الخ كاملة للسكنى ابتداءها من حين العقد فائحة شهر كذا من سنة كذا بأجرة معلومة
قدرها مائة دينار وتبض للمستأجر العين المستأجرة وتبض المالك الأجرة إجارة صحيحة شرعية ،
وإن كانت الإجارة للحج والعمره كتب : الحمد لله أجز فلان نفسه لفلان الوصى الشرعى عن
فلان التوفى إلى رحمة الله تعالى على أن يحج بنفسه عن فلان المذكور حجة الإسلام الواجبة عليه
شرعاً على أن يتوجه إلى مكة للشرقة قاصداً إلى الحج والعمره مع خروج الناس فيحرم من الليقات
الذى يجب الإحرام منه بحجة مفردة كاملة بأركانها وواجباتها وشروطها وسفنها ، ثم يعتبر
عنه عمره من ميقاتها الشرعى مكلة بالشروط على الأوضاع المعبرة ونكون تلك الأفعال =

صورة إجارة الذمة

سُورَةُ إِجَارَةِ الذَّمَّةِ : أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ لِعَمْرُو : أَلَزَمْتُ ذِمَّتَكَ حَقْلَ هَذَا
الْبُرِّ إِلَى بَلَدٍ كَذَا بِهَذَا الدِّينَارِ ، فَيَقُولَ عَمْرُو : قَبِلْتُ .

إحياء الموات

إِحْيَاءُ الْمَوَاتِ الَّذِي يَتَرْتَبُ عَلَيْهِ مِلْكُهُ ^(١) : أَنْ يَهَيِّأَ كُلُّ شَيْءٍ مِنْهُ
لِمَا يُقَصَّدُ مِنْهُ غَالِبًا ^(٢) .

الموات الذي يملك بالإحياء

الْمَوَاتُ الَّذِي يُمْلِكُ بِالْإِحْيَاءِ أَرْضٌ لَمْ تَعْمَرْ فِي الْإِسْلَامِ ^(٣) ، وَلَمْ تَكُنْ
حَرِيمًا عَامًّا ^(٤) .

== والأقوال من تلبية وغيرها ووقوف وغيره عن التوفي والأجر والثواب له ، ومتى وقع منه خلل
وجب بسببه دم كان ذلك متعلقا بمال المستأجر إجارة صحيحة شرعية بأجرة معينة قدرها كذا
مقبوضة أو مؤجلة إلى وقت كذا ثم يؤرخ .

(١) وصورة دعوى الإجارة) أَنْ يَقُولَ عَمْرُو : أَدْعَى أُنَى اسْتَأْجَرْتُ مِنْ زَيْدٍ هَذَا دَارَهُ
الْمَعْرُوفَةَ الْجَادَّةَ لَهَا شَرْقًا لِحَقِّ الِاتِّفَاعِ بِهَا فِي السَّكْنَى وَأَنَا مُطَالِبٌ لَهُ بِتَسْلِيمِ ذَلِكَ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ وَهُوَ
مَمْتَنِعٌ فَرَمَ أَبُهَا الْحَاكِمُ بِذَلِكَ . وَإِنْ أَدْعَى لِلزَّوْجِ وَهُوَ زَيْدٌ هَذَا قَالَ : أَدْعَى أُنَى أَجَرْتُ عَمْرًا
هَذَا دَارِي الْمَعْرُوفَةَ الْجَادَّةَ لَهَا شَرْقًا لِحَقِّ بَائَةِ دِينَارٍ مَدَّةَ سَنَةٍ لَأَسْكُنِي وَأَنَا مُطَالِبٌ لَهُ بِالْأَجْرَةِ
الْمَذْكُورَةِ وَهُوَ مَمْتَنِعٌ مِنَ التَّسْلِيمِ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ فَرَمَ أَبُهَا الْحَاكِمُ بِذَلِكَ . (٢) وَتَمْلِكُ رَقَبَةً
الْمَوَاتِ أَيْضًا بِإِقْطَاعِ الْإِمَامِ إِيَّاهُ تَمْلِكُ رَقَبَتَهُ فَيَمْلِكُهَا الْقَطْعُ بِمَجْرَدِ الْإِقْطَاعِ .

(٣) فَيَعْتَبَرُ فِي الْمَزْرَعَةِ جَمْعُ التُّرَابِ وَنَحْوُهُ حَوْلَهَا وَتَسْوِئَتُهَا وَحَرْثُهَا إِنْ لَمْ تَزِدْ إِلَّا بِهِ
وَتَهْيِئَةُ مَاءٍ لَهَا نَحْوَ حَقَرٍ بَرٍّ إِنْ لَمْ يَكْفِهَا مَطَرٌ مَعْتَادٌ ، وَفِي الْبُسْتَانِ التَّعْوِيطُ وَلَوْ جَمَعَ التُّرَابُ
حَوْلَ أَرْضِهِ بِحَسَبِ الْعَادَةِ وَتَهْيِئَةُ مَاءٍ لَهُ بِحَسَبِ الْعَادَةِ وَالْفَرَسُ لِيَقَعَ اسْمُ الْبُسْتَانِ عَلَيْهِ ، وَفِي
الْمَسْكَنِ مَا ذَكَرَ فِي تَصَوُّرِ الْإِحْيَاءِ . (٣) بَأَنْ لَمْ تَعْمَرْ قَطُّ أَوْ عَمَرَتْ جَاهِلِيَّةً وَلَوْ لَمْ يَعْرِفْ
هَلْ هِيَ جَاهِلِيَّةٌ أَوْ إِسْلَامِيَّةٌ فَقَالَ الرَّمْلِيُّ وَوَالِدُهُ لَا يَدْخُلُهَا الْإِحْيَاءُ . وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ فَكُلُّ مَوَاتٍ .
(٤) وَهُوَ مَا يَجْتَازُ إِلَيْهِ لِحَقِّ الْإِتِّفَاعِ بِالْعَامَرِ ، فَالْحَرِيمُ لِلدَّارِ الْمَرَّةِ وَالْقَنَاءُ وَمَطْرَحُ الرَّمَادِ
وَالسَّكَنَاءُ ، وَلَا حَرِيمٌ لِدَارٍ مَحْفُوفَةٍ بِدَوْرِ أَحْيَيْتُ كُلَّهَا مَعَ إِلَّا الْحَرِيمَ الْمَشْتَرِكِ .

صورة إحياء الموات^(١)

صُورَةُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ : أَنْ يَتِمَّ زَيْدٌ إِلَى بُقْعَةٍ مِنَ الْمَوَاتِ لِيَجْعَلَهَا مَسْكَنًا فَيُحْطِطَ بِهَا بِنَاءً ، وَيَنْصَبَ عَلَيْهَا بَابًا وَيُسْقَفَ بَعْضُهَا .

الوقف

الْوَقْفُ لُغَةً : الْحَبْسُ ، وَشَرْعًا : حَبْسُ مَعِينٍ^(٢) مَمْلُوكٍ^(٣) قَائِلٍ لِلنَّقْلِ^(٤) يُمَكِّنُ الْإِسْتِفَاعَ بِهِ^(٥) مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ^(٦) يَقْطَعُ التَّصَرُّفَ فِي رَقَبَتِهِ^(٧) عَلَى مَضَرِفٍ مُبَاحٍ^(٨) مُوْجُودٍ^(٩) .

أركان الوقف

أَرْكَانُ الْوَقْفِ أَرْبَعَةٌ : وَاقِفٌ ، وَمَوْقُوفٌ عَلَيْهِ ، وَمَوْقُوفٌ ، وَصِيعَةٌ .

-
- (١) ويكتب في صيغة الإقطاع : الحمد لله ، وبعد فقد أقطع وإلى الأمر بمحل ولا يشبه الحاكم فلان فلانا جميع الأرض الفلانية الموات الحرة التي لم يسبق عليها أثر ملك لأحد ، بعدها شرقا الخ إقطاعا صحيحا شرعيا بجميع حقوقها الداخلة فيها والخارجة عنها ثم يؤرخ .
- (٢) خرج به ما في القيمة والمهم كأحد عبده . (٣) أى اللواقف ، فلا يصح وقف مكترى . (٤) خرج به المستولدة والمكتسبة كتابة صحيحة ، لأنهما لا يقبلان النقل .
- (٥) أى ولو مالا كعبد وجيش صغيرين ، وخرج به ما لا يمكن الاستفعا به كالحجار الزمن الذي لا يرجى رؤى . (٦) أى ولو مدة قصيرة أقلها زمن يقابل بأجرة لو أوجر ، وخرج به ما لا ينفع به إلا بذهاب عينه كشمعة للوقود وطعام الأكل وريحان مقطوع للشم ، فلا يصح وقف شيء منه . (٧) متعلق بحبس ، والمراد بالقطع المنع والبال للتصور : أى إن الجنس مصور يقطع بالتصرف . (٨) خرج به الحرام . (٩) أى في الحال ، فلا يصح الوقف على من سيولد للواقف ثم على الفقراء ، ويسمى هذا متقطع الأول .

شروط الواقف

شُرُوطُ الْوَاقِفِ اثنان : الْأَخْتِيَارُ^(١) وَالْأَهْلِيَّةُ التَّبَرُّعُ فِي الْحَيَاةِ^(٢) .

شروط الموقوف عليه

شُرُوطُ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ اثنان : أَنْ لَا يَكُونَ مَعْصِيَةً^(٣) ، وَلِإِسْكَانِ مَمْلُوكِهِ^(٤) إِنْ كَانَ مُعَيَّنًا .

شروط الموقوف

شُرُوطُ الْمَوْقُوفِ ثمانية : كَوْنُهُ عَيْنًا ، وَكَوْنُهَا مُعَيَّنَةً ، وَكَوْنُهَا مَمْلُوكَةً^(٥) وَكَوْنُهَا قَابِلَةً لِلنَّقْلِ ، وَكَوْنُهَا نَافِعَةً ، وَكَوْنُهَا لَا يَذْهَبُ عَيْنُهَا ، وَكَوْنُهُ مُبَاحًا^(٦) ، وَكَوْنُهُ مَقْصُودًا^(٧) .

(١) فلا يصح الوقف من السكره بغير حق ، أما بحق كأن نذر وقف شيء من أمواله وامتنع من وقفه بعد النذر فأكرهه عليه الحاكم فيصح وقفه حينئذ ، فإن امتنع من ذلك وقفه الحاكم على ما يرى فيه المصلحة .

(٢) فلا يصح من محجور عليه يسفه ، وإنما محت وصيته ولو وقف داره لارتفاع الحجر عنه بموته . (٣) جهة كان أو معيناً ، فلا يصح الوقف على عمارة كنيسة للتعبد أو خادم كنيسة للتعبد ، ويصح على فقراء وأغنياء ، وهم من تحرم عليهم الزكاة وإن لم تظهر فيهم قرينة .

(٤) أي للوقوف من الواقف في حال الوقف عليه ، فلا يصح وقف عبد مسلم ونحو مصحف على كافر ، ولا يصح الوقف على جنين لعدم صحة ملكه سواء كان مقصوداً أم تابعاً حتى لو كان له أولاد وله جنين لم يدخل ، نعم إن انفصل دخل معهم إلا إن سمى الواقف الموجودين أو ذكر عددهم فلا يدخل ، ولا على ميت ، ولا على عبد لنفسه ولا على نفسه ولا على بهيمة مملوكة إلا إن قصد مالكها . (٥) نعم يصح وقف الإمام أراضى بيت المال على جهة معين بشرط ظهور المصلحة في ذلك ، إذ تصرفه في ذلك منوط بها كولي البقيع .

(٦) فلا يصح وقف آلة اللهو . (٧) فالوقف درهما للزينة لم يصح لأن الزينة غير مقصودة وكذا لا يصح وقف دراهم للتجارة فيها وصرف ربحها للفقراء وكذا الوصية بها لذلك .

شروط صيغة الوقف

شُرُوطُ صِيغَةِ الْوَقْفِ ثَمَنَةٌ : لَفْظُ بُشَيْرٍ بِالْمُرَادِ ^(١) ، وَالتَّائِيدُ ^(٢) ،
وَالْتَنْجِيزُ ^(٣) ، وَبَيَانُ الْمَصْرِفِ ^(٤) ، وَالْإِلْزَامُ ^(٥) .

صورة الوقف ^(٦)

صُورَةُ الْوَقْفِ : أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ وَقَفْتُ هَذِهِ الدَّارَ عَلَى الْفُقَرَاءِ .

(١) كوقفت وحسبت وسبلت وتصدقنت بكذا على كذا صدقة محرمة أو مؤبدة ، ولا يشترط قبول الموقوف عليه جهة كان أو معينا عند ابن حجر وغيره . وقال الرمي وغيره يشترط قبول الموقوف عليه المعين فورا لا غيره . (٢) بأن لا يؤقت ، فلو قال : وقفت كذا على الفقراء سنة لم يصح ، وهذا فيما لا يضيأى التحرر ، أما هو كالمسجد والرباط فيصبح مؤبدا وبأنه الشرط . (٣) أي عدم التعليق ، فلو قال إذا جاء رأس الشهر فقد وقفت كذا على الفقراء لم يصح ، وهذا أيضا فيما لا يضيأى التحرر ، فلو قال إذا جاء رمضان فقد جعلت هذا المكان مسجدا صبح ولا يصير مسجدا إلا إذا جاء رمضان ، وفيما لم يعلقه بالثبوت فلو قال : وقفت كذا بعد موتى على الفقراء صبح وكان حكم الوصية فيصح الرجوع عنه ، ولو نجز الوقف وعلق الإعطاء بالثبوت جاز . (٤) فلو قال : وقفت كذا لم يصح وإن قال لله عند ابن حجر والرمي ، خلافا لأبي محرمه القائل بصحته حينئذ وأنه يصرف في وجوه القرب ، ولو قال أوصيت بثلث مالي صبح اتفاقا وصرف للفقراء . (٥) فلا يصح بشرط الخيار في إبقاء الوقف والرجوع فيه ببيع أو غيره ولا بشرط تغيير شيء من شروطه كأن يدخل من شاء ويخرج من شاء . (٦) ويكتب في صيغة الوقف : الحمد لله ، وبعد فقد وقف وحسب زيد داره المروقة على الفقراء وفقا صحيحا مؤبدا لا يباع ولا يوهب ولا يملك ولا ينقل ولا يبدل وفقا صحيحا شرعيا جامعا للشروط المعتمدة وجعل النظر لنفسه ثم من بعده للأرشد من أولاده ثم أولادهم وهكذا أبدا ما تناسلوا ثم يؤرخ .

الهبة

أَهْبَةُ لُفَّةٍ : مَأْخُودَةٌ مِنْ هَبَّ يَهْبِي مَرَّةً ^(١) ، وَشَرْعًا : تَمْلِكُ ^(٢) تَطَوُّعًا ^(٣) فِي الْحَيَاةِ ^(٤) .

أركان الهبة

أَرْكَانُ الْهَبَةِ أَرْبَعَةٌ : وَاهِبٌ ، وَمَوْهُوبٌ لَهُ ، وَمَوْهُوبٌ ، وَصِيَّةٌ ^(٥) .

شروط الواهب

شُرُوطُ الْوَاهِبِ اثْنَانِ : الْمَلِكُ حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا ^(٦) ، وَإِطْلَاقُ التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ ^(٧) .

شروط الموهوب له

شُرُوطُ الْمَوْهُوبِ لَهُ : أَهْلِيَّةُ مَلِكٍ مَا يَوْهَبُ لَهُ ^(٨) .

-
- (١) وجه الأخذ منه أنها تَر من يد الواهب إلى يد الموهوب له .
 (٢) فلا تدخل الضيافة ، لأنها إباحة ، لكن يملك الضيف ما أكله بوضعه في فمه ملكا مراعيا بمعنى أنه إن أزدرده : أى لعله استقر في ملكه ، وإن أخرجه تبين أنه باق على ملك صاحبه ولا يدخل الوقف والعارية لأنهما إباحة .
 (٣) خرج به غيره كالبيع والزكاة والنذر والكفارة .
 (٤) خرج به الوصية ، لأن التملك فيها إنما يتم بالقبول وهو بعد الموت .
 (٥) أى إيجاب وقبول ، فلو جهز بنته ولو صغيرة بأمتعة أو اللبس الصبي حليا أو حريرا أو زين زوجته به لم يزل عن ملكه بمجرد ذلك ، فبصدق هو ووارثه عند الاختلاف باليمين أنه لم يحصل منه تملك كنذر وهبة ، لكن يخاف هو على البت ووارثه على نفي العلم ، نعم لو بعث بنته وجهازها إلى دار الزوج وقال هذا جهاز بنتي كان ملكها مؤاخذا له بإقراره لا إن قال جهزت بنتي بهذا .
 (٦) فتصح هبة نحو الصوف من الأضحية الواجبة الخارجة عن ملكه بالنذر لكونه له بها نوع اختصاص وهبة حق التبحر وهبة للضرورة ليلتها لضررتها .
 (٧) فلا تصح من المحجور عليه ولا من وليه في مال محجوره ولا من مكاتب بغير إذن سيده .
 (٨) ويقبل لعبير للكلف ولله ، فلا تصح للجل ولا لبهية .

شروط الموهوب

شُرُوطُ الْمَوْهُوبِ ثَمَنَةٌ : أَنْ يَكُونَ مُتَمَلِّكًا^(١) ، وَأَنْ يَكُونَ طَاهِرًا^(٢) ،
وَأَنْ يَكُونَ مُتَقَرَّبًا^(٣) ، وَأَنْ يَكُونَ مَقْدُورًا عَلَى تَسْلِيمِهِ^(٤) ، وَأَنْ يَكُونَ
مُتَمَلِّكًا لِلْوَاهِبِ .

شرط صيغة الهبة

شُرُوطُ صِيغَةِ الْهَبَةِ : شُرُوطُ صِيغَةِ الْبَيْعِ^(٥) .

صورة الهبة^(٦)

صُورَةُ الْهَبَةِ : أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ لِعَمْرٍو : وَهَبْتُكَ هَذَا الْكِتَابَ ، فَيَقُولَ
عَمْرٍو : قَبِلْتُ .

-
- (١) فلا تصح هبة المجهول كأن يقول : وهبتك أحد هذين العبدين .
(٢) فلا تصح هبة النجس ، فتمتنع هبة الاختصاص كجلد الميتة والحمار المحترمة بمعنى عليهما
أما بمعنى قول اليد عنها فتصح . (٣) فلا تصح هبة الحشرات وآلة اللهو ، نعم يستثنى هبة
نحو حرق البر عما لا يتعمول فإنها تصح مع انتفاء النفع به لقلته ، قال ابن حجر : ومعنى الهبة فيه :
قول اليد عنه لأعليك لعدم عمّوله . وقال غيره : بل معناها التحريك . (٤) فلا تصح هبة
الغصوب لغير قادر على انتزاعه . (٥) حتى موافقة القبول للإيجاب عند ابن حجر والرملي ،
فلو وهب له شيئين قبل أحدهما لم يصح ، وقيل بالصحة . واعلم أن العين الموهوبة لأمالك بمجرد
العقد وإنما تلك بالقبض ، إذن الواهب ، فإذا قبضها بإذنه ملكها ولم يكن للواهب الرجوع فيها
إلا إن كان أصلاً للموهوب له من جهة أبيه أو أمه وكانت العين الموهوبة في سلطته فيمتنع
الرجوع بزوالها وإن عاد إليه الملك لأنه الآن غير مستفاد من الأصل حتى يزيله بالرجوع فيه ،
ولو مات الواهب أو المنهب قبل القبض لم تنسخ الهبة بالمعنى الشامل للهدية والصدقة بل يقوم
وارثه مقامه ، فلو ارث للتهب الامتناع من القبض ولو ارث الواهب الرجوع وله الامتناع من
الإذن في الإقباض ويكون ماسكاً له . (٦) ويكتب في صيغة الهبة : الحمد لله ، وبعد فقد
وهب زيد لعمرو ما هو بيده وملكه ونحت تصرفه ، وذلك نسخة من كتاب كذا وبصفها—

اللقطة

الَلَقْطَةُ أَلْعَةُ : الشَّيْءُ الْمُنْقَطُّ ، وَشَرْعًا : مَا ^(١) وَجِدَ مِنْ حَقٍّ مُخْتَرَمٍ غَيْرِ مُحَرَّرٍ ^(٢) لَا يَعْرِفُ الْوَالِدُ مُسْتَحِقَّهُ .

أركان اللقطة

أَرْكَانُ اللَّقْطَةِ ثَلَاثَةٌ : النِّقَاطُ ^(٣) ، وَالتَّحْيِطُ ، وَالتَّعْلُفَةُ .

أقسام اللقطة وأحكامها

أَقْسَامُ اللَّقْطَةِ عَشْرَةٌ : مَالٌ حَيَوَانٌ أَدْبَى كَرَفِيْقٍ غَيْرِ مُبَيَّرٍ ^(٤) وَحُكْمُهُ

— هبة صحيحة شرعية بلا عوض وقبلة للوهوب له قبولاً شرعياً وقبضه قبضاً صحيحاً ثم يؤرخ .
(وصورة دعوى الهبة) أن يقول عمرو : أدعى أن زيدا هذا وهبي هذا الكتاب الذي بيده هبة صحيحة شرعية وأقبضني به وبأمره التسليم إلى وقد طالبته به وهو يمنع ، قرره أيها الحاكم بذلك . (١) أى مال أو اختصاص حيوان أو غيره . (٢) خرج به ما أفقته الرخ في ملك إنسان أو ألقاه هارب في حجره ولم يعلم مالكة أو وجد بعد موت مورثه من الودائع المجهولة ولم يعرف ملاكها فأمره لبيت المال يتصرف فيه الإمام إلا إن كان جائراً فأمره لمن هو في يده ، فإن عرف المالك في شيء من ذلك ولو بعد زمان طويل فهو باق على ملكه ولا رجوع لأخذه على مالكة بما أفق عليه ولو حيواناً إلا إن كان بإذن وإنشاد .

(٣) وهو مندوب لوائق بأماثته ، ويسن له الإشهاد بالنقاط مع تعريف شيء من اللقطة للشهود ، ويصح من الفاسق مع الكراهة ، وتزنع منه وتسلم أمدل ويضم له مشرف في التعريف ويصح أيضاً من الصبي والمجنون ، وتزنع اللقطة الوالى ويعرفها ويتملكها لهما إن رأى ذلك مصلحة لهما ، فإن قصر في تزاعها انتقلت ولو ياتلأتهما ضمن في مال نفسه ، ومن أخذ لقطة لأخيانة فأمين وإن قصد الأخيانة بعد أخذها ما لم يتملك أو يختص بعد التعريف ، ويجب تعريفها وإن ألقطها لحفظ ، وإن أخذها للأخيانة فضا من وليس له تعريفها لئتملكها بعده ، بل يجب عليه دفعها للقاضي ما لم يقصد الحفظ وترك الأخيانة وبأنهم القاضي قبول لقطة دفعت له .
(٤) فإنه يجوز لفظه مطلقاً وكذا للمبزر زمن النهب ومحل لقط الأمة إن كان لحفظ مطلقاً أو للتملك ولم تحل له .

تَحْيِيرُ اللَّاقِطِ بَيْنَ امْتِنَانِهِ ، وَيَبْعُهُ ثُمَّ تَعْرِيفُهُ ^(١) لِيَتَمَلَّكَ اللَّاقِطُ أَوْ الثَّعْنُ ^(٢) .
وَمَالَ حَيَوَانَ غَيْرِ آدَمِيٍّ لَا يَمْتَنِعُ بِنَفْسِهِ مِنْ صِفَارِ السَّبَاعِ ^(٣) ، كَشَفَاةٍ وَجَدَهُ
بِفَازَةٍ ؛ وَحُكْمُهُ تَحْيِيرُهُ بَيْنَ حِفْظِهِ وَتَمَلُّكِهِ ثُمَّ أَكْلُهُ فِي الْحَالِ ^(٤) وَغُرْمِ
قِيَمَتِهِ ، وَيَبْعُهُ وَحِفْظِ تَمَلُّكِهِ ثُمَّ تَعْرِيفُهُ لِيَتَمَلَّكَ الثَّعْنُ . وَمَالَ حَيَوَانَ غَيْرِ آدَمِيٍّ
لَا يَمْتَنِعُ بِنَفْسِهِ مِنْ صِفَارِ السَّبَاعِ وَجَدَهُ بِمُزَانٍ ^(٥) ، وَحُكْمُهُ تَحْيِيرُهُ بَيْنَ
حِفْظِهِ وَتَمَلُّكِهِ بَعْدَ تَعْرِيفِهِ ، وَيَبْعُهُ وَحِفْظِ تَمَلُّكِهِ ثُمَّ تَعْرِيفُهُ لِيَتَمَلَّكَ الثَّعْنُ .
وَمَالَ حَيَوَانَ غَيْرِ آدَمِيٍّ يَمْتَنِعُ بِنَفْسِهِ ^(٦) مِنْ صِفَارِ السَّبَاعِ ، كَحِصَانٍ وَطَلِيٍّ
وَحَامَةِ وَجَدَهُ بِصَحْرَاءٍ آمِنَةٍ ، وَحُكْمُهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَخْذُهُ إِلَّا لِلْحِفْظِ

(١) أي في الأسواق وأبواب المساجد عند خروج الناس من الجماعات في بلد اللقيط ، فإن
كان بصحراء ففي مقصده ، ويكون التعريف مدة سنة من وقته أي التعريف أولاً كل يوم
مرتين طرفه أسبوعاً ، ثم كل يوم مرة طرفه أسبوعاً أو أسبوعين ، ثم كل أسبوع مرة أو مرتين
إلى أن يتم سبعة أسابيع ، ثم كل شهر كذلك بحيث لا ينسى أنه تكرر لما مضى . ويندب
ذكر بعض أوصاف اللقطة في التعريف ، هذا إن لم تكن خبثاً حقيراً وإلا فيعرف الذي
لا يعرض عنه غالباً إلى أن يظن إعراضاً فاقده عنه غالباً كزبينة فلا يعرف بل يستبد به واجده .
(٢) ولا بد في كل ذلك من لفظ أو ما في معناه كتملكك لأنه تملك مال يبدل فافتقر
إلى ذلك . ويكتب في صفة اللقطة : الحمد لله ، وبعد فقد تملك فلان اللقطة التي وجدها بكذا
كذا وهي كذا ووصفها بالصفات التي تميزها وذلك بعد تعريفها على العادة والزم بأنه متى ظهر
مالها وهي باقية ردها له أو قد تلفت غرم مثلها أو قبضتها حينئذ وأشهد على نفسه بذلك
ثم يؤرخ .

(٣) كدواب وتمر وفهد فإنها صغرة بالنسبة لنحو الأسد ، وقيل المراد صغار المذكورات
أي الصغار منها . (٤) زاد الماوردي جواز تملكه في الحال ليستبقه حياً لدر أو نسل .
(٥) المراد به الشارع والمساجد ونحوها لأنها مع الموات بحال اللقطة ؛ وأما ما يجده
في الأرض المملوكة فلدى اليد إن ادعاه ، فإن لم يدعه فلن قبله إلى أن ينتهي الأمر إلى المني ،
فإن لم يدعه فللقطة حيث لم يرج مالها . (٦) أي بقوة الحصان أو بعدو كالظلي
أو بطيران كالطامة .

فَقَطْ . وَمَالَ حَيَوَانَ غَيْرِ آدَمِيٍّ يَنْتَنِعُ بِنَفْسِهِ مِنْ صِغَارِ السَّبَاعِ وَجَدَهُ بِصَعْرَاءَ
غَيْرِ أَمْنَةٍ ، وَحُكْمُهُ تَحْيِيرُهُ بَيْنَ حِفْظِهِ وَتَمْلُكِهِ بِعَدِّ تَعْرِيفِهِ . وَمَالَ حَيَوَانَ
غَيْرِ آدَمِيٍّ يَنْتَنِعُ بِنَفْسِهِ مِنْ صِغَارِ السَّبَاعِ وَجَدَهُ بِمُزَانٍ ، وَحُكْمُهُ تَحْيِيرُهُ
بَيْنَ حِفْظِهِ ، وَبَيْعِهِ وَحِفْظِ تَمَنُّهِ . وَمَالَ غَيْرِ حَيَوَانَ يَبْقَى عَلَى الدَّوَامِ بِإِلَّا عِلَاجٍ
كَذَهِبٍ وَفَضَةٍ ؛ وَحُكْمُهُ تَحْيِيرُهُ بَيْنَ حِفْظِهِ وَتَمْلُكِهِ بِشَرْطِ الضَّمَانِ . وَمَالَ
غَيْرِ حَيَوَانَ يَبْقَى عَلَى الدَّوَامِ لَسَكَنِ بِعِلَاجٍ كَرُطَبٍ ، وَحُكْمُهُ أَنْ يَفْعَلَ فِيهِ
مَا فِيهِ الْمَصْلَحَةُ ^(١) مِنْ بَيْعِهِ وَحِفْظِ تَمَنُّهِ ثُمَّ تَعْرِيفِهِ لِيَتَمَلَّكَ الثَّمَنُ ، أَوْ يُجَفِّفَهُ ^(٢)
وَحِفْظِهِ . وَمَالَ غَيْرِ حَيَوَانَ لَا يَبْقَى عَلَى الدَّوَامِ كَهَرَبَسَةٍ ، وَحُكْمُهُ تَحْيِيرُهُ بَيْنَ
تَمْلُكِهِ ثُمَّ أَكْلِهِ وَغَرَمِ بَذَلِهِ ^(٣) ، وَبَيْعِهِ وَحِفْظِ تَمَنُّهِ ، ثُمَّ تَعْرِيفِهِ لِيَتَمَلَّكَ
الثَّمَنُ . وَغَيْرُ مَالٍ كِكَلْبٍ نَافِعٍ ، وَحُكْمُهُ تَحْيِيرُهُ بَيْنَ الْإِخْتِصَاصِ
وَالْحِفْظِ .

اللقيط

الْلَّقِيطُ لُغَةً : مَا خُوِذَ مِنَ اللَّقْطِ ، وَهُوَ مُطْلَقُ الْأَخْذِ ، وَشَرْعًا صَيٌّ ^(١)
أَوْ مَجْنُونٌ ^(٢) لَا كَافِلَ لَهُ ^(٣) مَعْلُومٌ ^(٤) .

-
- (١) أَيْ لِلذَّكَاءِ . (٢) فَإِنْ تَبَرَّعَ الْمَلْطُطُ أَوْ غَيْرُهُ بِالْجَفِيفِ فَظَاهِرٌ ، وَإِلَّا بَاعَ جُزْأً
مِنْهُ بِإِذْنِ الْحَاكِمِ لِتَجْفِيفِ بَاقِيهِ أَوْ افْتَرَسَ عَلَى الْمَالِكِ مَا يَجْفِئُهُ بِهِ .
(٣) وَهُوَ الْمَثَلُ فِي الْمَلِكِيَّةِ وَالْقِيَمَةِ فِي التَّقْوِيمِ . (٤) وَلَوْ بِمِزَا . (٥) وَلَوْ بِالْفَا .
(٦) أَيْ مِنْ آبٍ أَوْ جَدٍّ أَوْ مِنْ يَقُومُ مَقَامَهُمَا كَالْوَصِيِّ وَالْقِيَمِ .
(٧) بَأَنَّ لَمْ يَكُنْ كَافِلًا أَصْلًا أَوْ لَهُ كَافِلٌ غَيْرُ مَعْلُومٍ .

حكم لقط اللقيط

حُكْمُ لَقَطٍ ^(١) اللَّقِيطِ : الرُّجُوبُ الْكِفَايُ ^(٢) .

أركان اللقط

أَرْكَانُ اللَّقَطِ الشَّرْعِيِّ ^(٣) ثَلَاثَةٌ : لَقَطٌ لُفْوِي ^(٤) ، وَلَاقِطٌ ، وَمَلْقُوطٌ .

شروط اللاقط

شُرُوطُ اللَّاقِطِ ثَلَاثَةٌ الْحُرِّيَّةُ ^(٥) ، وَالرُّشْدُ ، وَالْعَدَالَةُ .

الجمالة

الْجَمَالَةُ لِمَا : اِذَا لَمْ يَلْمَ يُجْعَلْ لِلْإِنْسَانِ عَلَى شَيْءٍ ، وَشَرْعًا : الزَّيْلُ عَوَضٍ

مَقْلُومٍ ^(٦) عَلَى تَحْمِلِ مُعْتَبَرٍ .

أركان الجمالة

أَرْكَانُ الْجَمَالَةِ أَرْبَعَةٌ : تَحْمِلٌ ، وَجُعْلٌ ، وَصِغَةٌ ، وَعَاقِدَةٌ .

(١) وكذا كفايته . (٢) إن علم به أكثر من واحد ، وإلا ففرض عين ،

ويجب الإشهاد على اللقط وعلى ماسح اللقيط ، ويكتب في صيغة اللقط : الحمد لله ، وبعد فقد
أقر فلان بأنه القبط فلانا الصغير النبوذ بشوارع كذا أو مسجد كذا ، ثم يذكر مثوته إن
كانت من ماله المختص به بإذن القاضي فلان ، وإن كان الإنفاق من بيت المال ذكره ،
أو إقراض له بإذن الإمام وأشهد على جميع ذلك ثم يؤرخ .

(٣) وهو المستكمل للشروط . (٤) وهو مطلق الأخذ .

(٥) فلا يصح اللقط من به رق أو كفر أو سب أو جنون أو فسق أو سفه ، فيزج الحاكم

اللقيط منه ، نعم للكافر العدل في دينه النفاط الكافر وإن اختلفا ديناً ، وللهي النفاط الحربي

لا العكس . (٦) إن لم يصبر عليه ، ففي بناء حائط يذكر موضعه وطوله وعرضه وارتفاعه

وما يبنى به ، وفي الحياطة يستبر وصفها ووصف الثوب ، فإن عسر عليه جاز أن يكون مجهولاً .

شروط عمل الجمالة

شُرُوطُ عَمَلِ الْجَمَالَةِ ثَلَاثَةٌ : أَنْ يَكُونَ فِيهِ كُلْفَةٌ ^(١) ، وَأَنْ لَا يَتَمَيَّنَ ^(٢) ،
وَأَنْ لَا يُوَثَّقَ ^(٣) .

شرط جعل الجمالة

شَرَطُ جَعْلِ الْجَمَالَةِ ، شَرَطُ تَمَنِ الْمَبِيعِ ^(٤) .

شرط صيغة الجمالة

شَرَطُ صِيغَةِ الْجَمَالَةِ : لَفْظُ مِنْ : مَرَفٍ الْمُتْلِزِمِ ^(٥) يَدُلُّ عَلَى إِذْنِهِ
فِي الْعَمَلِ بِجَعْلِ .

شروط عاقد الجمالة

شُرُوطُ عَاقِدِ الْجَمَالَةِ أَرْبَعَةٌ : إِطْلَاقُ تَصَرُّفِ الْمُتْلِزِمِ ^(٦) وَاخْتِيَارُهُ ^(٧) ،

- (١) فلا جعل فيما لا كلفة فيه ؛ كَأَنْ قَالَ : مَنْ دَلَّنِي عَلَى مَالِي فَلَهُ كَذَا فِدْلُهُ عَلَيْهِ وَهُوَ يَبِيدُ غَيْرُهُ وَلَا كَلْفَةٌ .
- (٢) فلا جعل فيما تعين كأن قال : مَنْ رَدَّ مَالِي فَلَهُ كَذَا فَردُهُ مِنْ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ لِنَحْوِ غَضَبٍ .
- (٣) لأن تأقيته قد يفوت القرض فيفسد العقد .
- (٤) فما لا يصح ثمنًا لجهل أو نجاسة أو غيرها يفسد العقد كالبيع ، وللعامل في جعل فاسد يقصد أجرة مثل بخلاف ما لا يقصد كالدم ، ويستثنى من اشتراط العلم بالجعل ما لو جعل الإمام لمن يدل على قلعة جعلًا تكاريهًا منها فإنه يجوز مع جهالة العوض .
- (٥) بخلاف طرف العامل فلا يشترط له صيغة ؛ أي قبول .
- (٦) فلا يصح التزام صبي ومجنون ومعتور سفيه .
- (٧) فلا يصح التزام مكره ، وأما العامل فلا يتأتى إكراهه على العقد ، لأنه لا يشترط قبوله وإنما يتأتى إكراهه على العمل وهو بعد العقد .

وَعِلْمُ الْعَامِلِ ^(١) بِالْإِلْتِزَامِ ^(٢) ، وَأَهْلِيَّةُ الْعَامِلِ الْمُسَيِّ ^(٣) لِلْعَمَلِ ^(٤)

صورة الجمالة ^(٥)

صُورَةُ الْجَمَالَةِ : أَنْ يَقُولَ ^(٦) زَيْدٌ لِعَمْرٍو : إِنْ رَدَدْتَ آبِي فَقَدْ دِينَارٌ
فَيْرَدُهُ ، أَوْ يَقُولَ ^(٧) : مَنْ رَدَّ آبِي فَلَهُ دِينَارٌ ، فَيْرَدُهُ مِنْ تَأَهَّلَ لِلْعَمَلِ .

الوديعة

الْوَدِيعَةُ لُغَةً : مَا وَضِعَ عِنْدَ غَيْرِ مَالِكِهِ لِحِفْظِهِ ^(٨) ، وَشَرْعًا : الْمُقَدُّ
الْمَقْضَى لِلِاسْتِحْقَاقِ ^(٩) .

(١) ولو غير معين .

(٢) فلو قال إن ردَّ أبي زيد فله كذا فرده غير عالم بذلك لم يستحق شيئاً ، أو من ردَّ أبي
فله كذا فرده من لم يعلم بذلك لم يستحق شيئاً . (٣) أما غير المعين فلا تشترط أهليته
حين الداء للعمل . وصورته : أَنْ يَكُونَ حال النداء غير أهل كصغير لا يقدر تم بصير أهلاً وردَّ
لسكوته سمع النداء أو بلغه حين صبرورته قادراً . (٤) أي قدرته عليه وقت النداء والرد
فتصح من هو أهل لذلك ولو عبداً وصبياً ومجنوناً لهما نوع تمييز ومحجور سفيه ولو بلا إذن ،
بخلاف صغير لا يقدر على العمل لأن منفعته معدومة وليس لنا عقد يصح مع الصبي للميز والمجنون
الذي له نوع تميز إلا هذا . (٥) ويكتب في صيغة الجمالة : الحمد لله ، وبعد فقد
جاءل زيد عمراً على ردَّ عبده الآبق للعروف بمجمل قدره دينار ، فإذا فعل ذلك استحق عليه
الجعل المذكور استحقاقاً شرعياً وأذن الجاعل المدجول له أَنْ ينفق على آبقه من حين يجده إلى
حين إحضاره وتسليمه إليه ويرجع بذلك على الجاعل إذا شرعياً تم يؤرخ .

(٦) مثال لما عين فيه العامل . (٧) مثال لما عين فيه العامل .

(٨) فهي بمعنى العين الوديعة . (٩) وتطلق شرعاً أيضاً على العين المستحقة .

فإطلاقها عليها مشترك بين اللمة والشرع .

أركان الوديعة

أَرْكَانُ الْوَدِيعَةِ ^(١) أَرْبَعَةٌ : وَدِيعَةٌ ^(٢) ، وَصِيفَةٌ ، وَمُودِعٌ ، وَوَدِيعٌ .

شرط الوديعة

شَرَطُ الْوَدِيعَةِ كَوْنُهَا مُحْتَرَمَةً ^(٣) .

شرط صيغة الوديعة

شَرَطُ صِغَةِ الْوَدِيعَةِ : اللَّفْظُ مِنْ أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ ، وَعَدَمُ الرَّدِّ مِنَ الْآخَرِ ^(٤) .

شرط المودع والوديع

شَرَطُ الْمُوَدِّعِ وَالْوَدِيعِ : إِطْلَاقُ التَّصَرُّفِ ^(٥) .

(١) أى الإيداع . (٢) أى عين مودعة .

(٣) وإن لم تكن متمولة ولو نجسة كعبة برّ وكلب يذبح ، بخلاف غير المحترمة ككلب لا يتبع وآلة لحد . (٤) فلو قال الوديع أودعنيها فدفعها له

ساكتا كفى . (٥) أى بحيث يسمح تصرفه في الشيء المودع ، فلا يودع كافر مصحفا

ولا مسلما ، ولا محرم صيدا ، ولا يودع ناقص ناقصا ولا كاملا ، ولا كامل ناقصا ، فلو أودع نحو صبي ناقصا مثله أو كاملا ضمن كل منهما ما أخذه منه لبطان الإيداع ، ولو أودع كامل ناقصا لم يضمن إلا بإتلافه لا بغيره . ولو بالتفريط ، وأما إيداع السكامل كاملا فهو مقصود الباب ولا ضمان فيه إلا بالتفريط ، وقبول الوديعة مستحب عبثا لمن انفرد ، وكفاية لمن تعدد إن لم يخش ضياعها بأن قدر صاحبها على حفظها وإلا وجب قبولها ، لكن لا يجبر على إتلاف منفعة ومنفعة حرزه مجانا ويعزم القبول عند العجز عن الحفظ ، ويكره عند القدرة لمن لا يثق بأمانة نفسه إن لم يعلم به للمالك وإلا فيباح .

صورة الوديعة^(١)

صُورَةُ الْوَدِيعَةِ : أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ لِعَمْرٍو : أَوْذَعْتُكَ هَذَا الْكِتَابَ ، فَيَقُولُ
عَمْرٍو : قَبِلْتُ ، أَوْ يَأْخُذَ الْكِتَابَ .

الفرائض

الْفَرَائِضُ : جَمْعُ فَرِيضَةٍ^(٢) ؛ مَأْخُودَةٌ مِنَ الْقَرْضِ ، وَهِيَ لُفَةٌ التَّقْدِيرِ^(٣) ،
وَشَرْعًا^(٤) : اسْمٌ لِلتَّصْيِبِ مَقْدَرِ^(٥) ، شَرْعًا^(٦) : لِوَارِثِ^(٧) .

ما يتعلق بتركة الميت

يَتَمَلَّقُ بِتَرَكَةِ الْمَيِّتِ خَمْسَةُ حُقُوقٍ مُرَتَّبَةٍ^(٨) : الْأَوَّلُ الْحَقُّ الْمُتَعَلِّقُ

(١) ويكتب في صيغة الوديعة : الحمد لله ، وبعد فقد استودع زيد عمرا نسخة المروقة من كتاب كذا واستحفظه لإياها بأن يحملها في حوز المثل ويتعهدا ويدفع متلفاتها متى طلب المودع الوديعة ردها الوديع إليه ، أو مات ردها لوارثه أو جرت ردها إلى السلطان ويعلم بها أمينا من عياله ثم يؤرخ . (٢) بمعنى مفروضة .

(٣) يقال فرض القاضي النفقة : أى قدرها . (٤) أى هنا : لأنه يطلق على ما قبل الحرام والمندوب ونحوها . (٥) كالربع والثمن ؛ وخروج به التصيب فإنه ليس مقدرا بل يأخذ العاصب جميع التركة إن انفرد وما أبقت الفروض إن لم تستغرق التركة وإلا سقط . ثم اعلم أن العسبة ثلاثة أقسام : عاصب بنفسه ، وعاصب بغيره ، وعاصب مع غيره ، فالعاصب بنفسه جميع الذكور إلا الزوج والأخ للأُم ، والعاصب بغيره البنات مع البنين والأخوات مع الإخوة ، والعاصب مع غيره الأخوات مع البنات . والجهة للأقدمة من جهات العسوبة تحجب من بعدها وهى : البنوة ثم الأبوة ثم الجدوة ، والأخوة ثم بنوة الأخوة ثم العمومة ثم الولاء ثم بيت المال ، فإذا استوت قدم الأقوى وهو ذو القرابتين على الضعيف وهو ذو القرابة الواحدة فيقدم الأخ الشقيق على الأخ للأب . (٦) خرج به الوصية . (٧) خرج به ربع العشر في الزكاة . (٨) أى مقدم بعضها على بعض وجوبا عند ضيق التركة وإلا فندبا ، فلو دفع الوصى مثلا مائة للدائن ومائة للموصى له ومائة للوارث معا صح كما استوجه في النجفة ، لأن ما فيها مقارنة فقط .

بَعَيْنِ التَّرَكَةِ^(١) كَالزَّكَاةِ^(٢)، وَالرَّهْنِ^(٣)، الثَّانِي مَوْنُ التَّجْهِيزِ بِالْمَعْرُوفِ^(٤)
الثَّالِثُ الدُّيُونُ الْمُرْسَلَةُ فِي الدَّيْنَةِ^(٥) . الرَّابِعُ الْوَصَايَا بِالثَّلَثِ^(٦) فَكَادُونَةُ
لِأَجْنَبِي^(٧) . الْخَامِسُ : الْإِرْثُ .

معنى الإرث لغة وشرعا^(٨)

الْإِرْثُ لُغَةً : الْبَقَاءُ^(٩) وَاتِّعَالُ الشَّيْءِ مِنْ قَوْمٍ إِلَى قَوْمٍ آخَرِينَ ، وَشَرْعًا :
حَقٌّ^(١٠) ، قَابِلٌ لِلتَّجَرُّؤِ^(١١) يَنْبُتُ لِحُتْمَقٍ بَعْدَ مَوْتِ^(١٢) مَنْ لَهُ ذَلِكَ لِقَرَابَةٍ
بَيْنَهُمَا أَوْ نَحْوَهَا^(١٣) .

أركان الإرث

أَرْكَانُ الْإِرْثِ ثَلَاثَةٌ : وَارِثٌ ، وَمَوْرُوثٌ ، وَحَقٌّ مَوْرُوثٌ .

- (١) أَيْ بَعَيْنِ مِنْهَا .
- (٢) وَصُورَتُهَا أَنْ تَتَنَاقِزَ الزَّكَاةُ بِالْإِصَابِ وَيَكُونُ النَّصَابُ
- بَاقِيًا لِنَقْدِ الزَّكَاةِ .
- (٣) صُورَتُهُ أَنْ تَكُونَ الزَّكَاةُ أَوْ إِعْطَا مَرْهُونَةً بِدِينٍ عَلَى الْمِثْلِ
- يُقِضَى مِنَ الرَّهْنِ دَيْنُهُ مَقْدَمًا عَلَى مَوْنِ التَّجْهِيزِ وَسَائِرِ الْحَقُوقِ .
- (٤) أَيْ بِحَسَبِ إِسَارِهِ وَإِعْسَارِهِ ، وَلَا عِبْرَةَ بِمَا كَانَ عَلَيْهِ فِي حَيَاتِهِ مِنْ إِسْرَائِهِ وَتَقْتِيرِهِ .
- (٥) وَهِيَ الَّتِي لَمْ تَتَعَلَّقْ بِعَيْنٍ مِنَ التَّرَكَةِ .
- (٦) أَيْ ثَلَاثَ مَا بَقِيَ بَعْدَ الدِّينِ وَمَوْنِ
- التَّجْهِيزِ .
- (٧) وَهُوَ مَنْ لَيْسَ يُوَارِثُ لِدَيْتٍ بِالْعَمَلِ .
- (٨) وَصُورَةُ دَعْوَى الْإِرْثِ
- أَنْ يَقُولَ : أَدْعِي بَأَنِّ فُلَانًا مَاتَ وَأَنَا ابْنُهُ لِعَلَّيْهِ أَوْ أَخُوهُ لِأَبِيهِ أَوْ عَمُّهُ أَوْ جَدُّهُ ، وَبَيْنَ الْجِهَةِ
- الْحَازِئَةِ لِإِرْثِهِ لَا دَوَارِثَ لَهُ سِوَايَ أَوْ لِنَحْصَرِ إِرْثِهِ فِي وَفِي ذَلِكِ لَا وَارِثَ لَهُ سِوَانَا وَلَا مَاعٍ
- يَحْبِبُنَا عَنْ إِرْثِهِ ، وَلِي بَيِّنَةٌ تَشْهَدُ بِذَلِكَ .
- (٩) فَمِنْ أَسْمَائِهِ تَعَالَى الْوَارِثُ . أَيْ الْبَاقِي بَعْدَ
- فَنَاءِ الْحَاقِقِ .
- (١٠) يَشْمَلُ الْمَالَ وَحَقَّ الْخِيَارِ وَالشَّفْعَةَ وَالْقَصَاصَ وَالْجُرْأَتِمْتَةَ وَنَحْوَهَا .
- (١١) خَرَجَ بِهِ وَلا يَتَكَلَّحُ فِيهَا لِاتِّعَالِ الْجَزَى وَإِنْ انْقَلَبَ لِلْأَبْنَاءِ بَعْدَ مَوْتِ الْأَقْرَبِ
- فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْإِخْوَةِ بَعْدَ الْأَبِّ مِثْلًا لَهُ وَلا يَتَكَلَّمُ .
- (١٢) خَرَجَ بِهِ الْحَقُوقُ الثَّابِتَةُ
- بِالشَّرَاءِ وَنَحْوِهِ فَإِنَّهَا حَقٌّ قَابِلٌ لِلتَّجَرُّؤِ يَنْبُتُ لِحُتْمَقٍ . لَكِنْ فِي حَيَاةِ مَنْ كَانَ لَهُ ذَلِكَ .
- (١٣) خَرَجَ بِهِ الْوَصِيَّةُ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهَا تَمْلِكُ بِالْمَوْتِ .

أسباب الإرث

أسباب الإرث أربعة: قرابة^(١)، ونكاح^(٢)، وولاء^(٣)، وبهجة^(٤) الإسلام^(٥)

شروط الإرث

شروط الإرث أربعة: تحقق موت الموروث^(١)، وتحقيق حياة الوارث^(٢) بموت الموروث، ومعرفة إدلأه للنسب بقرابة أو نكاح أو ولاء، والعلم ببهجة الإرث بالنسبة للقاضي والمفتي^(٣).

(١) هي الأبوة والبنوة والإدلاء بأحدهما .

(٢) هو عقد الزوجية الصحيح وإن لم يحصل وطء ولا خلوة .

(٣) بفتح الواو، وهو عصوية سبها نعمة للعنق على رقيقه ، فمن مات ولا عصبه له بنسب وله منق قلّه ماله كله أو الفاضل بعد الفروض ، فإن مات العنق أو قام به مانع فلصبته التعصيين بأنفسهم كالأبن والأخ لا بالغير كالنبت ولا مع الغير كالأخت ولا من لبس من العصبه كالأخ الأم والأم ، وترتيب العصبه هنا كترتيبهم في النسب إلا أن أمًا للعنق وابنه يقدمان على جده ، فإن لم يكن للعنق عصبه فلهنق العنق ثم عصبته ، ولا ترث امرأة إلا من باشرت عتقه أو كان متحميا إليه بنسب أو ولاء . (٤) فيرث بها بيت المال إن كان منتظما .

(٥) أى حفيظة بالمشاهدة أو بشهادة عدلين أو إلحاقه بالوفاى حكما كما في حكم الفاضى بموت الفقود اجتماعا بعد غيبته مدة يظن على الظن أنه لا يعيش بعدها غالبا أو تقديرا كما في الجنين المنفصل بحناية على أمه توجب النرة فتورث عنه بتقدير أنه كان حيا ثم مات .

(٦) أى بعد موت الموروث بالمشاهدة أو البينة أو إلحاقه بالأحياء تقديرا .

(٧) أى أن هذا الشرط مختص بالفاضى والمفتى ، فلا يكتفى بقوله الشاهد : هذا وارث فلان الميت حتى يعين الجهة التى اقتضت الإرث منه ، ولا يكتفى بقوله هو ابن عمه حتى يبين الدرجة التى اجتماعها فيها .

موانع الإرث

مَوَانِعُ الْإِرْثِ أَرْبَعَةٌ : الْقَتْلُ ^(١) ، وَالرِّقُّ ^(٢) ، وَاخْتِلَافُ الدِّينِ ^(٣) ،
وَالذُّورُ الْحَكْمِيُّ ^(٤) .

الوارثون من الرجال ^(٥)

أَوَارِثُونَ مِنَ الرِّجَالِ خَمْسَةٌ عَشَرَ : الْآبُ وَأَبُوهُ وَإِنْ عَلَا ، وَالْإِبْنُ

(١) فلا يرث القاتل من مقتوله ولو بحق ، كالمقتص والقاضي والإمام والجلاد بأمرهما أو أحدهما والشاهد ، أو بقصد مصلحة كضرب الأب والزوج للتأديب .

(٢) وهو عجز حكى يقوم بالإنسان بسبب الكفر . (٣) فلا يرث المسلم الكافر ولا عكس ، والكافر كله ملة واحدة . (٤) بأن يلزم من التوريث عدمه ، كان يقر أخ حازر بابن لبيت ، فثبت نسب الابن ولا يرث ؛ لأنه لو ورث لم يكن الأخ حازرا ، بل يكن محجوبا فلم يصح إقراره فلم يثبت نسبه فلا يرث ، فأدى إرثه إلى عدم إرثه .

(٥) ولو فقد الوارثون من الرجال والنساء ؛ فأصل مذهب الشافعي أنه لا يرث ذوو الأرحام ولا يرث على ذوى القروض لو وجد منهم من لم يستغرق التركة ، بل المال لبيت المال وإن لم ينتظم . واختار الملقى به أنه إذا لم ينتظم القول بالرد على أهل القروض حيث وجد منهم أحد غير الزوجين ما فضل من فروضهم بنسبة فروضهم . فإن لم يكن ذو فرض أو كان وكان أحد الزوجين صرف إلى ذوى الأرحام وهم كل قريب ليس من الجمع على توريثهم المذكوري هنا ، وهم أربعة أصناف : أحدها من ينتمى إلى الميت وهم أولاد البنات وإن زلوا ، وأولاد بنات الابن وإن زلوا . ثانيها من ينتمى إليهم الميت وهم الأجداد والجندات الساطنون وإن علوا كأبى أم الميت وأمه . ثالثها : من ينتمى إلى أبوى الميت ، وهم أولاد الأخوات وإن سفلوا ، وبنات الإخوة ومن يدعى بهم . رابعها من ينتمى إلى أجداد الميت وجذاته وهم العمومة للأُم والعمات مطلقا والخزولة مطاقا وإن تباعدوا وأولادهم وإن زلوا ، فمن تهرده من هؤلاء الأصناف خارج جميع المال ، وإن اجتمع منهم نوعان فأكثر زل كل منهم منزلة من يدعى به ، وهو أول وارث عما إلى ذوى الأرحام إلا الأحوال والحالات فيزولون منزلة الأُم لا الأجداد والجندات إلا الأم وإلا الأعمام إلا الأم والعمات مطلقا وبنات العم فيزولون منزلة الأب لا الأجداد ، فمن سبق إلى =

وَأَبْنُهُ وَإِنْ سَفَلَ^(١) ، وَالْأَخُ الشَّقِيقُ ، وَالْأَخُ لِلْأَبِ ، وَالْأَخُ لِلْأُمِّ ، وَإِنْ الْأَخُ
الشَّقِيقُ ، وَإِنْ الْأَخُ لِلْأَبِ ، وَالْعَمُّ الشَّقِيقُ ، وَالْعَمُّ لِلْأَبِ ، وَإِنْ الْعَمُّ الشَّقِيقُ ،
وَإِنْ الْعَمُّ لِلْأَبِ ، وَالزَّوْجُ ، وَذُرُّ الْوَلَاءِ .

الوارثات من النساء

الْوَارِثَاتُ مِنَ النِّسَاءِ عَشْرٌ : الْبِئْتُ وَبِئْتُ الْإِنِّ وَإِنْ سَفَلَ ، وَالْأُمُّ ،
وَالْجَدَّةُ لِلْأَبِ ، وَالْجَدَّةُ لِلْأُمِّ وَإِنْ عُلَّتَا ، وَالْأَخْتُ الشَّقِيقَةُ ، وَالْأَخْتُ لِلْأَبِ ،
وَالْأَخْتُ لِلْأُمِّ ، وَالزَّوْجَةُ ، وَالْمُعْتَقَةُ .

الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى

الْفُرُوضُ الْمَقْدَرَةُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى سِتَّةٌ^(٢) : النِّصْفُ^(٣) ، وَالرُّبْعُ ،
وَالثُّمْنُ ، وَالثُّلُثَانِ ، وَالثُّلُثُ ، وَالسُّدُسُ .

= وارث قدم مطلقاً وأخذ المال ، فإن استوفوا في الدين إلى الوارث قدر كان البيت خلف من
يدلون به وقسم المال أو الباقي بعد فرض الزوجية بين من يدلون به من الورثة فيجعل نصيب كل
واحد منهم لمن أدلى به لو كان هو البيت ، ويقسم بينهم على حسب إرثهم منه .
(١) يفتح الفاء وضمة وكسرهما . (٢) وبقي فرض سابع ثبت بالأجنهاد وهو ثلث
الباقي وفرض لأثنين : الجدة إذا اجتمع معه إخوة في بعض أحواله والأم في القرآن .
(٣) ويخرجه من الأصول السبعة الاثنان ، وثاني الأصول المذكورة الثلاثة وهي مخرج كل
من الثلث والثلثين . وثالثها الأربعة وهي مخرج الربع . ورابعها الستة وهي مخرج السدس .
وخامسها الثمانية وهي مخرج الثمن . وسادسها الاثنا عشر وهي مخرج السدس والربع إذا اجتمعا
والثلث والربع إذا اجتمعا . وسابعها الأربعة والعشرون . وهي مخرج الثمن والسدس إذا اجتمعا ؛
وزاد إمام الحرمين والودوي وغيرهما أصابين آخرين في مسائل الجد والإخوة وهما ثمانية عشر
وذلك في كل مسألة فيها سدس وثلث الباقي والباقي ، وستة وثلاثون في كل مسألة فيها ربع
وسدس وثلث الباقي والباقي ، ويدخل العول الذي هو زيادة في السهام ونقصان في الأنصبا ، =

من يفرض له النصف

يُفْرَضُ النُّصْفُ لِحَمَتِهِ : الزَّوْجُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلزَّوْجَةِ فَرْعٌ وَارِثٌ^(١) ،
وَبِنْتُ الصَّبِيِّ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا مُعَصَّبٌ^(٢) وَلَا مُمَاطِلٌ^(٣) ، وَبِنْتُ الْإِنْتِ إِذَا

== في ثلاثة من هذه الأصول ؛ فالسنة تعول إلى سبعة وإلى ثمانية وإلى تسعة وإلى عشرة ،
والاثنا عشر إلى ثلاثة عشر وإلى خمسة عشر وإلى سبعة عشر ، والأربعة والعشرون إلى سبعة
وعشرين . أما إذا مات الميت وليس في ورثته صاحب فرض بأن كانوا عصبات ، فإن تمحصوا
ذكورا أو إناسا كنسوة أعقبن فنا بالسوية قدم المال بينهم بالسوية ، وأهل المسألة عدد رؤوسهم ،
وإن اجتمع الصفان ولا يكون إلا من النسب قدر كل ذكر كاثنتين ، وعدد رؤوس المقوم
عليهم أصل المسألة . (١) أما إذا كان لها فرع وارث فسيأتي أنه رده من النصف إلى الربع
ويسعى هذا حجب نقصان ككل ما فيه منع للشخص من أوفر حظيه ، أما ما فيه منع من
الإرث بالسكية فيسمى حجب حرمان ، فكل من أدلى بنفسه إلى الميت ذكرًا كان أو أنثى
سوى للعتق لا يحجب حرمانا ، وهم ستة : الأب والابن والزوجة والأم والبنات والزوجة ،
وغيرهم قد يحجب حرمانا ؛ فإن الابن يحجبه الابن وابن ابن أقرب منه ، والجد يحجبه الأب وأجد
أقرب منه ، والأخ الشقيق يحجبه الأب والابن وابن الابن ، والأخ للأب يحجبه من قبله ،
والأخ للأم يحجبه أصل ذكر أو فرع وارث ، وابن الأخ الشقيق يحجبه الأب والجد والابن
وابن الابن والأخ الشقيق والأخ للأب ، وابن الأخ للأب يحجبه هؤلاء الستة وابن الأخ
الشقيق ، والعلم الشقيق يحجبه من قبله ، والعلم للأب يحجبه من قبله ، وابن العلم الشقيق يحجبه
من قبله ، وابن العلم للأب يحجبه من قبله ، والعتق يحجبه عصبة النسب ، وبنات الابن يحجبن
الابن أو بنتان إذا لم تعصب ، والجددة للأم تحجبن الأم ؛ والجددة للأب يحجبن الأب والأم ،
والجددة القرى من جهة الأم تحجب البعدي منها ، والجددة القرى من جهة الأب تحجب البعدي
منها ، والجددة القرى من جهة الأم تحجب البعدي من جهة الأب ولا عكس ، ويحجب الأخ
من كل جهة من يحجب أخاها ، ولا تحجب الأخت الشقيقة والأخت للأب فروض مستغرقة
بل لها فرضها ، وتوكل المسألة ؛ والأخوات الخالص لأب تحجبهن شقيقة مع بنت أو بنت ابن
وأخنان شقيقتان فأكثر إن لم يكن لهن مصعب من الإخوة للأب ، ويحجب للعتقة عصبات
النسب . (٢) فإن كان فلذكر مثل حظ الأنثيين . (٣) أي من بنت أخرى
أو أكثر لليت ، فإن كانت اشتركتنا في الثلثين كما يأتي .

لَمْ يَكُنْ لِلنِّسَاءِ وَلَا صُلْبٍ وَلَا وَلَدٌ ابْنٍ أَعْلَى مِنْهَا ، وَلَا لَهَا مُعَصَّبٌ ^(١) ، وَلَا مُمَائِلٌ ^(٢) ، وَالْأَخْتُ الشَّقِيقَةُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلنِّسَاءِ فَرْعٌ وَارِثٌ ، وَلَا لَهَا مُعَصَّبٌ ^(٣) وَلَا مُمَائِلٌ ^(٤) ، وَلَا لِلنِّسَاءِ أَبٌ ^(٥) ، وَالْأَخْتُ لِلْأَبِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلنِّسَاءِ فَرْعٌ وَارِثٌ ، وَلَا أَحَدٌ مِنَ الْأَشْقَاءِ ، وَلَا لَهَا مُعَصَّبٌ ^(٦) ، وَلَا مُمَائِلٌ ^(٧) ، وَلَا لِلنِّسَاءِ أَبٌ ^(٨) .

من يفرض له الربع

يُفْرَضُ الرَّبْعُ لِأَتْنَيْنِ : الزَّوْجِ إِذَا كَانَ لِلزَّوْجَةِ فَرْعٌ وَارِثٌ ^(١) ،
وَالزَّوْجَةِ أَوْ الزَّوْجَاتِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلزَّوْجِ فَرْعٌ وَارِثٌ .

من يفرض له الثمن

يُفْرَضُ الثَّمَنُ لِلزَّوْجَةِ أَوْ الزَّوْجَاتِ إِذَا كَانَ لِلزَّوْجِ فَرْعٌ وَارِثٌ .

من يفرض له الثلثان

يُفْرَضُ الثَّلَاثَانِ لِأَزْوَاجٍ : بَنَتِي الصُّلْبِ قَا كَثُرَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا
أَوْ لَهَا مُعَصَّبٌ ، وَبَنَتِي الْإِبْنِ قَا كَثُرَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلنِّسَاءِ وَلَا صُلْبٍ

(١) أى من أخ أو ابن عم . (٢) من بنت ابن أخرى للنسب أو أكثر في درجتها

(٣) أى من أخ شقيق أو جد . (٤) من أخت شقيقة أو أكثر .

(٥) فإن كان حجها من الإرث حرماناً ، وكذا إذا كان الفرع الوارث ولد صلب ذكر أو ولد ابن ذكراً . (٦) من أخ لأب أو جد .

(٧) من أخت لأب أو أكثر . (٨) فإن كان حجها من الإرث حرماناً ، وكذا لو كان الفرع الوارث ولد صلب ذكراً أو ولد ابن ذكراً أو كان أحد الأشقاء ذكراً .

(٩) ولو من زنا .

وَلَا لَهَا أَوْ لَهَا مُعَصَّبٌ ، وَالْأُخْتَيْنِ الشَّقِيقَتَيْنِ فَأَكْثَرُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمَيِّتِ وَلَدٌ صُلْبٌ ، وَلَا وَلَدٌ ابْنٌ وَلَا أَبٌ وَلَا لَهَا أَوْ لَهَا مُعَصَّبٌ ، وَالْأُخْتَيْنِ لِلْأَبِ فَأَكْثَرُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمَيِّتِ وَلَدٌ صُلْبٌ ، وَلَا وَلَدٌ ابْنٌ وَلَا أَبٌ ، وَلَا أَحَدُ الْأَشْقَاءِ ، وَلَا لَهَا أَوْ لَهَا مُعَصَّبٌ .

من يفرض له الثلث

يُفْرَضُ الثَّلَاثُ لِأُمْنَيْنِ^(١) : الْأُمُّ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمَيِّتِ فَرْعٌ وَارِثٌ وَلَا عَدَدٌ مِنَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ^(٢) ، وَالْأُمْنَيْنِ فَأَكْثَرُ مِنَ الْإِخْوَةِ أَوْ الْأَخَوَاتِ لِلْأُمِّ^(٣) إِذَا وَرِثُوا ، بَأَن لَمْ يَكُنْ لِلْمَيِّتِ أَصْلٌ ذَكَرٌ وَلَا فَرْعٌ وَارِثٌ .

من يفرض له السادس

يُفْرَضُ السُّدُسُ لِسَبْعَةٍ : الْأَبُ إِذَا كَانَ لِلْمَيِّتِ فَرْعٌ وَارِثٌ ، وَالْجَدُّ إِذَا كَانَ لِلْمَيِّتِ فَرْعٌ وَارِثٌ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَبٌ^(١) ، وَالْأُمُّ إِذَا كَانَ لِلْمَيِّتِ فَرْعٌ وَارِثٌ أَوْ عَدَدٌ مِنَ الْإِخْوَةِ أَوْ الْأَخَوَاتِ^(٢) ، وَالْجَدُّ^(٣) إِذَا لَمْ تَكُنْ لِلْمَيِّتِ

(١) ويفرض أيضا للجد في أحد أحواله مع الإخوة ؛ وذلك أنه إذا اجتمع جد وأخ أو أخت أو أكثر لأبوين أو لأب ، فإبنا أن يكون معهم ذو فرض أولا ، فإن لم يكن معهم ذو فرض فَيَتِمَّنِ للجد الأخط من القاسمة وثلاث جميع المال ، وتكون القاسمة أخط إذا كان من معه من الإخوة أو الأخوات أقل من مثليه ، والثلاث أخط إذا كانوا أكثر من مثليه ، ويستوى الثلث والقاسمة إذا كانوا مثليه ، وإن كان معهم ذو فرض فَيَتِمَّنِ للجد الأخط من سدس جميع المال وثلاث الباقي والقاسمة . (٢) ولو محجوبين بالشخص .

(٣) ويقسم بينهم بالسوية ذكرهم كانوا أم . (٤) وإلا حصة حرما كما مر .

(٥) أشقاء كانوا أو لأب أو لأُم ولو محجوبين . (٦) وكذا الجدات ، ويشاركن

في السدس بالسوية .

أُمُّ أَوْ جَدَّةٌ أَقْرَبُ مِنْهَا أَوْ أَبٌ أَذَلُّ مِنْهُ ، وَبِنْتُ الْإِبْنِ فَأَكْثَرُ^(١) مَعَ بِنْتِ الصُّلْبِ^(٢) ، وَالْأَخْتُ لِلْأَبِ فَأَكْثَرُ مَعَ الْأَخْتِ الشَّقِيقَةِ^(٣) ، وَالْأَخُ أَوْ الْأَخْتُ لِلْأُمِّ إِذَا وَرِثَا^(٤) .

الوصية

الْوَصِيَّةُ لُغَةً : الْإِبْضَالُ^(١) ، وَشَرْعًا : تَبَرُّعٌ بِحَقِّ مُضَافٍ وَلَوْ تَقْدِيرًا^(٢) لِمَا بَعْدَ الْمَوْتِ ، لَيْسَ بِتَدْيِيرٍ وَلَا تَغْلِبٍ عَتَقُ^(٣) .

أركان الوصية

أَرْكَانُ الْوَصِيَّةِ أَرْبَعَةٌ : مُوصٍ ، وَمُوصَى لَهُ ، وَمُوصَى بِهِ ، وَصِيْفَةٌ

- (١) إِذَا لَمْ يَعْصِهَا أَوْ يَعْصِمْ ذَكَرَ فِي دَرَجَتَيْنِ مِنْ أَخٍ أَوْ ابْنِ عَمٍّ .
- (٢) وَكَذَا مَعَ بِنْتِ ابْنِ أَقْرَبٍ تَسْكُلُهُ لِلثَّلَاثِينَ فِيهَا . (٣) تَسْكُلُهُ لِلثَّلَاثِينَ ، وَهَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ أَوْ مَعَهُ مِنْ يَعْصِهَا أَوْ يَعْصِمْ مِنَ الْإِخْوَةِ لِلْأَبِ ، وَلَمْ يَكُنْ هُنَاكَ حَاجِبٌ لَهَا أَوْ لِمَنْ مِنْ فَرْعٍ وَارِثٌ أَوْ أَبٌ أَوْ حَدٌّ أَوْ أَخٌ شَقِيقٌ . (٤) بَأَنَّ لَمْ يَكُنْ الْقِسْتُ أَصْلَ ذَكَرَ وَلَا فَرْعٍ وَارِثٌ ، وَقَدْ نَحَصَ عَمَّا تَقْدَمُ أَنْ أَحْبَابَ الْفُرُوضِ ثَلَاثَةَ عَشَرَ ، أَرْبَعَةً مِنَ الذَّكَورِ : الزَّوْجُ وَالْأَخُ لِلْأُمِّ وَالْأَبِ وَالْحَدُّ ، وَقَدْ يَرِثُ الْأَبُ وَالْحَدُّ بِالتَّصْيِبِ فَقَطْ وَقَدْ يَجْعَلَانِ بَيْنَهُمَا . وَتَسْعَةٌ مِنَ الْإِنَاثِ : الْأُمُّ وَالْجَدَّانِ وَالزَّوْجَةُ وَالْأَخْتُ لِلْأُمِّ وَبِنْتُ الصُّلْبِ وَبِنْتُ الْإِبْنِ وَالْأَخْتُ الشَّقِيقَةُ وَالْأَخْتُ لِلْأَبِ . (٥) مِنْ وَصَى الشَّيْءَ بِكَذَا : أَيْ وَصَلَهُ ؛ سَمِيَ بِهِ الْعَنَى الشَّرْعِي ، لِأَنَّ الْمَوْصِي وَصَلَ خَيْرَ دُنْيَاهُ بِخَيْرِ عَقْبَاهُ : أَيْ وَصَلَ الْقَرِيبَاتِ الْمُنْجِزَةَ الْوَاقِعَةَ مِنْهُ فِي الدُّنْيَا بِالْقُرْبِ لِلْعَاقَةِ بِمَوْتِهِ الَّتِي تَكُونُ بَعْدَهُ . (٦) كَأَن يَقُولَ : أَوْصَيْتُ بِكَذَا فَكَأَنَّهُ قَالَ بَعْدَ مَوْتِي وَالتَّحْقِيقُ كَأَعْطَوْهُ ، كَذَا بَعْدَ مَوْتِي .
- (٧) أَيْ وَإِنْ التَّحْقِيقُ بِنِهَا حَكْمًا كَسِبَاتُهُمَا مِنَ الثَّلَاثِ ، لِأَنَّهُمَا لَا يَتَوَفَّقَانِ عَلَى الْقَبُولِ وَلَا يَقْبَلَانِ الزَّجْوَعُ بِالْقَوْلِ وَإِنْ قَبِلَاهُ بِالْفِعْلِ كَبِيعَ وَلَحَوْهُ .

شروط الوصى

شُرُوطُ الْمُوصَى ثَلَاثَةٌ : التَّكْلِيفُ ، وَالْحُرِّيَّةُ ، وَالْإِخْتِيَارُ^(١) .

شروط الوصى له

شُرُوطُ الْمُوصَى لَهُ ثَلَاثَةٌ : عَدَمُ الْمَعْصِيَةِ وَإِنْ كَانَ جِهَةً^(٢) ، وَكَوْنُهُ مَشْلُومًا^(٣) ، وَكَوْنُهُ أَهْلًا لِلْعِلِّكَ^(٤) إِنْ كَانَ مُعَيَّنًا .

شروط الوصى به

شُرُوطُ الْمُوصَى بِهِ ثَلَاثَةٌ : كَوْنُهُ مَقْصُودًا^(٥) ، وَكَوْنُهُ قَابِلًا لِلنَّقْلِ^(٦) ، وَكَوْنُهُ مُبَاحًا^(٧) .

-
- (١) فلا تصح من صبي وجنون ونمى عليه ورقيق ومكره ؛ والسكران كالكلب .
 - (٢) فلا تصح لكافر يعلم ولا لعمارة كنيسة مجهزة للتعبد ولو من كافر ، وتصح للكافر ولو حرييا ومرتدا كان يوصى لزبد وهو في الواقع حربي أو مرتد ؛ بخلاف ما لو قال أوصيت لزبد الحربي أو المرتد فإنه لا يصح ، وقيل يصح . (٣) فلا تصح الوصية لأحد الزوجين للأجهل به ، نعم إن قال أعطوا هذا لأحد هذين صح لأنه تفويض لغيره وهو إنما يطلعي علينا .
 - (٤) فلا تصح لميت لأنه ليس أهلا لذلك ولا للذابة إلا إن فسر الوصية لها بملها ، لأن القصد بالوصية به مالكها لأن العلف عليه فيشترط قبوله ويتعين الصرف إلى جهة الذابة .
 - (٥) فلا تصح الوصية بدم ونحوه مما لا يقصد . (٦) لما لا يقبل النقل كالعقاص ، وحد الغنم لا تصح الوصية به لأنهما وإن انتقلا بالأثر لا يتمكن مستحقهما من نقلهما ، نعم لو أوصى به لمن هو عليه صح وكان إرثا وإسقاطا ، فلا يحتاج إلى قبول ولا يقبل الرجوع .
 - (٧) بأن يحل الانتفاع به ، فلا تصح بزمزم ونحوه مما لا يتنعف به شرعا ، لأن النفعة المهرمة كالمدومة .

شرط صيغة الوصية

شرط صيغة الوصية : لَفْظٌ يُشِيرُ بِهَا^(١)

صورة الوصية^(٢)

صُورَةُ الْوَصِيَّةِ أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ : أَوْصَيْتُ لِعَمْرٍو بِمِائَةِ دِينَارٍ^(٣) ، أَوْ يَقُولَ :
أَوْصَيْتُ لِلْفُقَرَاءِ بِهَذِهِ الضَّمِيمَةِ^(٤) .

(١) أى صريح كأوصيت له بكذا أو أعطوه له بعد موتى أو هو له بعد موتى ، أو كناية كقوله : بن مالى ؛ فلو مات ولم تعلم نيته بطلت ، وإنما تلزم الوصية بموت الموصى وقبول الموصى له بعده إن كان معينا ، فإن لم يكن معينا كالفقراء لم يشترط ؛ والموصى الرجوع عن وصيته بنحو نقضها أو أبطلها ، وبنحو البيع والرهن ولو بلا قبول ، وبالوصية به والعرض عليه .

(٢) ويكتب في صيغة الوصية : الحمد لله ، وبعد فقد أوصى فلان وهو يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم ، وأن الموت حق وأن الجنة حق وأن النار حق ، وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من فى القبور ، مبتدئا إلى الله تعالى أن يتم عليه ذلك ولا يسلبه وأن يحثه على الإسلام ، وأوصى أهله وأقاربه بما أوصى به إبراهيم بنه وعقوب بنقوى الله علام الغيوب ، وأنه إذا نزل به الموت المحتوم وانقضى أجله المعلوم أن يتم بعد الموت فرضا وسنة ويحفظ الحنوط الشرعى ، ويكفن بما يجب وما يسن بأركان واسعة بيض ، ولأن يفسله ويبحث القبر ويطعمه الأجرة المعتادة فى البلد ، ولأن يقرأ له أو عند قبره كذا وكذا من الحقائق القرآن أو كذا من الأيام بكذا من الدرام ، ثم يبادر بوفاء ما عليه من الدينون المستقرة فى ذمته ، وإن أراد حجة أو الوصية بشئ لأرحامه ذكر ذلك وجعل تنفيذ الوصية بنظر فلان ثم يؤرخ .

(وصورة دعوى الوصية) أن يقول عمرو : ادعى بأن زيدا أوصى لى عائمة دينار ، وأنى قبلت الوصية بعد موته ، وأنها تخرج من ثلثه ووارثه يعلم ذلك ، وأنا مطالب له بتسليم ذلك لى .

الإيصاء

الإيصاء لغة: الإيصال^(١)، وشرعاً: إنبات تصرف مضاف لما بعد الموت.

أركان الإيصاء

أركان الإيصاء أربعة: موصي، ووصي، وموصي فيه، وصيغة.

شروط الموصي

شروط الموصي أربعة: التكليف، والحرية ولو في بعضه، والأختيار، وولاية له^(٢) على الموصي فيه إذا كان أماً، طفلاً أو مجنوناً أو محجوراً سقاه ابتداءً من الشرع.

شروط الوصي

شروط الوصي سبعة: الإسلام، والبُلُوغ، والعقل، والحرية^(٣)،

(١) معناه ومعنى الوصية لغة واحد. (٢) أي أنه يشترط في الوصي قضاء الحقوق التي عليه وتنفيذ الوصايا وردّ الودائع ونحوها الثلاثة الشروط الأول، فلا يصح الإيصاء بها من صبي ومجنون وورقيق ومكره ولا يشترط إطلاق التصرف؛ وتشترط هذه الشروط أيضاً في الموصي بنحو أمر طفل ومجنون ومحجور سقاه وكونه له عليه ولاية ابتداءً من الشرع؛ فلا يصح الإيصاء بذلك من الأم، والمم لم يعدم الولاية لهما ولا من الوصي لأن ولايته ليست شرعية ابتداءً بل جعلية بتفويض الأب أو الجد إليه إلا إن أذن له فيه، كأن قال: أوصني فأوصي عن الولي لأعين نفسه. وأوصي بقضاء الدين يطالب الورثة بقضائه أو بتسليم الزكاة لتباع في الدين، وكقضاء الدين قضاء الوصايا. (٣) أي السكاملة ولو مآلاً كدبر ومستولدة، فيصح الإيصاء لهما لكاملهما عتق الوصي.

والعدالة^(١) ، وعدم المجز عن التصرف^(٢) ، وعدم المداوة بينه وبين
المعجور عليه^(٣) .

شروط الموصى فيه

شروط الموصى فيه اثنتان : كونه تصرفاً مالياً^(٤) ، وكونه مباحاً^(٥)

شرط صيغة الإيصاء

شرط صيغة الإيصاء : لفظ يشعر به^(٦)

صورة الإيصاء^(٧)

صورة الإيصاء ، أن يقول زيد : أوصيت إلى عمرو في قضاء ديوني ،
وزد ودائمي والنظر على أولادي ومحاجيري .

(١) قال بعضهم ولو ظاهرة ، وقال بعضهم : لا بد من العدالة الباطنة ، وهي التي ثبتت عند
القاضي بقول الزكبي . (٢) بأن يكون قادراً عليه ولو أعمى بالنوكيل ، فلا يصح
الإيصاء إلى العاجز لكبر أوهم أو خيل أو سفه أو مرض .

(٣) أي عداوة دينية ظاهرة ، ويتصور وقوعها بينه وبين الطفل والمجنون بكون الموصى
عدواً للموصى أو لأمه بكرا فته لهما من غير سب ، لكن قال ابن حجر : كون ولد العدو عدواً
ممنوع . وقال : اشتراط العدالة نفى عن هذا الشرط . (٤) فلا يصح الإيصاء في تزويج نحو
بنته أو ابنه لأن هذا لا يسمى تصرفاً مالياً ، وأيضاً غير الآب والجد لا يزوج الصغيرة والصغير .
(٥) فلا يصح الإيصاء في مصيبة كبناء كنيسة للتمجد . (٦) كأوصيت إليك أو جعلتك

وصياً في كذا ويكون القبول بعد الموت ولو على التراخي ولو بالعمل فقط ، ويصح مؤقتاً ومعلقاً
كأوصيت إليك إلى بلوغ ابني أو قدوم زيد فإذا بلغ أو قدم فهو الموصى ، فقله إلى بلوغ ابني
ثابت ، وقوله فإذا بلغ تعليق لكنهما ضعيفان ، والتأقيت الصريح كأوصيت إليك سنة ، والتعليق
الصريح كأوصيت أو إذا مات وصي فقد أوصيت إليك .

(٧) ويكتب في صيغة الإيصاء : الحمد لله ، وبعد فقد أوصى زيد إلى عمرو أن يوفي ديونه وينفذ
وصاياه وحمل وصايا ونظراً على أولاده ومحاجيره القاهرين بأن يحفظ ما غصم لديه =

النكاح

النُّكَاحُ لُفْظٌ : الضَّمُّ (١) وَالْوَطْءُ ، وَشَرْعًا : عَقْدٌ يَتَضَمَّنُ (٢) إِبَاحَةَ وَطْءِ
بَلْفُظِ نِكَاحٍ أَوْ تَزْوِيجٍ (٣) أَوْ تَزَجُّجٍ .

أركان النكاح

أَرْكَانُ النُّكَاحِ خَمْسَةٌ : زَوْجٌ ، وَزَوْجَةٌ ، وَوَلِيٌّ (٤) ، وَشَاهِدَانِ وَصِيْفَةٌ .

= وينصرف لهم فيه بما فيه الحظ والمصاحبة والمطعة والخو والزيادة عاملان في ذلك بقوى الله ، ويعامل
لهم فيه يسائر العاملات الجائزة المعتبرة الشرعية وينفق عليهم ، ويكسومهم من ما لهم من غير
إسراف ولا تقتير ، مراعاة في ذلك كله ربه فإذا بلغ كل منهم رشيدًا سلم ما يخصه إليه ، وعلى ذلك
وقع الإشهاد ثم يؤرخ .

(١) وصورة دعوى الإحصاء) أن يقول عمرو : أدعى بأن زيدا أوصى إلى في قضاء ديونه
ورد ودائعه وفي أمر أولاده القاصرين ومخايجره أن أنصرف عليهم ولهم بالنظر والاحتياط إلى
بالوفهم وإيناس رشدهم ، ولي بينة بذلك أسألك سماعها والحكم بموجبها .

(٢) يقال تناكحت الأشجار : إذا تعالمت وانضم بعضها إلى بعض ؛ وصى النكاح نكاحًا
لما فيه من ضم أحد الزوجين إلى الآخر : (٢) أى يستلزم .

(٣) أى بلفظ مشتق إنكاح أو تزويج . وخرج به بيع الأمة فإنه عقد يتضمن إباحة
وطء لكن لا بلفظ إنكاح أو تزويج . (٤) وأسباب الولاية أربعة : الأبوة والعصوبة
والولاء والسلطنة ، وأحق الأولياء بالتزويج : الأب فأبوه فسائر العصبة المجمع على إرثهم من
نسب وولاء ، كترتيب إرثهم فالسلطان ؛ وللأب وإن علا تزويج البكر بلا إذن منها ، بشرط
أن لا تكون بينهما عداوة ظاهرة ، وأن لا يكون بينهما وبين الزوج عداوة لظاهرة ولا باطنة ،
وأن يكون التزويج من كفؤ لها مؤسر بهر الثلث ، ولا يزوج الولي ثيبًا بوطء في قبلها أبا
أو غيره ولا غير الأب بكرا إلا بإذنهما بالتدين ؛ ويزوج السلطان في تسع عشر صورة غير صورة
فقد الولي الخاص ، نظمها جميعها السيوطي بقوله .

عقرون زوج حاكم عدم الولي والفقد والإحرام والعزل السفر

حبس نوار عذرة ونكاحه أو طفله أو سافد إذ ما تهر =

شروط الزوج

شُرُوطُ الزَّوْجِ سَبْعَةٌ: عَدَمُ الْإِحْرَامِ^(١)، وَالِاخْتِيَارُ^(٢)، وَالتَّمِينُ^(٣)، وَعِلْمُهُ بِاسْمِ الْمَرْأَةِ أَوْ عَمِّيَّهَا^(٤)، وَعِلْمُهُ بِحِلِّهَا لَهُ^(٥)، وَذُكُورَتُهُ يَقِينًا^(٦)، وَعَدَمُ الْمُحَرِّمَةِ يَدْنَهُ وَيَدْنَهَا^(٧).

= وفاة محجور ومن جنت ولا أب وجسد لاحتياج قد ظهر وإما الرشيدة لاولى لها ويرى المال مع موثوقة إذا لاضرر مع مسلمات عقلت أو دبرت أو كوتبت أو كالتى أولد من كفر أما مع وجود مانع من موانع الولاية الآتية تنتقل للأب، ولا يجوز للسلطان أن يزوجه غير كفؤ وإن رضيت ولا لولى الخاص إلا برضاها ورضى من في درجته من الأولياء .

(١) فلا يصح نكاح المحرم ولو بوكيل . (٢) خرج به نكاح السكره فإنه لا يصح إلا إن كان إكراهه بحق كأن أكره على نكاح المظلومة في القسم فيصح بأن ظلمها هو فیتعين عليه نكاحها ليبت عندها ما فاتها . (٣) فلا يصح نكاح أحد الرجاين وإن نواء وقبل ، وفترقا بينه وبين زوجته إحدى بناتى ونوبا معينة حيث صح بأنه يعتبر من الزوج القبول فلا بد من تعيينه ليقع الإشهاد على قبوله والرافة ليست كذلك . (٤) فلا يصح نكاح جاهلها .

(٥) وهذا شرط لجوار الإقدام للصحة ، فلو ظلمها أخته من الرضاع حرم الإقدام ، فلو أقدم فبين أنها ليست أخته صح النكاح نعم وشرط للصحة بالنسبة للختى كما يأتي لأن الختى لا يصلح للعقد عليه . (٦) فلا يصح نكاح الختى وإن باتت ذكوره . (٧) بأن لا تكون من المحرمات عليه على التأبید أو من جهة الجمع . فالمحرمات على التأبید ثمان عشرة ، سبع بالنسب وهن : الأم وإن علت والبنت وإن سفلت والأخت والحالة والعمة وبنت الأخ وبنت الأخت ، ومثلهن بالرضاع ؛ وأربع بالمساهرة وهن : أم الزوجة وبنت الزوجة إذا دخل بالأُم وزوجة الأب وزوجة الابن . والمحرمات بالجمع كل امرأتين بينهما نسب أو رضاع لو فرضت إحداها ذكر أم كون الأخرى أنثى حرم نكاحهما كالأختين والكرأة وخالتها والكرأة وعمتها .

شروط الزوجة

شروط الزوجة أربعة: ^(١) عدم الإحرام ، ^(٢) والتعيين ، ^(٣) وأخلو من النكاح ، ^(٤) ومن عدة غير الخاطب ، ^(٥) وكونها أُنثى بَيِّنَةً .

شروط ولي النكاح

شروط ولي النكاح ثمانية: ^(٦) الاختيار ، ^(٧) والحرية ، ^(٨) والذكورة ، ^(٩) والتكليف ، ^(١٠) وعدم الفسق ، ^(١١) وعدم اختلال النظر بهرم أو خبل ،

(١) فلا يصح نكاح محرمة . (٢) فلا يصح نكاح إحدى الرأتين ، ويكفي التعيين بوصف أو رؤية أو نحوها كزوجتك ابنتي وليس له غيرها أو التي في الدار وليس فيها غيرها أو هذه ، وإن سماها بغير اسمها في الكل . (٣) ولو ادعت المرأة أنها خلية من نكاح وعدة قبل قولها ، وجاز لولي اعتماد قولها ولو علما بخلاف ما لو قالت كنت زوجة أفلان وطلق أو مات عن فإنه لا يقبل قولها بالنسبة للولي العام وهو الحاكم إلا ببينة بخلاف الخاص .

(٤) أما القعدة منه ففيها تفصيل إن كان الطلاق رجعيا أو باننا بدون الثلاث واللعان صح نكاحها في العدة وإلا فلا . (٥) فلا يصح نكاح الحنفى وإن بانت أموتته ، بخلاف الولي والشاهدين فإنه إذا كان أحدهم خفى ثم بانت ذكوره صح النكاح ، والفرق أن كلا من الزوجين معقود عليه ولا كذلك الولي والشاهدان . ويحاط في المعقود عليه بالاختطاف في غيره . (٦) فلا يصح النكاح من مكروه . (٧) فيمنع الولاية الرق ولو في بعض .

(٨) فلا يصح النكاح من امرأة وخفى . (٩) فيزوج الأبعد زمن صبا الأقرب وجنوه دون إفاقة . (١٠) فالصبي إذا بلغ ولم تصدر منه كبيرة ولم يصر على صغيرة ولم تحصل له المسكة التي عرفوا بها العدالة يصح أن يكون ولها وإن لم يكن عدلا لأنه ليس بفاسق فهو واسطة وكذا السكران إذا أسلم ، والفاسق إذا تاب فإنه يزوج في الحال لأن الشرط في ولي النكاح عدم الفسق لا العدالة . (١١) يسكون للوحدة الجنون وعشه كائنه ، وبفجها الجنون فقط . وقال بعضهم : هو فساد في العقل والذهور الفتح اه اعجزه عن البحث عن أحوال الأزواج ومعرفة الكفء منهم .

وَعَدَمُ الْحَجْرِ بِالشَّهَادَةِ (١) ، وَعَدَمُ الْإِحْرَامِ (٢) .

شروط شاهدي النكاح

شُرُوطُ شَاهِدَيِ النِّكَاحِ اثْنَانِ : أَهْلِيَّةُ الشَّهَادَةِ (٣) ، وَعَدَمُ التَّعَيُّنِ لِلْوَلَايَةِ (٤) .

شروط صيغة النكاح

شُرُوطُ صِيغَةِ النِّكَاحِ ، شُرُوطُ صِيغَةِ الْبَيْعِ ، وَكَوْنُهَا بِلَفْظِ إِنْكَاحٍ أَوْ تَزْوِيجٍ (٥) ، أَوْ تَرْجُمَتِهِ (٦) .

(١) فلا ولاية لمن بلغ غير رشيد أو بذر بعد رشده ثم حجب عليه ، لأنه لا يلي أمر نفسه فلا يلي أمر غيره . (٢) فلا يصح تزويج المحرم ولا وكيله ولو كان حلالاً لكنه لا ينعزل بالإحرام فيعقد بعد التحلل ، ولا تنتقل بالإحرام الولاية للأب ، فلا يزوج هو بل السلطان كما مرّ لبقاء ولايته وإنما يتفاهل للأب بعد موانع الولاية المنظومة في قول ابن العباد :

وعترة سواك الولاية كذفر وفسق والصبأ لقاية

رقاً جنون مطبق أو الحبل وأخرس جوابه قد اقتفل

ذوعتبه نظيره مبرسم وأبله لا يهندي وأبكم

ففي هذه الصور كلها يزوج الأب . (٣) سيأتي بيان المؤهلات لها في باب الشهادة ، فلو عقد بحضرة عبدن أو امرأتين أو فاسقين أو أصميين أو أعميين لم يصح ، ويصح بأبني الزوجين وعدوهما وبمستورى العدالة عند الزوجين وبها المعروفان بها ظاهراً لا باطناً .

(٤) فلو وكل الأب أو الأخ المفرد في النكاح وحضر مع آخر لم يصح وإن اجتمع فيه شروط الشهادة لأنه ولي عاقد فلا يكون شاهداً . (٥) أي بصريح مشتقهما ، فلا يصح

بكناية كأحلتها لك ، وإذا وكل الزوج في العقد فليقل الولي لو كمل الزوج زوجت بنتي موكلك فلانا فبقول وكيله : قبلت نكاحها له . فإن ترك لفظ له لم يصح النكاح وإن نوى موكله ، وإذا وكل الولي فليقل وكيله للزوج : زوجتك بنت فلان موكلي فيقبل ، وإذا وكل كل من الولي والزوج فليقل وكيل الولي لو كمل الزوج : زوجت فلانا موكلك بنت فلان موكلي فيقول : قبلت نكاحها له . (٦) حيث فهمها العاقدان والشاهدان ولو مع القدرة على العربية .

صورة النكاح

صُورَةُ النِّكَاحِ : أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ لِعَمْرُو : زَوَّجْتُكَ مَوْلَاتِي هِنْدًا ،
فَيَقُولُ عَمْرُو : قَبِلْتُ تَزْوِيجَهَا .

(١) ويكتب في صيغة تولية عقود الأنكحة : الحمد لله ، وبعد فقد ولي السلطان فلان العلامة فلانا بلفظ ولينك عقود الأنكحة بكذا واستخلفتك فيه وأنتنك عليه وقدنك جميع مايتعلق بعقود الأنكحة من كل ما يحتاج إلى دعوى وقبول بينة وحكم بها بما يتوقف على الإيجاب وأمرتك بالعلم على ما يقتضيه الوجه الشرعي واجبا كان أو مندوبا ، وأن تتحرى في ذلك كراهة ثم يؤرخ . ويكتب في صيغة الصداق بذمة الزوج : الحمد لله ، وبعد فقد أصدق فلان زوجته فلانة كذا وكذا من الأبرارم البقية بذمته ، وذلك التسمي في نفس عقد النكاح بالإيجاب والقبول يقوم لها بذلك متى طلبته منه ، وقع ذلك بعد التراضي على الصداق المذكور وبذمته بذمته حسبما ذكر ثم يؤرخ ، (وصورة دعوى النكاح) أن يقول : أدعى بأنني نكحت فلانة هذ أو بنت فلان من أبيها أو جدها أو أخيها فلان أو الحاكم أو منصوبه فلان فلأنها إن أنكر لفانها وشاهدين عدلين مع خلوتها من اللوائح من زوج وعدة وغيرها ، ولي بينة بذلك أسألك سماعها والحكم بموجبها ، (وصورة دعوى الصداق) أن يقول : أدعى بأن فلانة موكلت تستحق بذمة هذا أو الغائب أو الغائب مائة درهم فذمة معاملة بكذا ، وذلك صداق نكاحها الذي عقد به عليها ويلزمه تسليم ذلك إليها وأنا مطالب له بقرره أيها الحاكم بتسليمه إلي ، فإن كان الدعي عليه غائبا قال : ولي بينة تشهد بذلك أسألك سماعها والحكم بموجبها ، وإن كان ميتا قال أيضا : وله تركه تقي بذلك ، وإن كانت في وجه الوارث زاد أيضا وورثته تعلم ذلك ، كان يقول : مثلا : أدعى بأنني أستحق في ذمة فلان أخي فلان هذا كذا وكذا وهو يعلم ذلك وقد خلف تركه في يد أخيه هذا فيها وفاء ديني يلزم هذا تسليم ذلك إلي وأنا مطالب له بقرره أيها الحاكم بالخروج من حق . (٢) ولا تتوقف صحة النكاح على ذكر الصداق حق في الصور التي يجب ذكره فيها : (٣) ويسن إحصاء جميع من أهل الصلاح والخير عند العقد زيادة على الشاهدين والولي ، وإشهاد ، وأن يكون في مسجد ، وأن يكون في شهر شوال ، وأن يكون المخلول فيه : ويسن الدعاء فزوجين بعد العقد بقوله : بارك الله لك وبارك عليك ، وجمع بينكما في خير وعافية ، وتسن استئابة الولي والتهود السنورين قبل العقد احتياطا ، ويستحب الإشهاد على رضا الرأء حيث يعتبر رضاها ، ولا يشترط ذلك في صحة النكاح ، وتسن خطبة قبيل العقد بأن يخطب الولي أو الزوج أو غيرها ، ونعصل بالحمد والصلوة والودعية ، والأفضل خطبة بين (١٠١) - الباقوت النفس)

الصدق

الصَّدَاقُ ثَلَاثَةٌ : مَا وَجِبَ بِنِكَاحٍ ^(١) ، وَشَرْعًا : مَا وَجِبَ ^(٢) بِنِكَاحٍ

== الحاجة لأنها مأثورة عن النبي صلى الله عليه وسلم كما في سنن أبي داود، وهي مع ما زيد فيها : الحمد لله حمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا . من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ، أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون ، ثم إن الله تعالى أحل النكاح ونحب إليه ، وحرّم السفاح وأوعد بالعذاب الأليم عليه ، فقال تعالى في تحريره والنهي عنه : (ولا تقرّبوا الزنا إنه كان فاحشة وساء سبيلا) . وقال تعالى في الأمر بتقواه (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون) وقال تعالى : (يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء واتقوا الله الذي تساملون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبا) وقال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ، ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما) « النكاح سنة الأنبياء وشعائر الأولياء قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « النكاح من سنن من رغب عن سنن فليس مني » وقال صلى الله عليه وآله وسلم « تزوجوا تنكحوا فإن مني بكم الأمم يوم القيامة » . وقال صلى الله عليه وآله وسلم « تزوجوا الولود الودود فإن مني بكم الأمم يوم القيامة » . أوصيكم ونفسي بتقوى الله ، قولوا جميعا : نستغفر الله آمنا بالله وبما جاء عن الله على مراد الله ، آمنا برسول الله وبما جاء عن رسول الله على مراد رسول الله ، آمنا بالشرعية وصدقنا بالشرعية ، وتبرأنا من كل دين يخالف دين الإسلام ، نعوذ بالله من المنكرات ، نعوذ بالله من ترك الصلوات ، نعوذ بالله مما يكره الله .

(١) أى فقط ، فيكون المعنى الشرعى أعم من المعنى اللغوى على عكس القاعدة من أن المعنى اللغوى أعم من المعنى الشرعى ، وهذا على الراجح من أنه لا فرق بين الصداق والمهر . وأما على ما قيل من أن الصداق ما وجب بتسميته في العقد والمهر ما وجب بغيره فتساويا ، وهو على خلاف القاعدة النقدمة أيضا كما هو ظاهر .

(٢) شامل للال والنفقة ، وشموله

لاختصاص غير مراد .

أَوْ وَطْءٌ^(١) ، أَوْ تَقْرِيبٌ بَضْعٍ تَقَرُّرًا^(٢) .

ضابط الصداق

ضَابِطُ الصَّدَاقِ^(٣) : كُلُّ مَا صَحَّ كَوْنُهُ مَبِيعًا عَوَضًا أَوْ مُعَوِّضًا ، صَحَّ كَوْنُهُ صَدَاقًا ، وَمَالًا فَلَا

الوليمة

الْوَلِيْمَةُ لُغَةً : مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْوَلَمِ ، وَهُوَ الْأَجْتِمَاعُ^(٤) ، وَشَرْعًا : اسْمٌ لِكُلِّ دَعْوَةٍ أَوْ طَعَامٍ^(٥) يَتَّخِذُ لِحَادِثِ سُرُورٍ^(٦) أَوْ غَيْرِهِ^(٧) .

- (١) أي في شبهة أو تعويض أو كان العقد فاسدا . وسواء كان الوطء في القبل أو العبر
- (٢) كأن أرضعت زوجته الكبرى الصغرى خمس رضعات متفرقات ، فإنه يفسخ نكاح الاثنين ويجب على الكبرى نصف مهر الصغرة للزوج ، وكأن شهد جماعة شهادة حسبة بأنه طلقها طلاقا بائنا وفرق القاضي بينهما ثم رجعا عن الشهادة فيرمون للمهر كله لغيرتهم البضع على الزوج ، هذا إن لم يصدقهم وإلا فلا غرم عليهم .
- واعلم أن تسمية المهر في العقد مستحبة هذا هو الأصل ، وقد تجب في صور : منها ما لو زوج القاصرة ولها بأكثر من مهر المثل لأنه لو سكنت لوجب مهر المثل ، وقد تحرم في صور : منها لو زوجها بدون مهر المثل ولو سكنت لوجب مهر المثل اهـ وإذا خلا العقد من التسمية فإن لم تكن مفوضة استحققت مهر المثل بالعقد ، وإن كانت مفوضة كأن قلت لوليا وهي رشيدة زوجني بلا مهر فزوجها الولي ونفي المهر أو سكنت وجب المهر بأحد ثلاثة أشياء : فرض الزوج على نفسه مهر مثلها حالا من نقد البلد أو غيره ورضيت به وفرض الحاكم إذا اشيع الزوج أو تنازعا في القدر ، ووطئه إياها وماله موت أحدهما . (٣) كافي الخطيب على أبي شعاع ؛ وفي شرح المهر وغيره : ما صح كونه غنا صح كونه صداقا : وفي فتاوى الأشعر : والذي يظهر في ضابط ما يصح صداقا أن يقال : كل ما قبل بعوض وكان معلوما ولم يكن بضما صح صداقا ومالا فلا ، فخرج ما لم يقابل بعوض والمجهول وكان يضح ابتداء كزوجتك على أن تزوجني أو رنعا كدلي أن تطلق زوجتك ودخل القصاص اهـ . (٤) لاجتماع الناس لها على الطعام .
- (٥) أي مطبوع مأكول أو مشروب كالنهوة ولا حد لأفهام وأهل السكال شاة .
- (٦) أي ما يسر الإنسان كالعرس .
- (٧) كوضيعة الموت .

حكم الوليمة

حكم الوليمة ^(١) : التذنب ^(٢) .

حكم الإجابة إلى وليمة العرس

حكم الإجابة إلى وليمة العرس : الوجوب ^(٣) العمي ^(٤) بشروط كثيرة ^(٥) : منها إسلام النامي ^(٦) ، والمدعو ^(٧) ، وعموم الدعوة ^(٨) ، وأن يدعوه في اليوم الأول ^(٩) ، وأن لا يمدّر ^(١٠) .

القسم

القسم ^(١١) : هو القدر بين الزوجات .

- (١) أي بأنواعها ، وهي أحد عشر مذكورة في المطولات . (٢) فتدب وليمة العرس للزوج الرشيد وولي غيره من أب أو جد من مال نفسه لامن مال المولى ، فإنها تحرم ولو علمها غير الزوج والولي كأي الزوجة أو هي عنه ، فإن أذنت تأدت السنة عنه فتجب الإجابة إليها وإلا فلا . (٣) أما سائر الولائم : كالنبي يعمل للختان وللولادة والسلامة من الطنق ولقدوم المسافر ولحم القرآن ، فالإجابة إليها سنة . (٤) ولا يجب الأكل منها في الأصح ، بل يتدب للقطر ، وقيل يجب ، وصححه النووي في شرح مسلم ؛ وأقله على كل من القولين اقامة . (٥) نحو العشرين . (٦) فلو كان كافرا لم تطلب إجابته ، وتسن إن كان ذميا . (٧) فلا تجب على كافر ولا تسن . (٨) ليس المراد به أن يعم جميع الناس بالدعوة لعدم إمكانه ، بل الشرط أن لا يظهر منه قصد التخصيص فيعم عنده تمكنه عشرته أو حيراته أو أهل حرفته ؛ وأما عند عدم تمكنه فلا يضر التخصيص حتى لو دعا واحدا لم يكون طعامه لا يكتفي إلا واحدا لغيره لم يسقط وجوب الإجابة . (٩) فلو أولم ثلاثة أيام فأكثر لم تجب الإجابة إلا في الأول للعرس ، وفي غيره تسن في اليوم الأول ، وتسن في اليوم الثاني في العرس وغيره ، وتكره فيما بعده ؛ ولو دعا في يوم واحد لكنه جملة ثلاثة أوقات لم تجب الإجابة في وليمة العرس إلا على من دعا في الوقت الأول . (١٠) شامل لأكثر شروط وجوب الإجابة . (١١) يفتح القاف وسكون السين .

حكم القسم

حُكْمُ الْقَسَمِ بَيْنَ الزَّوْجَاتِ ^(١) : الْوُجُوبُ عَلَى زَوْجٍ بَاتَ عِنْدَ بَعْضِهِنَّ ^(٢) مَعَ الذَّوْبَةِ يَنْهَنُ إِنْ اسْتَوَيْنَ حُرِّيَّةً وَرَقًا ، وَإِلَّا فَيَجْعَلُ لِلْحُرَّةِ الْخَالِصَةِ مِثْلَى مَا لَمْ يَفِيهِ أَرْقٌ

النشوز

النَّشُوزُ ثَلَاثَةٌ : الْإِزْتِفَاعُ ^(٣) . وَشَرْعًا : خُرُوجُ الزَّوْجَةِ ^(٤) عَنْ طَاعَةِ

(١) ولو إيماء بأن كان زوجهن رقيقاً أو حراً وتزوج واحدة بعد واحدة في بلاد . فلا مدخل لإيماء غير زوجات فيه وإن كن مستولات .

(٢) بقرعة أو غيرها ، وهي واجبة فيلزمه لمن بقي منهن وهي غير ناشزة ولو مريضة أو حائضاً أو محرمة . ثم له إغراض عنهن بأن لا يبيت عندهن بعد تمام دورهن ؛ كما أن له إغراضاً عنهن ابتداء . ويسن أن لا يعطاهن ، وهكذا حكم الواحدة ، فيسن أن لا يعطها ؛ وله الإغراض عنها . والأصل في القسم لمن عمله نهاراً الليل والنهار الذي قبله أو الذي بعده وهو الأولى تبع ولمن عمله إلا تكارس العكس ، وللأسافر وقت نزوله ، وإذا دخل في أصل واحدة على أخرى لضرورة كمرضاها المحروق وطال زمن الضرورة أو أطاله قضى الجميع ، وإن دخل في التابع حاجة كوضع مناع أو أخذ أو تسليم نفقة وطال زمن الحاجة فلا قضاء ، وإن أطاله قضى إزائمه فقط ؛ ويعزم الدخول في الأصل لغير ضرورة ويجوز في التابع إن كان ثم أدنى حاجة وإلا فيحرم ، والإطالة في الأصل حرام ، وفي التبع مكروه ، وله التمتع بغير وطء ، إذا حل له الدخول .

وأقل نوب القسم ليلة ولا يجاوز ثلاثاً إلا برضاها ولجديده بكر سبع بلا قضاء وثيب ثلاث بلا قضاء ، أو سبع بقضاء لكل واحدة سبع . (٣) إذ في الخروج عن الطاعة ارتفاع عن

دأ الحق . (٤) أي بحسب الأصل والغالب ، لأنه قد يكون من الزوج بخروجه عن أداما الحق أو اجب عليه لها وهو معاشرتها بالمعروف والقسم والهرم والنفقة والكسوة وبقة المؤن قبل القاضي إلزامه بوفية مامنها إياه من حقوقها إذا طلبته .

الزوج بالارتفاع عن أداء الحق الواجب له عليها : من طاعته ^(١) ، ومما شرته بالمعروف ^(٢) ، وتسليم نفسها له ^(٣) ، وملازمة المسكن ^(٤) .

حكم النشوز

حكم النشوز : التحريم ^(٥) ، وإسقاط القسم ^(٦) ، والنفقة وتوابعها ^(٧)

(١) كأن تنزع إذا دعاها إلى بيته ولو كانت مشتتة بحاجتها ، نعم إن عذرت بنحو مرض أو كانت ذا قدر وخير : أي شدة حياء لم تعد البروز لم تلزمها إجابته ، فلا تكون ناشزة بالامتناع وعليه أن يقدم لها في بيتها .

(٢) والارتفاع عنها كلما غرض وعبوس بعد لطف وملازمة وجه ، أما من هي دائما كذلك فليس نشوزا إلا إن زاد ، وليس السب والشتم نشوزا ، لكن له تأديبها عليه ولو بلا حاكم .

(٣) والارتفاع عنه كمنها له من الاستمتاع بها ولو بنهر الجماع حيث لا عذر ولم يكن ندلا أي نجبا ، وبخلاف ما لو كان بها عذر كأن كانت مريضة أو مضنة لا تحتمل الوطء أو بفرجها فروح أو كانت مستحاضة أو كان الزوج غلبا بحيث يضرها وطؤه أو متشمتا كثير الأوامح فلها لا نصير ناشزة بشيء من ذلك . (٤) بأن تخرج منه بلا عذر ، بخلافه مع العذر كأن خرجت إلى القاضي لطلب حقها منه أو إلى اكتسابها النفقة التي أعسر بها الزوج أو الاستفتاء عن حكم شرعي إذا لم يكن زوجها فقها ولم يستفت لها من غيره ، ولا يضر خروجها منه بإذنه أو ظن رضاه إن لم ينهها عنه ولم تعلم غيرته على الخروج . (٥) وقد لا يوصف بذلك

كنشوز المحنونة فإنه لا يثم به ، وإذا ظهرت أمارات نشوز الزوجة وظنه وعظما ندبا بتذكيرها بالعواقب بلا ضرب ولا هجر كأن يقول لها : اتقي الله في الحق الواجب لي عليك واحذري العقوبة ويبين لها أن النشوز يسقط النفقة والقسم ، فإن علم نشوزها وعظما وهجرها في الضجع وضربها في غير الوجه والله لك ضربا غير مبرح : أي يعظم الله عرقا إن أفاد والأولى العفو .

(٦) أي في ذلك الدور وما بعده مادامت ناشزة وإن لم تأثم بالنشوز كصغيرة ونحوها ما لم ترجع قبل نوبتها . (٧) كالنكسوة والسكنى وآلة التنظيف ونحوها ، فإن عادت للطاعة لم تعد نكسوة ذلك اليوم الذي عادت فيه للطاعة ما لم يمتنع بها وإلا عادت لها وتعود لها سكنى ذلك اليوم .

الخلع

الْخُلْعُ لِنَفْسٍ: مُشْتَقٌّ مِنَ الْخُلْعِ وَهُوَ النِّزْعُ^(١)، وَشَرْعًا: فُرْقَةٌ^(٢) بِمَوْضِعٍ مَقْصُودٍ رَاجِعٍ لِجِهَةِ زَوْجٍ^(٣).

أركان الخلع

أَرْكَانُ الْخُلْعِ خَمْسَةٌ: مُلْتَزِمٌ، وَبُضْعٌ، وَعِيُوضٌ، وَصِيْقَةٌ، وَزَوْجٌ.

شرط الملتزم

شَرَطُ الْمُلْتَزِمِ^(٤): إِطْلَاقُ التَّصَرُّفِ الْمَالِيِّ^(٥).

شرط البضع

شَرَطُ الْبُضْعِ: مِلْكُ الزَّوْجِ لَهُ^(٦).

(١) لأن كلا من الزوجين لباس الآخر، فسكانه بماء رقة الآخر نزاع إياه، وأصل وضعه الكراهة، وقد يستحب كأن كانت أسماء عشرتها معه وهو نوع من الطلاق.

(٢) أي لمعط حصل لها كالمداة. (٣) أما فرقة بلا عوض أو بعوض غير مقصود كدم أو بمقصود راجع لغير من ذكر فإنه لا يكون خلعاً بل رجعيًا.

(٤) قابلاً كطاعتك على ألف في ذمتك فتقبل أو مانعاً كأن قالت طلقني على ألف في ذمتي

فبقول طلقتك على ذلك. (٥) بأن يكون غير مجبور عليه. فلو اختلعت مجبورة بسنة

طلقت رجعية ولما ذكر المال وإن كان الزوج جاهلاً بالخال وإن أذن الولي فيه.

(٦) أي من جهة الانتفاع به، فيصح في رجعية لأنها كالزوجة في كثير من الأحكام لافي

بأن إذا لا فائدة فيه.

شروط العوض

شُرُوطُ الْعِوَضِ أَرْبَعَةٌ : كَوْنُهُ مَقْصُودًا ^(١) ، وَكَوْنُهُ مُتَعَلِّقًا ^(٢) ، وَكَوْنُهُ دَاجِيًا لِلْجِهَةِ الزَّوْجِ ^(٣) ، وَكَوْنُهُ مَقْدُورًا عَلَى تَسْلِيهِ .

شرط صيغة الخلع

شَرَطُ صِيغَةِ الْخُلْعِ ^(٤) ، شَرَطُ صِيغَةِ الْبَيْعِ إِلَّا عَدَمَ تَخْلُلِ الْكَلَامِ الْيَسِيرِ ^(٥) .

شرط الزوج

شَرَطُ الزَّوْجِ : كَوْنُهُ يَمْنَنُ بِصِيحَةِ طَلَاقِهِ ^(٦) .

(١) خرج به الخلع بدم ونحوه فإنه رجعي ولا مال ، ودخل به المقصود الفاسد كالخمر فإنه يقع به الطلاق باثنا عشر للثلث . وضابط مسائل الباب أن الطلاق إما أن يقع بالمسمى باثنا إن تمت السبعة والعوض أو عهر للثلث إن فسد العوض فقط وكان مقصودا أو رجعيا إن فسدت الصيغة تنالها على هذا الديار على أن لى الرجعة أو كان العوض فاسدا غير مقصود كدم وقد يجوز أو علق بما وجد أو لا يقع أصلا إن علق بما لم يوجد .

(٢) هو قيد من حيث لزوم المسمى فقط ، لأن الخلع يصح ولو كان العوض مجهولا لكن بعهر للثلث . (٣) تقدم محتمره . (٤) في كل لفظ من ألفاظ الطلاق صريحا وكتابته . ولفظ الخلع والفائدة إن ذكر منهما الدل أو نوى فهما صريحان وإلا فسكتان . فإن نوى الطلاق نظر ، فإن أصرر الناس قبولها وقبلت وكانت أهلا للاتزام وقع باثنا بعهر للثلث ، وإن لم يصرر وقع رجعيا وكذا إن لم تقبل ، وإن لم ينو الطلاق لم يقع شيء . (٥) السكونة معاوضة غير محضة .

(٦) فلا يصح من صبي ومجنون ومكره ، وبصح من عبد ومجبور بسفه ويدفع العوض للسيد والوالى أو لهما بإذنه ليرأ الدافع .

صورة الخلع^(١)

صُورَةُ الْخُلْعِ : أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ لِرَؤُوسَتِهِ : طَلَّقْتُكَ بِأَلْفِ دِينَارٍ فَنَقُولُ لَهُ :
قَبِلْتُ ، أَوْ يَقُولَ لَهَا : مَتَى صَدَّقْتِ لِي أَلْفَ دِينَارٍ فَأَنْتِ طَالِقٌ ، فَنَقُولُ لَهُ :
صَدَّقْتِ لَكَ أَلْفَ دِينَارٍ .

الطلاق

الطَّلَاقُ لَفْظٌ : حَلُّ الْقَيْدِ^(٢) ، وَشَرْعًا : حَلُّ عَقْدِ النِّكَاحِ^(٣) بِتَنْظِيلِ
الطَّلَاقِ وَنَحْوِهِ .

(١) ويكتب في صيغة الخلع : الحمد لله ، وبعد فقد خالع أو طلق زيد زوجته فلاتة طلاقه
خلفية بإيجاب وقبول وعوض صحيح مقبوض بيد الزوج خلعاً صحيحاً شرعياً ملكت به نفسها
وبانت به منه بينونة صغرى ، فلا تحل له إلا بمقد جديد بشرطه الشرعية المعتبرة ثم يؤرخ ،
(وصورة دعوى الخلع) أن يقول عمرو : أَدْعَى أَنْ زَيْدًا خَالَعُ مَوَلايَ حَالِ ، فَوَذَلِكَ
منه ولى بينة بذلك . (٢) أى فكأنه حسيباً كان العبد كثيراً كقرب الهبة أو معتوباً كالعتقة بين
الزوجين . (٣) إن أريد بالنكاح العقد فالإسائة بيازة أو الوطء الحقيقية . وتسمى الطلاق
الأحكام الخمسة : الوجوب كما في طلاق الحسب في الشقاق والمولى . والندب كما في طلاق زوجة
خالها غير مستقيم كأن تكون غير نفيقة أو غير مصالية . والحزمة كما في طلاق من قسم لغيرها
ولم يوفها حقها من القسم ولم يترضاها ، وكما في الطلاق البدعي وهو أن يوفقه على مدخول بها
من حيلها في الحيض أو في طهر جامعها فيه أو في حيض قبله وهي غير حائل ولا مخاضة وإن
سأله الطلاق مجاناً أو خالعه أجنبي . والسكرانة كما في طلاق مستقيمة الحال . والإباحة كما في
طلاق من لا يهاها الزوج ولا تسمح نفسه بتوثيقها من غير استمتاع بها .

أركان الطلاق

أركانُ الطَّلَاقِ ثَمَنَةٌ: مُطَاقٌ^(١)، وَصِيغَةٌ، وَتَحَلٌّ^(٢)، وَوَلَايَةٌ عَلَيْهِ، وَتَقْصِدٌ^(٣).

شروط المطلق

شُرُوطُ الْمُطْلَقِ اثنان: التَّكْلِيفُ^(١)، وَالِاخْتِيَارُ^(٢).

شروط صيغة الطلاق

شُرُوطُ صِيغَةِ الطَّلَاقِ: مَا يَدُلُّ عَلَى الْفِرَاقِ صَرِيحًا أَوْ كِنَايَةً^(١).

(١) هو الزوج ، وقد يكون غيره كالقاضي في طلاقه عن المولى ، وبذلك الزوج الكامل الحرية ثلاث تطبيقات ، ومن به رق طائفتين ، فإذا طلقتها الحر ثلاثاً أو من به رق طائفتين لم تحل له إلا بعد وجود خمسة أشياء : انقضاء عدتها منه ، وتزوجها بغيره ، ووطئه لها بدخول حشفته أو قدرها من مقطوعها مع انتشار الآلة وإن ضُفِّ الاِنتِشار ، وبينوتها منه بطلاق أو غيره ، وانقضاء عدتها منه ، وتصديق الزوجة في دعوى الوطء إذا أنكره وهي إحدى السائل السبع المستثنيات من تصديق نافي الوطء . (٢) هو الزوجة ولو رجعية . (٣) أى قصد اللفظ لعناء ، أى استعماله في معناه ومحلّه عند وجود الصارف كالمدرس والذي يحكى كلام غيره . أما إذا لم يكن صارف فلا يشترط قصد . (٤) فلا يقع طلاق الصبي والمجنون والعمى عليه ، ويقع طلاق السكران التمدى بسكره لا غيره . (٥) فلا يقع طلاق السكره بغير حق إذا وجدت شروط الإكراه ، وهي قدرة السكره على ما عهد به عاجلاً ظاهراً وعجزاً للسكره عن دفعه بهرب وغيره كاستغاثته وظنه أنه إن امتنع حققه ، وبحصل الإكراه بتخويف مجذور كضرب شديد أو حبس أو إتلاف مال ، وبختلف باختلاف طبقات الناس ، فلا يحصل بالتخويف بالقوة الآجلة ولا بالتخويف بالمستحق كدوله لمن له عليه قصاص طلقها وإلا اقتضت منك . ومن شروط الإكراه أن لا تظهر فرية اختيار فإن ظهرت كأن أكره على ثلاث أو صريح أو تلبق بخالف وقع بل لو وافق ونوى الطلاق وقع . (٦) فالصريح ما لا يعتمد ظاهره غير الطلاق يقع به بلا نية ، وهو مشتق الطلاق والفرار والمراحم ، وترجمة مشتقها كطقتك وفارتك وسرحتك وأنت طالق وأنت مطاقة وباطلاق . والكناية ما يعتمد الطلاق وغيره ولا يقع به الطلاق =

شروط محل الطلاق

شَرَطُ مَحَلِّ الطَّلَاقِ : كَوْنُهُ زَوْجَةً (١).

شروط الولاية على محل الطلاق

شَرَطُ الْوِلَايَةِ عَلَى مَحَلِّ الطَّلَاقِ : كَوْنُهُ مِنْ كَائِنٍ مُطْلَقٍ (٢).

= إلا إن قارن أوله نية الطلاق كانت خاية برية بنية بآئن الحقي بأهلك حبلك على غاربك ؟ ولو قال لها بالثلاث فيك أو بالحرام فيك أو بالطلاق فيك أو في كل حلال أستجله فيك لم يكن صريحاً ولا كناية على التمسك ولا يعقد بميتا بل هو لمو ، وفي النهاية ما يوجب أنها كليات . ويصح الاستثناء في الطلاق ، بشرط أن يترتب قبل الفراغ من الستة منه ، وأن لا يصل بفوق سكتة النفس ونحوها ، وأن لا يستغرق كانت طالق ثلاثاً إلا ثلاثاً ، ولا يجمع المفرق للاستغراق ، فلو قال أنت طالق ثلاثاً إلا اثنين وواحدة فتقع واحدة لا ثلاث قبل قوله وواحدة لحصول الاستغراق بها . ويصح تعليق الطلاق بالصفة والشروط ، فالعنايق بالصفة كأن يقول لها أنت طالق في شهر كذا أو في غرته أو في رأسه أو في أوله يقع الطلاق مع أول جزء من الليلة الأولى منه وكأن يقول لها أنت طالق طلاقاً حسناً أو قبيحاً أو سنياً أو بدعياً ، والتعليق بالشروط كأن يعلق بأدلة من أدوات الشرط كمن وإن وإذا ومتى وما ومهما وكذا وأى نحو من دخلت الدار من زوجاني فعلى طالق وأى وقت دخلت الدار فأنت طالق ، وكل أدوات التعليق تقتضي الفور في النفي إلا إن فلانها للتراضي ولا تقتضين فورا في الإثبات إلا إذا وإن مع المال أو عذت خطايا ولذلك قال بعضهم :

أدوات التعليق في النفي للفور ، وسوى إن وفي اثبوت رأوها

للتراضي إلا إذا ابت مع المال وثبتت ، وكما حكروها

(١) ولو حكما كالرجعية فطلق بإضافة الطلاق لها أو لجزئها اتصل بها كربع ويد وشعر وظفر وذم لافلتها كريقها وإينها .

(٢) أى حين بطلاق ، فلا يصح طلاق زوجة باعتبار ما كان كالبائن ولا باعتبار ما يكون كالنكحة بعد الطلاق ولا طلاق زوجة الأجنبي .

شرط القصد للطلاق

شرط القصد للطلاق : أن يقصد لفظ الطلاق لمعناه^(١)

صورة الطلاق^(٢)

صورة الطلاق : أن يقول زيدُ لزوجتهِ الحاضرةِ : أنتِ طالقٌ ،
وفي النائيةِ : منذ طالقٌ .

الرجعة

الرجعة^(٣) لغةً : المرأةُ من الرجوع^(٤) ، وشرعاً : ردُّ المرأةِ إلى السَّكاحِ
من طلاقٍ^(٥) غيرِ بائنٍ^(٦) في المدةِ على وجهِ مخصوصٍ^(٧) .

(١) تقدم ما يفيد أن هذا الشرط إنما هو حيث وجد صارف ، فلا يقع من حكى طلاقٍ
غيره كقوله قال فلان زوجي طالق ، ولا ممن جهل معناه وإن نواه ، ولا ممن سبق لسانه به ،
ولو خاطبها بطلاق هزلًا أو لاعباً بأن قصد التلطف دون المعنى أو ظن أنها أجنبية وقع الطلاق لأن
كلا ليس من الصارف للطلاق عن معناه وقد صادف محله . (٢) ويكتب في صيغة الطلاق :
الحمد لله ، وبعد فقد طلق زيد زوجته فلانة طليقة رجعية أو طليقتين أو ثلاثاً على حسب الواقع ،
وهو مكلف مختار لذلك وأقرت هي بأنها لا تستحق عليه حقاً من حقوق الزوجية ولا غيرها ،
كان ذلك في ساعة كذا في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا ثم يؤرخ .

(وسورة دعوى الطلاق) أن يقول محمرو : أدعى أن زيدا طلق موكلتي طليقة واحدة
أو طليقتين أو ثلاثاً في حال نفوذ ذلك منه ولى بيته بذلك . (٣) بفتح الراء أنصح من
كسرها (٤) أي من طلاق أو غيره . (٥) أي بسببه نخرج وطء الشبهة
والطهار والإيلاء . فإن استباحه الوطء فيها بعد زوال المانع لا تسمى رجعية وكذا يقال في الطهر
من الحرج وإسلام المرتد . (٦) خرج به البائن كالطليقة بعوض والطليقة ثلاثاً فإنها لا ترد
بالرجعة إلى السكاح كإبائى . (٧) أي بشرط مخصوصة وهي الآتية .

أركان الرجعة

أَرْكَانُ الرَّجْعَةِ ثَلَاثَةٌ: صِيغَةُ، وَمَحَلٌّ، وَرُتْبَةٌ.

شروط صيغة الرجعة

شُرُوطُ صِيغَةِ الرَّجْعَةِ ثَلَاثَةٌ: لَفْظٌ ^(١) يُشِيرُ بِالْمُرَادِ، وَتَحْجِيزٌ ^(٢)، وَبَعْدُ تَوْقِيتٍ ^(٣).

شروط محل الرجعة

شُرُوطُ مَحَلِّ الرَّجْعَةِ ثَمَانِيَةٌ: كَوْنُهُ زَوْجَةً ^(١)، وَكَوْنُهَا مُوَطَّوَةً ^(٢)، وَكَوْنُهَا مُعَيَّنَةً ^(٣)، وَكَوْنُهَا قَابِلَةً لِلْحُلِّ ^(٤)، وَكَوْنُهَا مُطْلَقَةً ^(٥)، وَكَوْنُهَا مُطْلَقَةً إِلَّا بِعَوَضٍ ^(٦)، وَكَوْنُهَا عَدَدَ طَلَاقٍ غَيْرِ مُتَتَوِّفٍ ^(٧)، وَكَوْنُهَا فِي الْعِدَّةِ ^(٨).

- (١) صريح كرجعتك وارتفعتك وأمسكتك ، ويسن أن يقول إلى أو إلى نكاحي ولا يشترط ، ويشترط في صراحة رد ذلك أو كتابة كترجوتك ونكحتك .
- (٢) فلو علق كأن قال راجعتك إن شئت لم تصح الرجعة . (٣) فلو قال راجعتك نهرا لم تصح الرجعة . (٤) خرج بها الأجنبية . (٥) خرج بها المطلقة قبل الوطء وما في مناه ، فلا تصح رجعتها ليدونها بالطلاق قبل الدخول . (٦) خرج بها البهمة ، فلو طلق إحدى زوجتيه مهمة ثم راجعها أو طلقها جميعا ثم راجع إحداها مهمة لم تصح الرجعة . ولو شك في حصول المعلق عليه الطلاق أراجع احتياطا ثم علم أنه كان حاملا فالأمسح صحة الرجعة . (٧) خرج بها الرتبة فإنها لا تصح رجعتها حال ردها .
- (٨) خرج بها الفسوخ نكاحها فلا رجعة فيها وإنما أتمرد بعقد جديد .
- (٩) خرج بها المطلقة بوض فإنها لا رجعة فيها بل تحتاج إلى عقد جديد .
- (١٠) خرج بها المطلقة ثلاثا فإنها لا تهل إلا بمحلول بالشرط السار .
- (١١) فمن انقضت عدتها لا تهل إلا بعقد جديد .

شروط المراجعة

شروط المراجعة اثنان : الاختيار ، وأهلية النكاح بنفسه^(١) .

صورة الرجعة

صورة الرجعة : أن يقول زيدٌ لطلّقتكِ طلاقاً غير بائن وهي في عديته واجعتكِ أو أنسكتكِ إن كانت حاضرة ، وفي الغائبة راجعتكِ هنذاً ، أو أنسكتكِ هنذاً .

الإيلاء

الإيلاء لغة : الحلف ، وشرعاً : حلف زوج على الإمتناع من وطء^(٢) زوجته^(٣) مطلقاً^(٤) ، أو أكثر من أربعة أشهر^(٥) .

أركان الإيلاء

أركان الإيلاء ستة : مخلوف به ، ومخلوف عليه ، ومدة ، وصيغة ، وزوج ، وزوجة .

(١) بأن يكون بالغا عاقلا ، ولا يتنها الإحرام ، فتصح من المحرم ؛ ومثله من طلق أمة ونحوه حرة وأمة . (٢) خرج به الامتناع من التمتع بغير الوطء .

(٣) خرج بها الأمة فلا إيلاء فيها من سيدها . (٤) أى غير مقيد بحدّة ومثله المؤبد .

(٥) ولو بما لم يسع الرفع إلى الفاضل عند ابن حجر والرملي فيأنهم عندها بذلك إثم الإيلاء . وقال الزيدى وابن قاسم : لا إيلاء بما ذكر وعليه فلا يأنهم به إثم الإيلاء بل إثم الإيذاء فقط .

شرط المحلوف به

شَرَطُ الْمُحْلُوفِ بِهِ : كَوْنُهُ أَمَّا أَوْ صِفَةً لِلَّهِ تَعَالَى ^(١) ، أَوْ الزَّامَ مَا يَلْزَمُ ^(٢) .

شرط المحلوف عليه

شَرَطُ الْمُحْلُوفِ عَلَيْهِ : أَنْ يَكُونَ تَرْكُ وَطْءٍ شَرَفِي ^(٣)

شرط المدة

شَرَطُ الْمُدَّةِ : أَنْ تَرِيدَ عَلَى أَزْمَةٍ أَشْهُرٍ ^(٤) .

شرط الصيغة

شَرَطُ صِيغَةِ الْإِبْلَاءِ : لَفْظُ يُشْرِعُ بِهِ ^(٥) .

شروط الزوج المولى

شُرُوطُ الزَّوْجِ الْمَوْلَى أَثْنَانِ : إِسْكَانُ وَطْئِهِ ^(٦) ، وَحَصَّةُ طَلَاقِهِ ^(٧) .

(١) كَقَوْلِهِ وَاتَّهَ أَوْ وَالرَّحْمَنُ لَا أَطْؤُكَ . (٢) أَوْ يَنْذِرُ أَوْ تَعْلِيْقُ طَلَاقٍ أَوْ عَتَقَ فَإِنْ هَذَا حَلَفَ لِأَنَّ الْحَلْفَ مَا تَعْلَقُ بِهِ حَتَّى أَوْ مَنَعَ أَوْ تَحْقِيقُ حَبْرٍ هُوَ أَعْمُ مِنَ الْيَمِينِ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا بَالَهُ تَعَالَى أَوْ حَصَّةٍ مِنْ صَفَاتِهِ نَحْوُ إِنْ وَطَّئْتَكَ فَفَقَّ حَتَّى صَلَاةٍ أَوْ إِنْ وَطَّئْتَكَ فَضَرْتُكَ طَالِقٌ أَوْ فَصَدَى حَرٍّ . (٣) فَلَا إِبْلَاءَ بِحَلْفِهِ عَلَى امْتِنَاعِهِ مِنْ نَعْتِهِ بِهَا بِغَيْرِ وَطْءٍ .

وَلَا مِنْ وَطْئِهَا فِي حَيْضٍ أَوْ حَرَامٍ .

(٤) أَوْ بِمَا مَرَّ عَلَى الْخِلَافِ فِيهِ كَقَوْلِهِ : وَاتَّهَ لَا أَطْؤُكَ ، أَوْ وَاتَّهَ لَا أَطْؤُكَ أَبَدًا ، أَوْ وَاتَّهَ لَا أَطْؤُكَ حَسَةَ أَشْهُرٍ ، أَوْ حَتَّى تَمُوتَ ، أَوْ حَتَّى أَمُوتَ ، أَوْ حَتَّى يَمُوتَ فُلَانٌ ؛ وَمِثْلُهُ كُلٌّ مُسْتَبْعَدٌ الْحَصُولِ فِي الْأَرْجَاءِ الْأَشْهُرِ . (٥) كَتَغْيِيبِ حَشَمَةِ بَرْجٍ أَوْ وَطْءٍ أَوْ جَمَاعٍ .

(٦) فَلَا يَصِحُّ مِنْ شَيْءٍ أَوْ جِبَةٍ ذَكَرَهُ وَلَمْ يَبْقَ مِنْهُ فَعَدُّ الْحَشَمَةِ .

(٧) فَلَا يَصِحُّ مِنْ سَبِيٍّ وَجَنُونٍ وَمَكْرَمٍ .

شرط الزوجة المولى من وطنها

شرط الزوجة المولى من وطنها إنسكائه^(١).

صورة الإيلاء

صُورَةُ الْإِيْلَاءِ : أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ لِزَوْجَتِهِ : وَاللّٰهُ لَا أَطُوْلُكَ ، أَوْ وَاللّٰهُ لَا أَطُوْلُكَ خَمْسَةَ أَشْهُرٍ .

حكم الإيلاء

حُكْمُ الْإِيْلَاءِ التَّحْرِيمُ^(٢) ، وَأَنَّ لِلزَّوْجَةِ مُطَالَبَةَ الزَّوْجِ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ^(٣) بِالْفَيْتَةِ^(٤) أَوْ الطَّلَاقِ^(٥) ، وَأَنَّ لِلْخَاكِمِ التَّطْلِيْقَ عَلَيْهِ^(٦) إِذَا امْتَنَعَ مِنْهُمَا^(٧) .

(١) فلا يصح الإيلاء من وطء ورفقاء أو قرناء .

(٢) قول كبير ، وقيل صغيرة ، وعلة التحريم الإيذاء .

(٣) أى من غير وطء ولا مانع بها . (٤) بكسر الفاء وفتح المعجمة ، ووحكى الهمزة .

فتح الفاء أيضا : وهى الرجوع إلى أوطء الذى امتنع منه بالإيلاء . وتحصل بتعقيب حشفة مع الانتشار بقبل . (٥) أى أنها ترد الطلب بينهما . وقال بعضهم إنها ترتب فتطالبه أو لا

بالفَيْتَةِ ، فَإِنْ لَمْ يَفِيْ طَالِبَتُهُ بِالطَّلَاقِ هَذَا إِنْ لَمْ يَقُمْ بِمَنْعٍ طَبِيعِيٍّ أَوْ شَرْعِيٍّ فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلَ كَمَرَضٍ طَالِبَتُهُ بِفَيْتَةِ الْمَاسَانِ بِأَنْ يَقُولَ إِذَا قَسَرْتُ فَتَتَّكِنُنِيْ بِالْوَعْدِ ، وَإِنْ كَانَ الثَّانِي كَأَحْرَامِ طَالِبَتُهُ بِالطَّلَاقِ نَقْطَ ، فَإِنْ عَصَى بِالْوَطْءِ سَقَطَتْ مُطَالِبَتُهَا لِأَعْلَالِ الْيَمِينِ . (٦) أى نيابة عنه طلبة

واحدة رجعية كأن يقول أو فتعت عن فلان على فلاة طلبة فلان كان قبل الدخول أو سبق منه قبل الإيلاء طلفتان كانت بآئنة . (٧) لابد من حضوره ليثبت امتناعه حتى لو شهد

عدلان بذلك لم يطلق عليه حتى يحضر ، فإن تعذر حضوره لدعوى غيبة كفت البيينة وطبق عليه في غيبته .

الظهار

الظَّهَارُ لُغَةً : مَا خُوذَ مِنَ الظَّهْرِ ^(١) ، وَشَرْعًا : تَشْبِيهُ الزَّوْجِ زَوْجَتَهُ فِي الْحُرْمَةِ بِمَحْرَمِهِ .

أركان الظهار

أَرْكَانُ الظَّهَارِ أَرْبَعَةٌ : مُظَاهِرٌ ، وَمُظَاهَرٌ مِنْهَا ، وَمُشَبَّهٌ بِهِ ، وَصِيَّةٌ .

شرط المظاهر

شَرْطُ الْمُظَاهِرِ : كَوْنُهُ زَوْجًا ^(٢) يَصِحُّ طَلَاقُهُ ^(٣) .

شرط المظاهر منها

شَرْطُ الْمُظَاهَرِ مِنْهَا : كَوْنُهَا زَوْجَةً ^(٤) .

شرط المشبه به

شَرْطُ الْمَشَبَّهِ بِهِ : كَوْنُهُ أَنْثَى ^(٥) أَوْ جُرْمًا مِنْهَا ^(٦) تَحْرِمُ مَا يَنْسَبُ أَوْ رِضَاعٍ ،

(١) لِأَن سَوْرَتَهُ الْأَسْلِيَّةَ : أَيْ التَّعَارُفَةَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَوِ الْقَالِبَةِ أَنْ يَقُولَ لِزَوْجَتِهِ : أَنْتِ عَلَى كَظْهَرِ أَيْ ؛ وَخَصَّ الظَّهْرَ بِالْأَخْذِ مِنْهُ مَعَ أَنَّهُ يَحْوزُ التَّشْبِيْهَ بِغَيْرِهِ كَالْبَطْنِ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ الرُّكُوبِ وَالرَّأَةِ مَرْكُوبِ الزَّوْجِ . (٢) فَلَا يَصَحُّ مِنْ غَيْرِ زَوْجٍ وَإِنْ نَكَحَ مِنْ ظَاهِرِ مِنْهَا .

(٣) فَلَا يَصَحُّ مِنْ صَبِيٍّ وَمَحْرُومٍ وَمَكْرَهٍ ، وَيَصَحُّ مِنْ نَعْمٍ وَمَحْبُوبٍ وَسُكْرَانٍ .

(٤) وَلَوْ صَغِيرَةً أَوْ رِقَاءً أَوْ قَرْنًا ، لَا أُمَةً وَلَا أَعْنَبِيَّةً ؛ فَلَوْ قَالَ السَّيِّدُ لِأُمَّتِهِ أَنْتِ عَلَى كَظْهَرِ أَيْ لَمْ يَصَحِّ ، أَوْ قَالَ رَجُلٌ لِأَعْنَبِيَّةٍ إِذَا نَكَحَتْكَ فَأَنْتِ عَلَى كَظْهَرِ أَيْ لَمْ يَصَحِّ وَإِنْ نَكَحَهَا بَعْدَ .

(٥) خِلَافَ غَيْرِهَا مِنْ ذَكَرٍ وَخَفَى لِأَنَّهُ لَيْسَ عَمَلُ النِّتْمِ . (٦) أَيْ ظَاهِرًا كَالْبَطْنِ وَالْيَدِ ، لَا الْبَاطِنِ كَالْكَبِدِ .

أَوْ مُصَاهَرَةٍ^(١) لَمْ تَكُنْ حِلًّا لَهُ قَبْلَ^(٢) .

شرط صيغة الظهار

شَرَطُ صِيغَةِ الظَّهَارِ : لَفْظُ يُشِيرُ بِهِ^(٣) .

صورة الظهار

صُورَةُ الظَّهَارِ : أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ لِزَوْجَتِهِ : أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّي .

حكم الظهار

حُكْمُ الظَّهَارِ التَّحْرِيمُ^(١) ، وَأَنَّ الزَّوْجَ إِذَا لَمْ يُقْبِعْهُ بِالطَّلَاقِ^(٢) يَصِيرُ حَائِدًا^(٣) ، وَتَلَزُمُهُ الْكَفَّارَةُ^(٤) .

(١) بخلاف أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، لأن تحريمهن ليس المحرمية بل لشرفه صلى الله عليه وسلم . (٢) أى لم يسبق لها قبل صيرورتها محرماً حالة تحل له فيها بعد ولادته كبنته وأخته وممرضة أبيه وزوجة أبيه التى نكحها قبل ولادته ، بخلاف من كانت حلالاً له قبل كنزوجة ابنه وزوجة أبيه التى نكحها بعد ولادته لأنها لما حلت له فى وقت احتمل إرادته . (٣) كانت أو رأسك أو يدك كظهر أى أو جسمها أو غيرها ، وهذا كله صريح ، والكتابة كانت كأمى أو كبنها ، ويصح توقيته وتعليقه .

(٤) وهو كبيرة ، وكان طلاقاً فى الجاهلية كالإيلاء . (٥) بأن يسكها بعد الظهار زمناً تسكن فيه الفرقة شرعاً ، فلا عود فى نحو حائض إلا بعد انقطاع دمها ، ولو اتصل بالظهار جنونه أو إنمائه أو فرقة بعوت أو فسخ من أحدهما بمقتضيه أو بطلاق بائن أو رجعى ولم يرجع فلا عود . والعود فى ظهار من رجعية أن يرجع ، وفى الظهار المؤقت بمنع حبشة فى اللدة بفعله . (٦) أى نحالنا لما قال . يقال قال فلان قولاً ثم عاد له وعاد فيه : أى خالفه ونقضه ، وهو قريب من قولهم عاد فى هبته ، ومقصود الظهار وصف المرأة بالتحريم وإمسائها بخالفه . (٧) وهى كفارة الجماع فى نهار رمضان ، وكفارة القتل : إعتاق رقبة مؤمنة بلا عوض ولا عيب يغل بالعمل ، فإن عجز عن الإعتاق وقت أدائها صام عنها شهرين ولاء ، فإن عجز ملك فى كفارة الظهار والجماع لا القتل ستين مسكيناً أهل زكاة مدّاً مدّاً .

اللعان

الْأَمَانُ لَعْنَةٌ مُصَدَّرَةٌ لَأَعَنَ^(١)، وَشَرَعًا: كَلِمَاتُ مُفَاوَنَةٍ^(٢) جُمِلَتْ حُجَّةٌ لِلضُّطْرِّ^(٣) إِلَى قَذْفِ مَنْ أَطْعَمَ فَرَأْسَهُ وَأَلْحَقَ الْعَارَ بِهِ أَوْ إِلَى تَقِيٍّ وَلَدٍ^(٤).

أركان اللعان

أَرْكَانُ الْأَمَانِ ثَلَاثَةٌ: مُتْلَاغَتَانِ، وَصِيفَةٌ.

شروط اللعان

شُرُوطُ الْأَمَانِ أَرْبَعَةٌ: سَبَقُ قَذْفِ يُوجِبُ الْحَدَّ^(٥)، وَأَمْرُ الْقَاضِي بِهِ،

(١) أى مدلوله وهو التكلم بكلمات اللعان، وهذا المصدر مشتق من اللعن: أى البعد، لأن كلاما من المتلاعنين يبعد عن الآخر بل وعن رحمة الله بالنسبة للكاذب منهما.

(٢) هى المحس الآتية: سميت لعانا لقول الرجل: وعليه لعنة الله إن كان من الكاذبين.

(٣) بمعنى أنها سبب دافعة للحد عن المضطر، لأن كل كلمة من الكلمات الأربع بمنزلة شاهد، فالكلمات الأربع بمنزلة الشهود الأربعة الذين هم حجة فى الزنا. والحاصل أن الزوج يبتلى بقذف امرأته للبع العار الذى ألحقته به والنسب العاسد إن كان هناك ولد بنفيه، وقد يتعذر عليه إقامة البيئة لجعل اللعان بيعة له، وإن تبسرت له البيئة فالفرأش هو الزوجة لأنها فرأش زوجها فالزوج قد يضطر إلى قذف زوجته التى لطخت نفسها وألحقت بسبب ذلك العار به.

(٤) بأن علم أنه ليس منه وإنما يعلم ذلك إذا لم يظأها أو وطئها ولكن ولدته بدون سنة أشهر من وطئها، أو لعوق أربع سنين منه، أو ظن أنه ليس منه بأن ولدته لا بينهما منه ومن زنا بعد استبراء منه بحضرة، والقذف حديث واجب فوراً لأن نفي الولد على الفور كالدليل بالحبس بأن يأتي القاضي ويقول له إن هذا الولد ليس منى، فإن أصر ذلك لم يصح نفيه بعد، وأما اللعان فهو على التراخي بعد ذلك، وأما إذا لم يكن ولد فالأولى له أن يستر عليها ويطلقها إن كرهها وإن جاز له القذف والأمان، وهذا كله إن علم زناها أو ظنه ظناً مؤكداً وإلا فيحرم عليه قذفها ولعانها ولو كان هناك ولد لأنه يلحقه بالفرأش. (٥) كقوله زيت أو يازانية وهذا من صراحته، ومن كنايةاته زنات فى الجبل أو زنات أو يافجرة، فلا يجوز اللعان بدون ذلك كقذف كبيرة ثبت زناها أو طفلة لا توطأ أو رتقاء أو قرناء وإن وجب التعزير للإبقاء وغيره.

وَتَقْلِبُنِ كَلِمَاتِهِ ^(١) ، وَمَوَالَاهُ ^(٢) .

صورة اللعان

صُورَةُ اللَّعَانِ : أَنْ يَقُولَ الزَّوْجُ أَرْبَعُ مَرَّاتٍ : أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنِّي لَمِنْ الصَّادِقِينَ فِيمَا رَمَيْتُ بِهِ زَوْجَتِي فَلَأَنَّهُ مِنَ الزَّانَا ، وَالْحَامِيسَةُ أَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ فِيمَا رَمَاهَا بِهِ مِنَ الزَّانَا ^(٣) .

ما يترتب على اللعان

يَتَرْتَّبُ عَلَى اللَّعَانِ أُمُورٌ : مِنْهَا سُقُوطُ حَدِّ الْقَذْفِ ^(٤) عَنِ الزَّوْجِ ، وَلِإِجَابِ الْحَدِّ ^(٥) عَلَى الزَّوْجَةِ ، وَاقْتِصَاحُ النِّكَاحِ ^(٦) ، وَتَحْرِيمُهَا عَلَيْهِ مُؤَبَّدًا ^(٧) .

ما يسقط الحدَّ عن الزوجة

يُسْقِطُ الْحَدَّ عَنِ الزَّوْجَةِ مُلَاعَنَتُهَا لِلزَّوْجِ بَعْدَ تَعَامُّ لِعَانِهِ ^(٨) ، بِأَنْ يَقُولَ

- (١) فيقول له قل كذا ، ولها قولي كذا ، فلا يصح اللعان بغير تلقين كسائر الأيمان فانها لا يعتد بها قبل أمر القاضي وإن كان لا يشترط أن يلقن كلماتها . (٢) أي الموالاة بين كلماتها ، فيؤثر الفصل الطويل والكلمة الأجنبية ، أما الموالاة بين لعاني الزوجين فلا يشترط .
- (٣) وإن نفى ولما قال في كل من الجنس : وإن ولدها أو هذا الولد من زنا .
- (٤) أي لللعنة وللزاني الذي قذفه بها إن ذكره في كلمات اللعان وإلا فلا يسقط عنه ، لكن له إعادة اللعان وذكره فيه ليسقط عنه ، فإن لم يفعل حدًّا لأجله بل إذا لم يلعن الزوجة وجب عليه حدان . (٥) أي حد الزنا ، (٦) ظاهرها وباطنها .
- (٧) وإن أكذب نفسه ، لكن يعود بالتكذيب الحد عليه ويلحقه الولد ويسقط الحد عنها
- (٨) لأن أمانها لإسقاط الحد الذي لزمها بلعانه .

أَزِجَ مَرَاتٍ : أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ فِيمَا رَمَانِي بِهِ مِنَ الزَّنا ، وَالْعَامِصَةُ
أَنْ غَضَبَ اللَّهُ ^(١) عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ فِيمَا رَمَاهَا بِهِ مِنَ الزَّنا .

العدة

الْعِدَّةُ لِنَتَّةٍ : مَاخُودَةٌ مِنَ الْعَدَّةِ ^(٢) ، وَشَرْعًا : مُدَّةٌ ^(٣) تَتَرَبَّصُ ^(٤) فِيهَا
الْمَرْأَةُ لِمَعْرِفَةِ بَرَاءَةِ رَجُلِهَا أَوْ لِلتَّمَيُّدِ ^(٥) ، أَوْ لِتَفْجِيئِهَا ^(٦) عَلَى زَوْجٍ .

أقسام العدة

الْعِدَّةُ قَتْنَانِ : عِدَّةُ فِرَاقِ حَيَاةٍ ^(٧) ، وَعِدَّةُ فِرَاقِ وِفَاةٍ ، فَالْأُولَى لَا تَحِبُّ

(١) الْحِكْمَةُ فِي اخْتِصَاصِ لِمَانِ الْمَرْأَةِ بِالغَضَبِ وَلِمَانِ الرَّجُلِ بِاللَعْنِ أَنَّ جُرْمَةَ الزَّنا أَعْظَمُ
مِنْ جُرْمَةِ الْفُضْفِ ، وَالغَضَبُ أَعْظَمُ مِنَ اللَّعْنِ ، لِأَنَّ الْغَضَبَ إِزَادَةُ الْإِثْمِ ، وَاللَّعْنُ الْبُحْدُ
وَالطَّرْدُ فَعِلَ الْأَغْلَظُ مَعَ الْأَغْلَظِ وَغَيْرِ الْأَغْلَظِ مَعَ غَيْرِ الْأَغْلَظِ .

(٢) لَاشْتِبَاهُهَا عَلَيْهِ غَالِبًا . (٣) وَيَحِبُّ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ عَلَى مَعْتَدَةِ الْوِفَاةِ الْإِحْدَادُ ؛
وَهُوَ تَرْكُ لِبْسِ الصَّبُوحِ لِلزَّيْنَةِ وَالتَّطْيِيبِ وَدَهْنِ الشَّعْرِ وَالْإِكْتِهَالِ بِكَمَلِ الزَّيْنَةِ إِلَّا لِحَاجَةِ لَيْلٍ
وَحَضَابٍ مَاظْهَرَ بَنُو الْخَنَاءِ ، وَنَهَارًا تَرَكَ التَّحَلِّيَ بِحَبِّ وَمَصُوعٍ ، وَيَحِبُّ عَلَيْهَا وَحَلَّيْهَا
مِلَازِمَةَ الْمَسْكَنِ الَّذِي كَانَتْ فِيهِ عِنْدَ الْفِرْقَةِ إِنْ لَاقَى بِهَا ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ إِخْرَاجُهَا وَلَا لَهَا خُرُوجٌ
مِنْهُ وَإِنْ رَضِيَ زَوْجُهَا ، وَلَمِنْ لَا تَنْقُصُ لَهَا كَالْتَوْفِي عَنْهَا زَوْجُهَا وَبِالْبَاقِ الْحَالِ الْخُرُوجُ لِلضَّرُورَةِ
كَالْخَوْفِ عَلَى نَفْسِهَا وَلِلْحَاجَةِ كَثِيرِهَا ، طَعَامٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ بَقْضِهَا ، أَمَا مَنْ وَجِبَتْ نَفَقَتُهَا مِنْ رَجْعَةٍ
وَبِائِنٍ حَامِلٍ وَمُسْتَبْرَأَةٍ فَلَا تَخْرُجُ إِلَّا بِإِذْنٍ أَوْ ضَرُورَةٍ كَالزَّوْجَةِ .

(٤) أَيْ تَنْتَظِرُ وَتَمْتَنِعُ نَفْسُهَا عَنِ النِّكَاحِ فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ . (٥) وَهُوَ الْغَلَبُ فِيهَا بِدَلِيلٍ
عَدَمِ الْإِكْتِفَاءِ بِقَرٍّ وَاحِدٍ مَعَ حُصُولِ الْبَرَاءَةِ بِهِ وَبَدِيلٍ وَجُوبِ عِدَّةِ الْوِفَاةِ وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا
(٦) أَيْ تَحْزَنُهَا وَتُوجِّعُهَا ، وَأَوْعَانَةُ خَلَوْهُ فَتَجُوزُ الْجَمْعُ ، لِأَنَّهُ قَدْ يَجْتَمِعُ التَّفْجِيعُ وَالتَّعْدِ
كَأَيِّ الصَّغِيرَةِ وَالْأَيْسَةِ الْمَتَوَفَّى عَنْهَا ؛ وَقَدْ يَجْتَمِعُ التَّفْجِيعُ أَيْضًا مَعَ مَعْرِفَةِ بَرَاءَةِ الرَّحِمِ كَالْحَالِ
الْمَتَوَفَّى عَنْهَا . (٧) وَصُورَةُ دَعْوَاهَا أَنْ يَقُولَ : أَدْعِي بَأْنَ فَلَانًا طَلَّقَ مَوْكَلَتِي فَلَانَةَ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا
فِي شَهْرِ كَذَا مِنْ سَنَةِ كَذَا وَأَنَّهَا قَدْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا بِالْأَقْرَاءِ حَيْثُ يَكُونُ ذَلِكَ مُحْتَمَلًا .

إِلَّا عَلَى الْمَدْخُولِ بِهَا^(١) وَهِيَ لِلْحَامِلِ وَضْعُ الْحَمْلِ^(٢) ، وَلِلْحَائِلِ الْحُرَّةِ ذَاتِ الْأَقْرَاءِ^(٣) ثَلَاثَةُ أَقْرَاءَ ، وَذَاتِ الْأَشْهُرِ^(٤) ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ ، وَلِلْحَائِلِ غَيْرِ الْحُرَّةِ^(٥) ذَاتِ الْأَقْرَاءِ قُرْءَانٍ ، وَذَاتِ الْأَشْهُرِ شَهْرٌ وَنِصْفُ

وَالثَّانِيَةُ تَحِبُّ وَلَوْ عَلَى غَيْرِ الْمَدْخُولِ بِهَا ، وَهِيَ لِلْحَامِلِ وَضْعُ الْحَمْلِ^(٦) ، وَارْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةٌ أَيَّامٌ لِلْحَائِلِ الْحُرَّةِ ، وَنِصْفُهَا لِلْحَائِلِ غَيْرِ الْحُرَّةِ .

الاستبراء

الِاسْتِبْرَاءُ ثَلَاثَةٌ : طَلَبُ الْبَرَاءَةِ ، وَشَرْعًا : تَرْكُ الْأَمْرِ مُدَّةً بِسَبَبِ حُدُوثِ مِلْكِ الْيَمِينِ^(٧) أَوْ زَوَالِهِ^(٨) ، أَوْ حُدُوثِ حُلِّ التَّمَتُّعِ^(٩) ، أَوْ زَوْمِ التَّرْوِيجِ لِمَعْرِفَةِ بَرَاءَةِ رَجُلٍ^(١٠) ، أَوْ لِلتَّعَبُّدِ^(١١) .

(١) فالملطقة والمفسوخ نكاحها قبل الدخول لأعدة عليها . (٢) أى المنسوب لصاحب المدة ولو احتمالا كالمتنفي بلعان . (٣) جمع قرء يضم القاف وفتحها : الأطهار ومثلها القُرود . (٤) وهى الصغيرة والكبيرة التى لم تحض أصلا والآيسة . (٥) أى من قهارق فتشمل البعوضة والساكنة وأم الولد . (٦) أى إن أمكنت نسبته لبيت ولو احتمالا ككنفى بلعان ، فلو مات صبى لايوله لثله أو مسح عن حامل فعدتها بالأشهر .

(٧) براءة وإرث ووصية وسبى ورد يعبى ولو بلا قبض وهبة بقبض وإن تبين براءة الرحم كصغيرة وآيسة وبكر وسواء ملكها من صبى أم امرأة ، أو من استبرأها فيجب الاستبراء بالنسبة لحل التمتع ، ويجوز تزويج من انتقلت إليه من صبى أو امرأة أو رجل لم يبطأ أو وطئ واستبرأ من غير تجديد استبراء فيجوز وطء الزوج لها لأن النكاح سبب قوى فى الوطء إذ لا يقصد إلا له فلم يتوقف على الاستبراء ، بخلاف ملك اليمين فإنه سبب ضعيف فى الوطء إذ لا يقصد به استقلالا . (٨) كالمتنق . (٩) كالملطقة قبل الدخول .

(١٠) علة لترجم مع سببه . (١١) كالصغيرة والآيسة والتقلعة من صبى أو امرأة ومن استبرأها بانها قبل بيعها .

ما يحصل به الاستبراء

يَحْضُلُ اسْتِبْرَاءُ الْأَمَةِ الْحَامِلِ ^(١) بِوَضْعِ الْحَمْلِ ، وَالْحَائِلِ ذَاتِ الْحَيْضِ بِحَيْضَةٍ ^(٢) ، وَذَاتِ الْأَشْهُرِ بِشَهْرٍ .

حكم الاستبراء

حُكْمُ الْإِسْتِبْرَاءِ الْوُجُوبُ فِي أَرْبَعِ صُورٍ : أَنْتَقَالَ الْأَمَةُ مِنْ حُرِّيَّةٍ إِلَى رِقٍّ ^(٣) ، وَأَنْتَقَالَهَا مِنْ رِقٍّ إِلَى حُرِّيَّةٍ ^(٤) ، وَأَنْتَقَالَهَا مِنْ رِقٍّ إِلَى رِقٍّ ^(٥) ، وَتَجَدَّدَ حِلُّ وَطْئِهَا ^(٦) ، وَالْإِسْتِجَابُ كَأَنِ اشْتَرَى زَوْجَتَهُ الْأَمَةَ ^(٧)

الرضاع

الرَّضَاعُ ^(٨) لُغَةً : اسْمٌ يَلْحَقُ الثَّمَدِي وَشُرْبُ لَبَنِهِ ^(٩) . وَشَرْعًا : اسْمٌ لِلْحِسُولِ لَبَنٍ أَمْرَأَةٍ أَوْ مَا حَصَلَ مِنْهُ ^(١٠) فِي جَوْفِ طِفْلٍ عَلَى وَجْهِ تَخْصُوصٍ ^(١١) .

- (١) ولو من زنا لحصول البراءة بوضعه ، بخلاف العدة لاختصاصها بالثأ كيد ولأن فيها حق الزوج فلا يكتفى بوضع حمل غيره ، والاستبراء الحق فيه لله تعالى .
- (٢) فلا يكتفى بقيتها للموجودة حالة وجوب الاستبراء ، بخلاف بقية الطهر في العدة .
- (٣) كالسبية وإن لم تكن موطوءة .
- (٤) كالعتيقة بعد وطئها وأم الولد بموت سيدها عنها ، نعم لو استبرأ العتيقة قبل عتقها زوجت حالاً بخلاف أم الولد .
- (٥) كالشترأة والورثة والمردودة ببيع .
- (٦) كالمطلقة قبل الدخول كما هو
- والسكينة بالتعجير أو بفسخها للسكينة ، أما المطلقة بعد الدخول فلا يجب عليها الاستبراء بعد انقضاء عدة الطلاق إلا إن ملكها مزرعة ثم طوقت وانقضت عدتها .
- (٧) فتستبرأ استجاباً ليطهر ولد النكاح عن ولد ملكة الجين .
- (٨) بفتح الراء وكسرهما . (٩) أي مع شرب لبنه . (١٠) كالجنين .
- (١١) أي بشروط مخصوصة .

أركان الرضاع

أَرْكَانُ الرِّضَاعِ ثَلَاثَةٌ : مُرْضِعٌ ، وَرَضِيعٌ ، وَلَبَنٌ .

شروط الموضع

شُرُوطُ الْمُرْضِعِ ثَلَاثَةٌ : كَوْنُهَا امْرَأَةً ^(١) ، وَكَوْنُهَا بَلَغَتْ تِسْعَ سِنِينَ ^(٢) ، وَكَوْنُهَا حَالَةَ انْفِصَالِ اللَّبَنِ حَيَّةَ حَيَاةٍ مُسْتَقَرَّةٍ ^(٣) .

شروط الرضيع

شُرُوطُ الرِّضِيعِ أَرْبَعَةٌ : كَوْنُهُ حَيًّا ^(١) ، وَكَوْنُهُ دُونَ الْحَوْلَيْنِ ^(٢) ، وَأَنْ تُرَضِيَهُ تَحْسَنَ رَضْعَاتٍ مُتَفَرِّقَاتٍ ^(٣) ، وَأَنْ يَصِلَ اللَّبَنُ فِيهِنَّ إِلَى جَوْفِهِ ^(٤) .

-
- (١) فلا تحريم بلبن رجل أو خنثى أو بهيمة .
 - (٢) أى قرية تقريبية ، فلا تحريم بلبن من لم تبلغها ، لأنها لا تحتمل الولادة واللبن المحرم فرعها .
 - (٣) فلا تحريم بلبن من انتهت إلى حركة مذبوح ولا بلبن ميتة .
 - (٤) أى حياة مستقرة ، فلا تحريم بإرضاع ميت ولا من انتهى إلى حركة مذبوح .
 - (٥) بأن لم يبلغهما في ابتداء الرضعة الخامسة يقينا ، فلا أثر للرضاع بعدها ولا مع الشك في ذلك ، ويعتبران بالأهله إن وقع انفصاله أول الشهر الأول ، فإن انكسر الشهر بأن وقع انفصاله في أثناءه تم العدد من الخامس والعشرين ثلاثين .
 - (٦) فلا أثر لدونها ولا مع الشك فيها ، وضبطهن بالدرف وإن لم يكن شيع ، فلو قطع إعراسا عن الثدي أو قطعت عليه الرضعة لشغل طويل ثم عاد تعدد الرضاع أو قطع لثهو أو للتنفس وعاد فوراً أو تحوّل من ثديها إلى ثديها الآخر فلا تعدد إن تحوّل في الحال وإلا تعدد ، وكذا لا تعدد لو قطعت لشغل خفيف ثم عادت .
 - (٧) أى العدة أو الدماغ بواسطة منفذ وإن تقايأ في الحال ، بخلاف وصوله إلى غيرها أو وصوله إليهما بواسطة المسام كصبه في الدين .

ما يترتب على الرضاع^(١)

يَتَرْتَبُ عَلَى الرِّضَاعِ الْمُتَوَقَّرُ الشَّرْطُ : تَحْرِيمُ أَصُولِ الْمُرْضِعِ ، وَمَنْ لَهُ
اللَّبَنُ^(٢) وَفُرُوعُهُمَا وَحَوَاشِيَهُمَا عَلَى الرِّضِيعِ^(٣) ، وَتَحْرِيمُ فُرُوعِ الرِّضِيعِ
فَقَطَّ^(٤) عَلَيْهِمَا .

(١) ويكتب في صيغة إثبات الرضاع : الحمد لله ، وبعد فقد شهد فلان وفلان بأن فلانا ارتضع من فلاة الارتضاع الشرعي وهو خمس رضعات منفصلات ، وسنة يومئذ دون الحولين ، ووصل اللبن منها إلى جوفه من فله بمصه وتحريكه وازدراده ، وأن المرضة حين الرضاع ذات لبن ثم يؤرخ .

(٢) من زوج أو واطى بشبهة أو واطى بملك اللبنة بخلاف الواطى بزنا ؛ لأن اللبن لمن خلقه الولد الذي نزل اللبن بسببه فلا يحرم على الرائي أن يشكك الرضعة بابن زناه . لكن يكره ، ولا تقطع نسبة اللبن عن صاحبه وإن طالبت الددة جدا أو انقطع ثم عاد إلا بولادة من آخر ، فاللبن قبلها للأول ، واللبن بعدها الآخر . (٣) فتصير آباء الرضعة وصاحب اللبن أجداده وأمهاتهم جداته وأولادها إخوته وأخواته وإخوة الرضعة أخواته وأخواتها خالاته وإخوة صاحب اللبن أعمامه وأخواته عماته ، وتصير أولاد الرضيع أحفادها ، فالحواشي هم الإخوة والأخوات والأعمام والعمات . (٤) والفرق أن لبن الرضعة كالجزء من أصولها فسرى التحريم إليهم وإلى حواشيهم ، وسبب لبن الرضعة في الفعل الذي جاء منه الولد وهو كالجزء من أصوله أيضا فسرى التحريم إليهم وإلى حواشيهم ، ولا كذلك في أصول الرضيع وحواشيه ولذلك قال بعضهم :

وينتشر التحريم من مرضع إلى أصول فصول والحواشي من الوسط
ومن له درة إلى هذه ومن رضيع إلى ما كان من فروعه فقط

النفقة

النفقة لغة: مأخوذة من الإنفاق، وهو الإخراج، وشرعا: طمأن واجب لزوجة أو خادما على زوج، أو لأصل على فرع، أو لفرع على أصل، أو لملوك على مالك.

أسباب وجوب النفقة

أسباب وجوب النفقة ثلاثة: (١) نكاح، (٢) قرابة، وملك.

النفقة الواجبة بالنكاح

النفقة الواجبة بالنكاح للزوجة المكنة (٢) على الزوج الموسر (٣)

(١) والنفقة الواجبة به أقوى من غيرها لكونه معاوضة في مقابلة التمسك من التمتع، ولا تسقط بحسب الزمان. ويكتب في سبعة فرض النفقة للزوجة أو الوالد أو الأم أو الولد الصغير: المحدث، وبعد فقد فرض القاضي فلان يحفل كذا على فلان تزوجه فلانة ما لزم عليه لها بطول فخر كل يوم كذا وكذا من الطعام والإدام والماء والزيت الغالب بالبدل والإدام من لحم وسمن وزيت وغر وملح وحطب وماء وأجرة طحين ومجن وخير وطبخ والقهوة عند من أوجها وآلة طبخ وأكل وشرب، وبسب قدر كل بحسب حال الزوج من يسار وإعسار وتوسط، ثم يذكر الكسوة والفرش والسكن وآلة التنظيف، وإذا كان فرض النفقة للأب أو الأم أو الولد الصغير ذكر ما لزم له حسبما في كتب الفروع.

(٢) وصورة دعوى فرض النفقة للزوجة أن يقول: أدعى بأن موكلتي فلانة في عصمة نكاح فلان بأذلة الطاعة له وهي مطالبة له بفرض النفقة الواجبة لها عليه شرعا، ويزيد في الدعوى على المائب: ولى بيته بذلك أسألك معامها والحكم بموجبها. (٣) أي من نفسها بعرضها عليه كأن يقول له إني مسلة نفسي إليك، فإن لم يكن حاضرا عندها بعثت إليه إني مسلة نفسي إليك فاحتر أن آتيك حيث شئت أو أن تأتيني فالبرة يبلغ الخبر له. وهذا إذا كان في بلدها، فإن غاب عنه رفعت الأمر إلى الحاكم ليكتب إلى حاكم بلد الزوج ليعلمه بالحال فيجىء إليها أو يوكل في الإنفاق عليها فإن لم يفعل شيئا من الأمرين فرضها القاضي في ماله من حين إمكان وصوله، وبعرض الصغيرة والمجنونة الولي ولا عبرة بعرضهما، أما غير المكنة وهي الناشئة فلا نفقة لها، ولو اختلعا في التمسك ولا بيعة لها صدق بيمينته، أو اتفقا عليه واختلعا في الإيماني صدقت بيمينها، أو اختلعا في النشوز صدقت هي أيضا. (٣) وهو من عنده ما يكفيه بقية العمر الغالب وزاد عليه مدائن، فإن لم يكن عنده ما يكفيه العمر الغالب أو كان عنده =

مُدَّانِ لَهَا^(١) ، وَمُدَّ وَثُلْتُ لِحَادِمِهَا^(٢) ، وَعَلَى الْمُتَوَسِّطِ مُدٌّ وَنِصْفُهَا وَمُدٌّ
لِحَادِمِهَا ، وَعَلَى الْمُسِيرِ وَمَنْ يَدْرِيقُ^(٣) مُدَّ لَهَا وَمُدَّ لِحَادِمِهَا .

ما يجب للمعتدة

يُجِبُّ لِلْمُعْتَدَةِ الرَّجْعِيَّةِ^(٤) وَالْبَائِنِ الْحَامِلِ^(٥) مَا يَجِبُ لِلزَّوْجَةِ^(٦) ،
وَالْبَائِنِ الْحَامِلِ وَالْمُتَوَقِّ عَنْهَا زَوْجُهَا وَلَوْ حَامِلًا السُّكْنَى فَقَطْ .

= ما يكفيه ولم زد عليه شيء فمفسر ولو مكسبا ، وإن زاد عليه شيء ، ولم يبلغ مدَّين فتوسط ؛
والعبارة في ذلك بطاوع بحر كل يوم لأنه وقت الوجوب . (١) أي من غالب قوت محلها
وإذا أكلت عنده على العادة كفي إن كان برضاها وهي رشيدة أو غير رشيدة وقد أذن وليها
في ذلك ، وكان لها في أكلها عنده مصلحة ، ويجب عليه دفع حب سليم وعليه طعنه وعجنه
وخبره وإن اعتادته بنفسها حتى لو باعته أو أكلته حبا استحققت مؤن ذلك : أي أجره الطعن
والعجن والحبز . والظاهر أنه يجب على الزوج إعلام زوجته بأنها لا يجب عليها خدمته بما جرت
به العادة من الطبخ والكس ونحوها بما جرت به عادتهن . ومع ذلك لو فعلته ولم يفعلها يحتمل
أنه لا يجب لها أجره على الفعل لتقصيرها بعدم السؤال عن ذلك . (٢) إن وجب إخراجها
بأن كانت حرة يخدم مثلها عادة في بيت أبيها أو احتاجت لذلك لزمانة أو مرض ، والواجب
للخادم من نفقة وأدم وتوايهما من دون ما للزوجة نوعا ومن دونه جنسا أو نوعا في السكوة .
(٣) ولو مكاتباً ومبيعا ولو مؤسرين ، أو كانت الزوجة رفيعة النسب .

(٤) حرة كانت أو أمة حائلا أو حاملا . (٥) أي لنفسها بسبب الحمل لا للحمل
وإلا لتقدرت بقدر كفايته ولما وجبت على العسر . (٦) في التقدير والوجوب يوما فبوما
وغيرها ، فنجب لها جميع المؤن سوى مؤن التنظيف ، لكن لا يجب دفعها للحامل إلا بظهور الحمل
واعتراف المفاقر به . وإذا ثبت وجوده أزم الدفع من أول العدة ، ولو ادعت سقوطه فينبغي
تصديق الزوج لأن الأصل عدم الوجوب ما لم تهم بيعة ، وتستطع تفقها : أي الحامل بالنشوز
كإخراجها من السكن لغير حاجة .

النفقة الواجبة بالقرابة

النفقة الواجبة بالقرابة: السكفاية^(١) على الأصل^(٢) الموسر بالفاضل
عن مثنوته ، ومثوته زوجته^(٣) للفرع السكفاية العاجز^(٤) عن
اكتسابها^(٥) ، وعلى الفرع الموسر بما ذكر للأصل الفاقد للسكفاية ، وإن
قدّر على اكتسابها^(٦).

(١) فيجب إشباع القريب إشباعاً يقدر معه على التردد والتصرف ، ولا تجب المبالغة فيه ،
كما لا يكتفى سد الرمي ! ولو قال له كل منى كفى ، ويعتبر حاله في سنة وزهاده ورغبته . ويجب
له الأدم والكسوة والسكنى ومثوته خادم وأجرة طبيب وثمان أدوية احتاجها . وياع فيها ما يباع
في الدين من عقار وغيره ، وللحاكم بيع جزء من مال للنفق إذا غاب أو امتنع ، ولا تصير ديناً
عليه بضم الزمان وإن تعدى بالمتع إلا إن اقترضها القاضى أو مأذونه عليه بسبب المنع أو الغيبة
صارت ديناً عليه ، وكذا إذا استقرضها المستحق وأشهد عند عدم الحاكم فيرجع بها عليه ، وله
أخذها من ماله وإن لم يكن من جنسها ، وللأب والجدة أخذها من مال محجورهما ، ولهما
إيجاره لأجلها لعمل يطيقه ويليقي به ، بخلاف الأم والفرع فليس لهما أخذها من ماله لعدم
الولاية . (٢) فإن تعدد كأن كان للفرع أبوان فعلى الأب نفقته دون الأم ،

فإن كان له أجداد أو جدات فعلى الأقرب منهم أو منهن ، وإذا كان للقرىب المستحق أصل
وفرع ففى الفرع وإن نزل ، وإذا تعدد المحتاجون ولم يقدر على اكتسابهم قدم نفسه ثم زوجته
وخادماتها ثم الأقرب فالأقرب ، فإن لم يكن أقرب ، بأن كان له أب وأمّ وولد قسم الولد الصغير
ثم الأم ثم الأب ثم الولد الكبير (٣) أى يوماً وليلة لاعتن دينه .

(٤) أى لصغر أو جنون أو مرض أو زمانة ، وقدرة البنت على السكاح لانسفط نفقتها .

(٥) بلائق به ؛ فلا تجب نفقة الفرد القادر على الكسب اللائق به ، بل يكلف الكسب .
قال الباجورى : ويستثنى ما لو كان مشغولاً بعلم شرعى ورجى منه النجاة والكسب يمنع منه ،
ففيجب نفقته حيثش ولا يكلف الكسب اه . (٦) فلا يكلفه لأن الله تعالى قال :

« وصاحبهما فى الدنيا معروف » ، وليس من المصاحبة بالمعروف تكليفهما الكسب مع
كبر السن .

النفقة الواجبة بالملك

النفقة الواجبة على مالك الرقيق ^(١) ، والحيوان المحترم ^(٢) الكفاية .

ما يجب لمن وجبت له النفقة

يجب لمن وجبت له النفقة ^(٣) : الأدم ^(٤) ، والكسوة ^(٥) .

(١) أى له . (٢) أى له ، وخرج بالمحترم غيره كالقواصق الخس : وهى الحداة والغراب والعقرب والفأرة والكلب العقور ، فلا تلزم نفقته بل تحلته ، ولا يجوز حبسه حتى يموت جوعاً ، ولا تثبت عليه بد لأحد ملك ولا احتصاص . وكفاية الرقيق بأن يطعمه من غالب قوت أرقاء البله ومن غالب أدمهم بقدر الكفاية ، ويكسوه من غالب كسوتهم . وكفاية الحيوان أن يعلفه ويسقيه ما يصل به لأول الشبع والرى دون غايتهما . فإن امتنع المالك ١٥ ذكر وله مال أمره الحاكم فى الحيوان لما كوله بأحد ثلاثة أمور : يبعه أو نحوه عما يزيل الملك ، أو عذابه ويسقيه بقدر الكفاية ، أو ذبحه ؛ وفى غير لما كوله بأحد الأولين ، ويحرم ذبحه ولو لإراحته من الحياة لطول مرض أو نحوه . فإن لم يفعل ما أمره الحاكم به ناب عنه فى ذلك على ما رآه ، فإن لم يكن له مال أكرى الحاكم الدابة عليه أو باعها أو جزأ منها ، فإن تعذر ذلك فعلى بيت المال كفايتها ، وتسقط نفقة الرقيق بضى الزمن ولا تصير ديناً على المالك إلا باقراض القاضى أو مأذونه ويسدق القاضى فيها ماله عند امتناعه أو غيبته ، فإن لم يكن له مال أمره القاضى ببيعه أو إيجارته أو إعتاقه ، فإن لم يفعل أجره الحاكم ، فإن لم يتيسر باعه ، فإن لم يجد من يشتريه أنفق عليه من بيت المال ، ولا يجوز للسيد تكليف العبد ما لا يطبق الدوام عليه من العمل ، وله أن يكلفه الأعمال الشاقة بعض الأوقات ، ويحرم على مالك الدابة تكليفها ما لا تنطبق الدوام عليه من تثقيل الحمل أو إقامة السير أو غيرها يوماً أو نحوه ؛ وله ذلك فى بعض الأوقات لئلا يضر .

(٣) وحاصل ما ذكره من الواجبات للزوجة عشرة أنواع : الداء أو غيره ، والأدم واللحم والكسوة وما يجلس عليه وما تنام عليه وتغطى به ، وآلة الأكل والشرب والطبخ ، وآلة التنظيف والسكن والإحدام ، ولا يجب لها دواء مرض وأجرة نحو طبيب كحاجم ، وتقديم ما يجب للقريب والرقيق ، ويجب للرقيق أيضاً ماء الطهارة وأجرة الطيب والحاجم ونحوها .

(٤) أى أدم غالب الحمل : كزيت وسمن ، ويختلف باختلاف الفصول ويقدره القاضى كاللحم بجتهاده ، ونخب لها أيضاً القهوة والسراج أول الليل . (٥) بكسر الكاف وضها ، وجودتها وضدها بحسب يسار الزوج وضده ، ويختلف عددها باختلاف محل الزوجة برداً وحرّاً فالواستادوا ثوباً للنوم وجب ، ولو جرت عادة محل أن الكسوة لكل سنة أو أكثر عمل بها وقولهم يجب كسوة للشئاء وكسوة للعريف مرادهم حيث كانت العادة جارية بذلك .

وَالسُّكْنَى ^(١) ، وَتَوَابِعُهَا ^(٢)

الحضانة

الْحَضَانَةُ لُفَّةٌ : الضَّمُّ ^(٣) ، وَشَرْعًا : حِفْظٌ مِّنْ لَا يَسْتَقِيلُ بِأُمُورِهِ ^(٤) ،
وَتَرْبِيَتُهُ بِمَا يُصْلِحُهُ ^(٥)

(١) أى يمكن يليق بها عادة بحيث تأمن فيه لو خرج زوجها على نفسها ومالها وإن قل ، ولا يجب عليه أن يأتى لها بمؤنة حيث أمنت على نفسها ، فلو لم تأمن أبداً لها للسكن بما تأمن فيه على نفسها ، وله ستعها من زيارة أحد أبويها ومنعهما من دخولهما كولدها من غيره ، وللسكن والحامد إمتاع ، وغيرها تملك . (٢) وقد مررت في نفقة القريب ونفقة الزوجة .

(٣) مأخوذة من الحضن بكسر الحاء : وهو الجنب ، فضم الحضنة الطفل إليه .
(٤) كطفل ومجنون ولم يثبت له طلب الأجرة عنها حتى الأم ، وهذه غير أجرة الإرضاع ، فإذا كانت الأم هي الرضعة وطلبت الأجرة على كل من الإرضاع والحضانة أجبت ، ومؤنة الحضانة في ماله ثم على الأب كالنفقة ، فتجب على من تلزمه نفقته . ويكتب في صيانة الحضانة : الحمد لله ، وبعد فهذا ما حصل التراضي عليه بين فلان وفلانة على أن تحضن طفله فلانا ، وتقوم بخدمته ليلاً ونهاراً وتربيته وملازمة الإقامة معه ، وإطعامه الطعام وغسله وغسل ثيابه وتنظيفها ودفع الأذى عنه ، وكل ذلك على حسب العادة الجارية بين الناس ، والزم أن يدفع لها كل شهر كذا وكذا من الدراهم ، وإن كانت أم الطفل ذكرها وذكر اتصافها بصفة الحضانة .

(٥) كأن يتمهد بفصل جسده وثيابه ودهنه وكحله وربط الصغير في المهد وتحريكه لينام ، فعمل أن الذي على الحضانة الأفعال ؛ وأما الأعيان كالصابون الذي يغسل به وسائر المؤن فمر اتصافاً أنها في مال الحضون ثم على الأب ، وتنتهي الحضانة ببلوغ الصبي وإفاقة المجنون ، ثم إن بلغ رشيداً فله أن يسكن حيث شاء ولا يجبر على الإقامة عند أبويه ذكرًا كان أو أنثى ، نعم إن استخفيت فتنة من انفراد كأن كان أمرد يخشى عليه فتنة أو أنثى يحصل في سكنها وحدها رغبة امتنعت للفرقة وأجبر على البقاء عند أبويه إن كانا مجتمعين ، وعند أحدهما إن كانا مفترقين ، ويصدق الولي يمينته في دعوى الفتنة والزينة ولا يكاف يمينته ، وإن بلغ غير رشيد فالمتعمد أنه كالصبي ، وقيل : إن كان عدم رشده لعدم إصلاح ماله فكالصبي ، وإن كان لعدم إصلاح دينه فيسكن حيث شاء ، قال الرافعي : وهذا التفصيل حسن .

من ثبتت له الحضانة

تَبَيَّنَتِ الْحَضَانَةُ لِلدَّسَاءِ وَالرَّجَالِ ، وَتَقَدَّمَ الْأُمُّ وَإِنْ عَلَتْ عَلَى الْأَبِ (١)
وَإِنْ عَلَا ، إِلَى أُنْتِ يُحَيِّرُ الْمُحْضُونُ (٢) فَيُخَيِّرُ بَيْنَهُمَا (٣) ، وَتَقَدَّمَ أَقَارِبُهَا

(١) أى إذا اجتمع ذكور وإناث قدمت الأم على الأب فأمهات لها وإراثت فأب فأمهات له وإراثت ، ولو عدم من ذكر قدم الأقرب من الحواشي ذكرا كان أو أنثى ، ثم بعد المحارم غير المحارم كبنات خالة وبنات عمّة ثم الذكور المحارم ثم غير المحارم ، لكن لا تسلم مشهارة لغير محرم بل لثمة يعينها ، فإن استويا فربما قدمت الأنثى على الذكر ، ويقرّع بينهما إذا استويا ذكورة أو أبوة . أما إذا اجتمع إناث فقط فتقدم الأم ثم أمهاتها ثم أمهات الأب ثم الأخوات ثم الحالة ثم بنت الأخت ثم بنت الأخ ثم العمّة ثم بنت الحالة ثم بنت العمّة ثم بنت العم . وأما إذا اجتمع ذكور فقط فتقدم الأب ثم الجد ثم الأخ بأقسامه الثلاثة ثم ابن الأخ لأبوين أو لأب ، ثم العم لأبوين أو لأب ثم ابن العم كذلك . ولو كان للمحضون بنت قدمت بعد الأم على الجدات أو زوج أو زوجة يمكن وطؤه لها قدم ذكر أو أنثى على كل الأقارب حتى على الأبوين .

(٢) بحيث يكون يأكل وحده ويشرب وحده وينام وحده ويستنجى وحده وهكذا وإن لم يبلغ سبع سنين ، ولا بد أن يكون عارفا بأسباب الاختيار . وإلا أخرج إلى حصول ذلك وهو موكول إلى رأى القاضى . (٣) أى إن كانا صالحين للحضانة بأن وجدت فيهما الشروط الآتية ، فإن اختار الأب سلم إليه ، وإن اختار الأم سلم إليها ، وإن اختارها أقرع بينهما ، ولو لم يختَر واحدا منهما فالأم أولى ، وله بعد اختيار أحدهما اختيار الآخر وهكذا حتى إذا تسكر منه ذلك نقل إلى من اختاره ما لم يظهر أن ذلك لقلّة تمييزه . وإلا ترك عند من كان عنده قبل التمييز . ويقوم الجور مقام الأب في التخيير بينه وبين الأم عند فقد الأب ، ويقوم الأخ وابنه والعم وابنه مقام الجد في التخيير بينهم وبين الأم عند فقد الجد ، وكذا يقع التخيير بين الأب والأخت لغير أب فقط ، وكذا بين الأب والحالة عند فقد الأم ، ولو طُلبت الحاضنة تسلم نفقة المحضون إليها فقال الأب : بل يأكل عندي ، فإن كان المحضون ذكرا عاقلا عجزا وسهل إتيانه للأكل إلى بيت أبيه أجيب الأب وإلا لزم الأب نقل كفايته إلى بيت الحاضنة ، ولزم الأب نقل كفاية الأنثى إلى بيت أمها التام لما حثتها أسالة أو باختيارها بعد تمييزها ، ولا يكلف الأب استئجار بيت لكنى المحضون ، بل يجوز أن يغلى له بيتا في داره حيث لا خلوة بين الأب وبين الأم المفارقة ، ولا يلزمه قبول تبرعها عليه بإسكان المحضون معها للثمة ، إلا إن كان يستأجر له من ماله ، وتبرعت هي بإسكانه معها في مسكن صالح ، ولا مصلحة له في الاستئجار .

الوارثات^(١) عَلَى أَقَارِبِهِ إِلَّا الْأَخْتَ لِلْأُمِّ، فَتَقْدَمُ عَلَيْهَا أُمُّ الْأَبِ ، وَالْأَخْتُ
لِلْأَبِ أَوْ لِلْأَبِ^(٢) .

شروط استحقاق الحضانة

شُرُوطُ اسْتِحْقَاقِ الْحِضَانَةِ اثْنَا عَشَرَ : الْعَقْلُ^(٣) ، وَالْحُرِّيَّةُ^(٤) ،
وَالْإِسْلَامُ^(٥) ، وَالْعَدَالَةُ^(٦) ، وَالْإِقَانَةُ فِي بَلَدِ الْمُحْضُونِ^(٧) ، وَالْخُلُوعُ مِنْ
زَوْجٍ لَيْسَ لَهُ حَقٌّ فِي الْحِضَانَةِ^(٨) ، وَعَدَمُ الصِّغَرِ^(٩) ، وَعَدَمُ الْمَغْلَةِ^(١٠) ،
وَبَصَرٌ مِنْ يَبَاشِرُ بِنَفْسِهِ ، وَعَدَمُ الْبَرَصِ وَالْجَذَامِ فِيهِ^(١١) ، وَعَدَمُ الْمَرَضِ

-
- (١) خرج بين غير الوارثات كمن أدلت بذكر غير وارث : كأم أبي الأم وبنت ابن البنت
وبنت العم للأُم ، فلا حضنة لمن لإدلائهن بمن لاحق له فيها . (٢) لقوة إرتهن .
(٣) فلا حضنة للمجنون إلا إن قل جنونه كيوم في سنة . (٤) أي الكاملة ، فلا حضنة
لرفيق كلا أو بعضا . (٥) أي إذا كان المحضون مسلما ، فإن كان كافرا ثبتت الحضنة
عليه للكافر وللسلم . (٦) ولو غلامية ، فلا حضنة لفاسق ولو بترك الصلاة لأنها ولاية
والفاسق لا يلي كالمجنون والرفيق ، ولأنه يخشى أن المحضون ينشأ على طريقته لأن الصحة تؤثر
وأنفق الرمي باستحقاق الناشئة حضنة ولدها من زوجها قال ولا يمنع منها نشوزها .
(٧) فلا حضنة للمسافر سفر حاجة لخطر السفر ، بخلاف للمسافر سفر نقلة فإنه لا تسقط
حضنته إذا كان هو العاصب بل الحضنة له ؛ فلو أراد أحد الأبوين انتقالا من بلد إلى بلد فالأب
أولى من الأم بالحضنة - حفظا للنسب ، ومثل الأب بقية العصبه ولو غير محرم ، لسكن لا تسلم
لغير المحرم مشقة بل ثقة بعينها كما تقدم . (٨) فإذا تزوجت بمن ليس له حق في الحضنة
فلا حضنة لها وإن رضى الزوج بدخول الولد داره . أما ناكحة من له حق في الحضنة
ولو في الجملة بحيث لو نزع من الأم لم تكن حضنته له لوجود من هو مقدم عليه فلها الحضنة
إن رضى الزوج . (٩) لأن الصغير ليس أهلا للولاية . (١٠) فلا حضنة لمغل :
وهو من لا يهتدى إلى الأمور . (١١) أي من يباشر بنفسه .

الْقِي لَا يَرْجَى بُرْؤُهُ^(١) فِيهِ أَيْضًا ، وَعَدَمُ الْإِسْتِنَاعِ مِنَ الْإِصْنَاعِ الرُّضِيعِ يَمُنُّ فِيهَا أَيْضًا^(٢) .

الجنابة

أَنْوَاعُ الْجِنَابَةِ^(٣) : ثَلَاثَةٌ ، وَهُوَ قَصْدُ الْفِعْلِ وَالشَّخْصِ^(٤) بِمَا يُتْلَفُ عَالِيًا . وَشِبْهُ عَمْدٍ ، وَهُوَ قَصْدُ ذَلِكَ^(٥) بِمَا لَا يُتْلَفُ عَالِيًا^(٦) . وَخَطَا ، وَهُوَ أَنْ لَا يَقْصِدَ الشَّخْصَ^(٧) .

الواجب بالجنابة

يَحِبُّ بِالْعَمْدِ التَّوَدُّ بِخَمْسَةِ شُرُوطٍ : أَنْ يَكُونَ الْجَانِبِيُّ بِالْإِنْفَاءِ^(٨) ، وَأَنْ

(١) كَالسَّلِّ وَالْقَالِجِ إِنْ كَانَ بِحَيْثُ يَشْغَلُهُ آلُهُ عَنْ كِفَالَةِ الْمَحْضُونِ وَالنَّظَرِ فِي أَسْرِهِ ، أَوْ كَانَ بِحَيْثُ يَمُوقُهُ عَنِ الْحَرَكَةِ . أَمَّا إِذَا وَجَدَ الْأَعْمَى وَالْأَرْمَى وَالْأَجْدَمَ وَالرَّيْضَ الْمَذْكُورَ مِنْ بَيَاضِهِ أَحْوَالَ الْمَحْضُونِ عَنْهُمْ فَلَهُمُ الْحَصَانَةُ .

(٢) فَلَا حَصَانَةَ لَهَا فِيمَا إِذَا امْتَنَعَتْ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ حَتَّى لَوْ طَلَبَتْ أَجْرَهُ وَوَجَدَ الْآبَ مُتَبَرِّعَةً فَدَعَمَتْ التَّبَرُّعَ وَلَا حَصَانَةَ لِلْأُمِّ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيمَا لَيْزَ اسْتَحَقَّتْ الْحَصَانَةَ لِعَدِّهَا .

(٣) أَيْ عَلَى الْيَدَنِ وَلَوْ غَيْرَ مَرْهُقَةٍ لَلرُّوحِ كَالْفُطْعِ

(٤) وَلَا يَدُ مَعَ ذَلِكَ أَنْ يَعْرِفَ كَوْنَهُ إِنْسَانًا ، فَلَوْ رَجَى شَخْصًا اعْتَمَدَ لَخَلَّةٍ وَكَانَ إِنْسَانًا لَمْ يَكُنْ عَمْدًا بَلْ خَطَاً ، وَمَنْ الْعَمْدُ مَا لَوْ رَجَى جَمَاعًا وَقَصِدَ إِصَابَةَ أَيْ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فَأَصَابَ وَاحِدًا مِنْهُمْ ، مُخْلَافًا مَا لَوْ قَصِدَ وَاحِدًا مِنْهُمَا فَانْ شَبَّ عَمْدٌ (٥) أَيْ الْقَدْلُ وَالشَّخْصُ : أَيْ الْإِنْسَانُ إِنْ لَمْ يَقْصِدْ عَلَيْهِ . (٦) مِنْهُ الضَّرْبُ بِشُرُوطٍ أَوْ عَصَا خَفِيفَتَيْنِ لَمْ يُوَالٍ وَلَمْ يَكُنْ بِمَقْتَلٍ وَلَا كَانَ الدِّنُّ نَضْوًا وَلَا اقْتَرَنَ بِتَحَوُّرٍ أَوْ صَوْتٍ وَإِلَّا فَعَمْدٌ .

(٧) أَيْ عَيْنٍ مِنْ وَقَعَتْ عَلَيْهِ الْجِنَابَةُ ، بَأَنْ لَمْ يَقْصِدِ الْقَدْلَ كَانَ زَلْقُ فَوْقَ عَلَى غَيْرِهِ أَوْ قَصْدُهُ وَقَصْدُ عَيْنِ شَخْصٍ فَأَصَابَ غَيْرَهُ مِنَ الْآدَمِيِّينَ . (٨) أَيْ بِالْإِحْتِلَامِ أَوْ بِالسَّنِّ أَوْ بِالْحَيْضِ ، فَلَا نَصَاصَ عَلَى سَبِيٍّ وَتَجِبُ عَلَيْهِ الدِّبَةُ كَمَا بَأَنْ فِي مَالِهِ كَسَائِرُ مُتَلَفَاتِهِ .

يَكُونُ عَاقِلًا^(١) ، وَأَنْ لَا يَكُونَ وَالِدًا لِّلْجَنِّي عَلَيْهِ^(٢) ، وَأَنْ لَا يَكُونَ الْجَنِّي عَلَيْهِ أَنْقَصَ مِنَ الْجَانِي^(٣) ، وَأَنْ يَكُونَ مَمْنُومًا^(٤) ؛ وَيَجِبُ بِشَيْءِ الْعَمْدِ وَالْخَطِ الدِّيَّةُ ، وَفِيمَا إِذَا نَقَصَ شَرْطٌ مِنْ شُرُوطِ الْقَوْدِ فِي الْعَمْدِ الدِّيَّةُ^(٥) ، وَكَذَا فِيمَا إِذَا عَفَا بَعْضُ مُسْتَحَقِّ الْقَوْدِ عَلَيْهَا ، فَإِنْ أَطْلَقَ أَوْ قَالَ عَفَا نَا لَمْ يَجِبْ لَهُ شَيْءٌ^(٦) .

الدِّية

الدِّيَّةُ لُفَّةٌ : الْمَالُ الْوَاجِبُ فِي النَّفْسِ ، وَشَرْعًا : الْمَالُ الْوَاجِبُ بِالْجَنَائَةِ عَلَى الْحُرِّ فِي نَفْسٍ أَوْ فِيمَا دُونَهَا^(٧) .

أنواع الدِّية

دِيَّةُ الدَّاكِرِ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ فِي الْعَمْدِ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ : ثَلَاثُونَ بَجْدَةً ،

(١) حال جنابته ، وإن جن بعدها فيقتص منه حال جنونه ، ويقتص من زال عقله بشرب مسكر متعد يشربه ومن تعاطى دواء يزيل العقل لا يمن شرب شيئاً طنه غير مسكر فزال عقله .
(٢) أي والد له بالنسب لبالرضاع ، فإن الوالد بالرضاع يجب انقصاص فيه ؛ ولو قتل زوجة نفسه وله منها ولد فلا تقصاص عليه ، ولو لزمه قود فورث ولده بعضه سقط كما لو قتل أبا زوجته ثم ماتت الزوجة وله منها ولد فيسقط انقصاص ، لأنه إذا لم يقتل الوالد بجنايته على ولده فلأن لا يقتل بجنايته على من له في قتله حق أولى . (٣) بكفر أو رقى ؛ فلا يقتل مسلم بكافر ولو ذمياً ولا حر برقيق ، ويقتل الكافر بالكافر ولو اختلفت ملتهم ، ويقتل رقيق برقيق ، ولا يقتل مبعوض بمبعوض وإن زادت حرية أحدهما على حرية الآخر .

(٤) فيهدر حرى ومرد وزان حصن قتله مسلم ليس زانيا محصنا ولا تاركاً للصلاة .
(٥) إن لم يهدر للقتول . (٦) نعم إن اختارها عقب عفوه مطلقاً ، بأن لم يزد على سكتة النفس والى بغير عذر ولم يأت بكلمة أجنبية وجبت وإلا فلا تراخي .
(٧) أي بما له أرض مقدرة .

وَالثَّلَاثُونَ حِقَّةً ، وَأَرْبَعُونَ خِلْفَةً ^(١) حَالَةً عَلَى الْجَانِي . وَدِيَّةٌ شِبْهُ الْعَمْدِ وَالْخَطَا
الْوَاقِعِ فِي الْحَرَمِ ^(٢) ، أَوِ الْأَشْهُرِ الْحَرَمِ ^(٣) ، أَوْ عَلَى ذِي رَجَمٍ مُحَرَّمٍ ^(٤) مِائَةً
مِنَ الْإِبِلِ كَمَا ذَكَرَ عَلَى عَائِلَةِ الْجَانِي ^(٥) مُوَجَّلَةً فِي ثَلَاثِ سِنِينَ . وَدِيَّتُهُ
فِي الْخَطَا فِي غَيْرِ مَا ذَكَرَ مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ : عِشْرُونَ جَذَعَةً ، وَعِشْرُونَ حِقَّةً ،
وَعِشْرُونَ بَشْتِ لَبُونٍ . وَعِشْرُونَ ابْنِ لَبُونٍ ، وَعِشْرُونَ بَنْتِ نَحَاضٍ ؛ عَلَى
الْعَائِلَةِ مُوَجَّلَةً فِي ثَلَاثِ سِنِينَ . وَدِيَّةُ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ ^(٦) الْحُرِّ الذَّكَرِ
ثَلَاثُ دِيَّةِ الْمُسْلِمِ الْحُرِّ الذَّكَرِ . وَدِيَّةُ الْمَجُوسِيِّ وَالْوَيْهِيِّ وَالزَّنْدِيْقِيِّ وَنَحْوِهِمْ ^(٧)
ثَلَاثُ ثَمَسٍ دِيَّةِ الْمُسْلِمِ . وَدِيَّةُ أَنْثَى كُلِّ صِنْفٍ نِصْفُ دِيَّةِ ذَكَرِهِ . وَدِيَّةُ
الرَّقِيقِ قِيَمَتُهُ ، وَالْجَنِينِ الْحُرِّ ^(٨) عُرَّةٌ ^(٩) ، وَالْجَنِينِ الرَّقِيقِ عَشْرُ قِيَمَةِ أُمِّهِ ^(١٠) .

- (١) يفتح الحاء العجمة وكسر اللام وبالفاء : أى حملاً .
(٢) أى حرم مكة . (٣) ذى القعدة : يفتح القاف وكسرها والفتح أنصح ، وذى
الحجة : يفتح الحاء وكسرها وهو أنصح ، والحرم ، ورجب . (٤) بالإضافة : أى محرماتها
ناشئة عن الرحمة : أى القرابة كأم وأخت ، فلا أثر لحرم وضاع ومضاهرة ولا قريب غير محرم
كولد عم . (٥) وهم عصبته إلا الأصل والفرع على ما فصل في محله ، سموا بذلك لعقاهم
الإبل بضاء دار المستحق ، أو لتعلمهم عن الجاني العقل : أى الدية ، أولادهم عنه . والعقل : اللع .
(٦) إن حالت منا حكمتهما وإلا فسكندية مجوسى ؛ وشروط حل النكاح في الإسر اليبلة أن لا يعلم
دخول أول آياتها في ذلك الدين ، مدائة نسخته ؛ وفي غيرها أن يعلم ذلك قبلها . قال ابن قاسم :
فشروط حل النكاح في غير الإسرائيلية لا يكاد يوجد . (٧) كتابد الشمس أو القمر .
(٨) أى إذا انفصل أو ظهر ميتاً ولو لحا فيه صورة خفية أخبر بها القوايل .
(٩) وهى رقيق عيزايس هرما ولا ذاعيب يرد به للبيع تبلغ قيمته عشر دية الأم وتفرض
كالآب في الدين إن فضلها فيه ، فإن فقد الرقيق وجب عشر الدية إن وجد وإلا فقيمتها ، وهى : أى
القرة لورثة الجنين ، لأنها دية نفس . (١٠) أى عشر أقصى قيمتها من الجنابة إلى الإلقاء .
وتقوم سلمية والعشر لسيد الجنين وهو كالقرة على عاقلة الجاني إذ لا عمد في الجنابة على الجنين
إن لا يتحقق وجوده ولا حياته حتى يقصد .

دية ما دون النفس

دِيَّةُ مَا دُونَ النَّفْسِ : مِنْ أَطْرَافٍ وَمَمَكٍ وَجُرُوحٍ قَدْ تَسْكُونُ كَدِيَّةِ
النَّفْسِ : كَمَا فِي قَطْعِ اللِّسَانِ ^(١) ، وَإِذْهَابِ الْعَقْلِ ^(٢) ، وَكَثْرِ الصُّلْبِ الْمَقُوتِ
لِلنَّشِيِّ أَوْ الْجَمَاعِ ؛ وَقَدْ تَسْكُونُ نِصْفَهَا كَمَا فِي قَطْعِ الْيَدِ أَوْ الرَّجْلِ ^(٣) ، وَقَدْ
تَسْكُونُ ثُلُثُهَا كَمَا فِي الْجَانِفَةِ ^(٤) ، وَقَدْ تَسْكُونُ رُبُعُهَا كَمَا فِي جَفَنِ الْعَيْنِ ^(٥) ،
وَقَدْ تَسْكُونُ عُشْرُهَا كَمَا فِي الإِصْبَعِ ^(٦) ، وَقَدْ تَسْكُونُ نِصْفَ عُشْرِهَا كَمَا
فِي مُوَضَّعَةِ الرَّأْسِ أَوْ الْوَجْهِ ^(٧) .

(١) أَيْ لِنَاطِقٍ وَلَوْ لِأَلْسِنٍ وَأُرْتِ وَأَتَعٍ وَطُفْلِ ، وَفِي لِسَانِ الْأُخْرَى حَكُومَةُ ؛ وَكَاللِّسَانِ
الْحَشْفَةِ وَاللَّارِنِ وَالْإِقْضَاءِ .

(٢) وَكَإِذْهَابِ السَّكَامِ وَالشَّمِّ مِنَ التَّخْرِينِ وَالسَّمْعِ مِنَ الْأَذْنَيْنِ . (٣) وَكَأَيْ الْأَذْنِ
الْوَّاحِدَةِ وَصَحْمَتِهَا وَالْعَيْنِ الْوَاحِدَةِ وَبَصَرِهَا وَحَلَّةِ الْبَرَاءَةِ وَالْحَصِيَّةِ وَالْأَلْيَةِ وَنِصْفِ اللِّسَانِ وَنِصْفِ
العَقْلِ بِأَنْ كَانَ يَحْنُ يَوْمًا وَيُضِيقُ يَوْمًا . (٤) وَهِيَ جَرَحٌ يَنْقُدُ إِلَى جُوفِ بَاطِنِ عَجَلٍ ،
أَوْ طَرِيقٌ لَهُ كِبْطُنٌ وَصَدْرٌ ، وَكَأَيْ لِلْأُمُومَةِ وَثُلُثِ اللِّسَانِ وَثُلُثِ الْكَلَامِ وَأَحَدُ طَرَفِي الْأَنْفِ
أَوْ الْحَاجِزِ . (٥) وَلَوْ لَأَعْمَى وَكَأَيْ فِي رُبْعِ اللِّسَانِ وَرُبْعِ الْكَلَامِ .

(٦) مِنْ يَدٍ أَوْ رَجُلٍ وَكَهَامِشَةٍ مَعَ إِضْرَاحٍ . (٧) وَالْمَوْضِعَةُ هِيَ أَحَدُ الشَّجَاجِ
الْإِحْدَى عَشْرَةَ : أُولَاهَا الْحَارِصَةُ : وَهِيَ مَا تَشَقُّ الْجِلْدَ قَلِيلًا . ثَانِيَتُهَا الدَّامِيَّةُ : وَهِيَ مَا يَنْدِي الشَّقُّ
بِالسَّيْلَانِ دَمًا . ثَالِثُهَا الدَّامِيَّةُ بَيْنَ مِهْلَةٍ : وَهِيَ مَا يَدْمِيهِ مَعَ سَيْلَانِ دَمٍ . رَابِعُهَا الْبَاضَةُ : وَهِيَ
مَا تَقْطَعُ اللَّحْمَ بَعْدَ الْجِلْدِ . خَامِسُهَا التَّلَاحِمَةُ : وَهِيَ الَّتِي تَقْوُصُ فِي اللَّحْمِ . سَادِسُهَا السَّمْحَاقُ :
وَهِيَ الَّتِي تَصِلُ جِلْدَةَ الْعَظْمِ الَّتِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّحْمِ . سَابِعُهَا الْمَوْضِعَةُ : وَهِيَ الَّتِي تَصِلُ الْعَظْمَ
بَعْدَ خَرَقِ الْجِلْدَةِ وَلَوْ بِنَزْرِ إِبْرَةٍ . ثَامِنُهَا الْهَامِشَةُ : وَهِيَ الَّتِي تَهْتِمُ الْعَظْمَ وَإِنْ لَمْ تَوْضِعْهُ .
تَاسِعُهَا الْمُتَقَلَّةُ : وَهِيَ الَّتِي تَقْدُ الْعَظْمَ مِنْ عَجَلٍ إِلَى آخِرٍ وَإِنْ لَمْ تَوْضِعْهُ وَتَهَشَّمْهُ . عَاشِرُهَا
لِلْأُمُومَةِ : وَهِيَ الَّتِي تَصِلُ إِلَى خَرِيطَةِ الدِّمَاغِ الْهَيْطَةِ بِهِ . حَادِي عَشْرَتُهَا الدَّامِيَّةُ بِالْعَيْنِ الْعَجْمَةُ :
وَهِيَ الَّتِي تَخْرُقُ خَرِيطَةَ الدِّمَاغِ . وَلاَقُودُ فِي الشَّجَاجِ إِلَّا فِي الْمَوْضِعَةِ وَلَوْ فِي بَاقِي الْبَدَنِ بِشَرْطِهِ .
وَيَجِبُ فِي كُلِّ مِنَ الْهَامِشَةِ وَالْمُتَقَلَّةِ وَالْمَوْضِعَةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا قُودٌ نِصْفَ دِيَّةٍ صَاحِبِهَا ،
وَفِي الْأُمُومَةِ وَالدَّامِيَّةِ ثُلُثُ الدِّيَّةِ كَالْجَانِفَةِ ، وَلَيْسَ فِي الْبَقِيَّةِ أَرَشٌ مُقَدَّرٌ .

القسامة

الْقَسَامَةُ حَلْفُ الْمُدَّعِي ^(١) بِالْقَتْلِ عَلَى مُعَيَّنٍ .

حكم القسامة

حُكْمُ الْقَسَامَةِ الْجَوَازُ بِخَمْسَةِ شُرُوطٍ : كَوْنُ الْمُدَّعِي قَتْلًا ^(٢) ، وَكَوْنُهُ مُفَصَّلًا مِنْ عَمْدٍ أَوْ شِبْهِهِ أَوْ خَطَأً ، وَتَعْيِينُ الْمُدَّعِي عَلَيْهِ ، وَوُجُودُ لَوْثٍ ^(٣) ، أَوْ قَرِينَةٍ لِصِدْقِ الْمُدَّعِي ^(٤) ، وَأَنْ يُحْلِفَ الْمُدَّعِي تَحْسِينًا ^(٥) .

(١) أي ابتداء بأن كان هناك لوث وحلف المدعي تحسين بينا ، بخلاف ما لو كانت من جانب المدعي عليه ابتداء بأن لم يكن هناك لوث وحلف المدعي عليه فلا تسمى قسامة وإن كانت تحسين بينا ، وكذا لو ردها المدعي عليه حينئذ على المدعي حلف تحسين بينا فلا تسمى قسامة أيضاً ، لأنها ليست من جانب المدعي ابتداء ، بل رداً . (٢) فلا تقع في طرف ولا في إزالة معنى لأنها لم ترد إلا في القتل والقول فيهما قول المدعي عليه فيحلف تحسين بينا لأن أيمان السماء كلها تحسين بينا بخلاف الأموال فإن اليمين فيها واحد (وصورة دعوى الدم) أن يقول : أدعى بأن فلانا هذا قتل مورتي هذا وحده أو هو وفلان عمداً أو خطأ وأما مطالب له بالتقصص الواجب عليه أو بالدية ، وأنه قطع يدي أو أصبعي عمداً أو خطأ أو شجني هذه الشجعة ، وأنا مطالب له بالتقصص أو بالدية أو الأرض على حسب الجنابة . (٣) اللوث لغة : القوة ويقال الضعف ، وبين كل والعنى التمرعي مناسبة ، أما القوة فلأن فيه قوة على تحويل الأيمان من جانب المدعي عليه إلى جانب المدعي على خلاف الغالب ، وأما الضعف فلأن الأيمان حجة ضعيفة . (٤) كأن وجد قتيل في محلة منفصلة عن بلد كبير أو تفرق عنه محصورون أو أخبر بقتله عدل أو عبدان أو امرأتان أو صبية أو فسقة أو كفار . (٥) ولو متفرقة ، فإن تعدد المدعي حلف كل بقدر حصته من الإلث وجبر المنكسر ، فإن نكلوا ردت الأيمان على المدعي عليه . فإن تعدد حلف كل تحسين بينا .

الواجب بالقسامة

الواجب بالقسامة : الدِّيةُ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ فِي الْعَمْدِ^(١) ، وَعَلَى عَاقِلَتِهِ فِي غَيْرِهِ^(٢) .

حد الزنا

الحد

الْحُدُّ ثَلَاثَةٌ : الْمَنَعُ^(٣) ، وَشَرْعًا : عَقُوبَةٌ مُقَدَّرَةٌ^(٤) وَجَبَتْ زَجْرًا عَنْ أَزْوَاجٍ مَا يُوجِبُهَا .

الزنا

الزَّنا : هُوَ إِبْلَاجُ الْمُسْكَفِ^(٥) الْوَاضِحِ^(٦) حَشَفَةً^(٧) الْأَصْلِيَّةِ^(٨) التَّصِیْلَةِ^(٩) ، أَوْ قَدْرَهَا عِنْدَ قَدْرِهَا^(١٠) فِي قَرْجٍ^(١١) وَاضِحٍ^(١٢) مُحَرَّمٍ

(١) وليس فيه هنا نود لقوله صلى الله عليه وسلم : « إما أن تدوا صاحبكم أو تأذنوا بحرب من الله » . (٢) وهو الخطأ وشبه العمد .

(٣) منعه العاقبة . (٤) فإن الشارع قدرها فلا يزداد عليها ولا ينقص منها ، وخرج بذلك التعزير فإنه عقوبة غير مقدرة بل موكولة إلى رأي الإمام كما يأتي .

(٥) ولو سكران متعديا بسكره ، وخرج به الصبي والجنون فليس إبلاج كل منهما زنا حقيقة بل هو زنا صورة . (٦) خرج به الحنفى للمشكل إذا أوجب آلة الكور في فرج

فلا يسمى إبلاجه زنا لاحتمال أنوثته وكون هذا عضواً زائداً . (٧) خرج به غيرها كأصبعه أو بعضها . (٨) خرج بها الزائدة ولو احتملا كما لو اشتهب الأصل بالزائد وأوجب

أحدهما فلا نكح بأن ذلك زنا للشك في كونه أصليا . (٩) فلو أدخلت حشفة ذكر مبان فرجها لم يسم ذلك زنا لعدم الاتصال . (١٠) فلو أدخل قدرها عند وجودها كأن ثنى

ذكره وأدخل قدرها لم يسم إبلاجه زنا . (١١) فمن وطئ فمها دونه عزز فقط . (١٢) خرج به قرج الحنفى للمشكل فإن الإبلاج فيه لا يسمى زنا .

لَعَبْنُو^(١) فِي نَفْسِ الْأَمْرِ^(٢) مُشْتَعَى طَبْعًا^(٣) مَعَ الْخُلُوعِ عَنِ الشُّبْهَةِ^(٤) .

حد الزاني المحصن

حَدُّ الزَّانِي الْمُحْصَنِ الرَّجْمُ بِحِجَارَةٍ مُتَعَدِّلَةٍ^(٥) حَتَّى يَمُوتَ .

حد الزاني الغير المحصن

حَدُّ الزَّانِي الْغَيْرِ الْمُحْصَنِ : مِائَةُ جَلْدَةٍ^(٦) ، وَتَغْرِيبُ عَامٍ^(٧) ، إِنْ كَانَ بَالِغًا عَاقِلًا حُرًّا ، وَنُصْفُ ذَلِكَ إِنْ كَانَ بَالِغًا عَاقِلًا رَقِيقًا ؛ وَلَا حَدَّ عَلَى الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ^(٨) .

المحصن

الْمُحْصَنُ : هُوَ الْبَالِغُ الْعَاقِلُ الْحُرُّ الَّذِي غَيَّبَ حَشَفَتَهُ أَوْ قَدَرَهَا

(١) خرج به المحرم لعارض حيض ونحوه، فلو وطئ زوجته وهي حائض أو سائمة أو محرمة لم يكن زنا . (٢) خرج به ماله ووطئ زوجته يظنها أجنبية فليس ذلك زنا لأن وطأها وإن كان محرما في ظنه ليس محرما في نفس الأمر . (٣) خرج به وطء البتة والبهيمة . (٤) خرج به وطء الشبهة سواء كان شبهة فاعله كأن وطئ أجنبية يظنها زوجته وهذا الوطء لا ينصف بجل ولا حرمة ، أو شبهة طريق وهي التي قال محلها عالم ، أو شبهة محل كأن وطئ الأمة المشتركة . (٥) أي بحيث تكون بقدر ملء الكف لا عصا صغير مثلا بطول عليه الأمر ولا بحجارة كبيرة ثلاث يموت حالا فيموت القصد وهو التكيل .

(٦) ولاه ؛ فإن فرقاها ، فإن دام الألم لم يضر ؛ وإن زال ، فإن كان للماضي خمسين لم يضر لحصول حد في الجملة وهو حد الرقيق ، وإن كان دونها وجب الاستئفاف .

(٧) إلى مسافة القصر فأكثر ، فلو رجع إلى دون مسافة القصر رد واستؤنفت للذة، فإن كان غريبا غرِبَ إلى غير بلده ، ولا بد أن يكون بين البلد الذي يغرب إليه وبين بلده مسافة القصر كما ساقه إلى بيته وبين بلده الزنا ، وتحسب مدة العام من أول سفر الزاني لامن وصوله إلى مكان التغريب . (٨) بل يؤدبان بما يزجرهما عن الوقوع في الزنا إن كان لهما نوع تمييز.

مِنْ مَقْطُوعِهَا حَالُ الْبُلُوغِ ، وَغَقْلِهِ وَخُرْبَتِهِ ، بِقُبُلِي فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ ^(١) .

القذف

الْقَذْفُ لُغَةً : الرَّثْمُ ، وَشَرَعًا : الرَّثْمُ بِالزَّنَا فِي مَعْرِضِ التَّعْيِيرِ ^(٢)

صورة القذف

صُورَةُ الْقَذْفِ : أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ : عَمَرُو زَانٍ ، أَوْ يَقُولَ لَهُ : يَا زَانِي
أَوْ زَانِيَةً ^(٣) .

حد القذف

حَدُّ الْقَذْفِ تَمَامُونَ جَلْدَةً : إِذَا كَانَ الْقَافِضُ حُرًّا ، وَأَرْبَعُونَ إِذَا
كَانَ رَقَبًا .

شروط وجوب حد القذف

شُرُوطُ وَجُوبِ حَدِّ الْقَذْفِ أَحَدُ عَشَرَ : أَنْ يَكُونَ الْقَافِضُ بَالِغًا ، وَأَنْ

(١) فلا إحصان بوطء في ملك يمين ولا بوطء شبهة أو نكاح فاسد ، ولا إحصان لصبي ومجنون ومن به رقى ، فلا يرجم من وطئ وهو ناقص ثم زنى وهو كامل ، ويرجم من كان كاملاً في الحالين وإن تغلظا نقص يكون . (٢) خرج بالزنى بالزنا الرمي بنيره من الكبار كياتارك الصلاة أو يامرأني فيجب فيه التميز فقط للإبداء دون الحد ، وخرج بجهة التعبير الشهادة بالزنا إذا كان الشهود أربعة ، فإن نقصوا عن الأربعة كانت شهادتهم قذفا فيحدون لأن ذلك تعبير حكما .

(٣) وهذه كلها صرائح . والسكينة كقوله لرجل : يا فاجر يا فاسق يا خبيث ، ولامرأة يا فاجرة يا فاسقة يا خبيثة ، وتعرضه ليس قذفا كإب الحلال وأنا لست بزاني .

يَكُونُ عَاقِلًا^(١) ، وَأَنْ يَكُونَ مُخْتَارًا^(٢) ، وَأَنْ يَكُونَ مُلتَزِمًا لِلْأَحْكَامِ^(٣) ،
وَأَنْ لَا يَكُونَ مَأْذُونًا لَهُ فِي الْقَذْفِ^(٤) ، وَأَنْ لَا يَكُونَ وَالِدًا لِلْمَقْذُوفِ^(٥) ،
وَأَنْ يَكُونَ الْمَقْذُوفُ مُسْلِمًا^(٦) ، وَأَنْ يَكُونَ بَالِغًا^(٧) ، وَأَنْ يَكُونَ عَاقِلًا^(٨) ،
وَأَنْ يَكُونَ حُرًّا^(٩) ، وَأَنْ يَكُونَ عَفِيفًا^(١٠) .

ما يسقط به حد القذف

يُسْقُطُ حَدُّ الْقَذْفِ بِأَحَدٍ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ : إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ عَلَى الزَّانَا ، وَعَقْوِ
الْمَقْذُوفِ ، وَلِعَانِ قَاذِفِ زَوْجَتِهِ .

(١) فلا يحسد السبي ولا المجنون بقذفهما شخصاً ، ويعزران عليه إن كان لهما نوع تمييز .
(٢) فلا حد على مكره بفتح الراء في القذف ، ولا على مكره
بكسرهما فيه أيضاً . (٣) فلا حد على حرى . (٤) فلو أذن لعمره في قذفه فلا حد عليه .
(٥) أى له عليه ولادة ، فلو قذف الأب أو الأم وإن علا ولده فلاحده عليه ، لكن يفتنر
للإيذاء . (٦) فلا حد بقذف الشخص كافراً لأنه غير محصن هنا ؛ وقد يجب الحد
بقذف الكافر بأن يقذف مرتداً بأنه زنى في حال إسلامه فيجب عليه الحد ولا يسقط برده
ولو مات مرتداً ويستوفيه وارثه لولا الردة . (٧) أى حال القذف

(٨) حال القذف ، وقد يجب الحد بقذف المجنون بأن يقذفه بأنه زنى في حال إفاقته فيجب
عليه ولا يسقط مجنونه . (٩) حال قذوه . وقد يجب الحد بقذف العبد بأن قذفه بزناً أضافه
إلى حال حرية قبل طرو الرق ، وصورته : أن يسلم الأسير وهو حر ثم يختار الإمام فيه الرق
ثم يقذفه شخص وهو رقيق بزناً أضافه إلى حال حرية بعد أن أسلم وهو أسير . وقبل أن يختار
فيه الإمام الرق . (١٠) أى عن الزنا وعن وطء زوجته في دبرها وعن وطء محرمة
للملوك له ، فلا يجب الحد على قاذف من قبل شيئاً منها ولو مرة ولو تاب وصار ولياً لله تعالى .
وما ورد من أن « التائب من الذنب كمن لا ذنب له » فأنما هو بالنظر لأموال الآخرة .

حد شرب المسكر

حَدَّ شُرْبِ الْمُسْكِرِ ^(١) أَنْ يَتَوَنَّ جَلْدَةً ^(٢) إِذَا كَانَ الشَّارِبُ حُرًّا ،
وَعَشْرُونَ جَلْدَةً ^(٣) إِذَا كَانَ فِيهِ رَقٌّ .

شروط وجوب حد شرب المسكر

شُرُوطُ وَجُوبِ حَدِّ شُرْبِ الْمُسْكِرِ سِتَّةٌ : كَوْنُ الشَّارِبِ مُكَلَّفًا ^(١) ،
وَكَوْنُهُ مُخْتَارًا ^(٢) ، وَكَوْنُهُ مُلْتَزِمًا لِلْأَحْكَامِ ^(٣) ، وَكَوْنُهُ عَالِمًا بِالتَّحْرِيمِ ^(٤)
وَكَوْنُهُ عَالِمًا بِأَنَّ الْمَشْرُوبَ خَمْرٌ ^(٥) ، وَأَنْ لَا يَشْرِبَهُ لِضَرُورَةٍ ^(٦) .

- (١) من كل ما فيه شدة مطوية بأن أرفق وأزهد فانه متى صار فيه الشدة المذكورة حرم شربه وحدّه به وصار نجسا ومحل الحد به إن كان صرفا وإن لم يسكر لقلته ، بخلاف ما لو شربه في ماء استهلك فيه أو أكل خبزا عجن دقيقه به أو لحما طبخ أو معجونا هوفيه فلاحده به ، وخروج بالشراب النبات كالأفيون فلاحده فيه وإن حرم ما يخدر العقل منه ، بخلاف ما لا يخدر للعقل منه لقلته فلا يحرم . ويجوز تناول ما يذهب العقل منه لقطع عضو متأكلا أو نحوه بخلاف تعاطي الشراب للمسكر فلا يجوز تعاطيه لذلك . (٢) ويجوز أن يبلغ به ثمانين على وجه التعزير .
- (٣) ويجوز أن يبلغ به أربعين على وجه التعزير . (٤) خرج به الصبي والمجنون لرفع القلم عنهما . (٥) خرج به السكره ، ويجب عليه أن يتقايأ به بد زوال الإكراه .
- (٦) خرج به الحربي لعدم التزامه بالأحكام والذي أيضا لأنه لا يلزم بالذمة ما لا يعتقده .
- (٧) خرج به الجاهل بالتحريم لقرب عهده بالإسلام ، أو لكونه نشأ بعيدا عن العلماء فلا حد عليه ، بخلاف من علم الحرمة وجهل الحد فانه يجب عليه الحد .
- (٨) خرج به من جهل كونه مسكرا فشربه يظنه ماء أو نحوه فلاحده عليه للعذر ويصدق في دعواه الجهل بيمينته .
- (٩) خرج به ما لو غص بالقعة ولم يجد غير السكر فأسأغها به فلا حد عليه . ويحرم التداوى بصرف الخمر لكن لاحده به للشبهة . وأما التداوى بما استهلك فيه فيجوز إذا لم يجد ما يقوم مقامه من الطاهرات كالتداوى بالنجس غير الخمر بالشرط المذكور . ويحرم تناول الخمر للعطش لأنه لا يزيله بل يزيده لكن لاحده فيه للشبهة ، نعم إن تعين الدفع الملهك جاز بل وجب .

السرقه

السَّرِقَةُ لُغَةً: أَخَذَ الشَّيْءَ خَفِيَةً^(١) ، وَشَرْعًا: أَخَذَ الْمَالَ^(٢) غُلَامًا^(٣) خَفِيَةً^(٤) مِنْ حِرْزٍ مِثْلِهِ بِشُرُوطٍ .

أركان السرقه

أَرْكَانُ السَّرِقَةِ^(٥) ثَلَاثَةٌ: سَارِقٌ ، وَمَسْرُوقٌ ، وَسَرِقَةٌ^(٦) .

شروط السارق

شُرُوطُ السَّارِقِ سِتَّةٌ: الْبُلُوغُ ، وَالْعَقْلُ^(٧) ، وَالِاخْتِيَارُ^(٨) ، وَالْبَرَامُ

(١) خرج به أخذ المال جهرة ، فلا يقال له سرقة ، بل يقال له نهب إن اعتمد قاعده القوة والشدة ، واختلاس إن اعتمد الخرب .

(٢) بخلاف غيره كالاختصاص ، فلا يقال لأخذه سرقة شرعا وإن كان يقال له ذلك لغة .

(٣) خرج به ماله أخذ ماله غيره يظنه ماله نفسه فلا قطع عليه .

(٤) خرج به النهب والاختلاس وجحد نحو ودبة وعارية فلا قطع عليهم ، والفرق بينهم وبين السارق أن السارق يأخذ المال خفية ولا يتأتى منه بسلطان أو غيره ، وكل من اختلس والنهب يأخذ المال جهرة معاينة فيتأتى منه بالسلطان أو غيره والحائى يعطيه المالك المال بنفسه فرعا يشهد عليه فيتأتى تحصيل المال منه بالحكم إذا خان بعد ذلك فإن لم يشهد عليه فهو القصر .

(٥) أى الشرعية . (٦) أى اقوبة ، وهى مطلق أخذ الشئ خفية ، فلا يقال يلزم

على ما ذكر جعل السرقة ركنا للسرقة فيكون الشئ ركنا لنفسه . (٧) فلا قطع على صبي

وجنون . (٨) فلا قطع على مكروه بفتح الزاء وكذا المكروه بكسر الزاء إلا إن أمر

أعجميا يعتقد وجوب الطاعة أو غير ذلك بالسرقة ففعل لأنه هو السارق حقيقة ، وكل من الأعجمي وغير العرب آله ، بخلاف ماله أمر مجزأ أو حيوانا معلما كغرد بالسرقة ففعل فإنه لا قطع عليه ، لأن كلامهما له اختيار فى الجملة ، وإعما ضمن فى لو علم نحو القرد القتل ثم أرسله على إنسان فقتله لأن القتل يجب بالمباشرة والنسب ، بخلاف الحد فإنه إنما يجب بالمباشرة .

الأحكام^(١) ، والعلم بالتخريم^(٢) ، وعَدَمُ الإِذْنِ لَهُ مِنَ الْمَالِكِ

شروط المسروق

شُرُوطُ الْمَسْرُوقِ أَرْبَعَةٌ : أَنْ يَكُونَ رُبْعُ دِينَارٍ^(٣) أَوْ مَا قِيَمَتُهُ ذَلِكَ^(٤) ،
وَأَنْ يَكُونَ مُخْرَجًا بِحَرْزٍ مِثْلِهِ^(٥) ، وَأَنْ لَا يَكُونَ لِلسَّارِقِ فِيهِ مِلْكٌ^(٦) ، وَأَنْ
لَا يَكُونَ لَهُ فِيهِ شُبْهَةٌ^(٧) .

حد السرقة

حَدُّ السَّرِقَةِ الْمُسْتَحْتَجَّةِ لِلشَّرْطِ قَطْعُ^(٨) يَدِ السَّارِقِ الْيُمْنَى مِنَ الْكُوعِ^(٩)
مَعَ رَدِّ الْمَسْرُوقِ إِنْ بَقِيَ أَوْ بَدَلُهُ إِنْ تَلَفَ ، فَإِنْ عَادَ بَعْدَ الْقَطْعِ قُطِعَتِ رِجْلُهُ
الْيُسْرَى مِنْ مَفْصِلِ الْقَدَمِ ، فَإِنْ عَادَ فَيَدُهُ الْيُسْرَى ، فَإِنْ عَادَ فَرِجْلُهُ الْيُمْنَى^(١٠)
فَإِنْ عَادَ مُرَّرَ .

(١) فلا يقطع حرى ولو معاهداً وبة قطع مسلم وذى مال مسلم وذى ، ولاية قطع السلم والذى
بمال معاهد ومؤمن كما لا يقطع المعاهد والمؤمن بمال مسلم وذى . (٢) فلا يقطع جاهل
بالتخريم قرب عهده بالإسلام أو بعد عن العهد ؛ فلو علم التحريم وجهل القطع قطع .
(٣) أى حال الإخراج خالصاً مضروباً . (٤) ووزنه كذلك ، إن كان ذهباً فالعبرة
فى الذهب المضروب بالوزن فقط فلا تعتبر فيه القيمة وفى الذهب غير المضروب بالوزن والقيمة
معماً ، فلو كان وزنه دون ربع دينار فلا قطع به وإن بلغت قيمته بالصفة ربع دينار فأكثر .
والعبرة فى غير الذهب ولو من النضة بالقيمة فقط . (٥) والحكم فى الحرز العرف ، وضبطه
الغزالي بما لا يبدأ صاحبه مضيقاً له وذلك يختلف باختلاف الأموال والأحوال والأوقات .
(٦) فلا يقطع بسرقة المال المشترك وإن قلّ نسبه منه ولا سرقة ماله أو أجره أو أعاره
(٧) فلا يقطع بماله بعضه من أصل أو فرع أو سيده أو أصل سيده أو فرعه ، ولا بمال صدقة
وموقوف وهو مستحق ولا بحصر مسجد وقناديل تسرح وهو مسلم ، ويقطع بباب المسجد وبمال
زوجه . (٨) أى بعد طلب المالك المال . (٩) بعد خلعها منه بحبل . (١٠) وينمى محل
القطع زيت أو دهن متى إن كان حضرياً ويكون بالثار إن كان بدوياً والثبوت عليه .

قاطع الطريق

قَاتِعُ الطَّرِيقِ : هُوَ الْمُنْزِعُ لِلْأَحْكَامِ ، الْمُخْتَارُ الْمُخِيفُ لِلطَّرِيقِ
الْمَقَامُ لِمَنْ يَنْبَرِزُ لَهُ^(١)

حكم قاطع الطريق

حُكْمُ قَاتِعِ الطَّرِيقِ : التَّمْرِيرُ^(٢) إِنْ لَمْ يَقْتُلْ وَلَمْ يَأْخُذِ الْمَالَ^(٣) ،
وَالْقَتْلُ حَتْمًا^(٤) إِنْ قَتَلَ^(٥) وَلَمْ يَأْخُذِ الْمَالَ ، وَقَطَعَ^(٦) يَدَيْهِ الْيُمْنَى وَرِجْلَهُ
الْيُسْرَى ثُمَّ رَجَلَهُ الْيُمْنَى وَيَدَهُ الْيُسْرَى إِنْ عَادَ^(٧) وَأَخَذَ الْمَالَ^(٨) وَلَمْ يَقْتُلْ ،
وَالْقَتْلُ ثُمَّ الصَّبُّ^(٩) ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ^(١٠) إِنْ قَتَلَ^(١١) وَأَخَذَ الْمَالَ^(١٢)

-
- (١) خرج بالقود المذكورة أضعافها فليس التصف بها أو بشيء منها من حربي
ولو معاهدًا وصبي وجنون ومكره وعقلس ومنهوب مع قرب القوت - قاطع طريق ، ولو دخل
جمع دارًا ومنعوا أهلها من الاستعانة فقطاع ولو كان السلطان موجودًا قويا .
- (٢) أي يحبس وغيره لارتكابه معصية واحدة فيها ولا كفارة . (٣) أو أخذ أقل من
نصاب سرقة وكذا ما بعده . (٤) إن قتل لأخذ المال ، وإن لم يأخذه فلا يسقط معه
مستحق القود ويستوفيه الإمام لأنه حق الله . (٥) أي معصوما يكافئه عمدا .
- (٦) يطلب من ثلاث لئال . (٧) أي بعد قطع اليد اليمنى والرجل اليسرى .
- (٨) بشرط أن يكون نصاب سرقة من حرز بلا شبهة . (٩) أي بعد غسله
وتكفينه والصلاة عليه معترضا على خشية ، ولا يقدم الصب على القتل لأنه زيادة تعذيب وقد نهى
عن تعذيب الحيوان . (١٠) حَتْمًا ، فإن خيف تغيره قبلها أنزل .
- (١١) أي من تقدم عمدا . (١٢) إن كان نصاب سرقة بشرطه اللار .

ما يسقط بتوبة قاطع الطريق

يَسْقُطُ بِتَوْبَةِ قَاطِعِ الطَّرِيقِ قَبْلَ الظَّنِّ بِهِ ، الْعُقُوبَةُ الْخَاصَّةُ بِهِ

فَقَطُّ^(١)

الردة

الرَّدَّةُ لُغَةً : الرُّجُوعُ عَنِ الشَّيْءِ إِلَى غَيْرِهِ . وَشَرْعًا : قَطْعُ مَنْ يَصِحُّ

طَلَاةً^(٢) الْإِسْلَامَ بِكُفْرٍ ، غَرْبًا^(٣) أَوْ قَوْلًا^(٤) أَوْ فِعْلًا^(٥) ، أَسْتَهْزَأَ^(٦)

أَوْ عِنَادًا^(٧) أَوْ اِعْتِقَادًا^(٨) .

(١) وهي قطع اليد والرجل ونحو القتل والصلب فلا يسقط عنه ولا عن غيره بالتوبة قود ولا مال ولا باقى الحدود : من حد زنا وسرقة وشرب وقذف، نعم قتل تارك الصلاة يسقط أيضا بالتوبة ولو بعد دفعه إلى الحاكم لأن موجه الإصرار على الترك لا ترك الماضى وهذا كله بالنسبة إلى الظاهر ، أما بينه وبين الله تعالى فنسقط بها جميع الحدود .

(٢) بأن يكون مكلفاً محتاراً ، ودخل فيه المرأة فانها تطلق نفسها بتفويض الطلاق إليها وتطلق غيرها بالوكالة وهذا تعريف للردة الحقيقية ، أما الحسكية فلا قطع فيها كردة ولد المرتد الذى اعتقد فى الردة فهو مرتد حكماً ، وردة للثقل من دين إلى دين فهو فى حكم المرتد مع أنه لم يقطع الإسلام . (٣) ولو فى قابل فيرتد حالا .

(٤) كفى الصانع أو نبى أو تكذيبه أو جحد مجمع عليه معلوم من الدين بالضرورة بلاعذر . (٥) كسجود للحلوق وإلقاء مصحف بقاذورة . (٦) كأن قيل له قم أطفالك فانه سنة ، فقال لا أقوله وإن كان سنة أو ولو جادنى به الذى ما فعلته مالم يرد تبعد نفسه أو يطلق .

(٧) بأن عرف الحق باطنا وقال بخلافه . (٨) كأن قال لشخص : يا كافر معتقداً أن المخاطب . تصف بذلك حقيقة ، فلا يحكم بالردة إذا اقترن بما ذكر ما يخرجها عنها كاجتهاد أو سبق أسان أو حكاية أو خوف .

ما يفعل بالمرتد

يُسْتَتَابُ الْمُرْتَدُّ خَالًا^(١) وَجُوبًا ، فَإِنْ أَصَرَ قُتِلَ^(٢) ، وَحُكْمُهُ حُكْمُ الْخَرَجِيِّ^(٣)

ملك المرتد

مَلِكُ الْمُرْتَدِّ مَوْقُوفٌ^(٤) ، فَإِنْ مَاتَ مُرْتَدًّا تَبَيَّنَ زَوَالُهُ مِنْ حَبْلِ الرَّدَّةِ ، وَحُكْمُهُ أَنَّهُ فِيهِ^(٥) ، وَإِنْ أَسْلَمَ تَبَيَّنَ بَقَاؤُهُ

تارك الصلاة

تَارِكُ^(٦) الصَّلَاةِ جَاهِدًا^(٧) وَجُوبًا مُرْتَدًّا فَيُسْتَتَابُ خَالًا وَجُوبًا ، فَإِنْ أَصَرَ قُتِلَ ، وَحُكْمُهُ حُكْمُ الْمُرْتَدِّينَ ، وَتَارِكُهَا^(٨) كَسَلًا^(٩) مُسْلِمٌ نُسِنُ

- (١) وقيل يعمل ثلاثة أيام . (٢) وإن أسلم صح إسلامه وترك ولو زديقا .
- (٣) فلا يجوز الصلاة عليه لحرمها على الكافر ، ولا يجب غسله ولا تكفينه ولا دفنه لكنها يجوز ، ولا يدفن في مقابر المسلمين .
- (٤) وكذا بضع زوجته ويعمل ماله عند عدل وأمنه عند نحو محرم ، وأما نصرته فإن قبل التعليق كالوصية والعتق والتدبير فوقوف ، وإلا كالبيع والهبة والرهن فباطل ، ويقضى من ماله دين لزمه قبل الردة ويحان منه بموته ويدفع منه بدل ما ألتفه في الردة ويؤجر ماله صيانة له عن الضياع .
- (٥) سبأى حكمه .
- (٦) وكذا فاعلها مع الجهد ولو ركعة منها . (٧) أى وهو مكلف بأن أنكره بعد علمه به ، بخلاف ماله أنكره جهلا لقرب عهده بالإسلام ، أو لكونه نشأ بعيدا عن العلماء ، أو لكونه ممن يخفى عليه ذلك كمن بلغ مجنونا ثم أفاق فلا يكون مرتدا بإنكاره في هذه الحالة بل يعرف الوجوب فإن عاد لإنكاره بعد ذلك صار مرتدا .
- (٨) أو شرط من شروطها أو ركن من أركانها المجمع عليها بأن يتركها حتى تخرج جميع أوقاتها حتى وقت العذر فيها له وقت عذر ، فلا يقبل ترك الظهر حتى تغرب الشمس ، ولا ترك المغرب حتى يطلع الفجر ، ويقتل في الصباح بطلوع الشمس وفي العصر بتروب الشمس وفي الشتاء بطلوع الفجر ، لكن بشرط أن يطالب إذا ضاق وقتها بأدائها في الوقت ويتوعد بالقتل إن أخرجهما عن الوقت .
- (٩) أى تساهلا وتهاونا بأن يعد ذلك سهلا هينا .

أَسْتَنَابَتُهُ خَالَا ، فَإِنْ لَمْ يَنْبُ^(١) قُتِلَ^(٢) ، وَحُكْمُهُ حُكْمُ الْمُسْلِمِينَ .

التعزير

التَّعْزِيرُ لُغَةً : التَّأْدِيبُ^(٣) ، وَشَرْعًا : تَأْدِيبٌ عَلَى ذَنْبٍ لَأَخَذٍ فِيهِ وَلَا كَفَّارَةٍ غَالِبًا^(٤)

ما يعزر لأجله

يُعْزَرُ بِاجْتِهَادِ الْإِمَامِ بِنَحْوِ حَدْسٍ وَضَرْبٍ نَاقِصٍ عَنْ أَذْنَى حُدُودِ الْمُعْزَرِ^(٥) لِكُلِّ مَعْصِيَةٍ لَأَخَذٍ لَهَا وَلَا كَفَّارَةٍ غَالِبًا كَشَهَادَةِ الزُّورِ .

ما يفارق فيه التعزير الحد

يُفَارِقُ التَّعْزِيرُ الْحُدَّ فِي ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ : اخْتِلَافِهِ بِاخْتِلَافِ النَّاسِ ، وَجَوَازِ الشَّفَاعَةِ وَالْعُقُوبِ فِيهِ ، وَأَنَّ التَّائِبَ بِهِ مَضْمُونٌ

(١) بأن لم يمتثل الأمر ، ولم يصل الصلاة التي تركها .

(٢) أى بنحو السيف بعد الطلب والتوعد التقديري ، اسكن لو قتله إنسان قبل الاستنابة أو في مدنها أتم ولا ضمان عليه . والذي يتوعدده ويقتله هو الإمام أو نائبه .

(٣) وهو المناسب هنا ، ويطلق أيضاً على التذخيم والتعظيم ، قال تعالى : « وَتَذَرُوهُ وَتُوقِرُوهُ » . (٤) إشارة إلى أنه قد بشرع التعزير ولا معصية كمن يكتب بالله وكالطيل

والغناء الذي لا معصية معه ، وقد ينتق مع انتفاء الحد والكفارة كما في صغيرة صدرت من ولي لله تعالى ، وأنه قد يجتمع مع الحد كما في تكرار الردة على ما فيه ، وقد يجتمع مع الكفارة كما في الظهار وإفساد الصائم يوماً من رمضان بجماع حليلته . (٥) فينقص في ضرب الحر عن

أربعين وجبسه أو نفيه عن سنة ، وفي ضرب غيره عن عشرين وجبسه أو نفيه عن نصف سنة ، وهذا إذا كان التعزير في غير حق العباد المالى ، أما إذا كان له فإنه يحبس إلى أن يثبت بإساره ، وإذا امتنع عن الوفاء مع القدرة ضرب إلى أن يؤديه أو يموت لأنه كالعصائل ، وكذا لو غضب مالا وامتنع من رده فإنه يضرب إلى أن يؤد . وهو مستثنى من الضمان بالتعزير لوجود جهة أخرى .

الصيَال

الصَّيَالُ لُغَةً : الْأَسْطِطَاةُ وَالْوُثُوبُ^(١) ، وَشَرَعًا : الْأَسْطِطَاةُ وَالْوُثُوبُ عَلَى الْغَيْرِ بِغَيْرِ حَقٍّ .

حكم دفع الصائل

دَفْعُ الصَّائِلِ^(٢) بِالْأَخْفِ فَأَلْأَخَفُ^(٣) وَاجِبٌ^(٤) إِذَا كَانَ الْمَصُولُ عَلَيْهِ مَمْسُومًا مِنْ نَفْسٍ أَوْ طَرَفٍ ، أَوْ مَنْفَعَةٍ عَضْوٍ أَوْ بَضْعٍ^(٥) أَوْ مُقَدَّمَاتِهِ ، وَجَائِزٌ إِذَا كَانَ مَالًا^(٦) أَوْ اخْتِصَاصًا ، وَكَذَا النَّفْسُ^(٧) إِذَا كَانَ الصَّائِلُ مُسْلِمًا مُحَقَّقُونَ الدَّمُ^(٨) .

(١) عطف تفسير . (٢) أى عند غلبة ظن صياله ، فلا يشترط تدايه به حقيقة . (٣) فيدفعه بالحرب منه فيالجزر فيالاستغاثة فيالضرب باليد ؛ فيأسوط فيالعضا فيالقطع ، فان لم يدفع إلا بالقتل فقتله لم يضمنه ، فان اختلفا في إمكان التخلص بدون ما وقع به صدق الدافع بيمينه ، بخلاف ما اوتنازعا في أصل الصيال فلا يصدق إلا بقرينة ظاهرة كتجر يد سيف أو نحوه أو بينة ، ويستثنى عند شيخ الإسلام تبعاً للآوردى والرويانى ما لو رآه أولج في أجنبية فله أن يبدأ بالقتل وإن اندفع بدونه وكان غير محصن ؛ وأستند الزملى والزياى وجوب الترتيب في الماحشة ولو محصناً . وقال ابن حجر : محل وجوب الترتيب في غير المحصن ، أما هو فيبدأ فيه بالقتل لإهداره . (٤) أى على من لم يخف على نفسه أو بضعه أو منفعة كلاً أو بعضاً ، وهذا إذا لم يكن الدفع عن نفسه ، وإلا فيجب وإن خاف القتل .

(٥) ولو لهيمة أو لمهجرة ، وسواء قصد مسلم محقون الدم أم لا . (٦) وإن قل له أولغيره ، نعم إن كان ذا روح وجب الدفع ولو كان ملكاً للصائل . (٧) بل يسن الاستسلام له ، ومحل جواز الاستسلام ما لم يقدر على الحرب ، وإلا وجب وحرم الوقوف ، وما لم يكن إماماً عادلاً متوحداً في زمانه أو عالماً كذلك أو شجاعاً أو كريماً ، وإلا فلا يجوز له الاستسلام ، وكذا لو كان رقيقاً لحق سيده . (٨) ويجب إذا كان ليس كذلك بأن يكون كافراً أو مبهمة أو مسلماً غير محقون الدم كزنان محصن .

إتلاف البهيمة

إِتْلَافُ الْبَهِيمَةِ : مَضْنُونٌ عَلَى ذِي الْيَدِ ^(١) إِنْ كَانَ مَتَاهَا ^(٢) ، وَإِلَّا فَغَيْرُ مَضْنُونٍ عَلَيْهِ إِلَّا إِنْ قَصَرَ فِي رِبْطِهَا ^(٣) أَوْ إِزْسَالِهَا ^(٤) ، وَلَمْ يَقْصُرْ مَالِكُ الْمُتْلَفِ ^(٥) .

البغاة

الْبَغَاةُ لَعْنَةٌ : هُمُ الْمُجَاوِزُونَ لِلْحَدِّ ^(١) ، وَشَرْعًا : مُشْلِعُونَ نَخَالِفُونَ لِلْإِمَامِ ^(٢) بِتَأْوِيلٍ بَاطِلٍ ظَنًّا ^(٣) ، وَشَوْكَةً لَهُمْ ^(٤) .

(١) ولو مستأجرا أو غاصبا أو مستعبرا . (٢) أى ولم يقصر صاحب التلief ، فإن قصر كان وضعه بطريق أو عرضه لها فلا ضمان على ذي اليد . (٣) كأن ربطها بطريق ولو واسعا . (٤) كأن أرسلها ولو نهرا المرعى يتوسط مزارع . (٥) فإن قصر كأن كان في محوط له باب فتركه مفتوحا أو حضر عند زرعه ولم يدفعها عنه فلا ضمان .

(٦) مسمى به المتصفون بما بعده لجاوزتهم ما حده الله تعالى وشريعة من الأحكام ، لخروجهم عن طاعة الإمام الواجبة عليهم . (٧) بأن خرجوا عن طاعته بعدم انقيادهم له أو منع حق توجه عليهم كركاة . (٨) بأن يتمسكوا بشيء من الكتاب أو السنة ليأخذوا بظاهره ويستندوا إليه محتمل للصحة بحسب الظاهر وهو باطل ظنا .

(٩) بقوة وكثرة بحيث يمكن معها مقاومة الإمام ومحتاج إلى كلفة في ردعهم إلى الطاعة ، وهذه لا تحصل لهم إلا إعطاع وإن لم يكن إماما لهم ؛ فمن فقدت فيه هذه الشروط المذكورة بأن خرجوا بلا تأويل كأنهى حق الشرع كالركاة عنادا ، أو بتأويل يقطع بطلانه كتأويل المرتدين ، أو لم يكن لهم شوكة بأن كانوا أفرادا يسهل الظفر بهم ، أو ليس فيهم مطاع فليسوا بغاة .

قتال البغاة

قَتَالَ الْبَغَاةَ وَاجِبٌ^(١) بِمَا لَا يَنْعَمُ^(٢)، وَلَا يُقْتَلُ أَسِيرُهُمْ^(٣) وَلَا مُدْبِرُهُمْ، وَلَا يُذَفَّفُ^(٤) عَلَى جَرِيحِهِمْ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ مَا أُخِذَ مِنْهُمْ^(٥)، وَبُرْدٌ بَعْدَ أَمْنٍ فَرَّهِمْ^(٦).

الخوارج

الخَوَارِجُ : قَوْمٌ مُسْلِمُونَ يُكْفَرُونَ مُرْتَكِبِ الْكَبِيرَةِ^(٧) تَارِكُونَ لِلْجَمَاعَةِ^(٨).

قتال الخوارج

قَتَالَ الْخَوَارِجَ وَاجِبٌ^(٩) إِنْ قَاتَلُونَا، أَوْ خَرَجُوا عَنْ قَبْضَتِنَا^(١٠) وَحُكْمُهُمْ كَالْبَغَاةِ، وَإِلَّا فَمَنْ جَارَ^(١١).

- (١) أى على الإمام أو نائبه لإجماع الصحابة عليه ، أو لاجتماع كفة المسلمين .
- (٢) كنار إلا للضرورة بأن كثروا وأخطأوا بنا . (٣) اسكن لا يطلق ولو صبيا أو امرأة حتى تنتفى الحرب ويفرق جمعهم إلا أن يطيع باختياره . (٤) التدفيع : تخفيف القتل والإسراع به . (٥) فى حرب أو غيره إلا للضرورة كأن لم يجد ما يدفع به عنا إلا سلاحهم . (٦) يعودهم إلى الطاعة أو تفرغهم وعدم توقع عودهم .
- (٧) ويقولون أيضا إن دار الإسلام بظهور الكبائر فيها تصير دار كفر وإباحة .
- (٨) لأن الأئمة لما أقرروا على المماضى كفروا بزعمهم فلم يصلوا خلفهم ؛ وقيل المراد جماعة للمسلمين .

(٩) أى خرجوا عن طاعة الإمام بمنع حق توجه عليهم . (١٠) إلا إن ضررنا بهم كأن أظهروا بدعتهم وحشى ركوب بعض العوام لهم باعتقاد قولهم : إن من آى كبيرة كفر فتعرض لهم حتى يزول الضرر .

الجهاد

الجهاد^(١) : هو القتال في سبيل الله .

حكم الجهاد

حكم الجهاد : الوجوب كفاية على المسلمين : الذكور ، البالغين ،
العقلاء ، الأحرار ، المستطيعين^(٢) كل عام^(٣) فيما إذا كان الكفار ببلادهم ،
وعيناً على أهل بلدة دخلها الكفار^(٤) ، وعلى من دون مسافة قصر منها^(٥) .

ما يثبت للأسير

الأسير النافض من الكفار بصياً أو جنوناً ، أو أوثقاً أو رقاً^(٦) يصير
زقيقاً^(٧) بنفس الأسير^(٨) : والكامل يملو غر وعقل وذكورة وحرية

(١) مأخوذ من المجاهدة : وهي القتالة لإقامة الدين .

(٢) أي القادرين عليه بالبدن والمال من نفقة وسلاح وكذا بالركوب إن كان سفره
سفر قصر ، وإلا لم يشترط إلا في حق غير القادر على المشي ، ولا بد أن يكون ذلك فاضلاً عن
ثبوت من تخرمه مثوته ذهاباً وإياباً . (٣) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم له كل عام ، فإن
احتجج إلى زيادة زيد ، ويقوم مقام ذلك أن يشحن الإجماع الثنور بالعدد والعدد مع إحكام
الحصون والحدائق وتقليد الأمراء ذلك . (٤) إلا إذا لم يمكن من قصده العدو تأعب
للقاتل وجوز أسراً وقتلاً فلا يصير فرض عين ولا فرض كفاية ، فله استسلام وقتال إن علم أنه
إن امتنع من الاستسلام قتل وأمنت المرأة فاحتة إن أخذت ، ولا فرق في أهل البلد التي دخلها
الكفار : أي أو صار بينهم وبينها دون مسافة القصر بين الفقير والولد والدين والرقيق
وأضدادهم وإن لم يأذن الأصل ووب الدين والسيد . (٥) وإن كان في أهلها كفاية ،
أما من بمسافة القصر فيلزمه المضي إليهم عند الحاجة بقدر الكفاية فقط . (٦) ولو في بعضه .
(٧) والمراد برق الرقيق استمراره لانتجده . (٨) وضابطه ما يملك به السيد
كسبيط باليد أو إجلاتهم إلى بيت وإغلاق الباب عليهم بالضربة وكذا بإبطال النمة : أي القوة
ويكونون ككثير أموال النتيجة .

يَقْتُلُ فِيهِ الْإِمَامُ الْأَحْظَ^(١) مِنْ : قَتَلَ^(٢) وَمِنْ^(٣) ، وَفَدَاهُ^(٤) وَإِزْزَاقَ .

الغنيمة

الْغَنِيمَةُ لُغَةً : مَا خُوذَتْ مِنَ الْعُثْمِ وَهُوَ الرَّبْحُ^(٥) ، وَشَرْعًا : مَا أَخَذْنَاهُ مِنْ أَهْلِ حَرْبٍ^(٦) فَهَرَأَ^(٧) .

ما يفعل بالغنيمة

يُدْفَعُ مِنَ الْغَنِيمَةِ السَّابُّ^(٨) لِلْقَاتِلِ^(٩) ثُمَّ يُخَمَسُ الْبَاقِي^(١٠) : فَتُدْفَعُ أَرْبَعَةٌ^(١١) أَتَحَاسِيهِ لِمَنْ شَهِدَ الْوَقْعَةَ ، لِلرَّاجِلِ مِنْ أَهْلِ الْفَرَسِ ، وَهُمْ الْمُسْلِمُونَ الْبَالِغُونَ الْعُقَلَاءَ الْأَحْزَارُ الذُّكُورُ سَهْمٌ ، وَلِلْفَارِسِ مِنْهُمْ ثَلَاثَةٌ أَسْهُمٌ ؛ وَيُرْضَخُ^(١٢)

(١) أى للإسلام والمسلمين ، لحظ المسلمين الاسترقاق والفداء لما يعود عليهم من الغنائم وحفظ ممتلكاتهم ، والى للإسلام فلا بد من نظره للأمرين .

(٢) يضرب الرقبة لا يغيره . (٣) بتخية سبيله بلا مقابل .

(٤) بأسر أو يمال ، فإن خفي على الإمام الأحظ في الحال حسيه حتى يظهر ، ولو أسلم كافر بعد الأسر عصم دمه ، والحيار باق في الباقي . (٥) لربح المسلمين مال الكفار .

(٦) أى مما هو لهم ، لا ما أخذوه من مسلم أو ذمى أو نحوه بغير حق فيجب رده إليه إن عرف ، وإلا فهو مال ضائع أمره ليت المال ؛ وخرج بأهل الحرب المال الحاصل من المرتدين فإنه في . (٧) يقتل أو سرقة أو اختلاس من دارهم أو لقطة لم يمكن كونها مسلم .

(٨) هو مائع الحربى من ثياب ومن ران وهو خفّ بلا قدم وخاتم ونفقة وجنيبة تقاد معه وآلة حرب كدروع ومركوب وآلته كسرج ولجام . (٩) الراو به من ركب غررا

منا يلزاة منعة حربى في الحرب كأن يقتله أو يعصيه أو يقطع يديه أو رجله أو يده ورجله أو يأسره . (١٠) أى بعد إخراج الثمن . (١١) الرضخ لغة : العطاء القليل ، وشرعًا : شيء دون سهم يعطى للراجل ولل فارس ، ويجهد الإمام في قدره .

لِمَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ ، وَيُخَمْسُ خُمُسَهَا الْخَامِسُ : سِتَمَهُمُ الْفَصَالِحُ ^(١) ، وَسِتَمَهُمُ
لِقَدْوَى الْقُرْبَى ^(٢) ، وَسِتَمَهُمُ الْيَتَامَى ^(٣) ، وَسِتَمَهُمُ الْمَسَاكِينُ ^(٤) ، وَسِتَمَهُمُ
لِأَبْنِ السَّبِيلِ ^(٥) .

الفى

الْفَى لَفْعٌ : الرُّجُوعُ ^(٦) ، وَشَرْعًا : مَا أَخَذْنَاهُ مِنَ الْكُفَّارِ ^(٧) بِغَيْرِ قَهْرٍ ^(٨)

ما يفعل بالفى

يُخَمْسُ الْفَى فَتُدْفَعُ أَرْبَعَةُ أَشْخَاصٍ الْمُرْتَضِينَ ^(٩) لِلْجِهَادِ ، وَيُضْرَفُ
خُمُسُ الْخَامِسِ مُضْرَفٌ خُمُسُ الْغَنِيمَةِ .

الجزية

الْجِزْيَةُ لَفْعٌ : اسْمٌ لِمَنْ خَرَجَ يَجْمُولٌ عَلَى أَهْلِ الدِّمَةِ ^(١٠) ، وَشَرْعًا : مَالٌ ^(١١)

-
- (١) أى مصالح المسلمين : كالعلماء ، بعلوم الشرع والأرامل وعمارة المساجد والحصون .
(٢) وهم بنو هاشم والمطلب .
(٣) بشرط الفقر أو السكنة .
(٤) بالمعنى الشامل للقراء .
(٥) بشرط الحاجة وإن قدروا على الاقتراض . (٦) معنى به المال الآتى لرجوعه إلينا .
(٧) كالسكفار هنا وفى الغنيمة من لم تبلغه الدعوة . (٨) كجزية وعشر تجارة
وما تفرقوا عنه ولو لغير خوف كفر أصحابهم ، نعم ما تفرقوا عنه بعد تقابل الجيشين غنيمة .
(٩) بتعيين الإمام لهم ، ويسمون المرتزقة ، أما التطوعة فلا يعطون من الفى بل من
الزكاة ، فيعطى الإمام كلا من المرتزقة وكذا قضائهم وأئمتهم ومؤذنهم وعلماءهم بقدر حاجة عمومهم
من نفسه وغيرها مراعيًا فيها الزمان والمكان والرخص والغلاء وعادة الشخص مروءة وضدها .
(١٠) سواء كان بقدر أم لا . (١١) وتطلق أيضا على العقد المفيد لذلك .

يَلْتَزِمُهُ كَافِرٌ مَخْصُوصٌ^(١) بِعَقْدٍ مَخْصُوصٍ^(٢).

أركان الجزية

أَرْكَانُ الْجِزْيَةِ خَمْسَةٌ: عَاقِدٌ وَمَعْقُودٌ لَهُ ، وَمَكَانٌ ، وَمَالٌ ، وَصِيفَةٌ .

شرط عاقد الجزية

شَرَطُ عَاقِدِ الْجِزْيَةِ : كَوْنُهُ إِمَامًا يَعْقِدُ بِنَفْسِهِ أَوْ بِنَائِيهِ^(٣).

شروط المعقود له الجزية

شُرُوطُ الْمَعْقُودِ لَهُ الْجِزْيَةُ خَمْسَةٌ : الْبُلُوعُ ، وَالْعَقْلُ ، وَالْحُرِّيَّةُ ،
وَالذُّكُورَةُ^(٤) ، وَكَوْنُهُ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أَوْ يَمُنُّ لَهُ شُبْهَةٌ كِتَابٍ^(٥).

شرط المكان الذي تعقده لأجل سكنى الكافر به الجزية

شَرَطُ الْمَكَانِ الَّذِي تُعَقَدُ لِأَجْلِ سُكْنَى الْكَافِرِ بِهِ الْجِزْيَةِ : قَبُولُهُ
لِتَقْرِيرِهِمْ ، وَهُوَ مَا جُوسَى الْحِجَازِ^(٦).

(١) هو المصنف بالشروط الآتية . (٢) وهو الركب من الإيجاب والقبول .

(٣) أى نائبه الخاص بأن يأذن له في عقد الجزية ، لا العام كوزيره إلا إن صرح له بها ، فلا يعقدها الآحاد ، لكن لا يفتال المعقود له منهم بل يبلغ مأمنه ثم تقتاله .

(٤) فلا جزية على صبي ولا مجنون مطبق جنونه ولا عنه على سيده ولا امرأة ، فلا طلبت عقد النعمة بالجزية أهلها الإمام بأنه لا جزية عليها ، فإن رعبت في بذلها فهي هبة ، وكذا يقال في الخنثى . (٥) فيكفى فيه أن يكون متمسكا بكتاب كشوراة وإيهيل ومهف إبراهيم وشيث وزبور داود ، وسواء كان للتمسك كتابيا أو مجوسيا بشرط أن لا نعلم أن جده الأعلى تمسك بذلك الكتاب بعد نسخه .

(٦) والحجاز : هو مكة والمدينة واليمامة وطرقها وقرائها .

شرط مال الجزية

شَرَطُ مَالِ الْجَزِيَّةِ عِنْدَ قَوْمِنَا^(١) : كَوْنُهُ دِينَارًا قَلَّا كَثَرًا^(٢) كُلِّ سَنَةٍ .

شروط صيغة الجزية

شُرُوطُ صِيغَةِ الْجَزِيَّةِ أَرْبَعَةٌ : اتِّصَالُ الْقَبُولِ بِالْإِجْبَابِ ، وَعَدَمُ التَّعْلِيْقِ ،
وَعَدَمُ التَّأَقُّبِ^(٣) ، وَذِكْرُ قَدْرِ الْجَزِيَّةِ^(٤) .

صورة عقد الجزية

صُورَةُ عَقْدِ الْجَزِيَّةِ : أَنْ يَقُولَ الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ لِلْكَافِرِ الْمُسْتَجِمِعِ
لِلشُّرُوطِ : أَذِنْتُ لَكَ فِي الْإِقَامَةِ بِدَارِنَا عَلَى أَنْ تَلْزِمَ دِينَارًا كُلِّ سَنَةٍ جَزِيَّةً
وَتَتَّقَادَ لِحُكْمِنَا ، فَيَقُولُ الْكَافِرُ : قَبِلْتُ وَرَضِيتُ .

أحكام الجزية

أَحْكَامُ الْجَزِيَّةِ كَثِيرَةٌ : مِنْهَا أَنَّهُ يَلْزِمُنَا الْكَفَّ عَنْهُمْ^(٥) وَالذَّمُّ^(٦)
عَنْهُمْ إِذَا لَمْ يَكُونُوا بِدَارِ حَرْبٍ لَيْسَ فِيهَا مُسْلِمٌ^(٧) ، وَضَمَانُ مَا تُنْلِفُهُ

-
- (١) أما عند ضعفنا فتجوز أن تكون أقل من دينار . (٢) فتنس للإمام بما كسبه
غير الفقير ، فيعقد للثوسط يدينارين ، وللقبي بأربعة ؛ ويجب ذلك عند الإمكان .
(٣) يستثنى منه ما لو قال أقررتكم ما شئتم ، لأن لهم تبد العقد متى شاءوا . بخلاف ما شئت
أو شاء فلان أو ما شاء الله فلا يصح جزأه . (٤) أي المال كالتفن في البيع .
(٥) سواء كانوا بدارنا أم لا ، بأن لا تتعرض لهم نفسا ومالا وسائر ما يقرون عليه تكفر
وختنزير لم يظهرهما . (٦) أي دفع السلم وغيره .
(٧) إلا أن يشترط أو انقروا بجوارنا .

عَلَيْهِمْ^(١) ، وَمَنْهُمْ مِنْ إِحْدَثِ كَنِيسَةٍ^(٢) ، وَإِجْرَاءِ أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ عَلَيْهِمْ
الَّتِي يَتَّقِدُونَهَا^(٣) .

الصيد والذباح

الصَّيْدُ : هُوَ الْمَاصِدُ^(١) ، وَالذَّبَائِحُ : تَجَمُّعُ ذَبِيحَةٍ بِمَعْنَى مَذْبُوحَةٍ .

ما يملك به الصيد

يُحِلُّكَ الصَّيْدُ بِإِطَالِ مَمَّتِهِ^(٥) قَصْدًا^(٦) ، وَلَا يَرُؤُا الْمَلِكُ عَنْهُ بِإِغْلَاتِهِ^(٧)
وَلَا بِإِزْسَالِهِ^(٨) .

(١) من نفس أو مال : أى يقتضيه الملتزم لا نحو خر .

(٢) أى ونحوها يملك أحدتناه كخداد والقاهرة ، أو أسلم أهلها عليه كالبحرين والديانة ،
أو فتحناه عنوة كعصر وأصبهان ، أو صلحا مطلقا أو بشرط كونه لنا ولم نشترط إحداثها ؛ وإذا
امتنع عليهم الإحداث طالقوا لزمننا الخدم . (٣) فيضمنون ما يتلفونه على المسلمين من نفس
ومال ونضمن ما تلفه عليهم كذلك . وإن فعلوا ما يتعدون تحريمه كالزنا والسرقة ونحوها أقيم
عليهم الحد ونحوه ، بخلاف ما لا يتعدون تحريمه كشرب الخمر ونكاح المحوس للمحارم .

(٤) أى لا الفعل الذى هو معنى الصدر . (٥) أى قوته كقبط بيد وإن لم يقصد
ملكه حتى لو أخذه ، لينظر إليه ملكه وكنت ذيف وإزمان ووقوعه فيما نصب له وإجلائه لمضي
بحيث لا يتغلب منها . (٦) خرج به ماله وقع اتفاقا في ملكه وقدر عليه بتوكل أو غيره
ولم يقصده به فلا يملكه ، لكن يصير أحق به من غيره فيملكه الغير بأخذه مع الإثم .

(٧) ما لم يكن بقطعه مانع له . (٨) وإن قصد به التقرب إلى الله تعالى كما لو سيب
بهيمة ، وبزمن من أخذه رده إلا إن قال وهو مطلق التصرف عند إرساله ؛ أبعثه لمن يأخذه
فيحل لأخذه أكلة لا إطعام غيره إلا عياله فلمهم الأكل منه ولا ينفذ تصرفه فيه ، ولو خاف على
ولده من الموت لو حبسه وجب الإرسال ، ولو صاد الولد وكان مأكولا لم يضمن إرساله ،
بل له ذبحه .

أركان الذبح

أَوْ كَانَ الذَّبْحُ بِمَعْنَى الْإِنْدِبَاحِ ^(١) أَرْبَعَةً : ذَبْحٌ ^(٢) ، وَذَابِحٌ ، وَذَبِيحٌ ، وَآلَةٌ .

الذبح

ذَبْحُ الْحَيَوَانِ الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ : قَطْعُ خُلُقُومِهِ ^(٣) وَتَرْيِثُهُ ^(٤) ، وَذَبْحُ غَيْرِهِ قَتْلُهُ بِأَيِّ تَحْلٍ ، وَشَرْطُهُ ^(٥) : الْقَصْدُ ^(٦) .

شرط الذابح

شَرْطُ الذَّابِحِ : كَوْنُهُ مُسْلِمًا أَوْ كِتَابِيًّا تَحِلُّ مَنَاسِكَتُهُ ، وَيُرَادُ فِي غَيْرِ الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ كَوْنُهُ بِصِيرًا ^(٧) .

شرط الذبيح

شَرْطُ الذَّبِيحِ : كَوْنُهُ حَيَوَانًا مَا كَوَلًا ^(٨) فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ ^(٩) .

-
- (١) أى كون البيعة مذبوحة؛ والمراد بكونها أركاناً له أنه لا بد لتحقيقه منها ، لأنه يتوقف عليها ، وإلا فليس واحداً منها جزءاً منه . (٢) شامل للتحريم وقتل غير المقدور عليه . (٣) مجرى النفس . (٤) مجرى الطعام . (٥) أى الذبح . (٦) أى قصد العين أو الجنس بالفعل ؛ فلو سقطت مديّة على مذبح شاة أو احتكت بها فاندبحت ، أو استرسلت جارحة بنفسها فقتلت ، أو أرسل سهماً لا يصيد فقتل صيداً حرم ، لا إن رماء ظانه حجراً أو رمى سرباً فأصاب واحدة أو قصد واحدة فأصاب غيرها فلا يحرّم . (٧) ولو بالقوة حتى لو كان في ظلمة وأحسّ بصيد وضربه حلّ . (٨) أى بيانه في الأطعمة . (٩) نعم المريض لو ذبح آخر رمق حلّ . والحياة للاستقرة هي أن تكون الروح في الجسد ومهما إبطأ ونطق وحركة اختيارية . وأما الحياة المستمرة بيمين فعلى الباقية إلى انقضاء الأجل إما بموت أو بقتل . وأما حياة عيش المذبوح =

شرط الآلة

شرط الآلة : كونها محدّدة^(١) تخرج غير عظم وتطفر ، أو كونها في غير المقدور عليه جراحة سباع^(٢) أو طير^(٣) معلّمة .

شروط تعليم الجوارح من السباع

شروط تعليم الجوارح من السباع أربعة : أن يستزيل إذا أرسل ، وأن ينزجر إذا زجر ، وأن لا يأكل شيئاً من الصيد^(٤) قبل قتله وبعده ، وأن يتكرّر ذلك منه^(٥) .

شروط تعليم الجوارح من الطير

شروط تعليم الجوارح من الطير ، هي شروط تعليم الجوارح من السباع ، إلا أن زجراً إذا زجرت .

== ويقال لها حركة مذبح ، فهي التي لا يبقى معها إصرار ولا نطق ولا حركة اختيارية فتشترط الحياة المستقرة أول الذبح فيها إذا وجد سبب يحال عليه الهلاك كأكل نبات مضر وكما لو جرح سبع صيدا أو شاة أو انهدم عليه بناء أو جرحته هرة حمامة فيشترط في ذلك أن يذبح وفيه حياة مستقرة أول الذبح وإلا لم يحال ، وأما إذا لم يوجد سبب يحال عليه الهلاك فلا تشترط ، فإذا انتهى الحيوان إلى حركة مذبح بمرض وذبح آخر رمق حل وإن لم يتحرك بعد الذبح أو لم يتفجر الدم . وعلامة الحياة المستقرة أحد أمرين : إما تفجر الدم بعد الذبح ، أو الحركة العنيفة بعده ، ولا يشترطان معاً على الصحيح .

(١) يفتح السال الشددة أي ذات حد ، فلو قتل بقول غير جراحة كبنديفة ومعدة كالة حرم .

(٢) ككلب وفهد . (٣) كصقر . (٤) إلا الدم .

(٥) بحيث يظن تأديبه ومرجعه أهل الخبرة بالجوارح .

الأضحية

الأضحية : مَا يُذْبَحُ مِنَ النَّعَمِ تَقَرُّبًا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ إِلَى آخِرِ أَيَّامِ النَّحْرِ .

حكم التضحية

حُكْمُ التَّضَحِّيَةِ : أَنَّهَا سُنَّةٌ عَيْنٌ لِلْمُتَقَرِّدِ ^(١) ، وَكَفَايَةٌ لِأَهْلِ كُلِّ بَيْتٍ ^(٢) وَأَنَّهَا لَا تَجِبُ إِلَّا بِالنَّذْرِ ^(٣) وَنَحْوِهِ ^(٤)

شروط التضحية

شُرُوطُ التَّضَحِّيَةِ أَرْبَعَةٌ : النَّعَمُ ^(٥) ، وَإِجْدَاعُ الضَّائِنِ ^(٦) ، أَوْ بُلُوغُهُ

(١) وكره لمريدها إزالة شعر وظفر في عشر الحجة وأيام التشريق ، ولو أراد التضحية بعدد زالت السكراة بأولها ، وسواء في ذلك شعر الرأس واللحية والإبط والعانة والشارب وغيرها .
(٢) فتجزئ من واحد رشيد منهم . قال الرملي : والأقرب أن المراد بأهل البيت من تفرغهم تفقهم اه . ومعنى كونها سنة كفاية مع كونها تسن لسكل منهم : سقوط الطلب بفعل الغير لاحصول الثواب لمن لم يفعل قاله في التحفة ومثله في النهاية ، نعم ذكر النووي في شرح مسلم أنه لو أشرك غيره في توليها جاز .
(٣) كاله على أو على أن أضحي بهذه .

(٤) كقوله هذه أضحية أو جعلتها أضحية ، وهذا القول لا يحتاج لنية ، بل لا عبرة بنية خلافه قاله في التحفة ، فيزول ملكة عنها من غير تفصيل ولا يتصرف إلا بذبحها في الوقت وتفرقتها . وقال السيد عمر البصري : ينبغي أن يكون محله ما لم يقصد الإخبار ، فإن قصد أي هذه الشاة التي أريد التضحية بها فلا تعين ، وقد وقع الجواب كذلك في نازلة وقت لهذا الحقير وهي أنت شخصاً اشترى شاة للتضحية فلتنه شخص آخر فقال ماهذه ؟ فقال أضحي اه . واستحسنه في القلائد أخذنا من قول الأذرعى : كلامهم ظاهر في أنه إنشاء وهو بالإقرار أشبه . قال سيدنا عبد الله بن حسين بلفظه : والعب إلى ما قاله الأذرعى أميل .

(٥) قال الباجوري : وعن ابن عباس أنه يكفي إراقة الدم ولو من دجاج أو إوز كما قاله الميذاني ، وكان شيخنا رحمه الله بأمر العقبر بتقليده ويقس على الأضحية العقيقة ويقول لمن ولده له مولود : عقي بالديكة على مذهب ابن عباس . (٦) أي في سنة المعتاد وهو بعد ستة أشهر .

سَنَةً^(١) ، وَبُلُوعُ الْبَقَرِ وَالْمَرْسَتَيْنِ ، وَالْإِبِلِ تَحْسَنَ سِنِينَ ، وَقَطْعُ الْعَيْبِ
الَّذِي يَنْقُصُ الْمَاءَ كَوْلٍ^(٢) ، وَالنِّبَةُ عِنْدَ الذَّبْحِ ، أَوْ التَّعْنِينُ فِيمَا لَمْ يَمَسِّنْ
بِالنَّذْرِ^(٣) .

وقت التضحية

وَقْتُ التَّضَحِّيَةِ : مِنْ مُضَى قَدَرِ رَكْعَتَيْنِ وَخُطْبَتَيْنِ خَفِيفَاتٍ مِنْ طُلُوعِ
شَمْسِ يَوْمِ النَّحْرِ إِلَى آخِرِ أَيَّامِ النَّشْرِ^(١)

(١) ويرجع في سن الأضحية لإخبار البائع إن كان عدلا من أهل الحبرة أو استنجبه
والأفيرجع لظنون أهل الحبرة . (٢) فلا يجوز ما قطع شيء من أذنها وأعين مثلا .
قال في القلائد : وقيل إن لم يضرب ، وضبطه الإمام بما لا يلوح للناظر من بعيد ، واختاره الروايات
في نحو الأضحية . واعتبر أبو حنيفة قطع ثلثها فأقل ، وأحمد نصفها ، واختار ابن الحنابل اغتفار
ما تأكله النار منها ، واستقرت بعضهم حواز مبانة الأذن إذ لا يعتنى بها ، وصرح به ابن يونس
مع السكراهة اه . وقوله واعتبر أبو حنيفة ثلثها ، قال في نية المسترشدين : بل قال أبو يوسف
أقل من النصف . قال البغوي : وكان القاضي حسين يفتي به لتندر وجود صحبة الأذن قاله
الأذرعى ، نعم يشبه لدقيقة : وهى أن أبا حنيفة قائل بعدم جواز التضحية آخر يوم من أيام
النشرى ، فن أراد تفليده في المقاطعة الأذن فليأتم مذهب في هذا كسائر شروط التقليد اه .
وقوله إن أبا حنيفة قائل الخ مثله مالك وأحمد . وأما التضحية بالحامل فاعتمد ابن حجر في الفتح
عدم جوازه وإن زاد به اللحم ، واعتمد أبو حنيفة جوازه إن لم يؤثر الحمل نقصا في لحمها . ومال
إليه في القلائد قال : والظاهر المنع بظهور النقص وإن لم يفحش وبه أخذ السهوى . ومال
سيدنا عبد الله بن حسين بأمقيه إلى ما اعتمده أبو حنيفة وصاحب القلائد .

(٣) بل كانت متطوعا بها أو واجبة بالجعل أو بالتعيين عما في الدمة ، وله تفويض النية
للمميز وإن لم يوكله في الذبح ، ولو وكل في الذبح كعت نيته عن نية الوكيل ، بل لو لم يعلم
الوكيل أنه مضحح لم يضرب . أما العينة ابتداء بالنذر فلا تشترط لها نية لحرجها بالنذر عن ملكة
فاكتفى به .

(٤) بأن مضى من الطلوع أقل ما يجوز من ذلك وإن لم يخرج وقت السكراهة .

عدد من تجزئ عنهم الأضحية الواحدة

تجزئ البذنة عن سبعة ، والبقرة عن سبعة ، والشاة عن واحد فقط^(١)

مصرف الأضحية

يحب التصدق بجميع الأضحية المنذورة ونحوها ، ويجزئ في غير
تأخير من لحم المتطوع بها^(٢) ، ولا يصح بيع شيء منها^(٣)

العقيقة

المعققة لكمة الشعر الذي على رأس الولد حين ولادته ، وشراعا ما يذبح
عند خلق شعره^(٤)

(١) وهي أفضل من مشاركته في بيعه . ولا يجوز أن يضحى عن غيره بغير إذنه
إلا إذا ضحى عن أهل بيته أو الولي أو من ماله عن مولاه أو الإمام من بيت المال عن
المسلمين . وأما بإذنه ولو ميتا فيجوز . وصورته في البيت أن يوصى بها قبل موته أو بشرطها
في وقته ، فإن ضحى عن حي بإذنه تولى الضحى تفرقة . (٢) فيملكه وجوبا حرا
أو مكاتبا والعطى غير السيد فقيرا أو مسكينا ، فلا يكفي إعطاؤه مطبوخا ولا قديدا ولا تخليها
غير اللحم من نحو كرش وكبد . (٣) قال ابن حجر : ولا خلافه بغير البيع ولا إعطاء
الجزائر أجرته من نحو جلدها بل مشوته على المالك ، ولا يكره الادخار من لحمها ، ويعزم نقلها
عن بلد التضحية اهـ . وفي القلائد ما يجب التصديق به بتصدق به على أهل موضعها ، فإن نقله
فكأنزكاة والأصح منعه . وأما للمطوع بها إذا أراد نقل لحمها لياكلة أو يطعمه فلا شك في جوازه
والظاهر أن التصديق بما زاد على الواجب كذلك اهـ . (٤) فإنه يسن حلق رأس
المولود ولو أنى يوم السابع من ولادته بعد ذبح المعققة . ويسن أن يتصدق بزنة شعره ذهبا ،
فإن لم يرد فضة ، ولا يسن الحلق إلا في هذه وفي حق الذكائر إذا أسلم ولو أنى وفي النسك
فالأفضل للذكر الحلق . وأما المرأة فالأفضل لها التقصير ، ولا بأس بالحلق في غير ذلك إذا
أراد التطييف ولا بتركه لمن أراد أن يدهنه وبرجله فإنه يسن غيا ، ويكره للمرأة حلق رأسها
إلا لغرورة .

حكم الحقيقة

حُكْمُ الْحَقِّقَةِ: النَّذْبُ لِمَنْ تَلَزَمَتْ نَفَقَةُ الْمَوْلُودِ ^(١) إِنْ أَيْسَرَ قَبْلَ مُغَيُّ
مُدَّةِ النَّفَاسِ ^(٢).

وقت الحقيقة

يَدْخُلُ وَقْتُ الْحَقِّقَةِ بِانْفِصَالِ جَمِيعِ الْمَوْلَدِ وَلَا آخِرَ لَهُ ^(٣) ، وَيَوْمُ
السَّابِعِ أَفْضَلُ .

ما توافق فيه الحقيقة الأضحية

تُؤَافِقُ الْحَقِّقَةُ الْأَضْحِيَّةَ فِي جَمِيعِ أَحْكَامِهَا مِنْ جَنْسِهَا ، وَسَهْلِهَا
وَسَلَامَتِهَا وَنَيْتِهَا وَالْأَكْلِ وَالتَّصَدَّقِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ
اللَّحْمُ الْمُتَصَدَّقُ بِهِ مِنْهَا نَيْتًا ^(٤) .

- (١) بتقدير قمره وإن لم يكن فقيرا بالفعل وبفعلها الولي من مال نفسه ، فإن فعلها من مال الولد ضمن ولا تخاطب بها الأم إلا عند إحصار الأب .
- (٢) فإن لم يوسر إلا بعد مضي أكثر النفاس لم يؤمر بها . والإحصار بها كونها فاضلة عما يعتبر في الفطرة ، فمن أيسر بها مدة النفاس ولم يخرجها طلب منه العلق إلى بلوغ الصبي ، فإذا بلغ قيل أن يخرجها الولي سن للعبي أن يعق عن نفسه ؛ ومال في التحفة إلى أن الولد يخاطب بها إذا بلغ فيما إذا أعسر والده في مدة النفاس . (٣) على ما بين في القولة التي قبل هذه .
- (٤) بل بسن طبخها ، وسن أن يؤذن في أذن اللولود الجني ، وأن يقيم في اليسرى حين يولد ، ويكفيان من امرأة وكافر ، وأن يحنك بتمر فيضع ويدلك حنكه داخل فيه وأن يسمى سابع ولادته ، ويحوز قبله وبعده . وسن أن يحسن اسمه ، وأفضل الأسماء عبد الله ثم عبد الرحمن ثم ما أنشيف بالصودية إلى اسم من أسمائه تعالى ثم محمد ثم أحمد ، ولا تكره التسمية بأسماء الملائكة والأنبياء ، وتكره بالأسماء النسيئة : كعمار وكل ما يطير بفيه أو إياته كبركة ونافع وحرب وشهاب . ونحرم التسمية بعبد الكعبة وعبد الحسين وعبد علي وجار الله =

الأطعمة

ما يحل من الحيوان وما يحرم

يَحِلُّ مِنَ الْحَيَوَانِ كُلُّ طَآهِرٍ إِلَّا الْأَدَمِيَّ وَالْخَمَازَ وَالْبَيْضَ ، وَمَا اسْتَحْبِثَ ^(١)
كَذَّوْدٍ وَذَبَابٍ ^(٢) ، وَذِي النَّابِ ^(٣) مِنَ السَّبَاعِ كَالنَّمِرِ ^(٤) ، وَذِي الْمَخْلَبِ ^(٥)
مِنَ الطَّيْرِ كَالصَّغْرِ ، وَمَا نَسِيَ عَنْ قَتْلِهِ كَالْخَطَافِ ^(٦) وَالضَّفْدَعِ ، وَمَا أَمَرَ بِقَتْلِهِ
كَالْحَيَّةِ ^(٧) وَالْفَأْرَةِ ؛ وَيَحِلُّ ذَوْدُ الطَّعَامِ الَّذِي لَمْ يَنْفَرِدْ ^(٨) ، وَالسَّمَكُ وَالْجُرَادُ
فِي الْحَيَاةِ أَوِ الْمَمَاتِ .

ما يحل وما يحرم من غير الحيوان

يَحِلُّ مِنْ غَيْرِ الْحَيَوَانِ مَا لَيْسَ بِضَارٍّ ^(٩) وَلَا مُسْتَقْذِرٍ وَلَا نَجِسٍ ،

== وأما عبد النبي فاعتمد في التحفة في الحرمة ، وفي النهاية الكراهة ، وتحرم أيضا بأقضى
القضاة وملك الأملاك وحكم الأحكام ، وتكره بقاضى القضاء . وتحرم أيضا بعد العاطى
وعبد المال لأن كلا منهما لم يرد . ويجرم تغليب الإنسان بما يكره وإن كان فيه كالأعمش ،
اسكن يجوز ذكره به للتعريف إذا لم يعرف إلا به . (١) أى مما لا نفس فيه بتعليل : أى
استغنى عنه عرب ذوو يسار وطباع سليمة حال رفاهة ويرجع في كل زمن إلى عربه ما لم يسبق
فيه كلام لمن قبلهم ، وخرج بذوو يسار المحتاجون ، وبسليمة أجلاف البوادرى الذين يأكلون
مادبة ودوج : أى ما عاش وما مات من غير تغيير فلا عبرة بهم ، وعال الرفاهة حال الضرورة
فلا عبرة بها . (٢) وخفساء وكطالوس وما تولد من مأ كول وغيره .

(٣) وهو ما يمدو على الحيوان ويتقوى بنابه . (٤) والأسد والقرود .

(٥) أى الطير . (٦) والمدهقد . (٧) والجداء .

(٨) أى لم يخرج منه وإن كثر وسهل تحييره ، هذا إن تولد منه ، وإن لا كالنمل في العسل

فلا يحل . قال الغزالي إلا إذا وقعت ذبابة أو نملة وتهرت أجزاءها فإنه يجوز أكلها معه لأنها

لا تنجسه . (٩) أى ضررا بنا لا بمحتل عادة لا مطلق الضرر .

وَيَحْرَمُ مَا كَانَ مِنْ أَحَدِهِمَا كَرْجَاجٍ وَتُرَابٍ ^(١) وَنَخَاطٍ ، وَمَنِيٍّ وَدَمٍ لَيْسَ
بِكَبِيدٍ وَلَا طَحَالٍ .

المسابقة

الْمُسَابَقَةُ مأخوذة من السبق ^(٢) وهو التقدم .

حكم المسابقة

حُكْمُ الْمُسَابَقَةِ : الذَّبُّ لِلرِّجَالِ الْمُسْلِمِينَ ^(٣) بِقَصْدِ الْجِهَادِ ، وَالْإِبَاحَةُ
بِغَيْرِ قَصْدِهِ ^(٤) ، وَالْوُجُوبُ إِنْ تَمَيَّزَ طَرِيقًا لِقِتَالِ الْكُفَّارِ ، وَالسَّكْرَاهَةُ
إِذَا كَانَتْ سَبَبًا فِي قِتَالِ قَرِيبٍ كَافِرٍ لَمْ يَسُبَّ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ، وَالْحُرْمَةُ إِنْ قُصِدَ
بِهَا حَرَمٌ كَقَطْعِ الطَّرِيقِ ، وَهِيَ لَازِمَةٌ فِي حَقِّ مُتْلَمِّهِمُ الْعِدْوِ ^(٥) .

المسابق عليه

الْمُسَابَقَةُ تَكُونُ عَلَى الذَّوَابِ وَتُسَمَّى بِالرَّهَانِ ، وَلَا تَجُوزُ إِلَّا عَلَى خَمْسَةِ
أَنْوَاعٍ ^(٦) : الْخَيْلِ ، وَالْإِبِلِ ، وَالْبُقَاعِ ، وَالْحُمَيْرِ ، وَالْفِيلَةِ . وَتَكُونُ عَلَى السَّهَامِ
وَتَحْوِهَا ^(٧) ، وَتُسَمَّى بِالنِّضَالِ ^(٨) .

(١) وطبق وطفل ، قال الرمي : ومعه في غير النساء الجبال فإنه لا يحرم عليهن أكل
الطين لأنه بمنزلة التداوى . (٢) يسكون الباء : أما يفتحها ، فهو المال اللوضوع بين أهل
السياق . (٣) ولو عوض . (٤) بأن قصد غيره من المباحات أو لم يقصد شيئاً
(٥) ولو غير المتسابقين كالإجارة . (٦) اثنان من ذوات الحف ، وهو لحم لاعظم :
الإبل والفيلة ، وثلاث من ذوات الخائر ، وهو ما كان مدوراً : الخيل والبغال والحمير ؛ وأما ذوات
الظلف وهو ما كان مشقوقاً كالغزال فلا تجوز المسابقة عليها ، وسبق ذى الحف بالكند ، وهو
جمع السكتين بين العنق والظهر ، وسبق ذى الخافر بالعنق . (٧) كبندق الرصاص
والطين لأن له نكابة في الحرب أشد من السهام . (٨) فالسابق يعم الرهان والنضال .

شروط المسابقة

شُرُوطُ الْمُسَابَقَةِ ثَلَاثَةٌ عَشَرُ: أَنْ تَكُونَ الْمَسَافَةُ مَعْلُومَةً ^(١) ، وَصِفَةُ الْمَسَابَقَةِ مَعْلُومَةً ^(٢) ، وَأَنْ يَكُونَ الْمَقْوُودُ عَلَيْهِ عِدَّةً قِتَالٍ ^(٣) ، وَتَمَيُّنُ الْمَرْكُوبِينَ عَيْنًا فِي الْمَتْنِ فِي الْعَقْدِ ، وَصِفَةُ فِي الْمَوْصُوفِ فِي الدِّمَّةِ ، وَإِمْكَانُ سَبْقِ كُلِّ مِنْهُمَا لِلاُخَرِ ، وَإِمْكَانُ قَطْعِ كُلِّ مِنْهُمَا الْمَسَافَةَ بِلا انْقِطَاعٍ وَلَا تَعَبٍ ^(٤) ، وَتَمَيُّنُ الرَّاكِبِينَ عَيْنًا فَقَطْ ^(٥) ، وَأَنْ يَرْكَبَا الْمَرْكُوبَيْنِ ^(٦) ، وَالْعِلْمُ بِالْمَالِ الْمَشْرُوطِ جِنْسًا وَقَدْرًا وَصِفَةً ^(٧) ، وَاجْتِنَابُ شَرْطٍ مُفْسِدٍ ^(٨) ، وَأَنْ يُدْخِلَا إِذَا كَانَ الْعَوْضُ مِنْهُمَا مُحْلَلًا ^(٩) كَفُوفًا لِمَا ، وَدَابَّتُهُ كُفُوفًا لِذَاتَيْهِمَا يَأْخُذُ مَا أَخْرَجَاهُ إِذَا سَبَقَهُمَا ، وَلَا يَقْرَمُ شَيْئًا إِذَا سَبَقَهُ ^(١٠) ، وَأَنْ يُبَيِّنَ الْبَادِي

-
- (١) إما بالمشاهدة وإما بالأذرع ، وفيه لا بد من علم البدأ والنهاية ، وهذا كله إذا لم يغلب حريف وإلا فلا يشترط شيء من ذلك بل يحمل المطلق عليه ، ولو تناضلا على أن العوض لأحدهما ربما صح العقد ، بخلاف ما لو تسابعا على أن العوض لمن يسبق من غير ذلك مسافة فلا يصح .
- (٢) فيبين في الرمي مثلا الترتيب والبادي بالرمي .
- (٣) وهو ما تقدم ، لأن القصد التأهب له . (٤) فلو كان أحدهما ضعيفا يقطع بخلفه أو جيد السير يقطع بتقدمه ، أو كان سيفه ممكنا على تدور أو لا يمكنه قطع المسافة إلا على تدور لم يجوز . (٥) محله إذا كان العوض من غيرها وإلا فيتعيان بالعقد .
- (٦) فلو شرطوا إرسالهما ليجريا بأنفسهما لم يصح . (٧) عينا كان أو دينا حالا أو مؤجلا ، فلا يصح عقد بآل مجهول ككتاب غير موصوف . (٨) فلو قال إن سبقتي فلك هذا الدينار بشرط أن تطعمه أمهاتك فسد العقد لأنه تمليك بشرط يمنع كمال التصرف .
- (٩) سمى محلا لأنه أحل العوضين اللذين أخرجهما للمسابقة .
- (١٠) أي لا بد من شرط ذلك في صلب العقد .

بِالْأَرْضِ مِنْهُمَا ، وَأَنْ يُبَيِّنَ قَدْرَ الْعَرْضِ ^(١) ، وَارْتِفَاعَهُ مِنَ الْأَرْضِ ^(٢) .
إِنْ ذُكِرَ ^(٣) وَلَمْ يُغْلِبْ عُرْفُ ^(٤) .

صورة عقد المسابقة

صُورَةُ عَقْدِ الْمُسَابَقَةِ : أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ لِعَمْرٍو : تَسَابَقْتُ مَعَكَ ، فَإِنْ
سَبَقْتَنِي فَلَكَ عَلَى دِينَارٍ ، وَإِنْ سَبَقْتُكَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْكَ ، فَيَقُولُ عَمْرٍو : قَبِلْتُ ،
أَوْ يَقُولُ : تَنَاضَلْتُ مَعَكَ عَلَى أَنْ يَرَى كُلُّ وَاحِدٍ مِائَتًا عَشْرِينَ ، فَإِنْ أَصَبْتَ
فِي خَمْسَةٍ مِنْهَا فَلَكَ عَلَى دِينَارٍ ، وَإِنْ أَصَبْتُ فِي خَمْسَةٍ مِنْهَا فَلَا شَيْءَ عَلَيْكَ ،
فَيَقُولُ عَمْرٍو : قَبِلْتُ ، أَوْ يَقُولُ لَهُ : تَسَابَقْنَا بِشَرْطِ أَنْ يَدْخُلَ بَيْنَنَا بَكْرٌ
مَحْلَلًا ، فَإِنْ سَبَقْتَنَا فَلَكَ عَلَى دِينَارٍ ، وَإِنْ سَبَقْتُسُكُمَا فَلِي عَلَيْكَ دِينَارٌ ، وَإِنْ
سَبَقْنَا بَكْرٌ فَلَهُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِائَتَا دِينَارٍ ، وَإِنْ سَبَقَ مَعَ أَحَدِنَا قَاسِمُهُ ، وَإِنْ
سَبَقْنَاهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، فَيَقُولُ عَمْرٍو : قَبِلْتُ ، أَوْ يَقُولُ لَهُ تَنَاضَلْنَا بِشَرْطِ
أَنْ يَدْخُلَ بَيْنَنَا بَكْرٌ مَحْلَلًا عَلَى أَنْ يَرَى كُلُّ وَاحِدٍ مِائَتًا عَشْرِينَ ، فَإِنْ أَصَبْتَ
فِي خَمْسَةٍ مِنْهَا فَلَكَ عَلَى دِينَارٍ ، وَإِنْ أَصَبْتُ فِي خَمْسَةٍ مِنْهَا فَلِي عَلَيْكَ دِينَارٌ ،
وَإِنْ أَصَابَ بَكْرٌ فِي خَمْسَةٍ مِنْهَا فَلَهُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِائَتَا دِينَارٍ . وَإِنْ لَمْ يُحِبَّ
فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، فَيَقُولُ عَمْرٍو : قَبِلْتُ .

-
- (١) يفتح الميم للجمعة : ما يرى إليه من نحو خشب أو جلد أو قرطاس : أي طولاً
ومرضاً ومكماً . (٢) كأن يكون بينه وبين الأرض ذراع مثلاً ويكون معلقاً على شيء .
(٣) فإن لم يذكر كونهما : تناضلا على أن العوض للأجدد ربما لم يخرج لبيان غرض
ولا بيان ارتفاعه . (٤) فإن غلب حمل المطلق عليه .

الْإِيمَانُ

الْإِيمَانُ جَمْعُ يَمِينٍ ، أَضْمَلَهَا أُنْثَى ، الْيَدُ الْيَمْنَى نُمُّ أُطْلِقَتْ عَلَى الْحَلِفِ ^(١) ،
وَشَرْعًا : تَحْقِيقُ ^(٢) أَمْرٍ مُحْتَمَلٍ ^(٣) بِإِفْظٍ مُخْصُوصٍ .

أركان الإيمان

أَرْكَانُ الْيَمِينِ أَرْبَعَةٌ : خَالِفٌ ، وَخَلُوفٌ بِهِ ، وَخَلُوفٌ عَلَيْهِ ، وَصِيْمَةٌ .

شروط الخالف

شُرُوطُ الْخَالِفِ أَرْبَعَةٌ : التَّكْلِيفُ ^(١) ، وَالْإِخْتِيَارُ ^(٢) ، وَالنُّطْقُ ^(٣) ،
وَالْقَصْدُ ^(٤) .

- (١) لأنهم كانوا إذا تحالفوا ضرب كل واحد منهم يمينه على يمين صاحبه .
- (٢) خرج بالتحقيق لغو اليمين بأن - بق لسانه إلى ما لم يقصده بها ، أو إلى لمفظها كقوله في حال غضبه أو صلة كلام : لا والله ناره ، وبلى والله أخرى .
- (٣) أى يحتمل الوقوع وعدمه ، وخرج به غيره ، وهو الواجب العاदी فلا تتعقد فيه اليمين إثباتًا ونفيًا نحو والله لأموتن أو لا أصدق السماء ، وأما المستحيل عادة فتتعقد فيه إثباتًا ونفيًا نحو والله لأصدقن السماء أو لا أموت ، فنلزم به الكفارة في الحال .
- (٤) فلا تتعقد اليمين من العبي والمجنون ، وفي معانها المنعى عليه والسكران غير المتعدي والسامع والنائم . (٥) فلا تتعقد اليمين من المسكر . (٦) فلا تتعقد اليمين بإشارة الأخرس الغير الفهمة ، أما اللهجة فكان النطق فتتعقد بها منه ، لامن الناطق .
- (٧) فلا شيء في لغو اليمين كما مر ، وكلغو اليمين في عدم الوقوع ما لو حلف إن زيدا جاء وإن فعل كذا على غلبة ظنه ثم تبين خطأ ظنه فلا شيء عليه ما لم ينو أنه كذلك في الواقع .

شروط المحلوف به

شُرُوطُ الْمُحْلُوفِ بِهِ : كَوْنُهُ أَشْيَاءَ مِنْ أَشْيَائِهِ تَعَالَى ^(١) ، أَوْ صِفَةً مِنْ

صِفَاتِهِ ^(٢)

شروط المحلوف عليه

شُرُوطُ الْمُحْلُوفِ عَلَيْهِ : أَنْ لَا يَكُونَ وَاجِبًا .

حروف القسم

حُرُوفُ الْقَسَمِ ^(٣) ثَلَاثَةٌ ^(٤) : الْبَاءُ ^(٥) وَتَدْخُلُ عَلَى الظَّاهِرِ وَالْمُضْمَرِ ،

وَالْوَاوُ ، وَتَخْتَصُّ بِالظَّاهِرِ ، وَالتَّاءُ ، وَتَخْتَصُّ بِالْمُضْمَرِ الْجَلَالَةِ ^(٦) .

صورة اليمين

صُورَةُ الْيَمِينِ : أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ : وَاللَّهِ لَا دُخَانَ الدَّارِ ^(٧) ، أَوْ وَاللَّهِ لَا قَوْمَنَ

(١) أى المختصة به كالأله وخالق الخلق ، إلا أن يريد غير اليمين كونهت بالإله أو بخالق الخلق أو اعتصمت به فليس بيمين . (٢) كعظمته وعزته وكبريائه . وحاصل ما ذكره أن اليمين تتعدد بأربعة أنواع : أحدها ما اخنص به تعالى كوالله ورب العالمين ، ثانيها ما هو فيه تعالى أغلب كالرحيم والخالق ، ثالثها ما هو فيه وفي غيره سواء كان وجوده والعالم ، رابعها صفته الذاتية كعظمته وعزته وكبريائه وحقه وعلمه وقدرته ؛ فالدوع الأول لا يقبل الصرفة عنه تعالى ، وإن قيل إرادة غير اليمين كأن قال أردت استعين بالله أو أتبرك بالله فإنه يقبل منه ، والنوع الثاني يقبل الصرفة عنه تعالى عند إرادة غيره فقط ، بخلاف ما إذا أراد تعالى أو أطلق النوع الثالث لا ينصرف إليه تعالى إلا بالنية . والدوع الرابع لا يكون يميناً إلا إذا لم يرد مثلاً بالحق العبادات وبالعالم والقدرة المعلوم والقدور .

(٣) أى التى تدخل على القسم به . (٤) هذه هي المشهورة ، ومن غير المشهورة الحمزة والهاء نحو الله وهاقه . (٥) وهى الأصل . (٦) ومع شاذاً ترب السكبة والتارحين . (٧) هو حلف على فعل مباح ، وبين تركه خطية .

الليل^(١) ، أو والله لأضعدن السماء^(٢) .

ما يلزم الحالف إذا حنث

يلزم الحالف إذا حنث: أن يكفر بأحد ثلاثة أشياء^(٣) : عتق^(٤) رقبة مؤمنة سليمة عما يحل بالكسب ، وإطعام^(٥) عشرة مساكين كل مسكين مدًا^(٦) ، ودفع عشرة أثواب^(٧) لهم لكل واحد ثوب ، فإن لم يجد شيئًا صام ثلاثة أيام .

النذر

النذر لغة: الوعد بخير أو شر^(٨) ، وشرعا: الزام قرينة^(٩) لم تتمين^(١٠)

بصيغة .

- (١) وهو حلف على فعل مندوب ، ويكره حنثه . (٢) وهو حلف على المنع من فعل مندوب ، ويكره حنثه . (٣) عادة فيحنث وتلزمه الكفارة حالا ما لم يفد بوقت كفد فيكفر غدا ، وذلك لهنته حرمة الاسم ولو صدق السماء فقال ع ش : لم يحنث ، وقال الشوري : يحنث ، واعتد الأول البجري . (٤) هذا إن كان حرا رشدا ، فإن كان رقيقا أو سفها أو مغلا لم يكفر بغير الصوم . (٥) وهو أعضائها ولو في زمن الغلاء . (٦) أي ثوبك ، فلا يكفي مالو غداهم أو عشائهم ، ولو ملكهم جملة الأمداد كفي كالأموال ملكهم عشرة أثواب . (٧) أي كل مسكين يعطى مدا من جنس فطرته الكفارة . فلا يكفي دون مد لواحد منهم . (٨) مما يسمى كسوة ، ولا يجب أن يكون الثوب صالحا للدفع إليه فجزي : أن يدفع للرجل ثوب صغير أو ثوب امرأة كمدكسه ، ولا يجزي نجس الدين ويجزي التنجس ، وعليه أن يدهم بنجاسته ، ويجزي ما غسل ما لم يخرج عن الصلاة ، ويندب أن يكون جديدا . (٩) صرح أئمة اللغة بأن الوعد يستعمل في الخير والشر مقيدا فيقال وعده خيرا ووعدته شرا ، وأما عند الإطلاق فيستعمل الوعد في الخير والإيمان في الشر . (١٠) خرج بها المعصية كالترب الخمر والمسكر . كصوم الدهر لمن خاف به ضررا أو فوت حق والمداخ كالتقيام والقعود فلا يصح نذره . (١١) دخل فيه الواجب الكفائي ، وخرج به الواجب العيني كصلاة الظهر فلا يصح نذره لأنه لم يعمد بالشرع فلا معنى لالتزامه بالنذر .

أركان النذر

أَرْكَانُ النَّذْرِ ثَلَاثَةٌ : نَازِرٌ ، وَمَنْذُورٌ بِهِ ، وَصِيغَةٌ .

شروط الناذر

شُرُوطُ النَّاذِرِ أَرْبَعَةٌ : الْإِسْلَامُ فِي نَذْرِ النَّبَرِ ^(١) ، وَالْأَخْتِيَارُ ، وَتَقْوُدُ التَّصَرُّفِ فِيمَا يَنْذِرُهُ ^(٢) ، وَإِمْسَاكُ فِعْلِهِ لِمَنْذُورِهِ ^(٣) .

شرط المندور به

شَرَطُ الْمَنْذُورِ بِهِ : كَوْنُهُ قُرْبَةً لِمَا تَتَعَبَّاهُ ^(٤) .

شرط صيغة النذر

شَرَطُ صِيغَةِ النَّذْرِ : لَفْظُ يُشْعِرُ بِالزَّامِ ^(٥) .

(١) فلا يصح من الكافر ، أما نذر اللجاج فيصح منه كما يصح وقفه وعقده ووصيته وصدقته . (٢) بكسر الدال وضمها ، فلا يصح من لا ينفذ تصرفه فيما ينذره كسبي

وحنون مطلقا ، بخلاف السكران فيصح منه وكحجور عليه بدفعه في القرب المالية أو بغلس في القرب المالية العينية ، بخلاف القرب البدنية فهما وبخلاف القرب المالية التي في الدمة في الثاني . (٣) فلا يصح نذر الشخص صوما لا يطيقه ولا نذر من هو بعيد عن مكة

لا يمكنه الوصول إليها في هذه السنة حجا ، ولا يشترط فيه معرفة ما ينذره ، فلو نذر التصديق بألف صح ويهين ألفا بما يريد ، (٤) تقدم بيان محترزاته . (٥) تقدم بيان محترزاته .

(٥) كذا على كذا أو على كذا . قال ابن حجر : والمتعمد أن نذرت من صرائح النذر ولا فرق بين نذرت لك أو عليك اهـ .

وفي البحرى عن الحلبي أن نذرت لزيد ليس بنذر ، وأنه لو نوى به الإقرار لزم وكذا نذرت لله لأفان ، السكنى لو نوى به اليقين كان عينا اهـ .

وفي شية للشرشدين عن الأشعر أن قوله : ألزمت ذمقي أو يلزمي أو لازم لي أو ألزمت نفسي أو أوجبت عليها صيغ نذر .

أقسام النذر

أقسامُ النذرِ اثنانِ ^(١) : نذرُ لجّاجٍ ^(٢) ، ونذرُ تبرّجٍ ^(٣) . فالأوّلُ : هو الحبُّ أو المنعُ أو تحقيقُ الخبرِ غصبا ^(٤) بالترامِ قرينة . والثاني : هو الترامِ قرينة بلا تملّيقٍ أو تملّيقٍ بمرغوبٍ فيه ، ويسمى نذرُ مجازاةٍ ^(٥) أيضا .

صورة النذر ^(٦)

صورةُ نذرِ اللّجّاجِ المُتملّقِ به حثٌّ : أن يقولَ زيدٌ : إن لم أدخلِ الدارَ فللهُ عليّ أن أتصدّقَ بدينارٍ . وصورةُ نذرِ اللّجّاجِ المُتملّقِ به منعٌ : أن يقولَ : إن كنتُ غمرا فللهُ عليّ دينارٌ . وصورةُ نذرِ اللّجّاجِ المُتملّقِ به

(١) أي إجمالا وإلا فمى خمسة تفصيلا ، لأن نذر اللجّاج ثلاثة أنواع : لأنه إما أن يتعلق به حثٌّ أو منع أو تحقيق خبر ، ونذر التبرّج نوعان : نذر المجازاة وهو التعلق على شيء مرغوب فيه ، وغير المجازاة وهو غير التعلق على شيء كما يفيد المتن ، وفي النجفة والنهاية الفرق بين نذري اللجّاج والتبرّج : أن الأول فيه تعلق بمرغوب عنه ، والثاني بمرغوب فيه ، ومن ثم ضبط بأن يتعلق بما يقصد حصوله ، فنحو إن رايت فلانا فلي صوم يحتمل النذرين ويتخصص أحدهما بالتصد له .

(٢) اللجّاج : هو التامد أي التطويل في الخصومة ؛ ويسمى أيضا عين اللجّاج والغضب لأنه ينشأ عن اللجّاج والغضب غالبا . (٣) سمى به لأن الناذر يطلب البر والتقرب إلى الله تعالى . (٤) راجع للجميع : أي شأنه ذلك ، فليس قيدا وإنما قيد به لأنه الغالب . (٥) أي مكافأة . (٦) ويكتب في صيغة النذر : الحمد لله ، وبعد فقد نذر زيد لعمرو بكذا نذرا منجزا فربة لله تعالى وهو في حال محنته جسا وعقلا وتصرفا مع الرضا والاختيار علما بدلول النذر أنه يزيل اللك ، وإن كان النذر معلقا ذكره فيكتب نذرا معاقبا بقبل مرضي الموت بثلاثة أيام وقبل موت النجاة بساعة ، وإن أراد شرطاً ذكره أيضا فيكتب نذرا معلقا بكذا ومشروطا بيلوغ النذور له مثلا ، وعلى ذلك وقع الإسهام ثم يؤرخ .

تَحْقِيقُ الْحَبْرِ أَنْ يَقُولَ : إِنْ لَمْ يَكُنِ الْأَمْرُ كَمَا قَالَتْ فَلِلَّهِ عَلَى دِينَارٍ . وَصُورَةُ
نَذْرِ التَّيْبُرِ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ تَعْلِيقٌ أَنْ يَقُولَ : لِلَّهِ عَلَى أَنْ أَتَصَدَّقَ بِدِينَارٍ .
وَصُورَةُ نَذْرِ التَّيْبُرِ الَّذِي فِيهِ تَعْلِيقٌ بِمَرْغُوبٍ فِيهِ الْمُسَمَّى نَذْرَ
الْمُجَازَاةِ أَنْ يَقُولَ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ مَرِيضَى فَلِلَّهِ عَلَى أَنْ أَتَصَدَّقَ بِدِينَارٍ .

حكم النذر

حُكْمُ نَذْرِ الْمَجْبَاحِ : تَحْذِيرُ النَّاذِرِ ^(١) بَيْنَ مَا أَلْزَمَهُ وَكَفَارَةِ الْيَمِينِ ^(٢) ،
وَحُكْمُ نَذْرِ التَّيْبُرِ : تَعْيُنُ مَا أَلْزَمَهُ النَّاذِرُ ^(٣) .

القضاء

الْقَضَاءُ لَمَّةٌ : إِحْكَامُ الشَّيْءِ ^(٤) وَإِلْتِصَافُهُ ^(٥) ، وَشَرْعًا . فَضْلُ الْمُخْصُوصَةِ
بَيْنَ خَصْمَتَيْنِ بِحُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى ^(٦) .

(١) أَيْ عِنْدَ وَجُودِ السَّغَةِ .

(٢) وَقِيلَ : يَلْزَمُ فِيهِ كَفَارَةُ الْيَمِينِ ، وَقِيلَ يَلْزَمُ فِيهِ مَا أَلْزَمَ .

(٣) أَيْ حَالًا وَجَوَابًا مَوْسِمًا ، وَلَا يَلْزَمُهُ ذَلِكَ فَوْرًا إِلَّا إِنْ كَانَ لِمَعِينٍ وَمَطَالِبٍ بِهِ ، هَذَا إِنْ

إِنْ لَمْ يَلْعَقْ ، وَإِلَّا فَلَا يَلْزَمُهُ إِلَّا عِنْدَ وَجُودِ السَّغَةِ .

(٤) أَيْ إِتْقَانُهُ .

(٥) أَيْ تَفْعِيلُهُ ، لِأَنَّ الْقَاضِيَ يَحْكُمُ الشَّيْءَ وَيُعْضِيهِ .

(٦) وَعَرَفَهُ بَعْضُهُمْ بِقَوْلِهِ : إِلْزَامٌ مِنْ لَهْ الْإِلْزَامِ بِحُكْمِ الشَّرْعِ ، فَتُجْرَجُ الْإِفْتَاءُ .

حكم تولى القضاء

حُكْمُ تَوَلَّى^(١) الْقَضَاءُ : الْوُجُوبُ كِفَايَةً^(٢) فِي حَقِّ الصَّالِحِينَ لَهُ^(٣) فِي الذَّاهِقَةِ ، وَالْوُجُوبُ عَيْنًا فِي حَقِّ مَنْ أَمِنَ لَهُ^(٤) فِيهَا . وَالذَّنْبُ فِي حَقِّ الْأَفْضَلِ^(٥) مِنْ غَيْرِهِ . وَالكَرَاهَةُ كَمَا فِي حَقِّ الْمَفْضُولِ^(٦) إِذَا لَمْ يَمْتَنِعْ

(١) أما توليته فمفروض عين فورا على الإمام في قضاء الإقليم ، وعلى قاضي الإقليم فيما عجز عنه وإيقاع القضاء بين المتنازعين فرض عين على الإمام أو نائبه ، ولا يحل له الدفع إذا كان فيه تعطيل وتطويل نزاع ، ويشترط الإيجاب في التولية لا القبول على الراجح ، بل الشرط عدم الرد ، ويكتب في صيغة تولية القضاء : الحمد لله ، وبعد فقد ولي السلطان المكرم فلان الفقيه العلامة فلانا وظيفة القضاء ، وقالله ذلك واستأذنه واستخلفه عليه في جميع محال ولايته وموضع سلطته وتقود أسره ، وأوصاه بتقوى الله في سره وعلايته ، وأن يعمل في الأحوال كلها على حسب ما يقتضيه الوجه الشرعي وأجبا أو مندوبا ، وأن يشاور العلماء في الأمور التي تحتاج إلى ذلك ، وأن يرقى بالضعفاء ، وأن يبحث وينظر في أحوال الأوصياء والأيتام والأوقاف والنظار عليها ، وأن يستخلف عند الحاجة من أراده في عقود الأنسكة أو غيرها .

(٢) بل هو أفضل فروض الكفايات .

(٣) المراد بهم مافوق الواحد . (٤) فيلزمه قبوله إذا وليه ، فإن امتنع أجبر ، ويلزمه أيضا طلبه ولو خاف من نفسه الليل أو يبذل مال زائد على ما يكفيه يومه وليلته . والتعين أن لا يوجد في الداحية صالح للقضاء غيره ، والمراد بالناحية بلد ودرن مسافة العدوى بناء على الاعتماد من أنه لا يجوز إخلاء مسافة العدوى عن قاض أو خليفة له ، لأن الإحضار من فوقها مشق وبه فارق اعتبار مسافة القصر بين كل مقيمين . (٥) إذا وثق بنفسه وكذا في حق المساوي إن كان خادما لرجوه نشر العلم ونفع الناس . أو كان محتاجا إلى الرزق فتح الرأ من بيت المال على الولاية كما ذكروه وهو مشعر بجواز أخذ الرزق على القضاء وهو كذلك بل له أخذ الأجرة عليه إن لم يكن رزق من بيت المال وكانت أجرة مثل عمله .

(٦) وكذا في حق المساوي إن اشتهر وكفي بغير بيت المال ، وعلى هذا حمل امتناع السلف ، واستثنى الماوردي من الكراهة ما إذا كان المفضل أطوع وأقرب إلى القبول ، والبقية ما إذا كان أقوى في القيام بالحق .

الْأَفْضَلُ ، وَالْحَزْمَةُ فِي حَقِّ مَنْ طَلَبَهُ ^(١) بِعَزْلِ صَالِحٍ لَهُ ^(٢) .

شروط القاضي

شُرُوطُ الْقَاضِي ^(٣) عَشْرَةٌ : كَوْنُهُ مُسْلِمًا ^(٤) ، وَكَوْنُهُ مُكَلَّفًا ^(٥) ، وَكَوْنُهُ حُرًّا ^(٦) ، وَكَوْنُهُ ذَكَرًا ، وَكَوْنُهُ عَدْلًا ، وَكَوْنُهُ سَمِيمًا ^(٧) ، وَكَوْنُهُ بَصِيرًا ^(٨) ، وَكَوْنُهُ نَاطِقًا ، وَكَوْنُهُ كَافِيًا لِأَمْرِ الْقَضَاءِ ^(٩) ، وَكَوْنُهُ مُنْجَهَدًا ^(١٠) .

آداب القاضي

لِلْقَاضِي إِذَا خَضَرَ عِنْدَهُ الْخُصْمَانِ أَنْ يَقُولَ لهُمَا : تَكَلَّمَا أَوْ لِيَسْكُتَا .

- (١) وتبطل عدالة الطالب ، لكن لو ولي نفذ للضرورة ، وهذا في حق نزل الصالح كما علمت ؛ أما غير الصالح فيجب عزله ، ويستحب بذل المال لعزله .
- (٢) ولو مفضولا . (٣) أي من أصبح توليته القضاء .
- (٤) ونصب الكافر على مثله مجرد رئاسة لا تقليد حكم وقضاء ، ومن ثم لا يلزمون بالتحاكم عنده ولا يلزمهم حكمه إلا إن رضوا به . (٥) فلا يولى سي ولا مجنون وإن تقطع جنونه .
- (٦) أي كله . (٧) فلا يولى أصم وهو من لا يسمع بالكلية بخلاف من يسمع بالصياح .
- (٨) فلا يولى أعمى ومن يرى الشبح ولا يرى الصورة وإن قربت .
- (٩) بأن يكون ذا هبة وبطاقة تامة وفورة على تنفيذ الحق . فلا يولى مغفل وعذل نظر بكبر أو مرض وجبان ضعيف النفس . (١٠) وهو العارف بأحكام القرآن والسنة والفتاوى وأنواعها ، وهذا شرط للأجتهد المطلق الذي يفتي في جميع أبواب الفقه ، أما مقلد لا يحدو مذهبه إمام خاص فليس عليه غير معرفة قواعد إمامه وليراع فيها ما يراعي المطلق في فوائده الشرع فإنه مع الاجتهاد كالجهل مع نصوص الشرع ، فلا يجوز له الدخول عن نص إمامه ، ولو ولي سلطان أو من له شوكة ولو مع عدم تعذر الشروط فاسقا أو مقلدا نفذ فتاؤه للضرورة ، ولو ابتلى الناس بولاية امرأة أو فن أو أعمى فيها يضبطه أو صى أو كافر نفذ فتاؤه للضرورة كما اعتمد ابن حجر وواقعه الزملي فيما لو الله ، والخطيب فيما سوى الكافر وكذا ينفذ عند ابن حجر قضاء عامي محض لا مبتذل مذهبا ، ولا يعول على رأى مجتهد إذا ابتنى به فيها وافق الحق فقط للضرورة . وقال في النهاية والتمني ، يشترط فيه معرفة طرف من الأحكام .

المدعى منكماً^(١) ، وله أن ينسكت^(٢) حتى يتبدى أحدهما ، فإذا فرغ
المدعى من الدعوى الصحيحة^(٣) طالب^(٤) المدعى عليه بالجواب^(٥) ، فإن
أقر لزمه ما أقر به بلا حكم^(٦) ، وإن أنكر جاز للقاضي أن ينسكت^(٧)
وأن يقول^(٨) المدعى^(٩) ألك حجة؟ فإن قال لي حجة وأريد تخليفه مسكناً ،

(١) أو يقول للمدعى : تكلم إذا عرفه . (٢) وهو أولى ثلث يتوهم به للمدعى ،
نعم إن سكت لجهل وجب إعلامه ، وإنما لم يحز له تعليم المدعى كيفية الدعوى ولا الشاهد كيفية
الشهادة لقوة الانهاك بذلك ، فإن تدرى وفعل فأدى الشاهد بتعليمه اعتد به ، قال الرملي قاله
الغزى . وقال ابن حجر على ما بحثه الغزى : ولو قبل محله في مشهورين بالديانة لم يبعد اهـ .

(٣) ولا يلزم الحاكم استقصاءه إذا لم يحزر الدعوى ، بل له أن يقول له : صح دعواك
بالسؤال من أهل العلم ، وله أن يرض عنه ولا يسأله الجواب ، ويجوز استقصاءه عن وصف
أطرافه لأن شرط أنفله فإنه مجتمع ، وليس الاستقصاء من التلقين المحتج مطلقاً ، لأن التلقين
أن يقول له : قل قتله عمداً مثلاً ، لا كيف قتله عمداً أم غيره هذا هو العمد ، وقال الأذرى :
إذا لم يمكن للمدعى تصحيح دعواه ولم يجد من يصححها له ويرشده إلى صوابها وكان دفعه
يؤدى إلى ضياع فيشبهه أن يقال بوجوب الاستفسار على الحاكم للضرورة ورتب الحكم
عليه اهـ .

[فائدة] ومن أثناء جواب القاضى أحمد بن حنبل بالبيعة عمل الناس اليوم في دعاويهم
الدعوى بأنه لادعوى صحيحة ولا جواب مطابق ولا طلب حكم غير استفتاء غوام ، هذا ماظهر لنا
من مشايخنا وقد استفتيناهم في ذلك فأفتوا به اهـ . (٤) أى جوار إن لم يقل له المدعى
طالبه لي بالجواب وقد انحصر الأمر به بأن لم يكن بالبلد قاض آخر ، وإلا فالأقرب الوجوب ،
(٥) بنحو إخراج من دعواه . (٦) الزد أن الحق يثبت بالإقرار من غير حاجة
للحكم وإن كان يجوز وينفع مطلقاً ؛ ومن فوائد أنه قد يختلف العلماء في وجوب الإقرار ،
ففي الحكم دفع المخالف عن الحكم بنفي ذلك الوجوب المختلف فيه ، ومنها ما لو كانت صورة
الإقرار مختلفاً فيها . (٧) وهو أولى إن علم عنه أن له إقامة الحجة . (٨) وهو أولى
إن شك في علمه أن له إقامة الحجة ، فإن علم جهله بذلك وجب إعلامه به .
(٩) لأنه إن تورع وأقر سهل الأمر ، وإلا قام الدينة عليه للشتم خيانتة وكذبه .

فَإِنْ أَحْلَفَ أَقْنَمُ^(١) ، وَإِنْ نَكَلَ^(٢) حَكَمَ بِسُكُوتِهِ^(٣) وَقَالَ الْمُدْعَى
أَحْلَفُ^(٤) ، وَلَا يَحْكُمُ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ بِالْحَقِّ إِلَّا بِطَلَبِ الْمُدْعَى ، وَيَجِبُ
أَنْ يُسَوَّى بَيْنَهُمَا^(٥) فِي وُجُوهِ الْإِكْرَامِ^(٦) إِلَّا إِنْ اختلفا إِسْلَامًا فَيَجِبُ رَفْعُ
الْمُسْلِمِ فِي الْمَجْلِسِ^(٧) .

صورة القضاء^(٨)

صُورَةُ الْقَضَاءِ : أَنْ يَقُولَ الْقَاضِي لِعَمْرٍو بَعْدَ أَنْ يَدْعِيَ عَلَيْهِ زَيْدٌ : إِنَّهُ

(١) ولو قال لاينة لي وأطلق أو قال لا حاضرة ولا غائبة أو كل بينة أقبحها زور ثم
أحضرها فبنت . (٢) أي جبن عن الجبن ، وعصل النكول بأمر : منها أن يقول بعد
عرض الجبن عليه : أنا ناكل أو يقول له القاضي : احلف ، فيقول : لا أحلف ، فإن سكنت
لا لحو دعه حكمة القاضي بسكوله بأن يقول له : جطنتك ناكلا ، أو نكنتك بالتشديد .

(٣) ولا يصير ناكلا بدون حكم في مسألة السكوت وكذا في غيرها عند ابن حجر .

(٤) وقوله ذلك له نازل منزلة قوله : حكمت بسكوله وكذا قوله له : أحلف ، وإقباله
عليه ليحلفه ، وإن لم يقل له احلف لميس للدعي عليه أن يحلف إلا إن رضى المدعي .

وحاصل ما يفهم من كلامهم أن للحصم بعد نكوله العود إلى الحلف وإن كان قد هرب وعاد
عالم بحكم نكوله حقيقة أو تنزيلا وإلا لم يعد له إلا إن رضى المدعي : فإن لم يحلف لم يكن للدعي
حلف الردودة لتقصيره برضاء محلفه ، ولو هرب الحصم من مجلس الحكم بعد نكوله وقبل عرض
القاضي للجبن على المدعي امتنع على المدعي حلف الردودة ، وإذا حلف المدعي الردودة بعد
أمر القاضي له يمكن من الحق بلا حكم كما يأتي ، لأن الجبن الردودة كالإقرار على العتد ، وقبل
كالينة . (٥) وإن وكلا . (٦) كالدخول عليه والقيام لهما والاستماع لسلامتهما
والنظر إليهما وطلاقة الوجه وجواب السلام والمجلس . (٧) قال في التحفة وضعية كلام

الرافعي بإشار المسلم في سائر وجوه الإكرام ، واعتمده البلقيني ، واعترض بأن طوائف صرحوا
بوجوب التسوية بينهما اهـ . وفي الجبري مناضه : العتد وجوب رفع السلم على الكافر في سائر
أوجوه الإكرام زى اهـ . (٨) ويكتب في صيغة تسجيل الحكم : الحمد لله . وبعد فقد

ضبح عندي وثبت لدى بالينة العادلة القبول شرعا بعد الدعوى المجررة للموعظة بأن زيدا
يستحق الدار الفلانية بكذا ، فلما تم ذلك ولزم بشرطه المعروفة في الشرع الشريف =

اشترى منه الدار الفلانية التي يبيعها بالفردينار ، فيئسكرو عمرو فيقيم زيدا
 يئنة تشهد بأن زيدا اشترى من عمرو الدار الفلانية بالفردينار ، فيطلب
 زيدا منه الحكم : حكمت بأن الدار الفلانية ملك زيدا ، وألزمتك
 تسليمها إليه .

القسمة

القِسْمَةُ لُفَةٌ : التَّفْرِيقُ ، وَتَرْعَا : تَمْيِيزُ الْحَصَصِ ^(١) بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ ^(٢) .

== سألني من توجهت على إيجابته الحكم بذلك حكمت له به حكما أوجبه الشرع فأضاء والزم
 العمل بمقتضاه . وذلك بعد تقدم ما يعتبر تقدمه شرعا ، كان ذلك بتاريخ كذا من شهر كذا
 من عام كذا وبالله التوفيق ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم ، ثم يكتب الشهود .
 وإن كان الحق دينا يقول : حكمت لزيد عائة دينار على عمرو وقضيت له واقضت الحكم به ولزم
 الخصم الحق الثابت ، وذلك بعد الدعوى المحررة المسوعة وقبول البينة العادلة ومطالبة المدعى
 عليه بالدافع أو القادح وتحليف المدعى بيمين الاستظهار إن وجبت وغير ذلك مما يعتبر شرعا .
 ويكتب في صيغة الإجماع : بسم الله الرحمن الرحيم ، عافانا الله وإياك ، أعتك أنه ادعى فلان
 على فلان القائب المقيم في بلدك بالنسي الفلاني ، فأقام عليه بذلك شاهدين هما فلان وفلان وقد
 عرلا عندي وحلفت المدعى وحكمت له بالمال المذكور ، وأشهدت بالكتاب والحكم فلانا
 وفلانا ؛ وله أن يكتب : الحمد لله ، قامت عندي بينة عادلة لفلان على فلان بكذا وحكمت له به
 وطلب مني الكتابة بذلك إليكم ياسيدي فلان ، فاستوف له حقه منه وأشهدت على الكتاب
 والحكم بذلك فلانا وفلانا . (١) رويصع أن يكون معناها لعة أيضا .

(٢) ويكتب في صيغة القسمة : الحمد لله . هذا ماخرج لفلان الفلاني من تركه والده فلان
 بالقسمة الصحيحة بينه وبين باقي الورثة بعد التمييز والتعديل والرضى قبل خروج القرعة وبمدها
 وذلك من المال كذا وكذا ويضبط ماذكره بالحدود التي يميز بها النصيب عن غيره ومن
 النخل كذا وكذا ويحدد كذلك ، ومن الديار كذا وكذا ويذكر المصالح والحقوق والمنسوبات
 والمنصبات ثم يذكر جميع ماخرج للذكر . ويكتب بمده : هذا ماخرج للذكر من تركه
 فلان وخرج لكل من الورثة ما هو ميبين ومفصل في خطه ، وما لم يذكر في خطوط القسمة
 فهو منشاخ ، وبالله التوفيق .

أركان القسمة

أركانُ القسمةِ ثلاثةٌ : فالقسمُ ، ومَقْسُومٌ ، ومَقْسُومٌ عَلَيْهِ .

شروط القسم

شروطُ القسمِ ^(١) : إن نصَّبه القاضي أو حكمه الشَّرَكَاهُ اثْنانِ : أهليةُ الشَّاهِدِ ، والعِلْمُ بالقِسْمَةِ ^(٢) ، وإن نصَّبه الشَّرَكَاهُ لم يشترط فيه سِوَى التَّكْلِيفِ ^(٣) ، إلَّا إن كانَ فيهم مَحْجُورٌ ^(٤) وأراد القِسْمَةَ لَهُ وإِيَّاهُ ، فالْعِدَالَةُ أَيْضًا ^(٥) .

== (وصورة دعوى القسمة) أن يقول : أدعى بأنى قاسمت فلانا في الدار الفلانية أو الأرض الفلانية أو النخل الفلاني وجزأناها جزأين : شرقيا وغربيا أو شماليا وجنوبيا ، وخرج لي بالقرعة الجزء الغربي ولى بينه بذلك . فإن كان في القسمة منازعة زاد : ثم اشترت منه نصيبه في الجانب الغربي بنصيب في الجانب الشرقي ، وصار الجانب الغربي خالصا لي بالمنازعة الشرعية ولى بينه بذلك ، أمّا لك صماعها والحكم بموجبها . (١) ويشترط تعدده بأن لا يكون أقل من اثنين متى كان في القسمة تقويم ، سواء نصبه القاضي أو الإمام أو الشرَكَاهُ ، نعم إن جعله الإمام أو القاضي حاكما في التقويم كفى واحد وبحكم بعله فيه ، أو يقول عدلين ، ويكفى واحد إذا لم يكن في القسمة تقويم ، سواء نصبه القاضي أو الإمام أو الشرَكَاهُ ، وسواء كان فيها خرص أم لا . (٢) وهو يستلزم العلم بالحساب والساحة لأنهما آلتاها . (٣) دون ماعداه من الذكورة وغيرها ، فيجوز أن يكون قنا وفاسقا وامرأة ودميا . (٤) وحظه في القسمة . (٥) الاكتفاء بها هو قضية شرح المنهج والفتى ، قال السيد عمر البصري : وأعله أقرب لأنه قيم أو وكيل عن الولي ، وكل منهما لا يشترط فيه أهلية الشهادة اهـ . وقضية التحفة والنهاية اشترطت أهلية الشهادة .

أقسام القسمة

أقسام^(١) القسمة ثلاثة: إفراد^(٢) وتعديل^(٣)، ورَدْ؛ فالأول ما اشتوت فيه الأنصياء صورةً وقيمةً كمثلي^(٤)، وأرضٍ مُشْتَبِهَةِ الأجزاء^(٥). والثاني ما عُدَّت فيه الأنصياء بالقيمة، ولم يَحْتَجْ لِرَدِّ شَيْءٍ آخَرَ كَأَرْضٍ تَخْتَلِفُ قِيَمَةُ أَجْزَائِهَا^(٦). والثالث ما أُخْتِيجَ فيه لِرَدِّ شَيْءٍ آخَرَ، كَأَرْضٍ فِي أَحَدِ

(١) ويشترط للقسمة الواقعة بالراضى من هذه الأقسام الثلاثة: ارضى بها بعد خروج القرعة إن حكموا القرعة كأن يقولوا رضينا بهذه القسمة أو بما أخرجته القرعة، بخلاف القسمة الواقعة بالإجبار وهو لا يكون إلا في قسمة الإفراد أو التعديل دون الرد فلا يدخلها الإجبار فلا يعتبر فيها الرضى لأجل القرعة ولا بعدها، فإن لم يحكموا القرعة كأن اتفقوا على أن يأخذ أحدهم هذا القسم والآخر ذلك القسم وهكذا براضهم فلا حاجة إلى رضى آخر، ولو ثبت بحجة حيف أو غلط في قسمة راض، وهي بالأجزاء أو قسمة إيجاب نقصت القسمة بتوعبها، فإن لم تكن بالأجزاء بأن كانت بالتعديل أو الرد لم تنقص لأنها بيع ولا أثر للحيف والغلط فيه كما لا أثر للقبض فيه. (٢) وتسمى القسمة بالأجزاء وقيمة الفضائيات، ومعنى كونها إفراداً أن القسمة تبين أن ما خرج لكل من الشريكين كان ملكه في الأصل والأخيران بيع، ودخل التعديل الإجبار للحاجة. (٣) متفق النوع من حبوب وأدهان وغيرها ومنه نقد ومشوش، أما إذا اختلف النوع فيجب حيث لارضى قسمة كل نوع وحده. (٤) ودار متفقة الأبناء بأن كان في جانب منها بيت وصفا، وفي الجانب الآخر كذلك والعروة تنقسم. (٥) لنحو قوة إنبات وقرب ماء أو يختلف جنس ما فيها كبستان بعضه نخل وبعضه عنب، فإذا كانت لاثنتين نصفين وقيمة ثلثها الشتمل على ما ذكر كقيمة ثلثها الحالبين عن ذلك جعل الثلث سهما والثلاثان سهما وأقرع، ويجوز للمتنع عليها كما يجبر على قسمة الإفراد إلحاقا للتساوى في القبة بالناسوى في الأجزاء، نعم إن أمكن قسمة الجيد وحده والردى وحده ولو طلب أحد الشريكين قسمة الأرض المشتركة، وأن تكون حصته بجانب أرضه الخاصة أجبر الآخر حيث لا ضرر عليه، ولا يمنع الإجبار في التقسيم الحاجة إلى بناء طريق ونحوها مشاعة بينهم يمر كل فيها إلى ما خرج له إذا لم يمكن إفراد كل بطريق، وشروط الإجبار وجود النفع المقصود من المقسوم اطالب القسمة بما يخصه بدها وإن تضرر غيره =

جَانِبَيْهَا ^(١) بِرُّ أَوْ شَجَرٌ ^(٢) لَا يُمْكِنُ قِسْمُهُ ^(٣) .

الشهادة

الشَّاهِدَةُ لُفَّةٌ : الْحُضُورُ ^(٤) ، وَشَرْعًا : إِنْجَارُ الشَّخْصِ ^(٥) بِحَقِّ لَغَيْرِهِ عَلَى غَيْرِهِ ^(٦) بِإِنْطِاقِ أَشْهَادِهِ ^(٧) .

أركان الشهادة

أَرْكَانُ الشَّاهِدَةِ ثَلَاثَةٌ : شَاهِدٌ ، وَمَشْهُودٌ لَهُ ، وَمَشْهُودٌ بِهِ ، وَمَشْهُودٌ عَلَيْهِ ، وَصِيغَةٌ .

شروط الشاهد

شُرُوطُ الشَّاهِدِ ^(٨) ثَلَاثَةٌ : الْحُرِّيَّةُ ^(٩) ، وَالْعَدَالَةُ ^(١٠) ، وَالْبَصَرُ ،

== وَقَالَ عَنْ ابْنِ حَجَرٍ وَابْنِ الْبَكَرِيِّ أَنَّ شَرْطَ الْإِجْبَارِ فِي قِسْمَةِ الدَّخْلِ أَعَادُ نَوْعِهِ وَقِيَمَتِهِ مِنْ غَيْرِ رَدٍّ ، وَعَنْ أَبِي شَكِيلٍ أَنَّ الشَّرْطَ أَعَادُ الْجَسَدِ فَقَطْ ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ مَحْزُومٌ : وَكَوْنُ أَعَادُ نَوْعِ الدَّخْلِ مِثْلًا لَشَرْطِ الْإِجْبَارِ هُوَ فِي أَشْجَارٍ لَيْسَتْ تَائِبَةً لِأَرْضٍ مَشْرُوكَةٍ بَيْنَهُمَا لَهُ .
(١) وَابْنُ حَجَرٍ فِي الْآخِرِ مَا يَتَّبِعُهُ . (٢) أَوْ بِنَاءٍ . (٣) فَيَزِيدُ أَخَذَهُ بِالْقِسْمَةِ الَّتِي أَخْرَجَتْهَا الْفُرْعَةُ قِسْمَ قِيَمَتِهِ ، فَإِنْ كَانَتْ أَلْفًا وَلَهُ النِّصْفُ رَدٌّ خِدْمَانَةٌ وَقَدْ تَقَدَّمَتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِجْبَارَ فِي هَذَا الدَّوْعِ ، لِأَنَّهُ فِيهِ تَحْلِيلٌ لَا لَشَرْكَ قِيَمَتِهِ ، فَكَانَ كَثِيرًا لِلْمَشْرُوكِ .
(٤) أَوْ الزُّبُونُ ، وَفِي الصَّاحِحِ أَنَّهُ الْإِطْلَاعُ وَالْمَعَانِيَةُ ، وَفِي الشَّرْفَاوِيِّ : أَنَّ مَعْنَاهَا لُفَّةُ الْخَبَرِ الْقَاتِعِ (٥) أَيْ عِنْدَ حَاكِمٍ أَوْ حَكَمٍ . (٦) خَرَجَ بِهِ الْإِقْرَارُ وَاللَّعْنُ ، لِأَنَّ الْأَوَّلَ إِجْبَارٌ بِحَقِّ لَغَيْرِهِ عَلَيْهِ ، وَالدَّعْوَى عَكْسُهُ ، (٧) فَلَا يَكْفِي غَيْرُهُ وَلَوْ بَعْدَهُ : كَأَنَّهُ أَوْ أَتَقِيْنُ أَوْ أَرَى لِأَنَّ فِيهَا نَوْعٌ تَعَبُدٌ . (٨) هَذِهِ الشَّرُوطُ مَعْتَبَرَةٌ عِنْدَ الْأَدَاءِ لِأَعْنَدِ التَّعَمُّلِ إِلَّا فِي الشُّكَاكِ وَفِيهَا لَوْ وَكَلَّ شَخْصًا فِي دَعْوَى شَيْءٍ بِشَرْطِ الْإِنْجَادِ وَرَجَعَ لَقَوْلِ الشَّاهِدِ فِي الْإِسْلَامِ لَا فِي الْحُرِّيَّةِ . (٩) فَلَا تَقْبَلُ الشَّاهِدَةُ مِنْ بَهْرَقٍ . (١٠) وَشَرْطُهَا اجْتِنَابُ كُلِّ كِبَرَةٍ وَالْإِصْرَارُ عَلَى صُغَرَةٍ . وَالْكِبَرَةُ وَمَا فِي مَعْنَاهَا : كُلُّ جُرْعَةٍ تُؤْذِنُ بِقَلَّةِ أَكْثَرَاتِ سَرِّهَا مَا بَيْنَ رَدِّهِ عَلَى صُغَرَةٍ .

== النهاية قاله ابن حجر في التلحفة ، واختار في النهاية والأسنى والتي حدتها بما فيه وعد شديد
بعض الكتاب أو السنة واجتناب الإصرار على الصغيرة أى أو الصغار من نوع واحد أو أنواع
إذ حكمها واحد أن تغلب طاعانه صفارته ، ففى ارتكب كبيرة بطلت عدائه مطلقاً أو صغيرة
أو صفار دأوم عليها أولاً ، فإن غلبت طاعانه صفارته فهو عدل ، ومضى استويا أو غلبت صفارته
فهو فاسق . قال فى التلحفة : ويظهر ضبط الغلبة بالنسبة لتعداد صور هذه وصور هذه من غير
نظر إلى تعداد نواب الحسنة ، ويجرى ذلك فى المروءة والمحل بها بناء على اعتبار الغلبة كاهنا ،
فإن غلبت أفرادها لم تؤثر وإلا ردت شهادته ، وصرح بعضهم بأن كل صغيرة تاب منها لا تدخل
فى العدد وهو حسن لأن التوبة الصحيحة تذهب أثرها بالسكينة اهـ . وخاتمة فى النهاية فى قوله
ويجوز ذلك فى المروءة فقال والأوجه أنه لا يجزى ، بل متى وجد خارجها ردت شهادته وإن لم
يشكر اهـ . ولو كان الشاهد يعلم فسق نفسه والناس يعتقدون عدالته ، جاز له أن يشهد
قوله ابن قاسم عن عبد الرزلى . وقال الفايومى نقلاً عن الأذرى بل يتجه الوجوب عليه إذا كان
فى الأداء إغاث نفسه أو عضو أو بضع اهـ . وعبارة الشرفاوى : فإن كان عدلاً عند الناس فاسماً
عند الله قبل فى الحقوق دون نحو النكاح اهـ . هذا مقرر الذنب وجادته ، وقد تعذر
العدالة فى زماننا وقبلة ، فقد قال الفزالى : إن الفسق قد عم العباد والبلاد . وقد اختاره وهو وبعه
الأذرى وابن عطيى ما أتق به بعضهم من قبول شهادة الفاسق عند عموم الناس دعاء للحرج
الشديد فى تعطيل الأحكام ، لكن يلزم القاضي تقديم الأمثال فالأمثال والبحث عن حال
الشاهد ، وتقديم من فسقه أخف أو أقل على غيره . قال الأشعر : ويجوز تقليد هؤلاء
فى ذلك للشقة بالشرط المذكور ، على أن أياً حليفة قل : ينفذ حكم الحاكم بشهادة الفاسق إذا لم
يجز عليه الكذب فيجوز تقليده أيضاً عند شدة الضرورة اهـ . وقال سيدنا عبد الله بن حسين
بالقبة : إن تقليد الذكورين هو المعين فى هذا الزمان لكن بالنسبة للضرورات : كالأنكحة
بخلاف نحو الأهلية والضرورة فيها ، وقضاة الزمان لا يراعون هذا الشرط بل يقولون شهادة
الفاقد مطلقاً ، حينئذ لا يترتب عليها حكم اتفاقاً اهـ . قال سيدنا عبد الله بن عمر بن يحيى :
ومحل وجوب تحريم الأمثال فالأمثال فى الشهادة الاختيارية : كالنكاح ومع هذا قلنا قول إياه
لا يشترط فيه الدلالة مطلقاً ، وإن تأملت عقود أكثر أهل الزمان وجدتها لاتصح إلا على
هذا القول . أما الاضطرابية كالصب والسرقة فالشرط فيه أن يكون معروفاً بالصدق غير
مشهور بالكذب ، فيجب على الحاكم كمال البحث ، فإذا غلب على قلبه صدقه قبله ولو لم نقل
بهذا لتعطلت الحقوق اهـ . (١) أى إياه يشترط فى الشهادة على الفعل
كالزنا وشرب الخمر والنصب والإنلاف ونحو ذلك الإجماع لذلك الفعل مع فاعله ==

وَالنُّطْقُ^(١) ، وَالرُّشْدُ^(٢) ، وَالرُّوَّةُ^(٣) ، وَعَدَمُ التَّغَلُّ^(٤)

و لو من أدم ، وفي الشهادة على القول : كالعقد والفسخ والطلاق والإفراء السمع والإبصار لقائه حال تظلمه به فلا يقبل في ذلك أصم لا يسمع شيئا ولا أعمى ، ولو نطق شخص من وراء حجاب وهو يتحققه لم يكف ، ولا يجوز الشهادة على منتقبة اعتادا على صوتها ، فإن عرفها بعينها أو باسمها ونسبها حازت الشهادة عليها بذلك فيشهد بالعلم بعينها عند حضورها ، وفي العلم باسمها ونسبها عند غيبتها ، ولا يكفي معرفتها باسمها ونسبها بتعريف عدل أو عدلين أنها فلانة بنت فلان على ما عليه الأعمى ، والعمل بخلافه ، فيعمل القضاة الآن بالشهادة عليها باسمها ونسبها بتعريف عدل أو عدلين ، قال سيدنا علوى بن سقاف الجعفي والفتوى والعمل على ذلك اهـ . وقيل شهادة الأعمى في مسائل : منها العتيق والولاء ، والوقف بالنظر لأصله لا لشروطه إلا إن ذكرت مع الشهادة به ، والنسكاح وإن لم يثبت الصداق بذلك فيرجع لهر المثل ، والقضاء ، والجرح ، والتعديل ، والرشد ، والإرث ، واستحقاق الزكاة ، والرضاع ، والموت ، والنسب ، والملك المطلق أو القيد بسبب ينبت بالاستفاضة كالإرث ، بخلاف نحو البيع وما شهد به قبل العلم وما شهد به على المضبوط كأن يقر شخص في أذن أعمى بتقوى أو طلاق لشخص يعرف اسمه ونسبه ويد ذلك الأعمى على رأس ذلك المقر فيتمتع الأعمى به ويضبطه حتى يشهد عليه بما سمعه منه عند قاض . (١) ولو مع عدم صفاء الحروف ، فلا تقبل الشهادة من أخرس وإن فهم إشارته كل أحد إذ لا خلوص عن احتمال فلا يعتد بشهادته بها ، كما لا يعتد بها فيما لو حلف على عدم الكلام ، ولا تبطل صلاته بها فهي لاغية في هذه الأبواب الثلاثة ومعتبرة في غيرها .

(٢) فلا تقبل من مجبور عليه بصفة وصبي وجنون . (٣) وهي التخلق بخلق أمثاله في زمانه ومكانه ؛ والمراد بخلف أمثاله الناحية عبر المزية به . قال في التبعة : فلا تقبل لحاق القلندرية في خلق اللحي ونحوها ، ويسقطها الأكل والشرب وكشف الرأس عنك لا ابتداء ما سألها وإكثار ما مضحك بين الناس وإكثار لعب شطرنج أو غناء أو استماع أو رقص بخلاف قبلها ، ويسقطها أيضا حرفة دنيئة كحجم وكنس ودغ عن لانتليق به بخلافها ممن تلبق به وإن لم تسكن حرفة آبائه وليس تعاطى حارم الروء حراما على الأوجه إلا إن تلبقت به شهادة .

(٤) فلا تقبل الشهادة من مفلول لا يضبط أصلا أو غالبا على السواء ، بخلاف من لا يضبط نادرا فلا يقدح العاطل البسير إذ لا يدر منه أحد ، فلا بد أن يكون الشاهد متيقظا ، ومن التيقظ ضبط أفعال الشهود عليه بحرفونها من غير زيادة فيها ولا نقص ، فلا يجوز الشهادة بالعلم ولا تقاس بالرواية لضيقها ولأن الدار هنا على عقيدة الحاكم لا الشاهد . قال على الشيرازي : فلو كانت صيغة البيع مثلا من البائع بعت ومن المشتري اشتريت فلا يعتد بالشهادة إلا إذا قال :

وَعَدَمُ الْإِتِّهَامِ

أنواع الشهادة

أنواع الشهادة بحسب ما تقبل فيه (١) ستة : شامد في رؤيته هلال

== أشهد أن البائع قال بعت واشترى قال اشتريت ، بخلاف ما لو قال : أشهد أن هذا اشترى من هذا فلا يكتفى فتنبه له فإنه يخطئ فيه كثيرا اه . قال الشرواني وفيه وقفة بل ما يأتي عن شيخ الإسلام والعزى كالصريح في الجواز فليراجع اه . قال في التحفة : نعم لا يبعد جواز التعبير بأحد الزوجين عن الآخر حيث لا إيهام اه . وقول الشرواني ما يأتي عن شيخ الإسلام والعزى هو قولهما لو شهد واحد بإقراره بأنه وكله في كذا وآخر بإقراره بأنه أذن له في التصرف فيه أو سلطه عليه أو فوضه إليه لفتت الشهادة لأن النقل بالمعنى كالنقل باللفظ اه . قال في التحفة نقوله : النقل بالمعنى كالنقل باللفظ يتعين حمله على ما ذكرته من أنه يجوز التعبير عن السامع بمرادفه السامع له من كل وجه لا غير اه . (١) والتمهة بضم التاء وتفتح الهاء في الشخص : أن يخرج بشهادته تعدا إليه أو إلى من لا تقبل شهادته له أو يدفع بها عن ذكر ضررا فترد شهادته لرقيقه وغريم له مات أو حجب عليه بغلس وبما هو على تصرفه كأن وكل أو وصى فيه ، نعم إن شهد به بعد عزله ولم يكن خاصم قات ، ففي التحفة مانع : ولو عزل نحو وكيل نفسه قبل الخوض في شيء من الخاصة قبل أو بعدها فلا وإن طال الفصل ، وظاهر إطلاقهم أنه لا يعتبر فيها رفع اللغاضى ولا كونها مما تقتضى العداوة المسقط للشهادة وفيه نظر اه . وقد قالوا : إن النظر والبحث والإشكال والاستحسان لا يرد النقول بل العمل بالمقول ، وترد شهادته أيضا ببراءة مضمونه أو مضمون أصله أو فرعه أو رقيقه لأشهادته على من ذكر تقبل ولا ترد شهادته لزوجيه وأخيه وصديقه ، فإن ما يزيد إلا إن دل الحال على إتهامه كشهادته بدخوضه في القضية فلا تقبل اه . ولو شهد لمن لا تقبل شهادته له وغيره ثبات لغيره لا له ، قال في التحفة إن قدم الأجنبي والإبطلت فهما اه . وسأله في النهاية والغنى فقالا تقبل للأجنبي وإن لم يقدمه وترد شهادة عدو على عدوه عداوة دنيوية ظاهرة بأن يحزن بفرجه ويفرح بجزته ، ويكتفى بما يدل عليها كالخاصة ، نعم لو بالغ في خصومة من يشهد عليه ولم يحبه قبل عليه ومجرد الدعوى بين المشهود عليه والشاهد ليست خصومة مطلقا ، ولو قذف لم تقبل شهادته أى للقذوف عليه أى القاذف ولو قبل طالب الحد لظهور العداوة ، ولو شهد عليه قذفه للشهود عليه لم يؤثر فيحكم بها الحاكم ، وتقبل الشهادة على عدو دين ككافر ومبتدع ومن مبدع لانكفره لا داعية ولا خطابي مثله ، وترد أيضا شهادة مبادر إلا في شهادة الحسبة بشرطها ، وتقبل الشهادة للعادة بعد زوال الرق أو العبا أو السكر الظاهر أو المبادرة لا بعد زوال السيادة أو العداوة والوالد في أو خرم للرومة ، وتقبل غير العادة من الأخيرين بعد التوبة . (٢) وهو المشهود به .

رَضَانٌ^(١) ، وشاهدٌ وعينٌ في الأموال وما أُصِدت به^(٢) ، وشاهدٌ وأمرأتان في الأموال وما أُصِدت به ، وفيما لا يَطْلُعُ عَلَيْهِ الرَّجُلُ غَالِبًا كَوَلَادَةٍ^(٣) ، وشاهدان في غير الزَّانَا^(٤) ، وأربعُ نسوةٍ فيما لا يَطْلُعُ عَلَيْهِ الرَّجُلُ غَالِبًا ، وأربعةُ رجالٍ في الشهادة بالزَّانَا^(٥) .

صورة الشهادة بالمال

سُورَةُ الشَّهَادَةِ بِالْمَالِ : أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ بَعْدَ أَنْ يَدْعَى تَحْمِرُوْ عَلَى بَكْرٍ مِائَةَ دِينَارٍ : أَشْهَدُ أَنْ لِعَمْرٍو عَلَى كُرٍّ مِائَةَ دِينَارٍ .

صورة شهادة الحسبة

صُورَةُ شَهَادَةِ الْحُسْبَةِ^(١) : أَنْ يَقُولَ كُلُّ مَنْ زَيْدٌ وَتَحْمِرُوْ بَعْدَ أَنْ

(١) أى ولواجه : كتحصيل زكاة الفطر في اليوم الأول ودخول شوال وصلاة التراويح ، قال في التحفة وشرح المنهج دون شهر ربيع الأول وما قبلها في النهاية والنفى وغيرها مرجعوا كون مثل هلال رمضان هلال غيره بالنسبة للعبادة المطلوبة فيه . (٢) كبيع وحوالة وإقالة وصهان وخيار وأجل وشفعة وإقرار بمال . (٣) وحيض ورضاع ندى وبكارة وهيب امرأة تحت الثياب . (٤) وغير ما في معناه كاللواط وتبازيل الهيمة وثابتة .

(٥) وما في معناه يشهدون أنهم رأوه أدخل حشوته أو قدره من فائدتها في قرحها بالزنا أو نحوه ، ولا يشترط ذكر زمان إمكان إلا إن ذكره أحدهم يجب سؤال الباقيين . وهذا بالنسبة للحد أو التزوير ، أما بالنسبة لسقوط حصاته وعذابه ووقوع طلاق علق بزناه فثبت برجلين لا بهما . (٦) من الاحتساب وهو طلب الأجر سواء أسفهها دعوى أم لا ، بل لا تمنع الدعوى في الحدود اكتفاء بشهادتها إلا إن تعلق بها حق آدمي كالسرقة قبل رد مالها . والذي نقل في شهادة الحسبة هو حنفى الله تعالى : كصلاة وزكاة وكفارة وصوم وحج عن ميت بأن يشهد بتركها وحق لنحو مسجد وما دفيه حق مؤكد وهو ما لا يتأثر برضا الآدمي : كطلاق وعتق ونسب وعفو عن قاصص وبقاء عدة وإقتضائها ونحرهم مصاهرة وكفر وإسلام وبلوغ وكفارة وتمديد ووصية ووقت إن عمت حتمها ولو بالآخر كالقراء وحدود الله تعالى

يَقُولُ أَشَدَّاهُ لِلْعَاقِبِي : عِنْدَنَا شَهَادَةٌ عَلَى خَالِدٍ أَنَّهُ اعْتَقَ عَبْدُهُ فَلَا حَاجَةَ ، وَأَنَّهُ
يَسْتَرْقُهُ فَأُخْضِرُهُ لِلشَّهَادَةِ عَلَيْهِ فَيُخْضِرُهُ : أَشْهَدُ أَنَّ خَالِدًا اعْتَقَ عَبْدَهُ : فَلَا حَاجَةَ
وَأَنَّهُ يَسْتَرْقُهُ .

وَمِنْ صُورِهَا الشَّهَادَةُ بِرُؤْيَا الْهَيْلَالِ كَانَ يَقُولُ زَيْدٌ : أَشْهَدُ أَنِّي رَأَيْتُ
الْهَيْلَالَ (١)

صورة الشهادة على الشهادة (٢)

صُورَةُ الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ : أَنْ يَقُولَ كُلٌّ مِنْ زَيْدٍ وَغَمْرٍ : أَشْهَدُ
أَنَّ خَالِدًا شَهِدَ أَنَّ لَيْسَ كَرِي عَلَى سَالِمٍ أَلْفٌ دِينَارٍ وَأَشْهَدُ بِنِي (٣) عَلَى شَهَادَتِهِ .

== وإحصان وإنما تقبل عند الحاجة إليها ، فلو شهد اثنان بأن فلانا اعتق عبده لم تقبل حتى يقولوا
وهو يسترقه ، وكذلك لو شهدا أن فلانا طلق زوجته فلا تقبل حتى يقولوا وهو يغتلى بها أو يستمتع
بها أو يعاشرها . قال في التذكرة وكأخبر رضاء وهو يريد أن يشكها أو اعتقه وهو يريد أن
يسترقه ، ولا عبرة بقولهما تشهد للآيئة كما بهداه . قال على الشيرازي وإن كانا مردين سفرًا
وخشيًا أن يشكها في غيبتهما . (١) وأما لو قل أشهد أن عددا من رمضان فلا يكفي
عند ابن حجر في شروح الإرشاد وبافضل . وقال في التذكرة لكن أطلق غير واحد قوله .
وجرى الزملي في النهاية على عدم القبول مع وجود رتبة كاحتيا كونه قد يعتقد دخوله بسبب
لا يوافق عليه للشهود عنه . (٢) ويكتب في صيغة تحمل الشهادة على الشهادة إذا استترعى
الأصل للفرع : الحمد لله خالد شاهد بأن لبيكر على سالم ألف دينار وأشهد زيدا على شهادة وأذن
له أن يشهد به من شهادته . (٣) أي أنسى من رعاية شهادته وشبطها حتى أودعها عنه
ويسمى هذا التماس استرقاء وهو أحد الثلاثة الأمور التي لا بد من واحد منها في الاعتداد
بتحمل الشهادة : ثالثها أن يشهد به بما يريد أن يتحمله عنه عند قاض أو محكم أو نحو أمير .
ثالثها أن يبين السبب . كأن يقول ولو عند غير حاكم : أشهد أن فلانا غلب فلان ألفا من غن
مبيع أو غيره . ثم اعلم أن قبول القاضي الشهادة على الشهادة مشروط بثلاثة أشياء : تمسك أداء
الأصل بالشهادة بقرينة فوق مسافة العروى أو مرض يشق معه حضوره أو نحوها أو تعذره
بعوت أو جنون وتبين الفرع عند الأداء جهة التحمل : أي طريقه وهو أحد الأمور الثلاثة ==

الدعوى والبيئات

للدعوى ^(١) لغة: الطلب والنمى ^(٢)، وشرعاً: إخبار ^(٣) الشخص بحق له على غيره عنه حاكم أو محكم ^(٤)، والبيئات جمع بيئة، وهي الشهود ^(٥).

المدعى والمدعى عليه

المدعى: من يخالف قوله الظاهر ^(٦)، والمدعى عليه من يوافق قوله الظاهر.

الحق لا بد من واحد منها في الاعتداد بالتحمل وتسمية الفرع للأصل تسمية تميزه، ويكفي شهادة فرعين على شهادة أصليين معاً بأن يقولوا لشهد أن زيدا وعمرا شهدا بكذا وأشهدانا على شهادتهما. (١) ألدها للتأنيث كآلف جعلى وقد توثت بالهاء فيقال دعوة، لسكن الشهور أن الدعوة بالهاء تكون بالدعوة إلى الطعام. (٢) هذا قوله تعالى «ولم ما يدعون» أى ما يطلبون ويؤمنون. (٣) مسمى دعوى لأن المدعى يدعو صاحبه إلى مجلس الحكم ليخرج من دعواه. قال ابن حجر وغيره: ومدار الخصومة على خمسة: المدعى، والجواب، واليمين، والنكول، والبيئة، اثنان منها في جانب المدعى: وهما الدعوى والبيئة، والثلاثة الباقية في جانب للدعى عليه. (٤) فإن لم تكن عند أحدهما فلا تسمى دعوى، ويشترط حضور الخصم لها وإقامة البيئة عليه عند الحاكم حتى لو كانت شاهداً وعينا فلا بد من حضوره اليمين بشرطه، ومن شروط الحكم حضور الخصم أيضاً فيبطل إذا صدر بغير حضوره. ولا يشترط حضوره يمين الاستظهار ولا يمين للدعى عليه. لسكن لا يستعمل بها إلا إن كانت بطلبه وتحليف القاضي مع المرافعة ومطابقة الإنكار.

(٥) صحوا بذلك لأن مهم يبين الحق.

(٦) وهو براءة ذمة المدعى عليه، وقيل هو من لو سكت لترك، والدعى عليه من لو سكت

لم يترك.

شروط الدعوى

شُرُوطُ الدَّعْوَى (١) سِتَّةٌ (٢) : كَوْنُهَا مَعْلُومَةً (٣) غَالِبًا (٤) ، وَكَوْنُهَا مُلْزِمَةً (٥) وَكَوْنُ الدَّعَى عَلَيْهِ مُعَيَّنًا (٦) ، وَكَوْنُ كُلٍّ مِنَ الدَّعَى وَالْمُدْعَى عَلَيْهِ غَيْرَ حَرْبِيٍّ لَا أَمَانَ لَهُ (٧) ، وَكَوْنُهَا مُكَلَّفَتَيْنِ (٨) ، وَعَدَمُ مُنَاقَضَةِ دَعْوَى

(١) أى لأن تكون صحيحة مسموعة موجهة إلى الجواب .

(٢) نطقها بعضهم بقوله :

لكل دعوى شروط ستة جمعت تفصيلها مع الزام وتعيين

أن لا تنافسها دعوى تنافرها تكليف كل ونفى الحرب للدين

(٣) بأن يكون الدعى به معلوما ، وإنما يكون كذلك إن فصل الدعى ما يدعى بما يختلف به الغرض ؛ فلو ادعى دينا مثليا أو متقوما وجب ذكر الجنس والنوع والقدر والسنة للؤثرة في القيمة ، نعم ما هو معلوم القدر كالدينار لا يحتاج إلى بيان قدر وزنه ، أو عينا تنضبط بالصفات كحيوان وحجوب وجب وصفها بصفات السلم ، أو عقارا وجب ذكر الجهة والبلد والسكة وما تتوقف معرفته عليه من الحدود . (٤) قال في حاشية اروض : قد أسهب بعضهم الصور للشتات من اشتراط العلم إلى مائة صورة وصورتين له . والشهادة تابعة للدعوى ، فنها أن يكون المطلوب من الدعوى متوقف على تقدير القاضى كدعوى الزوجة أو القريب النفقة أو السكوة أو الأدم فصيح مع الجهل ، ومنها دعوى الوصية : كأن يقول أوصى لى مورثك بشئ ، ومنها دعوى الإفراز له شئ ، ومنها دعوى الذبة والقرعة ، ومنها دعوى من عورض بطلب شئ فيقول فى دعواه : وإنه طلب ، أى ما لا يستحقه . قال فى النجفة : فى الاكتفاء بكتابة رقعة بالدعوى وقوله أدنى عاضا وجهان ، والذي يتجه منهما أنه لا يكتفى إلا بعد معرفة القاضى والحكم ما فيها ، ثم رأيت شيخنا قال الظاهر منهما كما أشار إليه أنزركشى الاكتفاء بذلك إذا قرأها القاضى أو قرئت عليه أى بحضور الخصم قبل الدعوى له . (٥) أى للدعى عليه فلا تسمع دعوى هبة شئ أو بيعه أو الإفراز به حتى يقول وقضه بإذن الواهب ، ويلزم البائع أو القرض التسليم إلى . (٦) فلو قال قتله أحد هؤلاء لم تسمع دعواه لإيهام الدعى عليه ، (٧) بأن يكون مسلما أو ذميا أو موعدا أو مؤمنا لا حربيا ليس كذلك لعدم التزامه بشئ من أحكامنا . (٨) فلا تسمع دعوى صبى ومجنون ولا الدعوى عليهم إلا أن يكون ثمينة ، فلم أن كون الدعوى لا تصح على نحو الدعى إنما هو بالنسبة لطلب الجواب منه وطلب تخفيفه ، وإلا فتسمع لإقامة البرينة عليه

الغرض لها (١)

وَإِذَا سُمِعَتِ الدَّعْوَى ، فَإِنْ أَقَرَّ الْمُدْعَى عَلَيْهِ أَوْ أُفِيضَتْ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ فَذَلِكَ
وَالْإِخْلَافُ عَلَى الْبَيِّنَةِ (٢) إِلَّا فِي تَقْيُّ فِعْلٍ غَيْرِهِ وَغَيْرِ مَمْلُوكَةٍ (٣) نَقِيًّا مُطْلَقًا (٤)
فِيخَيْرُ (٥) بَيْنَ الْبَيِّنَةِ وَتَقْيُّ الْعِلْمِ (٦) ، فَإِنْ نَكَلَ حَكَمَ الْحَاكِمُ بِشُكْوَاهُ (٧) ،
وَرَدَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدْعَى ، فَإِنْ حَافَتْ (٨) اسْتَحَقَّ (٩)

- (١) هو ادعى على واحد انفراده بالفرن ثم ادعى على آخر شركة فيه أو انفراده به .
لم تسمع دعوته الثانية ، ولا يمكن من العود إلى الأولى .
(٢) أى القطع والجزم ، فيقول في البيع والشراء في الإيجاب : والله لقد بيعت بكذا
أو اشتريت بكذا ، وفي النقي : والله ما بيعت بكذا أو ما اشتريت بكذا ، وفي النقي المحصور للقييد
بزمان أو مكان والله ما فعلته اليوم أو في الدار . (٣) ولو بهيمة .
(٤) أى غير مقيد بزمان ولا مكان . (٥) وله أن يحلف عليهما .
(٦) فلو ادعى دينا لمورثه على آخر فقال الآخر أبرأني مورثك وأنت تعلم ذلك ، فإذا
ردَّ اليمين عليه قال : والله ما أبرأك مورثي أو قال والله لا أعلم أن مورثي أبرأك ، أما لو قال أبرأني
مورثك من كذا يوم كذا وقت الزوال وأنت تعلم ذلك تعين الحلف على البت فيقول : والله لم
يرثك من كذا الخ لأنه حينئذ نقي محصور . وحاصل ما ذكره اثنتا عشرة صورة : لأنه إما أن
يحلف على فعله أو فعل مملوكه أو فعل غير مملوكه . وعلى كل من الثلاثة إما أن يكون إثباتاً
أو نقياً . وكل منهما إما محصور وإما غير محصور وأربعة في ثلاثة يائى عشر ويحلف في أحد عشر
منها على البت ، وفي واحدة عليه أو على نقي العلم . (٧) تقدم بيان التكلوف والحكم به .
(٨) فإن لم يحلف ولا عذر له سقط حقه من اليمين والطلاق ، لامن الدعوى فليس مع حجته
إذا أقامها حد ذلك . (٩) أى بمجرد اليمين من غير انفraz إلى حكم ، ولا يسمع بعدها
حجة بمسقط كأداء وإبراء : لأن بين الرد كالإفراز على الاعتماد ، ولو ادعى كل من اثنين شيئاً
وأقام بيئته به وهو ييد ثالث سقطتا فيحلف لكل منهما يمينا ، وإن أقربه لأحدهما عمل بمقتضى
إقراره ، أو يدهما أو لا يبد أحد كغفار أو متاع ملقى في طريق وليس الدعيان عنده فهو لهما
أو ييد أحدهما ويسمى الداخل وجبت بيئته إن أقامها بعد بيئته الخارج وإن تأخر تأخرها عن
بيئته الخارج أو كانت شاهداً ومينا وبيئته الخارج شاهدين أو لم تبين سبب الملك من شراء
أو غيره ، بخلاف ما لو أقامها قبل بيئته الخارج فلا تدفع لأن الأصل في جازية اليمين فلا يبدل عنها
مادامت كافية ، وذلك مادام الخارج لم يقيم بيئته .

صورة الدعوى

صُورَةُ الدَّعْوَى الصَّحِيحَةِ : أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ : ادَّعَى أَنِّي اسْتَحَقْتُ فِي ذِمَّتِهِ عَمْرٍو هَذَا ^(١) مِائَةَ دِينَارٍ ذَهَبًا خَالِصًا مَشْكُوكًا عَنْ مَبِيعٍ خَالًا فِي ذِمَّتِهِ ، وَيُلْزِمُهُ تَسْلِيمُ ذَلِكَ إِلَيَّ ، وَأَنَا مُطَالِبٌ لَهُ بِذَلِكَ ، وَهُوَ مُتَمَنِّعٌ ، فَزَعُّهُ أَثَرًا الْحَاكِمُ بِتَسْلِيمِهِ إِلَيَّ .

صورة يمين التكملة

صُورَةُ الْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ الْمَتَّاعِ يَمِينَ التَّكْمِلَةِ : أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ بَعْدَ شَهَادَةِ شَاهِدِهِ وَتَمْدِيدِهِ : وَاللَّهِ إِنَّ شَاهِدِي لَصَادِقٌ ^(٢) ، وَإِنِّي مُسْتَحِقٌّ لِكُذْبِهِ عَلَى عَمْرٍو .

صورة يمين الاستظهار

صُورَةُ يَمِينِ الْإِسْتِظْهَارِ ^(٣) : أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ الْمُدَّعَى عِشْرِينَ دِينَارًا عَلَى

(١) قَالَ فِي الْأُسْتَى : لَا بُدَّ أَنْ يَقُولَ الدَّعَى : وَهُوَ هَذَا إِنْ كَانَ حَاضِرًا ، وَلَا يَكْفِي فِيهِ : ادَّعَى عَلَى فُلَانٍ إِنْ فُلَانٍ كَذَبَ مِنْ غَيْرِ رِبْطٍ بِالْحَاضِرِ . وَتَوَقَّفَ ابْنُ قَاسِمٍ عِنْدَ الْقَطْعِ بِيَوْمِ الْإِتِّبَاسِ .

(٢) لَا بُدَّ مِنَ التَّرَضُّصِ لِصَدَقِ الشَّاهِدِ لِأَنَّهَا مِنْ تَمَةِ الْحُجَّةِ ، بخِلَافِ يَمِينِ الْإِسْتِظْهَارِ .

(٣) أَيْ الْإِحْتِيَاظُ لِلْحَاكِمِ عَلَيْهِ ، وَلَا يَبْطُلُ الْحَقُّ بِتَأْخِيرِ هَذِهِ الْيَمِينِ عَنِ الْيَوْمِ الَّذِي وَقَعَتْ فِيهِ الدَّعْوَى وَلَا تَرْتَدُّ بِالرَّدِّ أَنَّ رُدَّهَا عَلَى الْغَائِبِ مِثْلًا وَيُوقَفُ الْأَمْرُ إِلَى حُضُورِهِ أَوْ يُطْلَبُ الْإِنْهَاءُ إِلَى حَاكِمٍ بَلَدٍ ، لِجِدَافِهِ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِمَكْلُوفَةٍ لِلْحُجَّةِ وَإِنَّمَا عَلَى شَرْطِ الْحَاكِمِ .

مَنْ لَا يَسْتَرْعَى تَقْدِيرَهُ كَأَصْحَى^(١) ، وَالْعَاقِبِ قَوْفُ مَسَافَةِ الْمَذْوَى^(٢) بَعْدَ الْيَبْنَةِ
وَأَمْدِيلِمَا ، أَوْ الشَّاهِدِ وَتَعْدِيلِهِ . وَيَعْنِي التَّكْمِلَةَ : وَإِنَّ الْعِشْرِينَ دِينَارًا
قَائِمَةٌ فِي ذِيَةِ فَلَانٍ إِلَى الْآنَ ، وَإِنَّهُ بَلَرُمَا تَسْلِيمُهَا إِلَيَّ ، وَإِنِّي لَا أَعْلَمُ
فِي شُهُودِي وَدَحَا .

العتق

الْعِتْقُ ثَمَنٌ : الْإِسْتِقْلَالُ^(٣) ، وَفَرْعًا : إِزَالَةُ الرِّقِّ عَنْ آدَمَى^(٤) لَا إِلَى

(١) والمحدثون والملت أدبى لاولى له خاص والمحبوس في البلد بحس لا يمكن الوصول إليه ؛
وأما التوارى والمتمرز فاعتمد ابن حجر وشيخ الإسلام في شرح النوج عدم اشتراط تخليف
للدعى عليهما ، ونقل البحرى عن الزياى أن للعتق وجوب تخليف للدعى عليهما ونقله
ابن قاسم عن النهاب الرملى أيضاً . (٢) أو دونها وهو بدير محل ولاية القاضى فانها
تسمع الدعوى عليه ، ومسافة العدوى هى ما يرجع منها مبكر إلى محله بيومه المتدلى ، بحيث
لو خرج منها بكرة لبلد الحاكم لرجع إليها بيومه بعد فراغ زمن الخصامة للعتقة من دعوى
وجوب وإقامة ذمة حاضرة وتعديله ، والعبرة بسير الأتقى ؛ وصيبت بذلك لأن القاضى يعدى
أبى يمين من طاب خصما منها على إحضاره . [تنبيه] أفنى الرملى تبعاً لوالده باختصاص عين
الاستظهار بالمثل فقط ، قال : فلا تجب في الطلاق والعتق اهـ . وفي النجدة أن الأوجه وجوبها
في الطلاق مطلقاً ، سواء شهدت البينة بإقراره أو بعهده . قال الشروانى : وظاهره وسواء
لو حظت جهة الحسبة أولاً اهـ . (٣) يقال عتق الفرج إذا طار واستقل ، فكأن العبد
إذا ملك من الرق طار واستقل لأنه تخلص من الرق واستقل بنفسه ، ويطلق على حل العتيد
أو الإطلاق . (٤) قال بعضهم : خرج الطير والبهيمة فلا يصح عنه ما على الأصح بل هو
حرام إلا إن أرسل ما كولا بقصد إباحته لمن يأخذه جاز وأخذه أكله فقط ، واعترض
الإخراج بأن ما سلكها لبس برق إذ هو محجز حكمى سببه الكفر ؛ فالأولى أن يقال إنه لبان
الوانع أو لإخراج الجنى إذا أسره وأفلته ، وقبلنا إن ذلك لا يمتد عتقا .

مَالِكٌ (١) تَقَرَّبَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى (٢)

أركان العتق

أَرْكَانُ الْعِتْقِ ثَلَاثَةٌ : عِتْقٌ ، وَغَتِيقٌ ، وَصِيغَةٌ .

شرط العتق

شَرْطُ الْعِتْقِ : أَنْ لَا يَتَمَلَّقَ بِهِ حَقٌّ لَازِمٌ غَيْرُ عِتْقٍ يَنْتَعِ بِبَعْثِهِ (٣)

شروط المعتق

شُرُوطُ الْمُعْتَقِ خَمْسَةٌ : أَنْ يَكُونَ مَالِكًا لِلرِّقَّةِ (٤) ، وَأَنْ يَكُونَ حَائِرًا
التَّصَرُّفِ (٥) ، وَأَنْ يَكُونَ أَهْلًا لِلتَّبَرُّعِ (٦) ، وَأَنْ يَكُونَ أَهْلًا لِلْوَلَاءِ (٧) ، وَأَنْ
يَكُونَ مُخْتَارًا (٨)

شرط صيغة العتق

شَرْطُ صِيغَةِ الْعِتْقِ : لَفْظٌ يُشَوِّرُ بِهِ (٩)

(١) قيد لبيان الواقع لإحراج وتم التفتيح على القول بأن الوقوف ملك للواقع
أو للوقوف عليه بأمره بإزالة الرق لأن الوقوف لم يزل رقه . (٢) لبيان الواقع أيضا
لا الاحتراز . (٣) بأن لا يتعلق به حق أصلا أو يتعلق به حق جائز كالعلماء أو يتعلق به حق
لازم وهو عتق كستولدة أو غير عتق لا يمنع بيعه كالمؤجر ، بخلاف ما يتعلق به ذلك كرهن على
تفصيل فيه . (٤) فلا يصح من غير مالك بيع ثيابه وإن ملك الثغمة .

(٥) فلا يصح من صبي ومجنون . (٦) فلا يصح من سفية إلا إن أعنت عن غيره
بإذنه أو أوصى به . (٧) فلا يصح من مريض ومكاتب . (٨) فلا يصح من مكره
لم ينو العتق ولم يكن إكراهه عتق ، بخلاف ما إذا نوى العتق فإنه ينفذ وما إذا كان إكراهه
عتق كأن اشترى عبدا بشرط العتق وامتنع منه فأكرمه عليه فإنه يعتق لأنه إكراه عتق .

(٩) صريح وهو مشتق التحرر والإعتاق وفك الرقة ، أو كناية كالملا إلى عليك لا يدلى
عليك لاسلطان لي عليك وصيغة طلاق أوظهار ، ومعلوم أن الكناية تحتاج إلى نية بخلاف الصريح .

صورة العتق^(١)

صُورَةُ الْعَتَقِ : أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ لِمُعْتَقِهِ : أَعْتَقْتُكَ أَوْ حَرَّرْتُكَ ، أَوْ أَنْتَ حُرٌّ ، أَوْ أَنْتَ عَتِيقٌ .

الولاء

الْوَلَاءُ لُغَةً : الْقَرَابَةُ^(٢) ، وَشَرْعًا : عَصُوبَةٌ سَبَّحَهَا زَوَالُ الْمَلِكِ عَنِ الرَّقِيقِ بِالْعَتَقِ^(٣)

من وثبت له الولاء

يُثَبِّتُ الْوَلَاءَ لِلْمُعْتَقِ وَعَصْبَتِهِ^(٤) الْمُتَمَتِّعِينَ بِأَنْفُسِهِمْ^(٥) يُقَدِّمُ بِقَوَائِدِهِ

(١) ويكتب في صيغة العتق : الحمد لله ، وبعد فقد أعتق فلان وهو كامل النصف عبيده فلانا ، وإن كان المبدع ككافا كتب أعتقه له بالملك بصرح قوله أعتقتك لوجه الله تعالى عتقا صحيحا شرعيا ، واجبا من الله أن يعتقه من النار ، وقد صار بنام العتق حرا من أحرار المسلمين لا سبيل لأحد عليه إلا سبيل الولاء فإنه لم يمتعه ولم يستحقه من بعده ، وإن أعتق شقشا بينه وذو كمال السيد من يسار وإعسار ثم يؤرخ .

(٢) وصورة دعوى العتق (أن يقول عمرو : أدعى أن زيدا أعتق عبده فلانا الحبشي الصغير أو البالغ أو عبده هذا عتقا صحيحا صريحا منجزا وهو يسترقه ولي بينه بالعتق أسألك سماعها والحكم بموجبها ، أو أعتق نصيبه وهو الثلث في مملوكته هذه وأنه موسر بقيمة باقيها وهو يسترقه ولي بينه بذلك أسألك سماعها والحكم بموجبها ، أو أدعى أن زيدا علق عتق عبده فلانا على كذا فوجدت الصفة المذكورة وعتق عليه وهو يسترقه ، ولي بينه بذلك أسألك سماعها والحكم بموجبها . (٣) أي فسكانه أحد أقارب العتق ، مأخوذ من الموالاة وهي المعاونة والمقاربة .

(٤) فلا يثبت الولاء بسبب آخر غير الإعتاق كإسلام شخص على يد غيره .

(٥) فهو ثابت لهم في حياة العتق ، ولتأخر لهم عنه إنما هو قوائده فالتمتع لهم بالإرث به لا إرثه فإن الولاء لا يمتنع كما أن نسب الإنسان لا يمتنع بموته .

(٥) دون سائر الورثة ومن يعصمهم المأصوب .

الْمُعْتَقُ فِي حَيَاتِهِ ، ثُمَّ تَكُونُ لِعَصْبَةِ الْمُعْتَقِ بِتَقْدِيرِهِمْ فِي إِذْنِهِ إِلَّا الْأَخَّ وَأَبْنَاهُ
فَيُقَدِّمَانِ عَلَى الْجَدِّ ^(١) .

حكم الولاء

حُكْمُ الْوَلَاءِ : التَّضَمُّنُ بِالنَّسَبِ فِي أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ : الْإِثْرُ بِهِ ،
وَوَلَايَةُ التَّرْوِيجِ ، وَتَحْمِلُ الدِّيَةِ ، وَالتَّقَدُّمُ فِي صَلَاحِ الْجَنَازَةِ ^(٢) ، وَلَا تَنْبُتُ
لِاسْتَحْقَاقِهِ إِلَّا عِنْدَ فَقْدِ عَصْبَةِ النَّسَبِ .

التدبير

التَّدْبِيرُ ثَلَاثَةٌ : النَّظَرُ فِي عَوَاقِبِ الْأُمُورِ ^(٣) . وَشَرْعًا : تَعْلِيْقُ عَقْدٍ مِنْ
مَالِكٍ ^(٤) بِالْمَوْتِ ^(٥) .

(١) أى على المتقدم نظرا لكونهما برئان بالبنوة؛ فإن أخا المعتق ابن أبي المعتق ، وأما
الجد فإنه برئ بالأبوة لأنه أبو أب المعتق والبقرة مقدّمة على الأبوة وكان القياس في الإرث
بالنسب أن يكون كذلك لكن ترك تقديم الأخ لإجماع الصحابة على عدمه فشرّك بينهما، وآخر
ابن الأخ عن الجد . (٢) وجميع ما يتعلق بالميت .

(٣) أى التأمل فيما يعقبها ويترتب عليها هل هو خير فبفعله أو شر فبتركه ، ومنه حديث
«التدبير نصف المعيشة» قال عطية : بل المعيشة كلها . (٤) لامن وكيله فإنه لا يصح لأنه
تعليق والتعاليق لا يصح التوكيل فيها كما لو وكل شخصا في تعليق طلاق زوجته فإنه لا يصح .

(٥) أى وحده نحو إذا مت فأنت حرّ أو مع صفة قبله نحو إن دخلت الدار فأنت حر بعد
موتى فلا يصح مدبر حتى يدخل الدار قبل موت سيده فلو مات قبل الدخول فلا تدبير ، ولا عتق
لامع صفة مع الموت أو بعده فإنه ليس بتدبير بل تعليق عتق بصفة ، فالأول نحو إن دخلت الدار
مع موتى فأنت حر ، والثاني نحو إن مت ثم دخلت الدار فأنت حر .

أركان التدبير

أركان التدبير ثلاثة : مالك ، ورقيق ، وصيغة .

شروط المالك المدبر

شروط المالك المدبر ثلاثة : البلوغ ^(١) ، والعقل ^(٢) ، والاختيار ^(٣) .

شرط الرقيق المدبر

شرط الرقيق المدبر : كونه غير أم ولد ^(٤) .

شرط صيغة المدبر

شرط صيغة التدبير : لفظ بشر ^(٥) .

صورة التدبير

صورة التدبير : أن يقول زيد لعبده : أنت حر بعد موتي ، أو يقول له دبرك ^(٦) .

(١) فلا يصح من صبي . (٢) فلا يصح من مجنون . (٣) فلا يصح من مكروه ، ويصح من سفيه ومغفل وبعث وسكران وكافر . (٤) فيصح تدبير للسكاتب وعكسه وتدبير للمالقي عتقه بصفة وعكسه ، ويمتق الأول بالأمسبق من موت السيد وأداء النجوم ، والثاني بالأمسبق من الوصفين ، ولا يصح تدبير أم الولد لأنها تستحق العتق بجهة أقوى من التدبير فإنها تعتق من رأس المال ، والدبر يعتق من الثالث . (٥) صريح كدبرتك أو كناية كخليت سيلاك بعد موتي . (٦) ويكتب في صيغة التدبير : الحمد لله ، وبعد فقد دبر زيد عبده فلانا بصريح قوله إذا مات فعبدي فلان حراً لا سبيل عليه نقبل الله ذلك منه .

(وصورة دعوى التدبير) أن يقول عمرو : أدعى بأن زيدا دبر مملوكه هذا وقد مات وخرج كله أو نفسه من الثلث فعتق ووارثه وهو بكر يسترقه ، ولي بينة بذلك أسألك صانعها والحكم بموجبها . (٧) وإن لم يقل بعد موتي .

حكم الرقيق المدبر

حكم الرقيق المدبر في حياة السيد حكم العبد العن^(١) قوله التصرف^(٢)
فيه بغير الرهن^(٣) ، ولو بما يُرِيدُ المَلِكُ^(٤) وَيَنْطَلُ بِهِ^(٥) التذبير ، وَأَنَّهُ إِذَا
مَاتَ السَّيِّدُ عَتَقَ مِنَ الثَّلَاثِ^(٦) .

الكتابة

الكتابة ثَمَّةٌ : الضَّمُّ وَالْجَمْعُ^(٧) ، وَتَرْجُمَا : عَقْدُ عَتَقٍ^(٨) بِالْفَتْحِ بِمَوْضِعِ
مَنْجَمٍ^(٩) بِجَمْعَيْنِ فَأَكْثَرُ

أركان الكتابة

أَرْكَانُ الْكِتَابَةِ أَرْبَعَةٌ : سَيِّدٌ ، وَرَقِيقٌ ، وَعِوَضٌ ، وَصِيْقَةٌ

- (١) بكسر القاف واشديد النون : هو من لم يتصل به شيء من أحكام العتق ومقدماته .
- (٢) أى إن كان جازأ التصرف ، فلا يصح بيعه من السفه وإن صح تذييره له .
- (٣) أما الرهن فلا يصح ولو على حال لا احتمال موت السيد فجأة فيفوت الرهن بعتقه .
- (٤) من أنواع التصرفات كالوقف .
- (٥) لا بالرجوع باللفظ كما سخرته أو بقضائه كسائر التملقات ولا بإنكار التذبير .
- (٦) بعد الدين وإن وقع التذبير في الصحة ، فلو استغرق الدين التركة لم يعتق منه شيء .
- (٧) فإن خرج بخصه من الثلث عتق منه بقدر ما يخرج إن لم تجز الورثة .
- (٨) سميت بذلك لأن فيها ضم نجم إلى نجم ونعرف الجارى بكتابة ذلك في كتاب يوافق .
- (٩) أى عقد يقضى إلى التيق .
- (١٠) أى مؤقت بنجمين أى وقتين ؛ ويطلق النجم على القدر الذى يؤدي في وقت معين .

شروط السيد المكاتب

شُرُوطُ السَّيِّدِ الْمَكَاتِبِ ثَلَاثَةٌ : الْأَخْتِيَارُ^(١) ، وَأَهْلِيَّةُ التَّبَرُّعِ^(٢) ،
وَأَهْلِيَّةُ الْوَلَاءِ^(٣) .

شروط الرقيق المكاتب

شُرُوطُ الرَّقِيقِ الْمَكَاتِبِ ثَلَاثَةٌ : التَّسْكِينُ^(٤) ، وَالْإِخْتِيَارُ^(٥) ، وَأَنْ
لَا يَتَمَلَّقَ بِهِ حَقٌّ لَزَامٌ^(٦) .

شروط عوض الكتابة

شُرُوطُ عَوَضِ الْكِتَابَةِ أَرْبَعَةٌ : أَنْ يَكُونَ مَالًا^(٧) ، وَأَنْ يَكُونَ
مَعْلُومًا^(٨) ، وَأَنْ يَكُونَ مُؤَجَّلًا إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ^(٩) ، وَأَنْ يَكُونَ مُتَجَمًّا
بِضْعَيْنِ^(١٠) فَأَكْثَرُ .

- (١) فلا تصح من مكره .
- (٢) فلا تصح من مبي وعجنون ومجنون سفه أو فليس . (٣) فلا تصح من مكاتب
إِنْ أذن له سيده ، ولا من مبيع ؛ لأنهما ليسا أهلا للولاء . (٤) فلا تصح مكتبة السيد
سده الصغير أو المجنون . (٥) فلا تصح مكتبة العبد المكره على الكتابة .
- (٦) فلا تصح مكتبة العبد الرهون أو المزوج ؛ لأن الأول معرض للبيع والكتابة تنع منه .
والثاني مستحق للنفقة فلا يفرغ لاكتساب ما يوفي به النجوم . (٧) أى فى ذمة المكاتب
كما يعلم من اشتراط كونه مؤجلا فقد كان أو عرضا موصوفين بصفة السلم ، فلا تصح على عين
من الأعيان لأنه لا يملك الأعيان حتى يورد العقد عليها ، وكالعين منقعة الدين إلا للنفقة المتعلقة
بعين المكاتب مع ضمنية إلحاق كاتبته على أن تخدمه شهرا من الآن وديار تأتى به بعد
انقضاء الشهر أو نصفه . (٨) عندها قدرا وجنسنا وصفة ونوعا .
- (٩) ليحصله ويؤديه ، فلا تصح بالحال . (١٠) أى مؤقتا بوقتين فأكثر ، والنجم : هـ
ت ، وإنما مسمى بالنجم لأن العرب كانت لا تعرف الحساب ، وكانوا يبنون أمورهم على طلوع ---
(١٦٦) - الأوقات الفوس .

شرط صيغة الكتابة

شرط صيغة الكتابة : أن تكون بلفظٍ إشعريٍّ^(١)

صورة الكتابة^(٢)

صورة الكتابة : أن يقول زيدٌ لعبدِهِ : كَانَتْكَ عَلَى دِينَارَيْنِ تَدْفَعُهُمَا لِي فِي شَهْرَيْنِ فِي كُلِّ شَهْرٍ دِينَارٌ ، فَإِنْ أَدَيْتَهُمَا لِي فَأَنْتَ حُرٌّ ، فَيَقُولُ الْعَبْدُ : قَبِلْتُ .

حكم الكتابة

حكمُ الكتابة : عتقُ المكاتبِ بِأَدَاءِ جَمِيعِ الْمَالِ^(٣) ، وَجَوَازُ^(٤)

= النجم فيقول أحدهم : إذا طلع النجم أدبت حقك ونحو ذلك ، فسميت الأوقات نجومًا لذلك . ثم سمى المؤدى في الوقت نجماً أيضاً ، فلا تصح الكتابة على أقل من نجمين ونصف بنجمين قصيرين كساعتين لإمكان القدرة عليه كالسلم إلى مصر في مال كثير إلى أجل قصير كساعة فإنه صحيح . (١) إجماعاً ككاتبك أوأنت مكاتب على كذا منجماً مع قوله إذا أدبته مثلاً فأنت حرٌّ لفظاً أو نيةً ، وقبولا كقبيل ذلك . (٢) ويكتب في صيغة الكتابة : الحمد لله ، وبعد فقد كاتب زيد عبده فلانا المقر له بالملك الحبيشى لما علم فيه من الخير والديانة والعفة والأمانة ، لقوله تعالى : (فكَاتِبُكُمْ إِنْ عِلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا) الآية على مال قدره ديناران منجماً بنجمين مكاتبية صحيحة شرعية وأذن له سيده في الكسب والمعاملة مطلقاً ؛ فبني أدب ذلك فهو حرٌّ ، له ما للأحرار ؛ ومضى عجز فهو قنٌّ له ما للأرقاء لقوله صلى الله عليه وسلم « المكاتب عبد ما بقي عليه درهم » ثم يكتب اليهود ثم يورخ .

(وصورة دعوى الكتابة) أن يقول عمرو : أدعى أن زيدا كاتب عبده هذا على دينارين منجمين على نجمين وقال له متى أدبت ذلك فأنت حرٌّ ، وأدبى للأجل المذكور وعتق بحكم الكتابة الصحيحة وهو يترقه ولي بينة بذلك ، أسألك سماعها والحكم بموجبها .

(٣) فبني بقى عليه شيء منه ولو درهما لا يعتق منه شيء ، نعم إن وضع عنه السيد شيئاً فيعتق بأداء ما عداه . (٤) ولو مع القدرة على النجوم ، كما أن له تعجيز نفسه .

فَسُخِّعَ عَقْدُهَا لَهُ قَبْلَ ذَلِكَ ، وَعَدِمُ جَوَازِهِ ^(١) لِلسَّيِّدِ إِلَّا أَنْ عَجَزَ الْعَبْدُ عَنْ
أَدَاءِ الْمَالِ ^(٢) ، وَجَوَازُ تَصَرُّفِ الْعَبْدِ فِي الْمَالِ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ بِمَا لَا يَتَّبِعُ فِيهِ
وَلَا خَطَرٌ ^(٣) ، وَوَجُوبُ ^(٤) دَفْعِ أَقْلٍ مُتَمَوِّلٍ ^(٥) عَلَى السَّيِّدِ لِلْعَبْدِ أَوْ حَطُّهُ
عَنْهُ ^(٦) .

المستولدة ^(٧)

المستولدة : هِيَ الْأَمَةُ الَّتِي وَضَعَتْ مَا تَحِبُّ فِيهِ غُرَّةً ^(٨) بِإِحْبَالٍ ^(٩)

(١) فهي لازمة للسيد ، جائزة للكتاب . (٢) عند الحل لنجم أو بعضه غير الواجب
في الإبقاء ، وكذا له الفسخ إذا امتنع العبد من الأداء عند الحل مع القدرة عليه أو غاب وإن
حضر ماله أو كانت غيبته دون مسافة الفصر وليس للحاكم الأداء من المال .

(٣) كبيع وشراء وإجارة ، أعاما فيه تبرع كصدقة وهبة : أو خطر كقرض وبيع نسبية
وإن استثنى برهن أو كفيل فلا بد من إذن سيده ، نعم له إهداء ما تصدق به عليه من نحو
لحم وخبز مما العادة فيه أكله وعدم بيعه . (٤) ووقته قبل التقى .

(٥) وكونه رجا أولى من غيره ، فإن لم تسمح به نفسه فكونه سبعا أولى من غيره . ولو كان
مال الكتابة أقل متمول لكتبى بر وجب حط بعضه كنية . (٦) وهو أولى من الدفع .
والأولى أن يكون الدفع أو الحط في النجم الأخير لأنه أقرب إلى التقى .

(٧) ويكتب في صيغة المستولدة : الحمد لله ، أقر فلان بأنه وطئ أمته فلانة وحملت منه
وولدت منه ولدا كامل الخلق ومما فلانا حينئذ صارت به أم ولد يحرم بيعها ونحوه وتعتق بعد
موته من رأس المال . وصورة دعوى الإيلاد أن يقول : أدعى أن فلانا أقر أنه وطئ أمته فملاكته
فلانة وعلفت منه بولد في حال ملكة لها وأنه مات وعتقت بموته بحكم الاستيلاد الشرعى : ووارثه
وهو زيد يسترقها ، ولئى بينة بذلك أسألك سماعها والحكم بموجبها .

(٨) كصفة فيها صورة آدمى ظاهرة أو خفية أخبر بها القوابل ، أو رجلان أو رجل
واسماتان . (٩) ولو بلا وطء أو بوطء محرّم .

سَيِّدَهَا (١) الْحَرَّةُ (٢)

حكم المستولدة

حُكْمُ الْمُسْتَوْلَدَةِ : أَنَّهَا تَعْتَقُ بِهِيَ وَوَلَدُهَا (٣) بِمَوْتِ السَّيِّدِ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ وَأَنَّ لِّلْسَيِّدِ الْأَنْتِفَاعَ بِهَا (٤) ، وَتَزْوِيجَهَا بِإِبْنَارًا ، لَارْضَاهَا (٥) ، وَلَا تَغْلِبُكُمَا مِنْ غَيْرِهَا (٦)

حكم من حبلت من الإماء من غير ماليتها

حُكْمُ مَنْ حَبَلَتْ مِنَ الْإِمَاءِ مِنْ غَيْرِ مَالِيكُمَا بِشُكَّاحٍ أَوْ شُبْهَةٍ أَوْ زَنًا أَنَّهَا لَا تَصِيرُ أُمَّ وَلَدٍ لَهُ ، وَإِنْ مَلَكَهَا (٧) ، وَأَنَّ وَلَدَهَا فِي الشُّبْهَةِ (٨) حُرٌّ ، وَفِي غَيْرِهَا رَقِيقٌ لِلْمَالِكِ الْأَمَةِ (٩) ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ .

- (١) أى من له فيها ملك وإن قل ، ويسرى إلى نصيب شريكه إن كان موسرا .
- (٢) كله أو بعضه ولو كافرا أو مجنونا . لا يغفل إن البعض ليس أهلا للولاء فكيف يتفاد إيلاده . لأن الرق انقطع بموته .
- (٣) الحاصل من غيره بعد الإيلاد بشكاح أو زنا ، بخلافه بشبهة الانتقاد حرا كما يأتي .
- (٤) كوطء واستخدام وإجارة . (٥) فلا يصح لما فيه من التسلط على يدها .
- (٦) بأى سبب ، أما تغلبكها من نفسها فيصح ببيع أو غيره كأن يهبها نفسها أو يقرصها إياها فتعتق وتأتى له في صورة القرض بأمة مثلها بدلها . ولا تصح الوصبة بعتقها لأنها تعتق بالموت من غير اعتاق . (٧) لا انتفاء العلوق بغير في ملكه . (٨) أى منه كأن ظنها أمة أو زوجته وعليه وجهه لسيدها وكالشبهة لكاح أمة غرة بحريتها ، ولو ظن بالشبهة أن الأمة زوجته للملوكة فالولد رقيق . (٩) تبعاً لأمه ولا نسب تولد الزنا ، بخلاف ولد الشبهة والشكاح كما هو ظاهر ، والله أعلم .

والحمد لله أولاً وآخراً ، وصلى الله وسلم على سيد المرسلين : وآله وصحبه أجمعين .

[تم تبليغه ، والحمد لله مساء الأحد في ١٤ ذى الحجة سنة ١٣٥٩ هـ]

شركة مكتبة وشعبه مطبعي إيلي إيلي وأولادهم

خاتمة الطبع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي بين لنا الرشيد من الفی فی السر والإعلان ، ومن علینا بالإسلام والإیمان والإحسان ، والصلاة والسلام علی سیدنا محمد سید ولد عدنان ، وعلى آله وأصحابه ذوی الطمة والعرفان .

و بعد : فقد تم بحمد الله وحسن توفيقه طبع كتاب :

الياقوت النفيس في مذهب ابن إدريس

وهو من أهم كتب مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه

ومرجع يستنار به في أحكام المذهب الشريف

مصححاً بمعرفة لجنة من العلماء برياسة : أحمد سعد علي .

١٦ ذي القعدة سنة ١٣٧١ هـ
القاهرة في يوم الخميس ٧ أغسطس سنة ١٩٥٢ م

مدير المطبعة
رستم مصطفى الحلبي

ملاحظ المطبعة
محمد أمين عمران

شركة مكتبة وشعبه مطبعي إيلي إيلي وأولادهم

خاتمة الطبع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي بين لنا الرشيد من الفی فی السر والإعلان ، ومن علینا بالإسلام والإیمان والإحسان ، والصلاة والسلام علی سیدنا محمد سید ولد عدنان ، وعلى آله وأصحابه ذوی الطمة والعرفان .

و بعد : فقد تم بحمد الله وحسن توفيقه طبع كتاب :

الياقوت النفيس في مذهب ابن إدريس

وهو من أهم كتب مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه

ومرجع يستنار به في أحكام المذهب الشريف

مصححاً بمعرفة لجنة من العلماء برياسة : أحمد سعد علي .

١٦ ذي القعدة سنة ١٣٧١ هـ
القاهرة في يوم الخميس ٧ أغسطس سنة ١٩٥٢ م

مدير المطبعة
رستم مصطفى الحلبي

ملاحظ المطبعة
محمد أمين عمران

فهرست

الباقوت النيس في مذهب ابن إدريس

صفحة

| | |
|----|---|
| ٣ | التعريف بالكتاب . |
| ٤ | ترجمة المؤلف : نسبه - مولده - نشأته - تربيته - أخلاقه |
| ٥ | حياته العلمية . |
| ٧ | نزاهته في الإفتاء والكتابة - مشائخه |
| ٨ | مؤلفاته . |
| ٩ | أعماله الاجتماعية - آراؤه في الإصلاح - أدبه . |
| ١٠ | وفاته . |
| ١١ | حفلة تأبينه . |
| ١٣ | خطبة الكتاب . |
| ١٤ | المقدمة . |
| ١٥ | الطهارة . |
| ١٦ | وسائل الطهارة ومقاصدها . |
| ١٧ | الوضوء - فروض الوضوء - مسفع الحقيين : |
| ١٨ | شروط الوضوء . |
| ١٩ | سنن الوضوء . |
| ٢٠ | مكروهات الوضوء . |
| ٢١ | نواقض الوضوء - ما يحرم على من انتقض وضوؤه . |
| ٢٢ | الغسل - موجبات الغسل - فروض الغسل . |
| ٢٣ | شروط الغسل - سننه - مكروهاته - الأغسال المستوف |
| ٢٤ | ما يحرم على الجنب - النجاسة - أقسامها . |
| ٢٥ | إزالة النجاسة . |

| | | |
|----|--|------|
| ٢٦ | الاستنجاء — التيمم — أسبابه | صفحة |
| ٢٧ | شروط التيمم . | |
| ٢٨ | فروض التيمم — سننه . | |
| ٢٩ | مكروهات التيمم — مبطلاته — الحيض . | |
| ٣٠ | أول وقت إمكان الحيض وغالبه وآخره — أقل الحيض وغالبه وأكثره . | |
| ٣١ | أقل الظهر بين الحيضتين وغالبه وأكثره . | |
| ٣١ | أقل زمن النفاس وغالبه وأكثره — ما يحرم بالحيض والنفاس — الصلاة . | |
| ٣٢ | الصلوات المكتوبة وأوقاتها . | |
| ٣٣ | أعذار الصلاة — الصلاة المحرمة من حيث الوقت . | |
| ٣٤ | شروط وجوب الصلاة — أركان الصلاة . | |
| ٣٥ | • صحة الصلاة . | |
| ٣٧ | أبغاض الصلاة — سنن الصلاة . | |
| ٣٩ | مكروهات الصلاة — سجود السهو . | |
| ٤٠ | سجود التلاوة — سجود الشكر . | |
| ٤١ | صلاة النفل — صلاة العيدين . | |
| ٤٢ | • الكسوفين — صلاة الاستسقاء . | |
| ٤٣ | • الوتر — الرواتب — صلاة التراويح . | |
| ٤٤ | • الضحى — تحية المسجد — سنة الوضوء . | |
| ٤٥ | الجماعة — أعذار الجمعة والجماعة . | |
| ٤٦ | شروط الجماعة . | |
| ٤٧ | منن الجماعة — مكروهاتها . | |
| ٤٨ | القصر بالسفر والجمع به وبالمطر والمرض — القصر . | |
| ٤٩ | الجمع بالسفر . | |
| ٥٠ | الجمع بالمطر — الجمع بالمرض — الجمعة . | |
| ٥١ | شروط وجوب الجمعة — شروط صحة الجمعة | |

- ٥٢ أركان الخطبتين - شروط الخطبتين .
- ٥٣ من الجمعة - ما يجب للبیت .
- ٥٤ غسل الميت - تكفينه .
- ٥٥ حمل الميت - أركان الصلاة على الميت .
- ٥٦ دفن الميت .
- ٥٧ الزكاة - شروط وجوبها .
- ٥٨ ما يجب فيه الزكاة من الأموال -- شروط وجوب زكاة التعمم - شروط وجوب زكاة التقدين .
- ٥٩ شروط وجوب زكاة المعشرات - شروط وجوب زكاة أموال التجارة
- ٦٠ شروط وجوب زكاة الزكاز - شروط وجوب زكاة المعدن .
- ٦١ مقادير زكوات الأموال .
- ٦٢ زكاة البدن .
- ٦٣ مصرف الزكوات .
- ٦٤ الصوم - شروط وجوبه - أركانه .
- ٦٥ شروط صحة الصوم سنه - مكروهاته .
- ٦٦ مبطلات الصوم .
- ٦٧ الاعتكاف - أركانه - مبطلاته .
- ٦٨ الحج والعمرة - شروط وجوبهما .
- ٦٩ أركان الحج - أركان العمرة - واجبات الحج .
- ٧٠ واجبات العمرة - واجبات الطواف .
- ٧١ التسمي .
- ٧٢ واجب الوقوف - بين الحج والعمرة -- مكروهات الحج والعمرة .
- ٧٣ حرمان الإحرام .
- ٧٤ البيع - أركانه - شروط العاقدین .
- ٧٥ شروط المعقود عليه .
- ٧٦ شروط صيغة البيع .

- ٧٨ صورة البيع .
- ٧٩ الربا .
- ٨٠ حكم الربا وما لا يكون إلا فيه — شروط صحة بيع النقد بالنقد والمطعوم بالمطعوم — صورة الربا .
- ٨١ السلم — أركانه — شروط صحته .
- ٨٢ صورة السلم — الرهن .
- ٨٣ أركان الرهن — شروط المرهون — شروط المرهون به — شروط الرهن والمرتهن .
- ٨٤ شروط صيغة الرهن — صورته — القرض .
- ٨٥ أركان القرض — شروط المقرض — شروط المقرض — شروط المقرض
- ٨٦ شروط صيغة القرض — صورته — الحجر — أنواعه .
- ٨٧ صورة الحجر على السفينة .
- ٨٨ صورة الحجر على المفلس — الصلح — أقسامه .
- ٨٩ شروط الصلح — صورته .
- ٩٠ الحوالة — أركانها — ما يشترط في المحيل والمحتمل والإيجاب والقبول شروط الدينين .
- ٩١ صورة الحوالة — الضمان .
- ٩٢ أركان الضمان — شروط الضامن .
- ٩٣ شرط المضمون له — شرط المضمون عنه — شروط المضمون .
- ٩٤ شروط صيغة الضمان — صورة ضمان الدين — صورة ضمان رد العين .
- ٩٥ صورة ضمان البدن — الشركة أركانها — شروط عاقدي الشركة .
- ٩٦ شروط مالي الشركة — شرط صيغة الشركة — صورة الشركة .
- ٩٧ الوكالة .
- ٩٨ أركان الوكالة — شرط الموكل — شروط الوكيل — شروط الموكل فيه .
- ٩٩ شروط صيغة الوكالة — صورة الوكالة .
- ١٠٠ الإقرار — أركانه — شروط المقر .

- صحة
- ١٠١ شروط المقر له - شروط المقر به - شرط صيغة الإقرار - صورته .
- ١٠٢ العارية - أركانها - شروط المعير - شروط المستعير - شروط المعار .
- ١٠٣ شرط صيغة العارية - صورة العارية .
- ١٠٤ الغضب - صورته .
- ١٠٥ الشفعة - أركانها - شرط الشفيع - شروط المشفوع
- ١٠٦ شروط المشفوع - صورة الشفعة .
- ١٠٧ القراض - أركانه - شرط مالك مال القراض - شروط عامل القراض
- ١٠٨ شروط مال القراض - شروط عمل القراض - شروط ربح القراض .
- ١٠٩ شرط صيغة القراض - صورة القراض .
- ١١٠ المساقاة - أركانها - شرط المالك والعامل والمساقاة - شروط عمل
- المساقاة - شروط الثمرة .
- ١١١ شرط صيغة المساقاة - شروط مورد المساقاة .
- ١١٢ صور المساقاة - الإجارة .
- ١١٣ أركان الإجارة - شروط صيغة الإجارة - شرط الأجرة - شروط
- المنفعة .
- ١١٤ شرط عاقد الإجارة - صورة إجارة العين .
- ١١٥ صورة إجارة الذمة - إحياء الموات - الموات الذي يملك بالإحياء .
- ١١٦ صورة إحياء الموات - الوقف - أركانه .
- ١١٧ شروط الوقف ، والموقوف عليه ، والموقوف .
- ١١٨ شروط صيغة الوقف - صورة الوقف .
- ١١٩ الهبة - أركانها - شروط الواهب - شروط الموهوب له .
- ١٢٠ شروط الموهوب - شرط صيغة الهبة - صورة الهبة .
- ١٢١ اللقطة - أركانها - أقسام اللقطة وأحكامها .
- ١٢٣ اللقيط .
- ١٢٤ حكم لقط اللقيط - أركان الاقط - الجمالة - أركانها :

| صفحة | |
|------|---|
| ١٢٥ | شروط عمل الجعالة — شرط جعل الجعالة — شرط صيغة الجعالة — شروط عاقد الجعالة . |
| ١٢٦ | صورة الجعالة — الوديعة . |
| ١٢٧ | أركان الوديعة — شرطها — شرط صيغة الوديعة — شرط المودع والوديع . |
| ١٢٨ | صورة الوديعة — الفرائض — ما يتعلق بتركه الميت . |
| ١٢٩ | معنى الإرث لغة وشرعا — أركان الإرث . |
| ١٣٠ | أسباب الإرث — شروطه . |
| ١٣١ | موانع الإرث — الوارثون من الرجال . |
| ١٣٢ | الوارثات من النساء — الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى . |
| ١٣٣ | من يفرض له النصف . |
| ١٣٤ | من يفرض له الربع ، الثلث ، والثلثان . |
| ١٣٥ | من يفرض له الثلث ، والسدس . |
| ١٣٦ | الوصية — أركانها . |
| ١٣٧ | شروط الموصى ، والموصى له ، والموصى به . |
| ١٣٨ | شروط صيغة الوصية — صورتها . |
| ١٣٩ | الإيصاء — أركانه — شروط الموصى ، والموصى . |
| ١٤٠ | شروط الموصى فيه — شرط صيغة الإيصاء — صورته . |
| ١٤١ | النكاح — أركانه . |
| ١٤٢ | شروط الزوج . |
| ١٤٣ | شروط الزوجة — شروط ولي النكاح . |
| ١٤٤ | شروط شاهدي النكاح — شروط صيغته . |
| | صورة النكاح . |
| ١٤٦ | الصداق |
| ١٤٧ | ضابط الصداق — الولية . |
| ١٤٨ | حكم الولية — حكم الإجابة إلى وليمة العرس — القسم |

| | |
|------|--|
| سبعة | |
| ١٤٩ | حكم القسم - النشور . |
| ١٥٠ | حكم النشور . |
| ١٥١ | الخلع - أركانه - شروط الملزم - شرط البضع . |
| ١٥٢ | شروط العوض - شرط صيغة الخلع - شرط الزوج . |
| ١٥٣ | صورة الخلع - الطلاق . |
| ١٥٤ | أركان الطلاق - شروط المطلق - شروط صيغة الطلاق . |
| ١٥٥ | شروط محل الطلاق - شرط الولاية على محل الطلاق . |
| ١٥٦ | شروط القصد للطلاق - صورته - الرجعة . |
| ١٥٧ | أركان الرجعة - شروط صيغتها - شروط محلها . |
| ١٥٨ | شروط المرنج - صورة الرجعة - الإيلاء - أركانه . |
| ١٥٩ | شروط المخولف به ، والمخولف عليه ، وشروط المدة ، والصيغة ، وشروط الزوج المولى . |
| ١٦٠ | شروط الزوجة المولى من وطئها - صورة الإيلاء - حكمه . |
| ١٦١ | الظهار - أركانه - شروط المظاهر ، والمظاهر منها ، والمشببه به . |
| ١٦٢ | شروط صيغة الظهار - صورته - حكمه . |
| ١٦٣ | اللعان - أركانه - شروطه . |
| ١٦٤ | صورة اللعان - ما يترتب عليه - ما يسقط الحد عن الزوجة . |
| ١٦٥ | العدة - أقسامها . |
| ١٦٦ | الاستبراء . |
| ١٦٧ | ما يحصل به الاستبراء - حكمه - الرضاع . |
| ١٦٨ | أركان الرضاع - شروط المرضع ، الرضيع . |
| ١٦٩ | ما يترتب على الرضاع - النفقة . |
| ١٧٠ | أسباب وجوب النفقة - النفقة الواجبة بالنكاح . |
| ١٧١ | ما يجب للمعتدة . |
| ١٧٢ | النفقة الواجبة بالقرابة . |

| صفحة | |
|------|--|
| ١٧٣ | النفقة الواجبة بالملك — مايجب لمن وجبت له النفقة . |
| ١٧٤ | الحضانة . |
| ١٧٥ | من تثبت له الحضانة . |
| ١٧٦ | شروط استحقاق الحضانة . |
| ١٧٧ | الجنابة — الواجب بها . |
| ١٧٨ | الدية — أنواعها . |
| ١٨٠ | دية مادون النفس . |
| ١٨١ | القسامة — حكمها . |
| ١٨٢ | الواجب بالقسامة — حد الزنا — الحد — الزنا . |
| ١٨٣ | حد الزاني المحصن ، وحد غير المحصن — المحصن . |
| ١٨٤ | القذف — صورته — حده — شروط وجوب حد القذف . |
| ١٨٥ | مايسقط به حد القذف . |
| ١٨٦ | حد شرب المسكر — شروط وجوب حد شرب المسكر . |
| ١٨٧ | السرقه — أركانها — شروط السارق . |
| ١٨٨ | شروط المسروق — حد السرقه . |
| ١٨٩ | قاطع الطريق — حكمه . |
| ١٩٠ | مايسقط بتوبة قاطع الطريق — الردة . |
| ١٩١ | مايفعل بالمرتد — ملك المرتد — تارك الصلاة . |
| ١٩٢ | التعزير — مايعزز لأجله . |
| ١٩٣ | الصيال — حكم دفع الصائل . |
| ١٩٤ | إتلاف البهيمة — البغاة . |
| ١٩٥ | قتال البغاة — الخوارج — قتالهم . |
| ١٩٦ | الجهاد — حكمه — ماينبت للأسير . |
| ١٩٧ | الغنيمة — مايفعل بالغنيمة . |
| ١٩٨ | الغنيمة — مايفعل به — الجزية . |

| | |
|--|-----|
| أركان الجزية — شرط عاقدها — شروط المعقود له الجزية — شرط المكان الذى تعقد لأجل سكنى الكافر به الجزية . | ١٩٩ |
| شروط مال الجزية — شروط صيغة الجزية — صورة عقدها — أحكامها . | ٢٠٠ |
| الصيد والذبايح — ما يملك به الصيد . | ٢٠١ |
| أركان الذبح — الذبح — شرط الذابح — شرط الذبيح . | ٢٠٢ |
| شروط الآلة — شروط تعليم الجوارح من السباع ومن الطير . | ٢٠٣ |
| الأضحية — حكمها — شروطها . | ٢٠٤ |
| وقت التضحية . | ٢٠٥ |
| عدد من تجزئ عنهم الأضحية الواحدة — مصرفها — العقيقة . | ٢٠٦ |
| حكم العقيقة — وقتها — ما توافق فيه العقيقة الأضحية . | ٢٠٧ |
| ما يحل من الحيوان وما يحرم — ما يحل وما يحرم من غير الحيوان . | ٢٠٨ |
| المسابقة — حكمها — المسابق عليه . | ٢٠٩ |
| شروط المسابقة . | ٢١٠ |
| صورة عقد المسابقة . | ٢١١ |
| الآيمان — أركان اليمين — شروط الخالف . | ٢١٢ |
| شروط المحلوف به — المحلوف عليه — حروف القسم — صورة اليمين . | ٢١٣ |
| ما يلزم الخالف إذا حث — النذر . | ٢١٤ |
| أركان النذر — شروط الناذر — شرط المنتذور به — شرط صيغة النذر . | ٢١٥ |
| أقسام النذر — صورة النذر . | ٢١٦ |
| حكم النذر — القضاء . | ٢١٧ |
| د تولى القضاء . | ٢١٨ |
| شروط القاضى — آدابه . | ٢١٩ |
| صورة القضاء . | ٢٢١ |
| القسمة . | ٢٢٢ |
| أركان القسمة — شروط القاسم . | ٢٢٣ |
| أقسام القسمة . | ٢٢٤ |

| | |
|--|-----|
| الشهادة — أركانها — شروط الشاهد . | ٢٢٥ |
| أنواع الشهادة . | ٢٢٨ |
| صورة الشهادة بالمال — صورة شهادة الحسبة . | ٢٢٩ |
| صورة الشهادة على الشهادة . | ٢٣٠ |
| الدعوى والبيئات — المدعى والمدعى عليه . | ٢٣١ |
| شروط الدعوى . | ٢٣٢ |
| صورة الدعوى — صورة بين التكملة — صورة بين الاستظهار . | ٢٣٤ |
| العق . | ٢٣٥ |
| أركان العق — شرطه — شروط المعتق — شرط صيغة العق . | ٢٣٦ |
| صورة العق — الولاء — من يثبت له الولاء . | ٢٣٧ |
| حكم الولاء — التدبير . | ٢٣٨ |
| أركان التدبير — شروط المالك المدبر — شرط الرقيق المدبر . | ٢٣٩ |
| صيغة التدبير — صورته . | |
| حكم الرقيق المدبر — الكتابة — أركانها . | ٢٤٠ |
| شروط السيد المكاتب — والرقيق المكاتب — عوض الكتابة . | ٢٤١ |
| شرط صيغة الكتابة — صورتها — حكمها . | ٢٤٢ |
| المستولدة . | ٢٤٣ |
| حكم المستولدة . | ٢٤٤ |
| من جلب من الإمام من غير مال كها . | |

